الأشباه في العلل : دراسة نظرية وتطبيقية

إعداد

رامز محمد مصطفى ابو السعود

المشرف

الدكتور حمزه عبد الله المليباري

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير
في الحديث

كلية الدراسات العليا
الجامعة الاردنية

آب/٢٠٠٠

بسم الله الرّحمن الرّحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

قرار لجنة المناقشة :

نُوقشت هذه الرسالة وأُجيزت بتاريخ : ١٤ / ٨ / ٢٠٠٠م

أعضاء لجنة المناقشة : التوقيع

١- الدكتور حمزة المليباري مُشرفاً : ....

٢- الدكتور سلطان سند العكايلة عُضواً : ....

٣- الدكتور ياسر الشمالي عُضواً : ....

٤- الدكتور عبد الرزاق أبو البصل عُضواً : ....

شكر وتقدير :

الحمد لله ربِّ العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المُرسلين سيدنا محمدٍ وعلى آلـه وصحبـه أجمعين ، أمّا بعد :

فإنّه لا يسعني في هذا المقام إلا أن أتوجه بخالص الشُكر والعرفان لفضيلة أُستاذي وشيخي حمـزة المليباري – حفظه اللّه تعالى – الذي ما عَهدتُهُ إلا حريصاً على توجيه كلّ نُصـحٍ لي ، راغبـاً في أن تخرج هذه الرسالة على أحسن صورة ، مُتابعاً لكلّ مرحلةٍ مِن مراحل هذه الرسالة خُطوةً بخطـوة ، صبوراً واسع الصدر في إيصال كلّ فائدةٍ علميّةٍ لي ، فجزاه اللّه عني خير الجزاء ، وأسأله سـبحانه أن ينفع به .

كما أتوجه بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الذين تكرموا بقبول مُناقشة هذه الرسالة ؛ وهم :

الدكتور سلطان العكايلة .

والدكتور ياسر الشمالي .

والدكتور عبد الرزاق أبو البصل .

ولا يفوتني أن أتوجه بالشكر لكلّ مَن أعانني وساعدني في إخراج هذه الرسالة ، وأخصُّ بالذِّكر منهم والديّ العزيزين وأُختيّ الكريمتين ، الذين لم يُقصّروا في تقديم كلّ مُساعدةٍ طلبتها منهم في هذه الرسالة .

كما أخصُّ بالشُكر أخي رمزي أبو سمك الذي قام بتدقيق الأخطاء المطبعيّة وتصويبها ، وكذلك أخي أبا محمود العُريدي الذي قام بتنظيم وفرز أمثلة الأشباه التي استخرجتُها بعد الاستقراء .

وأشكر في الختام أخي مصطفى العزّة على جهوده البارزة في إخراج هذه الرسالة وطباعتها .

ولله الحمد والشكر في الأولى والآخرة

- فهرس الموضوعات والمُحتويات :

قرار لجنة المُناقشة	ب
الشكر والتقدير	ج
فهرس الموضوعات والمُحتويات	د
المُلخّص باللغة العربية	ط
المقدمة	١ - ٦
الباب الأول : الدراسة النظرية للأشباه في علل الحديث :	**٧ - ١١٦**
ويشتمل هذا الباب على أربعة فصولٍ ؛ هي :	
الفصل الأول : العلّة والأشباه :	**٧ - ٣٢**
المبحث الأول : العلّة :	٧
المطلب الأول : العلّة في اللغة .	٧
المطلب الثاني : العلّة في اصطلاح المحدثين .	١٠
المبحث الثاني : الأشباه :	١٢
المطلب الأول : الأشباه في اللغة .	١٢
المطلب الثاني : الأشباه في الاصطلاح .	١٣
المبحث الثالث : أهمية معرفة الأشباه في تعليل الحديث .	١٦
المبحث الرابع : ألفاظ الأشباه في علل الحديث .	١٨
المبحث الخامس : الجُهود السابقة في الأشباه ونقدها :	٢١
المطلب الأول : جُهود الحافظ ابن رجب في الأشباه .	٢١
المطلب الثاني : جُهود الشيخ همّام سعيد في الأشباه .	٢٦
المطلب الثالث : جُهود الشيخ نور الدين عتر في الأشباه .	٢٩
الفصل الثاني : النقاد الذين أكثروا من استخدام عبارات الأشباه وألفاظهم فيها :	**٣٣ - ٧٣**
المبحث الأول : الحافظان أبو زرعة وأبو حاتم الرازيّان وأبرز ألفاظهما في الأشباه :	٣٤
المطلب الأول : ترجمة الحافظين أبي زرعة وأبي حاتم الرازيّين .	٣٤
المطلب الثاني : أبرز ألفاظهما في الأشباه .	٣٥
المبحث الثاني : الحافظ ابن حبان وأبرز ألفاظه وعباراته في الأشباه :	٥٠
المطلب الأول : ترجمة الحافظ ابن حبان .	٥٠
المطلب الثاني : أبرز ألفاظ الحافظ ابن حبان وعباراته في الأشباه .	٥٠
المبحث الثالث : الحافظ ابن عدي وأبرز ألفاظه في الأشباه :	٥٩

المطلب الأول : ترجمة الحافظ ابن عدي . ٥٩

المطلب الثاني : أبرز ألفاظ الحافظ ابن عدي في الأشباه . ٥٩

المبحث الرابع : الإمام الدارقطني وأبرز ألفاظه في الأشباه : ٧٠

المطلب الأول : ترجمة الإمام الدارقطني . ٧٠

المطلب الثاني : أبرز ألفاظ الإمام الدارقطني في الأشباه . ٧٠

الفصل الثالث : أسباب الأشباه في العلل ووسائل كشفها : **٧٤ - ١٠٩**

المبحث الأول : وسائل كشف الأشباه في علل الحديث : ٧٦

الوسيلة الأولى : المُخالفة . ٧٦

الوسيلة الثانية : التفرد . ٧٨

الوسيلة الثالثة : النَّكارة في المتن . ٧٩

الوسيلة الرابعة : اتفاق حديث الرجلين في المتن . ٨١

الوسيلة الخامسة : كون الحديث لا يُعرف مِن حديث فلان . ٨٢

الوسيلة السادسة : شُهرة الحديث عن فلان وأنه يُعرف مِن طريقه . ٨٣

الوسيلة السابعة : سُلوك الطريق المألوفة أو السهلة ولزوم الجادة . ٨٤

الوسيلة الثامنة : كون أحد الرواة أحفظ أو أثبت . ٨٥

الوسيلة التاسعة : اتّصاف الراوي بصفة مُعيَّنة . ٨٦

المبحث الثاني : أسباب الأشباه في علل الحديث : ٨٨

السبب الأول : الرواية على التوهم : ٨٨

القسم الأول : الأسباب المُختصة بالثقات . ٩٠

القسم الثاني : الأسباب المُختصة بالضعفاء : ٩٠

- سوء الحفظ . ٩٠

القسم الثالث : الأسباب التي يشترك فيها الثقات والضعفاء : ٩٢

أوَّلاً - الاختلاط . ٩٣

ثانياً - سُلوك الجادّة ولُزوم الطريق . ٩٥

ثالثاً - أسهل للحفظ . ٩٦

رابعاً - إدخال حديث في حديث . ٩٧

خامساً - تصحيف أسماء رواة السَّند . ٩٨

سادساً - قلْب الأسانيد على جهة الخطأ . ٩٩

السبب الثاني : تعمّد الكذب : ١٠١

أولاً – سرقة الحديث . ١٠١
ثانياً – وضع الحديث على فلان . ١٠٢
ثالثاً – قلب الأسانيد على جهة التعمّد والكذب . ١٠٤
السبب الثالث : التدليس . ١٠٥
السبب الرابع : التلقين والإدخال على الشيوخ . ١٠٧
الفصل الرابع : أنواع الأشباه في علل الحديث : ١١٠ – ١١٦
المبحث الأول : الأحاديث التي حكم عليها النقاد بأنها تُشبه أحاديث راوٍ آخر : ١١١
أولاً – وجه علاقة هذا النوع بالأشباه . ١١١
ثانياً – الألفاظ التي يُطلقها الناقد وتُعبّر عن هذا النوع . ١١١
ثالثاً – الوسائل والقرائن التي يسلكها الناقد لاستجلاء الأشباه
والكشف عنها في هذا النوع . ١١٢
رابعاً – أسباب وقوع الأشباه في هذا النوع . ١١٢
المبحث الثاني : الأحاديث التي حكم عليها النقاد بأنها تُشبه
حديث القُصّاص أو الكذّابين أو الصالحين : ١١٣
أولاً – معنى هذا النوع من أنواع الأشباه . ١١٣
ثانياً – وجه علاقة هذا النوع بالأشباه ، ومدى تحقق تعريف الأشباه فيه . ١١٤
ثالثاً – الألفاظ التي يُطلقها الناقد وتُعبّر عن هذا النوع . ١١٤
رابعاً – الوسائل التي يسلكها الناقد للكشف عن الأشباه في هذا النوع . ١١٤
خامساً – سبب وقوع الأشباه في هذا النوع . ١١٥
الباب الثاني : الدّراسة التطبيقية للأشباه في علل الحديث : ١١٧ – ٢٥٨
ويشتمل هذا الباب على فصلين ؛ هما :
الفصل الأوّل : نماذج من الأحاديث التي حكم عليها النقاد بأنها
تُشبه أحاديث راوٍ آخر : ١١٧ – ٢٣٠
المثال الأول : كلمة الحافظ أبي حاتم الرازي في معاذ بن خالد العسقلاني : ١١٧
دراسة المثال : ١١٧
أولاً – ترجمة معاذ بن خالد العسقلاني وعلاقته بزهير بن محمد الخراساني . ١١٩
ثانياً – تخريج أحاديث معاذ بن خالد عن زهير بن محمد الخراساني ودراستها : ١٢٤
– الحديث الأوّل : ١٢٤
دراسة هذا الحديث . ١٢٧

- الحديث الثاني :	١٤٣
دراسة هذا الحديث .	١٤٤
- الحديث الثالث :	١٤٨
دراسة هذا الحديث .	١٥٣
- الحديث الرابع :	١٥٦
دراسة هذا الحديث .	١٦٠
- الحديث الخامس :	١٦٦
تخريج هذا الحديث .	١٦٦
تلخيص تخريج هذا الحديث .	١٧٦
دراسة رواية زهير بن محمد عن موسى بن جُبير في هذا الحديث وكلام النقاد عليها .	١٧٧
خلاصة هذا الحديث .	١٩٦
- الحديث السادس .	١٩٧
خُلاصة المثال الأول .	١٩٩
المثال الثاني : كلمة الحافظ ابن عمار الشهيد على حديث : (إذا ابتليتُ عبدي ...) :	٢٠٦
أولاً - تخريج الحديث .	٢٠٨
ثانياً - كلام العلماء على متابعات الحديث وشواهده .	٢١٤
ثالثاً - الراجح في الحكم على الحديث وبيان المحفوظ مِن الروايات .	٢١٩
خُلاصة المثال : الأشباه في هذا الحديث ومقصود الحافظ ابن عمار منها .	٢٢٨
الفصل الثاني : نماذج مِن الأحاديث التي حكم عليها النقاد بأنها تُشبه حديث القُصّاص أو الكذّابين أو الصّالحين :	**٢٣١ - ٢٥٨**
المبحث الأوّل : أبو معمر عبّاد بن عبد الصمد البصري التيمي :	٢٣٢
أولاً - تخريج حديث : (إذا كان أول ليلة ...) ودراستُهُ وكلام النقاد عليه .	٢٣٢
ثانياً - ترجمة عبّاد بن عبد الصمد أبي معمر البصري .	٢٣٥
ثالثاً - دراسة بعض أحاديثه وتخريجها وذِكر كلام النقاد عليها .	٢٣٧
المبحث الثاني : أبو هشام عبد الملك بن مهران المغازلي الرقاعي الموصلي :	٢٤٨
أولاً - تخريج حديث : (نهى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أنْ نقص الرؤيا ...) ودراستُهُ وذِكر كلام النقاد عليه .	٢٤٨

ثانياً – ترجمة عبد الملك بن مهران المغازلي الرفاعي الموصلي . ٢٥٠
المبحث الثالث : بُكير بن جعفر الجرجاني السلمي القاضي الزاهد : ٢٥٢
أولاً – جمع طرق حديث : (مَن كُنَّ فيه أربعٌ فهو مِن المتواضعين ...)
ودراستُه . ٢٥٢
ثانياً – ترجمة بُكير بن جعفر الجرجاني السلمي القاضي . ٢٥٥
ثالثاً – دراسة بعض أحاديثه وذِكْر كلام النقاد عليها . ٢٥٧
الخاتمة والنتائج . **٢٥٩**
ثبت المراجع والمصادر . ٢٦٥
مُلخّص الرسالة باللغة الإنجليزية . ٢٨٠

ط

المُلخص :

عُنوان الرسالة : " الأشباه في العلل : دراسة نظرية وتطبيقية " .

إعداد : رامز محمد مصطفى أبو السعود .

إشراف : الدكتور حمزة عبد الله المليباري .

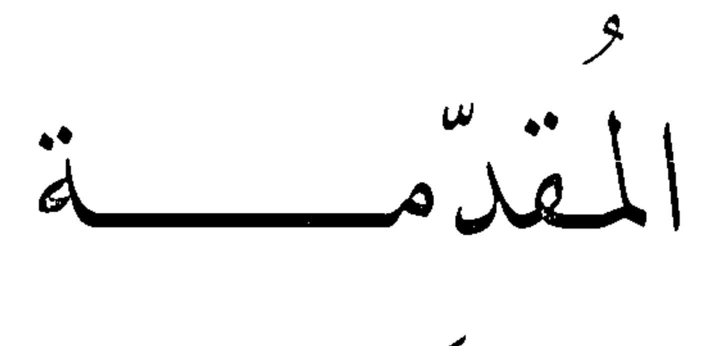
الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمدٍ وعلى آلـه وصحبـه ومَن سار على نهجه إلى يوم الدين ، وبعد :

تناولت هذه الدراسة موضوع " الأشباه في علل الحديث " ، وقد قسمتُ هذه الرسالة إلى بابين ؛ احتوى **الباب الأول – وهو الباب النظري** – على مجموعةٍ من الفصول ، فابتدأ بـ**الفصل الأول** ؛ وذكرتُ فيه تعريف العلة في اللغة والاصطلاح ، ثم تعريف الأشباه في اللغة وفي اصطلاح المحدثين ، ثم ذكرتُ ألفاظ الأشباه في العلل ، ثم ختمتُ هذا الفصل بأهمية فنّ الأشباه وثمرته . وأمّا **الفصل الثاني** ؛ فتكلمتُ فيه عن أبرز النقاد الذين أكثروا مِن استخدام عبارات الأشباه وأهم ألفاظهم في ذلك ؛ فذكرتُ أنّ أبرزهم كان أبو حاتم وأبو زُرعة الرازيّان وابن حبان وابن عدي والدارقطني ، فعرّفتُ بهم تعريفاً موجزاً ، وذكرتُ أبرز ألفاظهم في ذلك . وأمّا **الفصل الثالث** ؛ فتكلمتُ فيه عن الأسباب التي تنتج عنها الأشباه والوسائل التي يستخدمها الناقد لاكتشاف الأشباه ومعرفتها . ثم تكلمتُ في **الفصل الرابع** مِن الباب النظري على أنواع الأشباه ، مع بيان سمات كلّ نوعٍ وعلاقته بالأشباه .

أمّا الباب الثاني – وهو الجانب التطبيقي مِن الرسالة – فقد قمتُ فيه بدراسة أمثلة تطبيقيةٍ ، وقسمتُهُ إلى فصلين ؛ تكلّمتُ في **الفصل الأول** عن الأحاديث التي حكم عليها النقاد بأنّها تُشبه أحاديث راوٍ آخر ، وذكرتُ فيه مثالين أطلتُ النفس في دراستهما وتخريجهما ، وذيّلتُ كلّ مثالٍ منهما بخلاصةٍ ذكرتُ فيها أبرز النتائج . ثم شرعتُ في **الفصل الثاني** ؛ وهو عبارةٌ عن الأحاديث التي حكم عليها النُقاد بأنها تُشبه أحاديث القُصّاص أو الكذّابين أو الصالحين ، وذكرتُ فيه مجموعةً مِن الأمثلة أطلتُ الكلام في دراستها .

ثم ذيّلتُ هذه الرسالة بخاتمةٍ ذكرتُ فيها أبرز نتائج الدراسة النظرية والتطبيقية .

والله وليُ التوفيق



المُقدِّمة

المقدمة :

إنَّ الحمد لله تعالى ، نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ باللّه مِن شرور أنفسنا ، ومِن سيئات أعمالنا ، مَن يهده اللّه فلا مُضلَّ له ، ومَن يُضلل فلا هادي له ، أشهد أن لا إله إلا اللّه وحده لا شريك له ، وأشهد أنَّ محمداً عبده ورسوله .

﴿ يا أيها الذين آمنوا اتقوا اللّه حق تُقاته ، ولا تموتنَّ إلا وأنتم مسلمون ﴾ (سورة آل عمران : ١٠٢) .

﴿ يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم مِن نفسٍ واحدةٍ ، وخلق منها زوجها ، وبثَّ منهما رجالاً كثيراً ونساءً ، واتقوا اللّه الذي تساءلون به والأرحام ، إنَّ اللّه كان عليكم رقيباً ﴾ (سورة النساء : ١) .

﴿ يا أيها الذين آمنوا اتقوا اللّه وقولوا قولاً سديداً ، يُصلح لكم أعمالكم ، ويغفر لكم ذُنوبكم ، ومَن يُطع اللّه ورسوله فقد فاز فوزاً عظيماً ﴾ (سورة الأحزاب : ٧٠ و٧١) .

أمّا بعد :

فإنَّ خير الحديث كتاب اللّه ، وخير الهدي هدي محمدٍ - صلى اللّه عليه وسلم - ، وشر الأمور مُحدثاتها ، وكلَّ مُحدثة بدعة ، وكلَّ بدعةٍ ضلالة ، وكلَّ ضلالةٍ في النار .

ثمَّ أمّا بعد :

إنَّ اللّه تبارك وتعالى قد أنزل كتابه ليكون حكماً بين الناس ، يسيرون على وِفْقِهِ لا يُجاوزونه قِيْدَ أُنملة .

ولمّا كان كتابه - جلَّ في علاه - مُجملاً ؛ أمر نبيه - صلى اللّه عليه وسلم - ببيانه ، فبيَّنه النبي - صلى اللّه عليه وسلم - مُستسلماً لأمر ربه ، فتكفَّل اللّه - عز وجل - بحفظ الوحيين .

فحفظ كتابه في الصدور والسطور مُتواتراً مِن حين نزل إلى قيام الساعة . ثمَّ هيَّأ لسنة نبيه - صلى اللّه عليه وسلم - علماءَ يذبون عنها ؛ فيُميزون بين الصحيح والسقيم ، بين ما رواه الثقات والضعفاء ، فاجتهدوا في ذلك غاية الاجتهاد ، وشمروا عن ساعد الجِدّ ، فجزاهم اللّه خيراً على كل جَهدٍ بذلوه في خدمة سنة النبي - صلى اللّه عليه وسلم - .

ولمّا كان مِن سُنّة اللّه - تبارك وتعالى - أنْ خلق البشر وفيهم الخطأ والنسيان ، تنبَّه النقاد الحفاظ لهذه السُّنة التي ما ينجو منها إلا الذي عصمه اللّه - تبارك وتعالى - ، فتتبعوا أحاديث الثقات كما تتبعوا أحاديث الضعفاء ، وبيَّنوا ما أخطأ فيه الثقة وما أصاب بياناً شافياً ، فحُفظت بذلك السُّنة جميعها - بحفظ اللّه تعالى - .

فبرز بذلك علم العلل وانتشر ، وتصدى لهذا العلم الجهابذة النقاد ، فذللوا صَعْبَهُ ، وقربوا بُعْدَه .

وهذا العلم ذا فنونٍ وشُعب ؛ مِنْ أوْعَرها مسلكاً ، وأدقها نظراً الأشباه في عللِ الحديث . وهو موضوع دراستي في هذه الرسالة .

- **أهمية الموضوع :**

تبرز أهمية دراسة موضوع الأشباه في علل الحديث فيما يلي :

١- تعليل وتضعيف الحديث أو الرواية التي سندها ظاهره الصحة.

٢- التعرُّف على منهج النقاد المتقدمين ومسلكهم في تعليل الأحاديث.

٣- تحديد معنى ومقصود الناقد من لفظة الأشباه التي أطلقها، وإزالة الالتباس وسوء الفهم لها.

٤- إنَّ الأشباه نوعٌ مِن أنواع العلل ، فدراسته وإبرازه هو إبرازٌ لعلم العلل ، مما يجعل القارئ يطّلع على دقائق هذا العلم .

- **أسباب اختيار الموضوع :**

إنَّ مما شجعني على الكتابة في هذا الموضوع جملة من الأسباب :

١- إنَّ هذا الموضوع يُحيط به الغموض ، ويَكْتَنِفُه الالتباس ، فمن أجل ذلك ارتأيتُ الخوض في هذا الموضوع لتوضيحه .

٢- إنَّ هذا الموضوع لم يُبحث بحثاً مُستقلاً فيما علمتُ .

٣- الرغبة في الكشف عن أسباب ووسائل وأنواع الأشباه ، وهذه الأُمور تُساعد في إدراك حقيقته .

٤- معرفة ما يترتب على الحكم بالأشباه مِن آثارٍ ونتائج .

- **الدراسات السابقة :**

لم أطّلع حسب علمي على دراسةٍ سابقة لموضوع " الأشباه في العلل " استوفت هذا الموضوع حقه ، إلا مـــا كتبه الحافظ ابن رجب الحنبلي - رحمه الله تعالى - في كتابه " شرح علل الترمذي " ؛ عندما ذكر قواعد في علم العلل ، فذكر قاعدةً تكلّم فيها على موضوع الأشباه ، وقام بتوضيحها بالأمثلة .

وكذلك ما كتبه أُستاذي وشيخي الفاضل همام سعيد مُقدمة عند تحقيقه لكتاب الحافظ ابن رجب - رحمه الله تعالى - ، حيث أفرد موضوع " الأشباه في العلل " بفصلٍ خاصٍّ .

وسبب قلة الدراسات السابقة يرجع - في نظري - لكون الأشباه مِن علم العلل ، وقليلٌ مَن خاض غمار هذا العلمَ ، ودرسه دراسةً نظريةً إلا ما ذكره الحافظ ابن رجب - رحمه الله تعالى - في " شرح علل الترمذي " .

وأمّا أُستاذنا همام سعيد فإنّه قد قام - في الفصل الذي أفرده للأشباه - بشرح وتوضيح مثالٍ مِن الأمثلة الـــتي ذكرها الحافظ ابن رجب ، ثم زاد عليه بعض الأمثلة التي وجدها في كتب العلل ، ثم أشار إشارةً عابرةً إلى بعض الأسباب التي أدّت إلى وقوع بعض الرواة في الأشباه في العلل ،ثم أشار إشارةً عابرةً أُخرى إلى أبرز نتائج دراسته.

مع ملاحظة أنَّ عنوان رسالتي قد استفدتُهُ مِن أُستاذنا همام حيث عَنْونَ للفصل الذي أفرده للأشباه بعنوان هذا البحث نفسه .

– **منهج البحث في الموضوع :**

سلكتُ في هذه الدراسة ثلاثة مناهج :

أولاً – المنهج الاستقرائي :

وقد قمتُ بتتبع ألفاظ الأشباه مِن خلال كتب الحديث المختلفة ؛ ككتب المصطلح ، والتراجم ، والعلل ، وشروح الحديث .

وقد بذلتُ أقصى الوسع والطاقة في استقراء هذه الكتب ، فقد استقرأتُ زُهاءَ ثلاثِمائة مجلد استقراءً يدوياً ، ثم أتبعته باستقراء آليّ لنحو ألف مجلد من خلال الموسوعات الحديثية المُحَوْسبة .

ثانياً – المنهج الاستنباطي (التحليلي) : ويتمثّل في القيام بتحليل نماذج مِن الأشباه ودراستها تُعين على الوصول إلى نتائج وخلاصاتٍ مِن هذا البحث .

ثالثاً – التصنيف والتبويب : ويكون ذلك بعد القيام بالدراسة التطبيقية ، فأستخلص النتائج النظرية ، ومِن ثمّ أضع هذه النتائج في مباحث وفصول في الباب الأول .

– **صعوبات الموضوع :**

قد اعترضتني عدة صعوبات ، مِن أهمها :

١– كِبر حجم المادة العلمية المُستقراة ؛ لكون مادة البحث مبثوثةً في ثنايا كتب الحديث المختلفة ، والتي احتاجت مني إلى وقتٍ طويلٍ لجمعها .

٢– صعوبة هذا الموضوع ، ووعورة مسلكه ، ودقته ، وخطورته في آنٍ واحدٍ .

٣– قلّة الدراسات النظرية والتحليلية لهذا الموضوع .

– **خطة الدراسة :**

وقد جاءت خطة الدّراسة في مُقدمةٍ وبابين وخاتمةٍ ، وهي كما يلي :

المقدمة : واحتوت على أهميّة الموضوع ، وأسباب اختياره ، والدّراسات السابقة ، ومنهج البحث فيه ، وصعوباته ، وخطّة دراسته .

الباب الأول : الدراسة النظرية للأشباه في علل الحديث :

ويشتمل هذا الباب على أربعة فصولٍ ؛ هي :

الفصل الأول : العلّة والأشباه :

المبحث الأول : العلّة :

المطلب الأول : العلّة في اللغة .

المطلب الثاني : العلّة في اصطلاح المحدثين .

المبحث الثاني : الأشباه :
المطلب الأول : الأشباه في اللغة .
المطلب الثاني : الأشباه في الاصطلاح .
المبحث الثالث : أهمية معرفة الأشباه في تعليل الحديث .
المبحث الرابع : ألفاظ الأشباه في علل الحديث .
المبحث الخامس : الجُهود السابقة في الأشباه ونقدِها :
المطلب الأول : جُهود الحافظ ابن رجب في الأشباه .
المطلب الثاني : جُهود الشيخ همّام سعيد في الأشباه .
المطلب الثالث : جُهود الشيخ نور الدين عتر في الأشباه .
الفصل الثاني : النقاد الذين أكثروا مِن استخدام عبارات الأشباه وألفاظهم فيها :
المبحث الأول : الحافظان أبو زرعة وأبو حاتم الرازيّان وأبرز ألفاظهما في الأشباه :
المطلب الأول : ترجمة الحافظين أبي زرعة وأبي حاتم الرازيّين .
المطلب الثاني : أبرز ألفاظهما في الأشباه .
المبحث الثاني : الحافظ ابن حبان وأبرز ألفاظه وعباراته في الأشباه :
المطلب الأول : ترجمة الحافظ ابن حبان .
المطلب الثاني : أبرز ألفاظ الحافظ ابن حبان وعباراته في الأشباه .
المبحث الثالث : الحافظ ابن عدي وأبرز ألفاظه في الأشباه :
المطلب الأول : ترجمة الحافظ ابن عدي .
المطلب الثاني : أبرز ألفاظ الحافظ ابن عدي في الأشباه .
المبحث الرابع : الإمام الدارقطني وأبرز ألفاظه في الأشباه :
المطلب الأول : ترجمة الإمام الدارقطني .
المطلب الثاني : أبرز ألفاظ الإمام الدارقطني في الأشباه .
الفصل الثالث : أسباب الأشباه في العلل ووسائل كشفها :
المبحث الأول : وسائل كشف الأشباه في علل الحديث :
الوسيلة الأولى : المُخالفة .
الوسيلة الثانية : التفرد .
الوسيلة الثالثة : النَّكارة في المتن .
الوسيلة الرابعة : اتفاق حديث الرجلين في المتن .
الوسيلة الخامسة : كون الحديث لا يُعرف مِن حديث فلان .

الوسيلة السادسة : شُهرة الحديث عن فلان وأنه يُعرف مِن طريقه .

الوسيلة السابعة : سُلوك الطريق المألوفة أو السهلة ولزوم الجادة .

الوسيلة الثامنة : كون أحد الرواة أحفظ أو أثبت .

الوسيلة التاسعة : اتّصاف الراوي بصفة مُعيَّنة .

المبحث الثاني : أسباب الأشباه في علل الحديث :

السبب الأول : الرواية على التوهم :

القسم الأول : الأسباب المُختصة بالثقات .

القسم الثاني : الأسباب المُختصة بالضعفاء .

القسم الثالث : الأسباب التي يشترك فيها الثقات والضعفاء .

السبب الثاني : تعمّد الكذب .

السبب الثالث : التدليس .

السبب الرابع : التلقين والإدخال على الشيوخ .

الفصل الرابع : أنواع الأشباه في علل الحديث :

المبحث الأول : الأحاديث التي حكم عليها النقاد بأنها تُشبه أحاديث راوٍ آخر :

أولاً – وجه علاقة هذا النوع بالأشباه .

ثانياً – الألفاظ التي يُطلقها الناقد وتُعبِّر عن هذا النوع .

ثالثاً – الوسائل والقرائن التي يسلكها الناقد لاستجلاء الأشباه والكشف عنها في هذا النوع .

رابعاً – أسباب وقوع الأشباه في هذا النوع .

المبحث الثاني : الأحاديث التي حكم عليها النقاد بأنها تُشبه حديث القُصّاص أو الكذّابين أو الصّالحين :

أولاً – معنى هذا النوع مِن أنواع الأشباه .

ثانياً – وجه علاقة هذا النوع بالأشباه ، ومدى تحقق تعريف الأشباه فيه .

ثالثاً – الألفاظ التي يُطلقها الناقد وتُعبِّر عن هذا النوع .

رابعاً – الوسائل التي يسلكها الناقد للكشف عن الأشباه في هذا النوع .

خامساً – سبب وقوع الأشباه في هذا النوع .

الباب الثاني : الدّراسة التطبيقية للأشباه في علل الحديث :

ويشتمل هذا الباب على فصلين ؛ هما :

الفصل الأوَّل : نماذج مِن الأحاديث التي حكم عليها النقاد بأنها تُشبه أحاديث راوٍ آخر :

المثال الأول : كلمة الحافظ أبي حاتم الرازي في معاذ بن خالد العسقلاني :

دراسة المثال :

أولاً – ترجمة معاذ بن خالد العسقلاني وعلاقته بزهير بن محمد الخراساني .

ثانياً – تخريج أحاديث معاذ بن خالد عن زهير بن محمد الخراساني ودراستها .

خلاصة المثال .

المثال الثاني : كلمة الحافظ ابن عمار الشهيد على حديث : (إذا ابتليتُ عبدي ...) :

أولاً – تخريج الحديث .

ثانياً – كلام العلماء على متابعات الحديث وشواهده .

ثالثاً – الراجح في الحكم على الحديث وبيان المحفوظ مِن الروايات .

خُلاصة المثال : الأشباه في هذا الحديث ومقصود الحافظ ابن عمار منها .

الفصل الثاني : نماذج مِن الأحاديث التي حكم عليها النقاد بأنها تُشبه حديث القُصَّاص أو الكذّابين أو الصَّالحين :

المبحث الأوَّل : أبو معمر عبَّاد بن عبد الصمد البصري التيمي :

أولاً – تخريج حديث : (إذا كان أول ليلة ...) ودراستُهُ وكلام النقاد عليه .

ثانياً – ترجمة عبَّاد بن عبد الصمد أبي معمر البصري .

ثالثاً – دراسة بعض أحاديثه وتخريجها وذِكر كلام النقاد عليها .

المبحث الثاني : أبو هشام عبد الملك بن مهران المُغازلي الرقاعي الموصلي :

أولاً – تخريج حديث : (نهى رسول الله – صلى الله عليه وسلم – أنْ نقص الرؤيا ...) ودراستُهُ وذِكْر كلام النقاد عليه .

ثانياً – ترجمة عبد الملك بن مهران المُغازلي الرقاعي المُوصلي .

المبحث الثالث : بُكير بن جعفر الجرجاني السلمي القاضي الزاهد :

أولاً – جمع طرق حديث : (مَن كُنَّ فيه أربعٌ فهو مِن المتواضعين ...) ودراستُهُ .

ثانياً – ترجمة بُكير بن جعفر الجرجاني السلمي القاضي .

ثالثاً – دراسة بعض أحاديثه وذِكْر كلام النقاد عليها .

الخاتمة والنتائج .

هذا جهد المقل ، وما كان لي فيه مِن دَوْر ، سوى أن جمعتُ كلام النقاد ورتبتُهُ ودرستُهُ وحلَّلتُهُ . وهذه الدّراسة إنْ أصبتُ فيها وَوُفّقْتُ للصواب فمِن الله وحده ، وإن أخطأتُ فيها فمِن نفسي والشيطان ، وعليه سبحانه التُكلان .

وأسأله سبحانه وتعالى أن يجعله خالصاً لوجهه الكريم ، وأن يجعله في ميزان حسناتي ، وأن ينفعني به ، وينفع بي ، إنّه وليُّ ذلك والقادر عليه ، وصلى الله على سيدنا محمدٍ وعلى آله وصحبه وسلَّم تسليماً كثيراً .

الباب الأول : الدراسة النظرية للأشباه في علل الحديث:

الفصل الأول : العلة والأشباه

الفصل الثاني : النقاد الذين أكثروا من استخدام عبارات الأشباه وألفاظهم فيها

الفصل الثالث : أسباب الأشباه في العلل ووسائل كشفها

الفصل الرابع : أنواع الأشباه في علل الحديث

الفصل الأول : العلة والأشباه :

المبحث الأول : العلة لغةً واصطلاحاً

المبحث الثاني : الأشباه لغةً ومركبةً

المبحث الثالث : أهمية معرفة الأشباه في تعليل الحديث

المبحث الرابع : ألفاظ الأشباه في علل الحديث

المبحث الخامس : الجُهود السابقة في الأشباه ونقدها

الفصل الأول : العلة والأشباه :

يشمل هذا الفصل تعريف العِلّة في اللغة والاصطلاح ، وتعريف الأشباه لغةً ومُركبةً ، وبيان ألفاظ التعليل التي تُطلق بمعنى الأشباه ، وأخيراً أذكر أهمية معرفة الأشباه وأثرها في تعليل الحديث .

المبحث الأول : العِلّة :

يحتوي هذا المبحث على تعريف العِلّة في اللغة ، وفي اصطلاح المحدِّثين .

المطلب الأول : العِلّة في اللغة :

قال ابن فارس : " علَّ : العين واللام أُصول ثلاثة صحيحة :

أحدها : تكرُّرٌ أو تكرير .

والآخر : عائقٌ يعوق .

والثالث : ضَعْفٌ في الشيء "(١) .

ثم شرع - رحمه الله تعالى - بتفصيل هذه الثلاثة ، وسأذكرها جامعاً فيها كلام أكثر أهل اللغة . فأقول :

أولاً - العِلّة بمعنى الشربة الثانية ومُتابعة الشرب :

قال أهل اللغة :

العَلُّ والعَلَل : الشربة الثانية ، وقيل : الشُرب بعد الشُرب تِباعاً ، يُقال : عَلَلٌ بعد نَهَلٍ .

وعَلَّهُ يَعُلُّه ويَعِلُّه : إذا سقاه السَّقْية الثانية .

وعَلَّ بنفسه ، يتعدى ولا يتعدى .

وعَلَّ يَعِلُّ ويَعُلُّ عَلّاً وعَلَلاً ، وعَلَّت الإبل تَعِلُّ وتَعُلُّ عَلّاً : إذا شربت الشربة الثانية حتى ترتوي .

وأَعَلَّ القومُ : إذا شربت إبلُهم العَلَل .

وقال الأصمعي : إذا وردت الإبل الماء فالسَّقْية الأُولى النَّهَل ، والثانية العَلَل .

والتَّعْلِيلُ : سَقْيٌ بعد سَقْيٍ ، وجَنْيُ الثمرة مرةً بعد أُخرى .

ثانياً - العِلّة بمعنى الحدث يشغل صاحبه عن وجهه أو حاجته :

قال أهل اللغة :

---

(١) معجم مقاييس اللغة (١٢/٤) .

والعِلّة : الحَدَث يَشْغَل صاحبَهُ عن وجهه أو حاجته ، كأنَّ تلك العِلّة صارت شُغْلاً ثانياً منعه عن شُغْلِه الأول .

وتَعَلَّل بالأمر واعْتَلَّ : تشاغل . ويُقال : اعتَلَّهُ عن كذا : أي اعتاقه .

وعَلَّلَهُ بطعامٍ وحديثٍ ونحوهما تعليلاً : إذا شَغَلَهُ بهما ولَهَّاهُ ، يُقال : فلان يُعلِّل نفسَهُ بتَعِلَّة .

وتَعَلَّل به : أي تلهَّى به وتَجَزَّأ ، وعَلَّلَت المرأة صبيَّها بشيءٍ من المرق ونحوه لِيَجْزَأ به عن اللبن .

وتَعَلَّلْتُ بالمرأة : لَهَوْتُ بها .

ثالثاً – العِلّة بمعنى المرض :

قال أهل اللغة :

والعِلّة : المرض الشاغل ، وصاحبها مُعْتَل ، وقد اعْتَلَّ العَلِيْل عِلّةً صعبة ، والجمع : عِلَل .

قال الزبيدي : " والعِلّة بالكسر : معنى يحل بالمحل فيتغيَّر به حال المحل ، ومنه سُمي المرض عِلّةً ؛ لأن بحلوله يتغيَّر الحال من القوة إلى الضعف " [١] .

عَلَّ وعُلَّ يَعِلُّ واعْتَلَّ أي مرض . وأعَلَّهُ الله ، ولا أعَلَّكَ الله : أي لا أصابك بعلّة . فهو مُعَلّ ومُعْتَلّ وعَلِيْل .

واستعمل أبو إسحاق لفظة **المَعْلُول** في المُتقارِب من العَروض ؛ فقال : وإذا كان بناءُ **المُتقارِب** على " **فَعُوْلُن** " فلا بُدَّ من أن يبقى فيه سببٌ غير **مَعْلُول** . وكذلك استعمله في المضارع ؛ فقال : أُخّر المضارع في الدائرة الرابعة ؛ لأنه وإن كان في أوله وتدٌ فهو **مَعْلُول** الأوّل ، وليس في أول الدائرة بيتٌ **مَعْلُول** الأول .

قال ابن سِيْدَه : " وأرى هذا إنما هو على طَرْح الزائد ، كأنه جاء على عُلَّ . وإن لم يُلفظ به ، وإلا فلا وجه له ، **والمتكلمون يستعملون لفظة المَعْلُول في مثل هذا كثيراً** " [٢] .

ثم أتبع ابن سيده قوله : " وبالجملة فلستُ منها على ثقة ولا على ثَلَجٍ ؛ لأن المعروف إنما هو أعَلَّهُ الله فهو **مُعَلّ** ، اللّهم إلا أن يكون على ما ذهب إليه سيبويه من قولهم مَجْنُون ومَسْلُول ، مِنْ أنه جاءَ على جَنَنْتُهُ وسَلَلْتُهُ ، وإن لم يُستعملا في الكلام استُغْنِي عنهما بأفْعَلْتَ ، قال : وإذا قالوا : جُنَّ وسُلَّ ، فإنما يقولون : جُعِل فيه الجنون والسِّل ، كما قالوا : حُزِنَ وفُسِلَ " [٣] .

قال الفيروزآبادي : " ولا تقل **مَعْلُول** ، والمتكلمون يقولونها ، ولستُ منه على ثَلَج " [٤] .

وقال الفيومي : " وأعَلَّهُ الله فهو **مَعْلُول** ، قيل : من النوادر التي جاءت على غير قياس ، وليس كذلك ، فإنه

---

(١) تاج العروس (٣٢/٨) .

(٢) المحكم والمحيط الأعظم في اللغة (٤٦/١) .

(٣) المرجع السابق .

(٤) القاموس المحيط (ص١٣٣٨) .

" الحديث المعلل " : هو الحديث الذي عاقته العلة وشغلته فلم يعد صالحاً للعمل به " [١] انتهى .

وإن كانت تُوجد على كلامه ملاحظتان يسيرتان ؛ **أحدهما** : قوله : " وتكون العلاقة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي أن العلةَ ناشئة عن إعادة النظر في الحديث مرةً بعد مرة " .

ووجه الإشكال : أن العلة لا تنشأ بسبب إعادة النظر في الحديث مرةً بعد مرة ، وصواب ذلك أن يُقال : إن العلة تظهر وتنكشف للناقد بعد إعادة النظر في الحديث مرةً بعد مرة ، والله أعلم .

ثانيهما : قوله : " ويكون معنى " الحديث المعلل " : هو الحديث الذي عاقته العلة وشغلته فلم يعد صالحاً للعمل به " .

ووجه الإشكال : أنَّ أنواع العلة ليست كلها تُعيق الحديث وتشغله عن كونه صالحاً للعمل ، فبعض العلل تتعلّق بالخطأ في بعض الروايات وإنْ كانت لا تُؤثر على الحديث كأصلٍ . وبناءً على هذا ، فلو قيل : إنَّ الحديث المعلل هو الحديث الذي عاقته العلّة وشغلته جزئياً أو كلّيّاً ، لكان أولى ، والله تعالى أعلم .

المطلب الثاني : العِلَّة في اصطلاح المحدِّثين :

أول من حاول بيان معنى العلة عند المحدِّثين هو الحاكم - رحمه الله تعالى - ، وقد جعله علماً قائماً بذاته ؛ فقال : " وإنما يُعلَّل الحديث من أوجه ليس للجرح فيها مدخل ، فإن حديث المجروح ساقطٌ واه ، وعلة الحديث تكثر في أحاديث الثقات ؛ أن يُحدِّثوا بحديث له علة ، فيخفى عليهم علمه فيصير الحديث معلولاً . والحجة فيه عندنا الحفظ والفهم والمعرفة لا غير " [٢] .

ثم جاء ابن الصلاح ، فعرَّفه بقوله : " فالحديث المعلَّل : هو الحديث الذي اطُّلِع فيه على علَّة تقدح في صحته ، مع أن الظاهر السلامة منها . ويتطرق ذلك إلى الإسناد الذي رجاله ثقات ، الجامع شروط الصحة من حيث الظاهر " [٣] .

قال الشيخ همام سعيد معلّقاً على هذا التعريف : " وفي هذا التعريف دَوْر ؛ لأنه أدخل " العلة " في تعريف المعلول ، إلى جانب أنه ذكر علة الإسناد ، ولم يشمل هذا التعريف علة المتن التي لا تقل أهمية عن علة الإسناد" [٤] .

ثم جاء العراقي فعرَّف العلة بقوله : " العلة : عبارةٌ عن أسباب خفية غامضة طرأت على الحديث فأثرت فيه ،

---

(١) شرح علل الترمذي (٢٠/١-٢١) .

(٢) معرفة علوم الحديث (ص١٥١) .

(٣) مقدمة ابن الصلاح مع كتاب " التقييد والإيضاح" للعراقي (ص١١٤-١١٥) .

(٤) شرح علل الترمذي (٢٢/١) .

أي قدحت في صحته " (١) .

ثم علّق عليه شيخنا الهُمَام همام سعيد بقوله : " ويُلاحظ على هذا التعريف تكرار الألفاظ فيه ، وقوله "طرأت " يُشعر بأن الحديث كان في أصله صحيحاً ، وليس ذلك بلازم ، إذ قد تدخل العلة على الحديث الصحيح . وقد يكون الحديث من أصله معلولاً ، كأن يظهر بعد البحث أن الحديث لا أصل له ، وإنما أُدخل على الثقة فرواه " (٢) .

وقد عرّف العراقي الحديث المعلول بتعريفٍ آخر تبعه عليه السخاوي ؛ وهو : " المعلول : خبرٌ ظاهره السلامة اطُّلع فيه بعد التفتيش على قادح " (٣) .

وقد قبل أكثر المتأخرين هذا التعريف الأخير ، ووسموه بأنه جامعٌ مانعٌ .

ولكن يرد عليه إشكالٌ أشار إليه بعض علماء المصطلح ؛ وهو : أن التعريف يجعل العلة محصورة في أحاديث الثقات دون الضعفاء ، ولكن صنيع النقاد المتقدمين يدل على أنهم يُعلّون أحاديث الضعفاء ، ويذكرون ذلك في كتبهم الموسومة بـ " العلل " ، وفي هذا يقول ابن الصلاح :

" ثم اعلم أنه يُطلق اسم العلة على غير ما ذكرناه من باقي الأسباب القادحة في الحديث المُخرجة له من حال الصحة إلى حال الضعف ، المانعة من العمل به على ما هو مُقتضى لفظ العلة في الأصل ، ولذلك تجد في كتب علل الحديث الكثير من الجرح بالكذب والغفلة وسوء الحفظ ونحو ذلك من أنواع الجرح " (٤) .

وفي هذا يقول شيخي وأستاذي حمزة المليباري - حفظه الله تعالى - : " العلة : عبارة عن سببٍ غامض ، يدل على وَهَم الراوي سواء أكان الراوي ثقة أم ضعيفاً ، سواء أكان الوَهَم فيما يتعلق بالإسناد أو فيما يتعلق بالمتن ، وخطأ الراوي الثقة ووهمه أغمض ، وأخفى من خطأ الضعيف ووهمه ، إذ إن الثقة يجعل القلب يميل إلى الاعتماد عليه .

فالعلة كلها قادحة ؛ لأنها عبارة عن سببٍ غامضٍ يدل على وَهَم الراوي ، وأما إذا قلنا إنها عبارة عن سببٍ غامضٍ يقدح في صحة الحديث ففيها ما هو قادح ، وما هو ليس بقادح ، كما شاع عند الفقهاء " (٥) انتهى .

---

(١) فتح المغيث للعراقي (ص١٠٢) .

(٢) شرح علل الترمذي (٢٢/١) .

(٣) فتح المغيث للسخاوي (٢٤٦/١) .

(٤) مقدمة ابن الصلاح مع كتاب " التقييد والإيضاح" للعراقي (ص١٢٠) .

(٥) الحديث المعلول قواعد وضوابط (ص١٠-١١) .

المبحث الثاني : الأشباه :

يشتمل هذا المبحث على تعريف الأشباه لغةً ومُركبة .

المطلب الأول : الأشباه في اللغة :

يقول ابن فارس : " شبه : الشين والباءُ والهاءُ أصلٌ واحدٌ يدل على تشابُه الشيءِ وتشاكُله لوناً ووصفاً " [١] .

ويقول أهل اللغة :

الشِّبه والشَّبه والشبيه بمعنى واحد ؛ وهو : المِثْل ، يُقال : هذا شِبْهُه ؛ أي : شبيهه ومثيله .

والجمع أشْباه على القياس ، ومَشَابِهُ على غير قياس ، كما قالوا : مَحاسِن ومَذاكير .

وبينهما شَبَهٌ بالتحريك ؛ أي : تَشَابُه وتماثل . وأشْبَهَ الولد أباه إذا شاركه في صفة من صفاته .

وبينهما أشْبَاهٌ : أي أشياء يتشابهون فيها ، وكل شيءٍ يكون سواءً (أي : متساوياً مع غيره) فإنها أشباه .

وأشْبَهْتُ فلاناً وشابَهْتُهُ إذا ماثلته ، وتشابهت الآيات : تساوت وتماثلت . والمتشابهات : المتماثلات .

والتشبيه : التمثيل . والمُشَابهة : مشاركة في معنىً من المعاني .

وشَبَّهْتُ الشيء بالشيء : أقمته مقامه بصفةٍ جامعة بينهما ، وتكون الصفة ذاتية ومعنوية ؛ فالذاتية نحو : هذا الدرهم كهذا الدرهم ، وهذا السواد كهذا السواد . والمعنوية نحو : زيدٌ كالأسد أو الحمار ؛ أي : في شدته وبلادته ، وزيدٌ كعمرو ؛ أي : في قوّته وكرمه وشبهه . وقد يكون مجازاً نحو : الغائب كالمعدوم ، والثوب كالدرهم ؛ أي : قيمة الثوب تُعادل الدرهم في قدره .

ومن ذلك :

الشُّبْهَةُ والاشْتِبَاهُ : بمعنى الالتباس والمِثْل .

والمُشْتَبِهَات والمُشْبِهَات من الأُمور : المُشْكِلات . وأُمورٌ مُشْتَبِهَةٌ ومُشَبَّهَةٌ ؛ أي : مُشْكِلةٌ مُلْتَبِسَةٌ يُشبه بعضها بعضاً . ومنه : اشْتَبَهَ عليَّ الشيء . وشُبِّهَ عليه الأمر تشبيهاً : لُبِّس عليه وخُلِّطَ .

واشْتَبَهَت الأُمور وتشابهت إذا التبست فلم تَتَميَّز ولم تظهر . ومنه : اشْتَبَهَت القبلة ونحوها . وقوله : شَبَّهْتُهُ عليه تشبيهاً مثل لَبَّسْتُهُ عليه تلبيساً وزناً ومعنى .

والشُّبْهَةُ في العقيدة : المأخذ الملبس ، سُميت شُبهة ؛ لأنها تُشبه الحق . والجمع : شُبَهٌ وشُبُهَات .

وتَشَابَهَا واشْتَبَهَتَا إذا أشْبَهَ كلٌّ منهما الآخر حتى التبسا [٢] .

---

(١) معجم مقاييس اللغة (٣/٢٤٣) .

(٢) انظر ما سبق من كلام أهل اللغة في : "مختصر العين" للزبيدي (١/٣٥٧) ، و " جمهرة اللغة " لابن دُريد (١/٢٩٥) ، و "معجم مقاييس اللغة" لابن فارس (٣/٢٤٣) ، و "الصحاح" للجوهري (٦/١٣٧-١٣٨) ، و "المصباح المنير" للفيومي (١/١٨٧) ، و "القاموس المحيط" للفيروزآبادي (ص١٦١٠) ، و "تاج العَرُوس" للزبيدي (٩/٣٩٣) ، و "لسان العرب" لابن منظور (١٣/٥٠٣-٥٠٦) .

فيظهر مما سبق أن الفعل " شبه " إنما يرجع لمعنىً واحد - كما قال ابن فارس - ؛ وهو : تشابه الشيء وتماثله وتشاركه لوناً ووصفاً . وما سُميت الشُّبْهَةُ شُبْهَةً إلا لكون الأُمور فيها قد شابهت الحق وماثلته ، فالتبس الأمر و لم يَتميَّز .

المطلب الثاني : الأشباه في اصطلاح المحدثين :

قد قمتُ سابقاً بتعريف العلة في اللغة وفي اصطلاح المحدثين ، ثم بتعريف الأشباه في اللغة . فلزم بعد ذلك تعريف " الأشباه في علل الحديث " مُركبةً مجتمعةً كمصطلح .

ولا بُدَّ من الإشارة إلى أنني لم أقف على من عرَّفها مركبةً كمصطلح ، ولكن من خلال كلام الحافظ ابن رجب الحنبلي - رحمه الله تعالى- وأمثلته التي ساقها تمثيلاً وتوضيحاً لها ، ومن خلال دراستي لبعض أمثلتها ، أستطيع من خلال ذلك كله أن أضع تعريفاً لها ، فأقول :

الأشباه في علل الحديث : هي ألفاظٌ يُطلقها الناقد يُرجع بها الحديث إلى مصدره الذي ترجَّح له أنَّه استُبدل من السند جازماً بذلك أو غير جازم .

شرح التعريف وبيان محترزاته وكيفية استنباطه :

- **قولي (ألفاظ)** : أي عبارات ، وهذه العبارات متَّصفة بصفاتٍ معيَّنةٍ سيأتي ذِكْرها في بقيَّة التعريف . وهذه العبارات تحمل في طيَّاتها أحكاماً مُترتبةً عليها .

- **قولي (يُطلقها الناقد)** : أي أنَّ الأشباه لا يقوم بها ولا يتمكَّن منها إلا النقاد فقط ، فلا تبرز الأشباه إلا بعد أن يتكلم الناقد بما يدل عليها من ألفاظ ، فلا يُمكننا أن نعرف الأشباه أو أن نُدركها إلا بعد أن يُصدر الناقد ألفاظه الدَّالَّة عليها ؛ لأنها فَهْمٌ خاصٌّ لهم دون غيرهم .

و " الناقد " لقبٌ لعلماء الحديث وحفاظه الذين مارسوه ، وأحاطوا بجُلِّ جوانبه ؛ من معرفة أحوال الرجال ، وأحاديث كلِّ واحدٍ منهم ، وإلمامٍ تامٍّ بعلل حديث كل راوٍ من الرواة ، وفَهْمٍ مُحكمٍ لواقع الرواية والخلفية العلمية الحديثية المُحيطة بها .

وخرج بقولي " يُطلقها الناقد " : الألفاظ التي يُطلقها غير النقاد الحفَّاظ .

- **قولي (يُرجع بها الحديث)** : أي يُرجع الناقد بهذه الألفاظ حديث راوٍ مُعيَّنٍ أو أحاديثه . فهذه هي الصفة الثانية لهذه الألفاظ ، فهي بالإضافة إلى أنها لا تصدر إلا من النقاد ، فهي كذلك لا بُدَّ أن يُرجع الناقد من خلالها الحديث .

وعليه ؛ فإرجاع حديث راوٍ مُعيَّن أو أحاديثه من قِبَل الناقد يُعد شرطاً أساسيّاً في الأشباه .

وكلمة " الحديث " تشمل السند والمتن ، فالناقد إمّا أن يُرجع الإسناد ، أو أن يُرجع المتن ، أو أن يقوم بإرجاعهما معاً . وتشمل كذلك حديثاً بعينه لراوٍ مُعيّن أو جميع أحاديثه .

وخرج بقولي " يُرجع بها الحديث " : الألفاظ التي يُطلقها الناقد ، ولكن لا يقوم مِن خلالها بعمليّة إرجاع لحديث راوٍ مُعيّنٍ .

– قولي (**إلى مصدره**) : وهذا المصدر إمّا أنْ يكون شخصاً مُعيّناً ، أو أن يكون جماعةً ذات سماتٍ مُعيّنة كالقصاص أو الكذّابين أو الفقهاء .

فالمصدر الذي يُرجع الناقد الحديث إليه إمّا أن يكون حقيقيّاً أو حُكْمِيّاً .

– قولي (**الذي ترجَّح له**) : أي أنَّ المصدر الذي أرجع الناقد إليه الحديث قد ترجَّح للناقد . ويعني هذا أنَّ المصدر إمّا أن يكون الناقد جازماً بأنَّ الحديث له ، أو يغلب على ظنّه ذلك . وهذا ما أوضحتُه في آخر التعريف؛ فقلتُ : " جازماً بذلك أو غير جازم " ، وسيأتي مزيد بيانٍ له عند شرح آخره .

– قولي (**أنَّه استُبدل مِن السند**) : أي أنَّ مصدر الحديث قد استُبدل مِن السند – فيما ترجَّح الناقد – براوٍ آخر ، فوقع إبدالٌ في السند ، وهذا مِن أبرز ما يُميّز الأشباه عن سائر أنواع العلل الأُخرى ، وهو شرطٌ رئيسٌ فيها .

فخرج بهذا القيد : بعض أنواع علم العلل ؛ مثل : زيادة الثقة ، وتعارض الوصل والإرسال ، وتعارض الرفع والوقف ، ومُدرج المتن ، والمزيد في متصل الأسانيد ، والمرسل الخفي .

وخرج بهذا القيد كذلك الاستبدال في الأسماء الواردة في المتن .

– قولي (**جازماً بذلك أو غير جازمٍ**) : أي سواء جزم الناقد بأنَّ المصدر – الذي ذَكَره – هو الذي استُبدل، أم غلب على ظنّه ذلك دون أن يقطع به . وهذا القيد تفسيرٌ وتوضيحٌ لقولي السابق : " ترجَّح له " .

وعلى هذا ؛ فأيُّ لفظٍ بصيغة الجزم والقطع أو بصيغة غلبة الظنّ وعدم الجزم يُرجع به الناقد الحديث إلى مصدره فهو مِن ألفاظ الأشباه .

فخرج بهذا القيد : إذا ما شكَّ الناقد بذلك ولم يجزم أو يغلب على ظنّه ذلك ، ومعلومٌ أنَّ الشكَّ هو تساوي الطرفين دون أن يترجَّح أحدهما على الآخر .

ولبيان مرجعيّة هذا التعريف ووجه استنباطه كان لا بُدَّ من نقل شيءٍ من كلام الحافظ ابن رجب ، ثم شرحه وتوضيحه .

قال الحافظ ابن رجب الحنبلي – رحمه الله تعالى – تحت عنوان " قاعدة مهمّة " : " حُذّاق النقاد من الحفاظ لكثرة ممارستهم للحديث ، ومعرفتهم بالرجال وأحاديث كل واحدٍ منهم ، لهم فَهْمٌ خاصٌ يفهمون به أن هذا الحديث يُشبه حديث فلان ، ولا يُشبه حديث فلان ، فيُعللون الأحاديث بذلك .

وهذا مما لا يُعبّر عنه بعبارةٍ تحصره ، وإنما يرجع فيه أهله إلى مجرد الفهم والمعرفة التي خُصوا بها عن سائر أهل

العلم "(١) .

فنستنبط من كلامه جملة من الأمور :

١- أن الأشباه لا يقوم بها إلا الحفاظ الحذّاق النقاد ، دون غيرهم . فلا يقوم بها ولا يتمكن منها إلا الحفاظ فقط ؛ لكثرة ممارستهم للحديث ، ومعرفتهم بالرجال وأحاديث كل راوٍ .

فلا تبرز الأشباه إلا بعد أن يتكلم الناقد بما يدل عليها من ألفاظ ، فلا نعرف نحن الأشباه إلا بعد أن يُصدر الناقد ألفاظه الدالة عليها ، وقبل ذلك فإننا لا نتمكن من معرفتها ؛ لقصور علمنا وقلّة فهمنا لواقع الرواية والخلفية العلمية الحديثية .

فالأشباه فَهْمٌ دقيقٌ وخاصٌ للنقاد يتمتعون به دون غيرهم ؛ لما حباهم الله تعالى به مِن مُعاصرةٍ لواقع الرواية وإحاطةٍ بجميع جوانبها وسماتٍ كثيرةٍ جداً اختصوا بها .

وخير دليلٍ على هذا الفهْم الخاصّ ودقته وخطورته أنّه كان أحياناً يقع بينهم خلافٌ ، وإنْ كان هذا الأمر طبيعيّاً بين البشر لاختلاف عقولهم ومداركهم إلا أنّه يدل كذلك على دقة الشيء وغموضه - إنْ وقع بين علماء كبار ونقادٍ جبال - ، ومِن الأمثلة على وقوع الخلاف بينهم في الأشباه :

ما قاله ابن أبي حاتم : " سألتُ أبي وأبا زرعة عن حديث رواه الثوري ، عن الزبير بن عدي ، عن أبي رزين ، عن زر بن حبيش ، عن أُبي بن كعب ، عن النبي - صلى الله عليه وسلم - : في المعوذتين .

قال أبو زرعة : ورواه عنبسة بن سعيد قاضي الري وعمرو بن أبي قيس ، عن الزبير بن عدي ، عن أبي رزين ، عن حذيفة ، عن النبي - صلى الله عليه وسلم - .

قال أبو زرعة : حديث عنبسة وعمرو أشبه عندي إذا اتفق عليه النفسان ؛ وهما الرواة عن الزبير . وأخاف أن يكون اشتبه على الثوري عاصم عن زر ، ولعله من الزبير .

وقال أبي : حديث الثوري أصح عن أُبي ، وهو أحفظهم وأعلى من هؤلاء بدرجات . والحديث بأُبيّ أشبه إذ كان قد رواه عاصم عن زر عن أُبي عن النبي - صلى الله عليه وسلم - ، وليس لحذيفة عن النبي - صلى الله عليه وسلم - في المعوذتين معنى "(٢) .

٢- أن الأشباه في علل الحديث عبارة عن شقين ؛ هما : الأول قولهم : ليس هذا من حديث فلان ، والثاني قولهم : إنما هو من حديث فلانٍ آخر . وهذا ما عبّر عنه الحافظ ابن رجب بقوله : " ... لهم فَهْمٌ خاصٌ يفهمون به أن هذا الحديث يُشبه حديث فلان ، ولا يُشبه حديث فلان " .

فأي لفظٍ يُطلق ويُراد به الأشباه لا بُدّ فيه من توافر هذين الشقين " يُشبه حديث فلان ، ولا يُشبه حديث فلان " ، وبالتالي فإن الناقد حين يُطلق هذا اللفظ يُرجع الحديث إلى مصدره الذي ترجّح له أنّه استُبدل .

---

(١) شرح علل الترمذي (٢/٨٦١) .

(٢) علل الحديث (٢/٥٤) .

٣- أن الأشباه تعليلٌ وتضعيفٌ للحديث أو الرواية ؛ لقوله - رحمه الله تعالى - : " فيُعللون الأحاديث بذلك" ، وليست هي من ألفاظ التوثيق في شيء ؛ ولذلك فقول بعض النقاد : " حديثه يُشبه حديث الثقات " ونحوها من العبارات ، ليست من الأشباه في شيء ، والله أعلم .

ووجه علاقة المعنى اللغوي بالمعنى الاصطلاحي : قائمٌ من خلال الشق الثاني من شقيّ الأشباه ؛ وهو قوله : " يُشبه حديث فلان " ونحوها من العبارات التي تُؤدي معناها .

فالناقد من خلال الشق الثاني يُشبّه حديث فلانٍ بحديثٍ آخر ، وهو يعني بهذا أنه يُماثله ويُشاركه في صفةٍ من الصفات .

وبالتالي فالعلاقة بينهما عمومٌ وخصوص ، بمعنى : أن العرب تُطلق لفظ " شبه " وما يُشتق منه على عموم المماثلة والمطابقة في أي صفةٍ من الصفات ، في حين أن المعنى الاصطلاحي للأشباه يُخصّص هذا العموم بجانبٍ وبصفةٍ معيّنة متعلقة بالحديث .

وأما بالنسبة للشّق الأول من الأشباه ؛ وهو : " لا يُشبه حديث فلان " ، فعلاقته مع المعنى اللغوي للفظ "شبه" علاقة ضدّيّة ، ولكن هذا الشق لا يستقل وحده - في أكثر الأحايين - ، فتكون العلاقة حينئذٍ بين المعنى اللغوي والمعنى الاصطلاحي للأشباه مرتبطة بكمال صورة الأشباه بشقّيها معاً ، وتظهر العلاقة حينها جليّةً واضحةً ، والله أعلم .

المبحث الثالث : أهمية معرفة الأشباه في تعليل الحديث :

قد يظن كثيرٌ من الناس أن هذا المبحث نظريٌّ ، وأنه مبحث دقيق جداً ، دون أن يكون له ثمارٌ تطبيقية وأثرٌ عملي .

وهذا الظن خلاف الصواب ، فهذا المبحث في غاية الأهمية في الجانب التطبيقي كما أنه كذلك في الجانب النظري ، وخير دليلٍ على ذلك أن الحافظ ابن رجب - رحمه الله تعالى - عندما ختم كتابه " شرح علل الترمذي " ذكر مجموعةً من القواعد ، مُصدِّراً لكل قاعدة منها بقوله " قاعدة " - مع أهمية تلك القواعد في الجانب التطبيقي للعلل - ، في حين عندما تكلّم عن الأشباه صدّرها بقوله " قاعدة مهمة " ، فدلّ ذلك على مزيد أهميتها ، وعظيم شأنها ، ودقة مسلكها .

وإليك أبرز ثمار معرفة الأشباه :

أولاً - إن أهم ثمار معرفة الأشباه هو التمكن من إصدار الحكم على الحديث الذي ظاهره الصحة بالتعليل والتضعيف ، فقد يكون السند صحيحاً في الظاهر ، ومن خلال لفظة من ألفاظ الأشباه التي أطلقها أحد النقاد تتبيّن في الحديث علة تُعيق العمل به ، وتجعله في جملة الأحاديث الضّعاف ، مع أن سنده في الظاهر صحيح .

فلو لم يُهيِّئ الله – جلّ في علاه – لهذا الناقد أن يُصدر لفظة الأشباه تلك ، لما تَنبهنا لوجود علةٍ خفيةٍ تقدح في صحة الحديث ، ولحكمنا عليه بالصحة نظراً للظاهر .

ومعلوم أن ثمرة كل فروع علم الحديث إنما الغاية منها معرفة الصحيح الثابت من حديث رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ، وتمييزه من الضعيف الذي لا يثبت من كلامه – صلوات ربي وسلامه عليه – .

فكل فنٍّ من فنون العلم يُحقّق هذه الغاية ويمسها مساساً مباشراً لهو فنٌّ هامٌّ من فنون هذا العلم ، إذ الغاية من كل علم الحديث هو العمل بما صح عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – .

وإنَّ هذه الثمرة الأولى لخير دليلٍ على أن الأشباه تمسُّ الجانب التطبيقي العملي مساساً مباشراً .

ومن الأمثلة على هذه الثمرة المثال الثاني من الفصل الأول في الباب التطبيقي ، فالحديث ظاهره الصحة ، ولولا أن الله – تبارك وتعالى – قد هيَّأ الحافظ ابن عمار الشهيد ليُطلق كلمته في الأشباه لما تفطَّن لعلته الخفية أحدٌ ، ولَحُكِمَ عليه بالصحة كما صنع ذلك بعض المتقدمين وبعض المتأخرين ، ولكن الله قد هيَّأ الحافظ ابن عمار الشهيد لينزل الحديث من مرتبة الصحة إلى مرتبة الضعف الشديد .

ثانياً – التعرُّف على منهج النقاد المتقدمين في تعليل الحديث : وذلك لأن علم العلل قلَّ طُلَّابه ، وقلَّ اهتمام العلماء المتأخرين في تحرير كلام النقاد فيه ، مع اهتمامهم بعلم الجرح والتعديل وغيره من علوم الحديث الشريف ، فبعُدت بيننا وبين النقاد المتقدمين الشُّقة في هذا العلم .

ومعلوم أن الأشباه من أبرز وأوعر فنون علم العلل ، إذا لم تكن أوعرها وأدقها وأبرزها .

فتقليب النظر فيها ، ومطالعة كلام النقاد الحذاق ، ودراسته ، وتتبع خفاياه ومراميه – ما أمكن ذلك – ، هو أعظم أُسلوب ، وأسلَم طريقة في معرفة منهج النقاد المتقدمين في تعليل الأحاديث – عموماً – والأشباه – على وجه الخصوص – .

فلن يستطيع أي طالب علمٍ في زماننا معرفة منهجهم في ذلك إلا من خلال هذه الطريقة لا غير ، والله أعلم .

ثالثاً – ومن ثمار دراسة الأشباه ؛ تحديد معنى الناقد ومقصوده من إطلاق ألفاظ الأشباه ، وإزالة الالتباس وسوء الفهم لها .

فمعاني كثيرٍ من ألفاظ الأشباه لم تُحدَّد ، ولم يُبيَّن مقصود النقاد منها ، فجاءت هذه الرسالة لأُبيِّن فيها وأُحدِّد ما أستطيع من هذه المعاني ؛ رجاء أنْ يُفهم كلام النقاد على وجهه الصحيح .

إلى غير ذلك من الثمار التي يصعب الإحاطة بها ، والله تعالى أعلم وأحكم .

المبحث الرابع : ألفاظ الأشباه في علل الحديث :

إذا تقرّر فيما سبق أن الأشباه هي ألفاظٌ يُطلقها الناقد يُرجع بها الحديث إلى مصدره الذي ترجّح له أنّه استُبدل من السند .

فإذن لا بُدَّ من معرفة هذه الألفاظ ، وما ضابطها ؟ ، فليس كل لفظٍ يُطلقه الناقد هو من ألفاظ الأشباه - كما لا يخفى - ، ومن أجل هذا فلا بُدَّ من معرفة الضابط لهذه الألفاظ .

وقد تقرر قريباً أن الأشباه تشمل شقين :

أحدهما : ليس هو من حديث فلان .

ثانيهما : أنه من حديث فلانٍ آخر .

وهذان الشقان مستمدان من الخبرة الطويلة والممارسة التطبيقية الكثيرة للنقاد ، ومن كلام الحافظ ابن رجب الحنبلي - رحمه الله تعالى - ، حيث قال في معرض حديثه عن الأشباه: " ... لهم فَهْمٌ خاصٌ يفهمون به أن هذا الحديث يُشبه حديث فلان ، ولا يُشبه حديث فلان " .

وعليه فالألفاظ لتكون من ألفاظ الأشباه وتُودي معناها ؛ لا بُدَّ من جملةٍ من الأُمور :

١- أن يقع استبدال راوٍ أو أكثر مكان آخر أو آخرين في السند ، فيُستبدل الراوي أو الجماعة ذات السمات المُعيّنة - مصدر الحديث - براوٍ آخر ليس الحديث حديثه .

٢- أن ينفي الناقد الحديث عن الراوي الموجود في السند ، ويُعبّر عن ذلك بلفظٍ يدل على أن الحديث ليس هو من حديث فلان .

٣- ثم يُرجع الناقد الحديث لمصدره الذي لم يُذكر في السند ، فيُطلق عبارةً تدل على أن الحديث إنما هو من حديثِ آخر أو آخرين ، وأنه هو مصدره الذي ترجّح له .

فكلُّ لفظٍ يُطلقه الناقد يحوي هذه الأُمور ، هو لفظٌ يُودي معنى الأشباه في العلل ، وكل لفظٍ يُودي هذا المعنى فهو من ألفاظ الأشباه ، ولو لم يكن بصيغة مشتقة من الفعل " شبه " .

وأيُّ لفظٍ يُطلقه الناقد لا تتوافر فيه هذه الأُمور ، فهو لفظٌ لا يُودي معنى الأشباه ، وكل لفظٍ لا يُودي معنى الأشباه فليس هو من ألفاظ الأشباه ، ولو كان مشتقاً من الفعل " شبه " .

فهذا هو الضابط الدقيق لألفاظ الأشباه في العلل ، فلا يُعَدُّ اللفظ من ألفاظ الأشباه إلا بذلك .

وهذه بعض ألفاظ الأشباه - على سبيل التمثيل لا الحصر - :

- هذا الحديث لا يُشبه حديث فلان ، إنما يُشبه حديثَ آخر .

- يُشبه أن يكون فلان قد أخذه من فلان .

- يُشبه أن يكون من كلام فلان .

- ليس له أصل من حديث فلان ، إنما هو من حديثِ آخر .

- الصحيح أنه أخذه من حديث فلان .

- هذا خطأ ، إنما هو من حديث فلان .

- الحديث حديث فلان .

- لم يسمعه من فلان ، إنما سمعه من فلان آخر .

- يُشبه حديثه حديث القصّاص ، أو : الكذّابين ، أو : الصالحين ، أو : الفقهاء .

- هذا الإسناد لا يجيء ، إنّما هو مِن حديث فلان .

- لا يُشبه حديثه كلام رسول الله - صلى الله عليه وسلم - .

- لا يُشبه حديثه كلام الأنبياء .

- فلان أدخل الحديث على فلان .

- أُدخل له في كتبه .

- ليس هو من حديث فلان ، إنما سرقه فلان من فلان .

- يضع الحديث على فلان .

- يقلب الأسانيد .

- فلان لزم الطريق ، أو : سلك الجادة .

إلى غير ذلك من العبارات والألفاظ التي سيأتي ذِكْر أغلبها وأبرزها مع بيان وجه كونها من ألفاظ الأشباه في الفصل الثاني من هذا الباب .

وإذا تقرر ما سبق ، فإنه يظهر لنا بعد ذلك أن صنيع أُستاذنا وشيخنا همام سعيد في إدخاله لفظ " أشبه " بكل صوره وأمثلته في الأشباه غير صحيح ، وأن لفظ " أشبه " يدخل فيها إذا توفّرت فيه الشروط الثلاثة السابقة ، أما ما لم يتوفر فيه ذلك فلا يدخل ولو كان مشتقاً من الفعل " شبه " ، ودليلي على ذلك أُمور :

أحدها : قول الحافظ ابن رجب الحنبلي : " وهذا - أي : الأشباه - مما لا يُعبَّر عنه بعبارةٍ تحصره "[١] ، فلو كانت الألفاظ المشتقة من الفعل " شبه " هي وحدها التي تدخل لأمكن ، بل لسهل حصر عباراتها .

ثانيها : أنه وبعد تتبع جميع الأمثلة التي ذكرها الحافظ ابن رجب تحت القاعدة المهمة التي تكلم فيها عن الأشباه ؛ لم أجد مثالاً واحداً ذكر فيه لفظة " أشبه " ، مع أن لفظة " أشبه " هي أكثر الألفاظ المشتقة من الفعل " شبه " استخداماً وانتشاراً في ألفاظ النقاد .

وفي المقابل فإن أُستاذنا الفاضل همام سعيد - حفظه الله تعالى - قد أكثر من ذِكْر الأمثلة التي استخدم فيها النقاد لفظة " أشبه " في الفصل الذي وسمه بـ " الأشباه في العلل " ، فأغلب الأمثلة التي ذكرها من هذا القبيل .

ثالثها : أن الحافظ ابن رجب ذكر بعض الأمثلة في القاعدة التي خصّصها للأشباه ، وهذه الأمثلة لا يُوجد فيها

---

(١) شرح علل الترمذي (٢/٨٦١) .

أي لفظٍ مشتقٍّ من الفعل " شبه " .

وإليك بعض الأمثلة على ذلك :

أ- قال الحافظ ابن رجب : " وقد كان بعض المدلسين يسمع الحديث من ضعيفٍ فيرويه عنه ، ويُدلسه معه عن ثقةٍ لم يسمعه منه ، فيُظن أنه سمعه منهما ، كما روى معمر ، عن ثابت وأبان وغير واحد ، عن أنس ، عن النبي - صلى الله عليه وسلم - : (إنه نهى عن الشغار) .

قال أحمد : هذا عمل أبان ، يعني : أنه حديث أبان .

وإنما معمر ، يعني : لعله دلّسه ، ذكره الخلال عن هلال بن العلاء الرقي عن أحمد "[١] .

ب- وقال الحافظ ابن رجب : " وقد كانوا يستدلون باتفاق حديث الرجلين في اللفظ على أن أحدهما أخذه عن صاحبه ، كما قال ابن معين في مطرف بن مازن : إنه قابل كتبه عن ابن جُريج ومعمر ، فإذا هي مثل كتب هشام بن يُوسف سواء .

وكان هشام يقول : لم يسمعها من ابن جُريج ومعمر ، إنما أخذها من كتبي .

قال يحيى : فعلمتُ أن مطرفاً كذاب ، يعني : علم صدق قول هشام عنه "[٢] .

ج- وقال الحافظ ابن رجب كذلك : " ومن ذلك ما ذكر البرذعي ؛ قال : قال لي أبو زُرعة : خالد بن يزيد المصري وسعيد بن أبي هلال صدوقان ، وربما وقع في قلبي من حسن حديثهما .

قال : وقال لي أبو حاتم : أخاف أن يكون بعضها مراسيل عن ابن أبي فروة وابن سمعان ، انتهى .

ومعنى ذلك : أنه عرض حديثهما على حديث ابن أبي فروة وابن سمعان فوجده يُشبهه ولا يُشبه حديث الثقات الذين يُحدثان عنهم ، فخاف أن يكونا أخذا حديث ابن أبي فروة وابن سمعان ، ودلساه عن شيوخهما"[٣] .

هذه بعض الأمثلة التي ذكرها الحافظ ابن رجب ولم يذكر فيها أيَّ لفظٍ مشتقٍّ من الفعل " شبه " ، فدلَّ ذلك على أن العبرة عنده بالمعنى لا باللفظ، والله تعالى أعلم .

---

(١) شرح علل الترمذي (٢/٨٦٥) .

(٢) شرح علل الترمذي (٢/٨٦٦-٨٦٧) .

(٣) المرجع السابق (٢/٨٦٧-٨٦٨) .

المبحث الخامس : الجهود السابقة في الأشباه ونقدِها :

يتضمّن هذا المبحث الكلام عن الجهود التي سبقت هذه الأُطروحة في الحديث عن الأشباه في علل الحديث ، وأبرزَ هذه الجهود ثلاثة ؛ هي :

١- ما ذكره الحافظ النّحرير ابن رجب الحنبلي - رحمه اللّه تعالى - ؛ مُعَنْوِناً له ب " قاعدة مهمّة " .

٢- الفصل الذي خصّصه أُستاذنا وشيخنا الفاضل الهُمام همام سعيد للأشباه ؛ مُعَنْوِناً له بِ " الأشباه في العلل " .

٣- ما ذكره الشيخ نور الدين عتر تعليقاً على كلام الحافظ ابن رجب عند تحقيقه لكتابه " شرح علل الترمذي " ، عند كلام الحافظ ابن رجب على قاعدة الأشباه .

المطلب الأول : جهود الحافظ ابن رجب في الأشباه :

إنّ الحافظ ابن رجب - رحمه اللّه تعالى - قد حاز قدم السَّبق في تقعيد هذا الموضوع وإبرازه وجمع بعض ألفاظ النقاد المتقدمين وعباراتهم في التعليل بالأشباه ، فالحافظ لم يأت بشيءٍ جديدٍ سوى أنّه جمع ما افترق من عبارات النقاد المُتناثرة في الأشباه .

وقد ذكر الحافظ - رحمه اللّه تعالى - في ختام شرحه لعلل الترمذي الصغير عدّة قواعد في علميّ العلل والجرح والتعديل ، وذكر من ضمن هذه القواعد قاعدةً عَنْوَن لها بِ " قاعدة مُهِمَّة " . وهي القاعدة الوحيدة التي عَنْوَن لها بذلك ، فدلَّ ذلك على مزيد أهميّتها بالنسبة للحافظ .

وأودُّ أن أُبيّن أن الأشباه ليست عِلْماً قائماً بذاته ، وإنّما هي عبارة عن ألفاظٍ جمعها الحافظ ورأى أن بينها ارتباطاً واتفاقاً ، ولذلك لم يسبقه أحدٌ إلى الحديث عنها وتوضيحها . وعليه ؛ فلا ينبغي لأحدٍ أن يُزاود عليه - رحمه اللّه تعالى - أو أنْ يُخطِّئه في إدخاله هذا اللفظ في الأشباه أو عدم إدخاله لذلك اللفظ فيها ؛ لأنّ الأشباه قاعدةٌ قد قعّدها هو لا غيره ، واللّه تعالى أعلم .

ومن منهجه في معالجة هذه القاعدة ما يلي :

أوّلاً - قد ابتدأ قاعدته بقوله : " حُذّاق النقاد من الحفاظ لكثرة ممارستهم للحديث ، ومعرفتهم بالرجال وأحاديث كل واحدٍ منهم ، لهم فَهْمٌ خاصٌّ يفهمون به أن هذا الحديث يُشبه حديث فلان ، ولا يُشبه حديث فلان ، فيُعللون الأحاديث بذلك .

وهذا مما لا يُعبّر عنه بعبارةٍ تحصره ، وإنما يرجع فيه أهله إلى مجرد الفهم والمعرفة التي خُصوا بها عن سائر أهل العلم ، كما سبق ذِكْره في غير موضع "(١) .

وهذا التقديم منه - رحمه اللّه تعالى - يدلُّ على أنّه يرى التسليم المُطلق للحفاظ - دُون مُناقشةٍ أو

---

(١) شرح علل الترمذي (٨٦١/٢) .

اعتراض – على ما ينصُّون أنّه يُشبه حديث فلانٍ ولا يُشبه حديث فلان ؛ لأنّهم هم الذين اكتسبوا وامتلكوا الفهم الخاصَّ الذي أهّلهم لذلك .

ثانياً – ثم ابتدأ بعد ذلك يسوق الأمثلة من كلام النقاد المُتقدمين على هذه القاعدة المُهمَّة ، مع توضيحه وشرحه لأكثرها . وكان هذا التوضيح والشرح يتفاوت مِن مثالٍ لآخر ؛ فبعض الأمثلة يشرحه الحافظ شرحاً يسيراً دون إطالة ، في حين أنَّ أمثلةً أُخرى يُطيل الحافظ شرحها وجمع رواياتها ؛ لتأكيد صحة كلام الناقد – فيما قاله – .

ثالثاً – وأحياناً وهو يشرح بعض الأمثلة المُتعلّقة بحديثٍ مُعيّنٍ لراوٍ ما – حَكَم الناقد على حديثه هذا بأنّه من الأشباه – يستطرد بذِكْر حديثٍ آخر له مُشابه للحديث الذي حكم عليه الناقد مِن وجهٍ مِنَ الوجوه ؛ ليُدلّل على صحة كلمة الناقد وشمولها لأحاديث الراوي الأُخرى ، أو ليُشير للفتةٍ مُعيّنةٍ لها ارتباطٌ بالموضوع .

رابعاً – وهو في أثناء شرحه لمثالٍ مِن الأمثلة أو حين انتقاله مِن مثالٍ إلى آخر يذكر بعض القواعد أو الوسائل أو الأسباب المُتعلّقة بالأشباه – مُستنبطاً لها مِن الأمثلة – ، ومِن أمثلة ذلك :

١– حين تكلّم على رواية شُعيب بن أبي حمزة عن ابن المُنْكَدِر ، ونقل عن الحافظ أبي حاتم أنَّ أحاديث شعيب عن ابن المنكدر تُشبه أحاديث إسحاق بن أبي فَروة ، شرع الحافظ ابن رجب بعد ذلك في تخريج الحديث الذي تكلّم عليه أبو حاتم وجمع رواياته ، فأثبت صحة ما ذَكره أبو حاتم وأنَّ الحديث عند شعيب عن ابن أبي فروة ، واكتشف مِن خلال ذلك كُلّه سبب وقوع بعض الرواة عن شعيب في الخطأ – وهو هنا : الأشباه – ؛ فقال :

" وحاصل الأمر : أنَّ حديث الاستفتاح رواه شُعيب ، عن إسحاق بن أبي فروة وابن المنكدر . فمنهم مَن ترك إسحاق وذَكر ابن المنكدر . ومنهم مَن كنّى عنه ؛ فقال : عن ابن المنكدر وآخر ، وكذا وقع في سنن النسائي .

وهذا مما لا يجوز فعله ، وهو أنْ يروي الرجل حديثاً عن اثنين ؛ أحدهما مطعونٌ فيه ، والآخر ثقةٌ ، فيترك ذِكْر المطعون فيه ويذكر الثقة .

وقد نصَّ الإمام أحمد على ذلك ، وعلّله بأنّه ربما كان في حديث الضعيف شيءٌ ليس في حديث الثقة ، وهو كما قال ، فإنّه ربما كان سياق الحديث للضعيف ، وحديث الآخر محمولاً عليه " (١) .

فقد ذَكَر – رحمه الله تعالى – هذه القاعدة الهامّة – وهي : عدم جواز أنْ يروي حديثاً عن اثنين ؛ أحدهما ضعيف والآخر ثقةٌ ، فيترك ذِكْر الضعيف ويذكر الثقة – في أثناء شرحه لهذا المثال والكلام عليه .

٢– وذَكر الحافظ ابن رجب بعد أنْ أنهى شرح وتوضيح مثال شعيب بن أبي حمزة – الذي ذَكرتُه في المثال السابق – **سبباً من أسباب وقوع الأشباه** ، ثم مثّل له بمثالٍ من أمثلة الأشباه ؛ فقال :

---

(١) شرح علل الترمذي (٢ / ٨٦٤) .

" **وقد كان بعض المدلسين يسمع الحديث من ضعيف فيرويه عنه ، ويُدلسه معه عن ثقة لم يسمعه منه ، فيُظن أنه سمعه منهما** ، كما روى معمر ، عن ثابت وأبان وغير واحد ، عن أنس ، عن النبي – صلى اللّه عليه وسلم – : (إنه نهى عن الشغار) .

قال أحمد : هذا عمل أبان ، يعني : أنه حديث أبان .

وإنما معمر ، يعني : لعله دلّسه ، ذكره الخلال عن هلال بن العلاء الرقي ، عن أحمد "[١] .

٣– وذَكر الحافظ مثال معقل بن عُبيد اللّه ، وعلّق عليه بما مفاده أنّ الإمام أحمد استدلّ على تشابه أحاديثه عن أبي الزبير بأحاديث ابن لهيعة بواسطة تماثل مُتون أحاديثهما ، **ثم استنبط منه وسيلةً مِن وسائل الكشف عن الأشباه** ، ثم أتبعه بمثالٍ آخر مِن أمثلة الأشباه ؛ فقال :

" قد سبق قول الإمام أحمد أن حديثه – أي : حديث معقل بن عُبيد اللّه الجزري – عن أبي الزبير يُشبه حديث ابن لهيعة .

وظهر مصداق قول أحمد أن أحاديثه عن أبي الزبير مثل أحاديث ابن لهيعة سواء ، كحديث : (اللمعة في الوضوء) وغيره .

وقد كانوا يستدلون باتفاق حديث الرجلين في اللفظ على أن أحدهما أخذه عن صاحبه .

كما قال ابن معين في مطرف بن مازن : إنه قابل كتبه عن ابن جُريج ومعمر ، فإذا هي مثل كتب هشام بن يُوسف سواء .

وكان هشام يقول : لم يسمعها من ابن جُريج ومعمر ، إنما أخذها من كتبي .

قال يحيى : فعلمتُ أن مطرفاً كذاب ، يعني : علمه صدق قول هشام عنه "[٢] .

خامساً – وقد ذَكر الحافظ ابن رجب الحنبلي – رحمه اللّه تعالى – في القاعدة المُهمّة أنواعاً مُتعدّدة مِن الأشباه كُلُّها تدخل تحتها ، مِن هذه الأنواع :

أ– تشبيه بعض أحاديث راوٍ مُعيّن بأحاديث راوٍ آخر ، مثال ذلك :

قال الحافظ ابن رجب : " ومن ذلك ما ذكر البرذعي ؛ قال : قال لي أبو زُرعة : خالد بن يزيد المصري وسعيد بن أبي هلال صدوقان ، وربما وقع في قلبي من حسن حديثهما .

قال : وقال لي أبو حاتم : أخاف أن يكون بعضها مراسيل عن ابن أبي فروة وابن سمعان ، انتهى .

ومعنى ذلك : أنه عرض حديثهما على حديث ابن أبي فروة وابن سمعان ، فوجده يُشبهه ولا يُشبه حديث الثقات الذين يُحدّثان عنهم ، فخاف أن يكونا أخذا حديث ابن أبي فروة وابن سمعان ، ودلّساه عن شيوخهما"[٣]

---

(١) شرح علل الترمذي (٢ / ٨٦٥) .

(٢) شرح علل الترمذي (٢ / ٨٦٦ – ٨٦٧) .

(٣) شرح علل الترمذي (٢ / ٨٦٧–٨٦٨) .

ب- تشبيه أحاديث راوٍ عن شيخ مُعيّن بأحاديث راوٍ آخر ، ومِن الأمثلة على ذلك :

١- قال الحافظ ابن رجب : " قد سبق قول الإمام أحمد أن حديثه - أي : حديث معقل بن عُبيد الله الجزري- عن أبي الزبير يُشبه حديث ابن لهيعة .

وظهر مصداق قول أحمد أن أحاديثه عن أبي الزبير مثل أحاديث ابن لهيعة سواء ، كحديث : (اللمعة في الوضوء) وغيره " (١) .

٢- وقال : " ومِن ذلك - أي : ومِن الأشباه - قول أحمد وأبي حاتم في أحاديث الدّراوردي عن عُبيد الله ابن عمر : إنّها تُشبه أحاديث عبد الله بن عمر " (٢) .

٣- وقال : " قال ابن معين في مطرف بن مازن : إنه قابل كتبه عن ابن جُريج ومعمر ، فإذا هي مثل كتب هشام بن يُوسف سواء .

وكان هشام يقول : لم يسمعها من ابن جُريج ومعمر ، إنما أخذها من كتبي .

قال يحيى : فعلمتُ أن مطرفاً كذاب ، يعني : علم صدق قول هشام عنه " (٣) .

ج- تشبيه حديثٍ مُعيّنٍ لراوٍ بأحاديث راوٍ آخر ، ومثال ذلك :

١- قال الحافظ ابن رجب : " ومِن ذلك - أي : مِن الأشباه - أنّ مُسلماً خرّج في صحيحه عن القواريري ، عن أبي بكر الحنفي ، عن عاصم بن محمد العمري ، ثنا سعيد المقبري ، عن أبيه ، عن أبي هريرة ، عن النبي - صلى الله عليه وسلم - ؛ قال : (قال الله تعالى : أبتلي عبدي المؤمن ، فإنْ لم يشكني إلى عوّاده أطلقته من أساري ، ثم أبدلتُه لحماً خيراً من لحمه) .

قال الحافظ أبو الفضل بن عمّار الهروي الشهيد - رحمه الله - :

هذا حديثٌ منكر ؛ وإنما رواه عاصم بن محمد ، عن عبد الله بن سعيد المقبري ، عن أبيه .

وعبد الله بن سعيد شديد الضعف ، قال يحيى القطان : " ما رأيتُ أحداً أضعف منه " .

ورواه معاذ بن معاذ ، عن عاصم بن محمد ، عن عبد الله بن سعيد ، عن أبيه ، عن أبي هريرة . وهو يُشبه أحاديث عبد الله بن سعيد ، انتهى " (٤) .

٢- وقال : " ومِن ذلك - أي : مِن الأشباه - حديث يرويه عمر بن يزيد الرفاء ، عن شعبة ، عن عمرو بن مُرة ، عن أبي وائل ، عن عبد الله ، عن النبي - صلى الله عليه وسلم - : (ما بال أقوامٍ يُشرفون المُترفين ،

---

(١) شرح علل الترمذي (٢ / ٨٦٦) .

(٢) شرح علل الترمذي (٢ / ٨٦٧) .

(٣) شرح علل الترمذي (٢ / ٨٦٦ - ٨٦٧) .

(٤) شرح علل الترمذي (٢ / ٨٦٨) .

ويستخفون بالعابدين ، ويعملون بالقرآن ما وافق أهواءهم ، وما خالف أهواءهم تركوه ...) الحديث .

قال ابن عدي : هذا يُعرف بعمر بن يزيد عن شعبة ، وهو بهذا الإسناد باطل .

قال العُقيلي : ليس لهذا الحديث أصل مِن حديث شعبة ، قال : وهذا الكلام عندي - والله أعلم - يُشبه كلام عبد الله بن المسور الهاشمي المدائني ، وكان يضع الحديث . وقد روى عمرو بن مُرة عنه ، فلعلَّ هذا الشيخ حمله عن رجل ، عن عمرو بن مُرة ، عن عبد الله بن المُسور مرسلاً ، وأحاله على شعبة ، انتهى .

والأمر على ما ذَكره العُقيلي - رحمه الله - " [١] .

٣- وقال : " ومِن ذلك - أي : مِن الأشباه - ما ذَكَره عبد الله بن الإمام أحمد في " كتاب العلل " ؛ قال : حدَّثني أبو معمر ، ثنا أبو أُسامة ؛ قال : كنتُ عند سفيان الثوري ، فحدَّثه زائدة ، عن شُعبة ، عن سلمة بن كُهيل ، عن سعيد بن جُبير : ﴿ فصعق مَن في السماوات ومَن في الأرض إلا مَن شاء الله ﴾ [٢] ، قال : (هم الشهداء) .

فقال له سفيان : إنَّك لثقة ، وإنَّك لتُحدِّثنا عن ثقة ، وما يقبل قلبي إنَّ هذا مِن حديث سلمة . فدعا بكتاب ؛ فكتب : مِن سفيان بن سعيد إلى شعبة .

وجاء كتاب شعبة : مِن شعبة إلى سفيان ، إنِّي لم أُحدِّث بهذا عن سلمة ، ولكن حدَّثني عمارة بن أبي حفصة، عن حجر الهجري ، عن سعيد بن جُبير " [٣] .

وهذه الأنواع الثلاثة مُتقاربة . وإنْ كان النوعان الأوَّلان أكثر قُرباً لبعضهما مِن النوع الثالث .

د- تشبيه حديث راوٍ بأحاديث القُصَّاص ، ومِن الأمثلة عليه :

ما قاله الحافظ ابن رجب : " ومن ذلك - أي : من الأشباه - قول ابن المديني في حديث الفضل بن عباس ، عن النبي - صلى الله عليه وسلم - في خطبة الوداع ، الذي رواه القاسم بن يزيد بن عبد الله بن قسيط ، عن أبيه ، عن عطاء ، عن الفضل : إنه يُشبه أحاديث القصاص ، وليس يُشبه أحاديث عطاء بن أبي رباح .

ومنه قول أبي أحمد الحاكم في حديث عليٍّ الطويل في الدعاء لحفظ القرآن : إنه يُشبه أحاديث القصاص" [٤] .

فذكر الحافظ - رحمه الله تعالى - مثالين فقط على هذا النَّوع .

هـ- نفي مُشابهة متن الحديث لكلام النبي - صلى الله عليه وسلم - :

ولم يذكر له الحافظ ابن رجب مثالاً ، وإنَّما نقل كلاماً لأبي حاتم الرازي ؛ حيث قال ابن رجب : " ومِن ذلك - أي : ومن الأشباه - أنهم - أي : الحفاظ - يعرفون الكلام الذي يُشبه كلام النبي - صلى الله عليه وسلم - من الكلام الذي لا يُشبه كلامه .

---

(١) شرح علل الترمذي (٢ / ٨٦٩ - ٨٧٠) .

(٢) سورة الزمر : جزء من آية (٦٨) .

(٣) شرح علل الترمذي (٢ / ٨٧٢) .

(٤) شرح علل الترمذي (٢ / ٨٦٨ - ٨٦٩) .

قال ابن أبي حاتم عن أبيه : تعلم صحة الحديث بعدالة ناقليه ، وأن يكون كلاماً يصلح أن يكون مثله كـــلام النبوة ، ويُعرف سقمه وإنكاره بتفرد مَنْ لم تصح عدالته بروايته ، والله أعلم " (١) .

وهذا النّوع قريبٌ مِن النّوع السابق ؛ لأنّ أحاديث القصّاص وكلامهم لا شكّ أنّه لا يُشبه كلام النـــبي - صلى الله عليه وسلم - .

المطلب الثاني : جُهود الشيخ همّام سعيد في الأشباه :

قام أُستاذنا وشيخنا الفاضل همام بدراسة كتاب " شرح علل الترمذي " لابن رجب وتحقيقه ، فتكلّم علـــى الأشباه في موضعين ؛ أحدهما : حين أفرد لها مبحثاً في الدراسة ، عَنْوَن له بـ " الأشباه في العلل " .

ثانيهما : عند تحقيقه للقاعدة المُهمّة التي تكلّم فيها الحافظ ابن رجب عن الأشباه .

وسأعتمد - بعون الله تعالى - في بيان جُهوده في الأشباه على الدراسة فقط ؛ لأنّه عند تحقيقه للقاعدة لم يقم إلا بتحقيق النّص ، وعزو الأحاديث إلى مظانّها مع تخريجٍ يسير ، وترجمة بعض الرواة الواردة أسماؤهم في المـــتن ، مُكتفياً بما ذَكره في الدراسة ، والله أعلم .

واتّسم منهجه في المبحث الذي قام فيه بدراسة الأشباه بما يلي :

أوّلاً - قام بتسمية القاعدة التي عَنْوَن لها الحافظ ابن رجب الحنبلي بـ " القاعدة المُهمّة " ؛ فسمّاها " الأشباه في العلل " .

وقد استفدتُ هذا العنوان منه ، فسمّيتُ به رسالتي هذه . ولكنَّ العنوان ليس دقيقاً ؛ لأنّه يُفهم منـــه قصـــر الأشباه على ما اشتُق من الفعل " شبه " ، وإدخال كل ما اشتُق مِن هذا الفعل في الأشباه ، وهذا ما يراه أُســـتاذنا همام - كما سيأتي - ، وهو خلاف الصواب ، كما ذَكرتُ ذلك ودلّلتُ على خطأ هـــذا الـــرأي في مبحـــث الألفاظ مِن هذا الفصل ، والله أعلم .

ثانياً - قدّم بتمهيدٍ للموضوع احتوى على نقاط مُهمّة وعناصر شتّى ، مِن أبرزها : **تأييده لكلام الحافظ ابن رجب الحنبلي في التسليم للنقاد الحفاظ فيما يرون أنّه يُشبه حديث فلانٍ ولا يُشبه حديث فلانٍ آخر** ، وذلك حين مهّد لمبحث الأشباه ؛ حيث قال : " رأينا في الأنواع السابقة نماذج مِن العلل كشفها النقاد بعباراتٍ صريحـــة واضحة لا لبس فيها ، وذلك لقيام الأدلّة الكاملة عندهم .

وأمّا هذا المبحث فقد أفردتُه للأشباه في العلل . وعنوان هذا المبحث رأيتُ أنّه يصلح لأنْ تنطوي تحتـــه هـــذه العلل التي يكشف عنها الناقد بقوله : حديث فلانٍ أشبه أو أشبه بالصواب ، أو يقول : حديث فلانٍ أشبه بحديث فلان ، أو يقول الناقد : هذا الحديث يُشبه حديث القصّاص .

هذه مادة هذا المبحث ، وهذا الذي أقصده بالأشباه . ولعلّي لا أستبق الموضوع إنْ قلتُ إنّ الأشباه تعبيرٌ عـــن

(١) شرح علل الترمذي (٢ / ٨٧٢) .

الكشف الظّني للعلّة الذي يحتمل أُموراً كثيرة ، **وإنْ كان قول الناقد هذا هو الأرجح مِن غيره** " (١) .

ثالثاً – يرى أُستاذنا الفاضل همام سعيد أنّ الأشباه تعني الأسلم والأقرب إلى الصواب ، وفي هذا يقول في آخر مبحث الأشباه : " وهكذا فقد دلّنا استقراء هذه العبارة في كتب العلل أنّها تعني الأسلم والأقرب إلى الصـــواب . وينبغي أن أُنبّه إلى أنّ هذا لا يعني دائماً صحة الإسناد في اصطلاح المُحدِّثين ، إذ قد يكون الإسناد أشبه بالصواب ويكون مُرسلاً أو مُعضلاً ، والله أعلم " (٢) .

وهذا التعريف الذي ارتآه الشيخ همام إنّما يرجع لكونه يرى أنّ لفظة " أشبه " مِن ألفاظ الأشباه ، بل مِـــن أكثرها وأبرزها ، فاعتمد عليها اعتماداً أساسيّاً في استنتاج التعريف . ولكن هل قول النقاد " حديث فلان يُشـــبه حديث القصّاص " أو " هذا الحديث يُشبه حديث فلانٍ ، ولا يُشبه حديث فلان " يعني الأســـلم والأقـــرب إلى الصواب ؟! .

وعليه ؛ فهذا الكلام ليس بصواب – كما تكلّمتُ على ذلك فيما سبق – ، والله أعلم بالصواب .

رابعاً – يرى شيخنا همام أنّ الأشباه ظنٌّ غالبٌ وليست عبارات صريحة واضحة ، وفي هذا يقول : " رأينا في الأنواع السابقة نماذج مِن العلل كشفها النقاد بعباراتٍ صريحةٍ واضحةٍ لا لبس فيها ، وذلك لقيام الأدلّة الكاملـــة عندهم . وأمّا هذا المبحث فقد أفردتُه للأشباه في العلل ... **ولعلّي لا أُستبق الموضوع إنْ قلتُ إنّ الأشباه تعبـــيرٌ عن الكشف الظّني للعلّة الذي يحتمل أُموراً كثيرة** " (٣) .

ورأي الشيخ همام هذا هو المُحصّلة الضرورية الناتجة عن اعتباره لفظة " أشبه " التي بمعنى الأســـلم والأقـــرب للصواب مِن ألفاظ الأشباه . وفي ظنّي أنّ هذا الرأي خلاف الصواب ، فهو مُتفرِّعٌ عن مُقدمةٍ خطأ ، وما انبنـــى على خطأٍ فهو خطأ .

والذي أظنُّه أنّ الأشباه تشمل الجزم والظنّ الغالب ، وليست مُقتصرةً على الظنّ الغالب فقط ، وقد تكلّمـــتُ على هذا فيما سبق ، والله تعالى أعلم .

ولِيَ على كلامه ملاحظة أُخرى ؛ وهي : عندما قال في التمهيد للأشباه : " رأينا في الأنواع السابقة نماذج مِن العلل كشفها النقاد بعباراتٍ صريحةٍ واضحةٍ لا لبس فيها ، وذلك لقيام الأدلّة الكاملة عندهم . وأمّا هذا المبحـــث فقد أفردتُه للأشباه في العلل ... " .

وشيخنا – جزاه الله خيراً – قد ذكر في المبحث السابق لمبحث الأشباه مبحثاً تكلّم فيه عن أنواع العلّـــة في المتن والإسناد – وهو ما أشار إليه في بداية التمهيد – ، وذكر في " أنواع العلّة في متن الحديث " نوعاً خامســـاً ؛ فقال:"ما كانت علّته أنّه لا يُشبه كلام النبي-صلى الله عليه وسلم -: ومِن ذلك ما يُشبه كلام القصّاص ..." (٤) ،

---

(١) شرح علل الترمذي (١ / ١٦٥) .

(٢) شرح علل الترمذي (١ / ١٧٧) .

(٣) شرح علل الترمذي (١ / ١٦٥) .

(٤) شرح علل الترمذي (١ / ١٦٢) .

ثم ذَكر كلام وأمثلة الحافظ ابن رجب التي ذَكرها الحافظ في القاعدة المُهِمّة .

فهل نوعيّ الأشباه – لا يُشبه كلام النبي – صلى الله عليه وسلم – ، ويُشبه القصّاص – مِن العلل التي كشفها النقاد بعبارات صريحة واضحة لا لبس فيها ، وذلك لقيام الأدلّة الكاملة عندهم ، أم مِن الكشف الظّني للعلّة ؟! .

خامساً – ما يُفهم أنّه حصر القاعدة المُهِمّة – التي ذَكرها الحافظ ابن رجب – بألفاظ التعليل المُشتقة مِن الفعل " شبه " ، وذلك حين قال : " وعنوان هذا المبحث رأيتُ أنّه يصلح لأنْ تنطوي تحته هذه العلل التي يكشف عنها الناقد بقوله : حديث فلانٍ أشبه أو أشبه بالصواب ، أو يقول : حديث فلانٍ أشبه بحديث فلان ، أو يقول الناقد : هذا الحديث يُشبه حديث القصّاص " .

وبعد أنْ ذَكر بعض الأمثلة التي مثّل بها الحافظ ابن رجب للقاعدة المُهِمّة قال : " هذه أمثلةٌ ذَكرها ابن رجب لهذا الضرب مِن العلّة ، وجعل لها قاعدةً مِن قواعده ، ووصفها بالأهميّة كما رأينا .

وكتب العلل مليئة بهذا النّوع مِن العلّة ، وكثيراً ما يُقال : حديث فلانٍ أشبه ، أو أشبه بالصواب ، أو أشبه لسببٍ مِن الأسباب المُرجّحة " [(١)] .

ثم شرع بذِكر الأمثلة التي استخرجها مِن كتب العلل ، وكان مُعظمها – باستثناء مثالٍ أو مثالين – يشتمل على لفظة " أشبه " التي بمعنى الأقرب والأرجح للصواب .

وهذا الحصر ليس صحيحاً – كما ذَكرتُ ذلك سابقاً – ؛ لأنّ هذا اللفظ بهذا المعنى لا يدخل ضمن ألفاظ الأشباه إلا بشروط ، وقد دلّلتُ على ذلك في مبحث الألفاظ مِن هذا الفصل ، والله أعلم .

سادساً – استخلص الشيخ همام – حفظه الله – مِن الأمثلة التي استخرجها مِن كتب العلل المُختلفة أسباب الأشباه ؛ فقال :

" ولمّا كان التمييز بين الأسانيد بهذه العبارة يحمل ما يُبرّره ، فلا بأس أن نقول : إنّنا نعرف أنّ سنداً ما هو أشبه بالصواب ، لأحد الأسباب التالية :

١. أشبه ؛ لأنّه أضبط ، أو أتقن ، أو أوثق ، أو أثبت في شيخٍ ما ، أو أفهم بحديث أبيه أو شيخه أو قُطره .

٢. أشبه ؛ لأنّ رواته أكثر .

٣. أشبه ؛ لأنّه سمع وغيره لم يسمع ، أو أدرك وغيره لم يُدرك .

٤. أشبه ؛ لأنّ هذا الحديث مشهور عنه وغريب عن غيره .

٥. أشبه ؛ لأنّ غيره لزم الطريق .

٦. أشبه ؛ لأنّ غيره خلاف ما يُروى عن النبي – صلى الله عليه وسلم – " [(٢)] .

سابعاً – قام شيخنا همام بذِكر بعض أمثلة الحافظ ابن رجب ، مُلخّصاً لبعضها ومُوضّحاً له . وبعد ذلك قام

---

(١) شرح علل الترمذي (١ / ١٧١) .

(٢) شرح علل الترمذي (١ / ١٧٦ – ١٧٧) .

بذِكْر أمثلةٍ أُخرى استخرجها مِن بُطون كتب العلل الأُخرى ، ولكنّ أغلب الأمثلة التي استخرجها اشتملت على لفظة " أشبه " التي بمعنى الأقرب والأرجح للصواب ، وهذه اللفظة لا تدخل ضمن ألفاظ الأشباه على هذا المعنى إلا بشروط أُخرى ، ذَكرتُها وذَكرتُ الأدلّة على عدم دُخول هذه اللفظة في الأشباه فيما سبق ، والله أعلم .

المطلب الثالث : جُهود الشيخ نور الدين عتر في الأشباه :

قام الشيخ نور الدين عتر بتحقيق كتاب " شرح علل الترمذي " ، وأثناء تحقيقه للقاعدة المُهمّة مِن الكتاب علّق بما يلي :

أولاً – حصر الإعلال بالأشباه عند إرادة التحقق مِن سرقة الحديث فقط ، فقال : " هـذا الإعـلال – أي : الإعلال بالأشباه – ليس على إطلاقه ، إنّما يرد عند إرادة التحقق مِن سرقة الحديث – فيما نرى ، والله أعلم – ، فإنّ المُوافقة للراوي المُؤتمن الذي يُخشى غلطه تدلُّ على ضبطه ؛ ولذلك نشأ فنٌّ جليلٌ هو فنّ الاعتبار وما يتفرّع عنه مِن كشف المتابعات والشواهد ، أو التفرد "(١) .

وهذا الحصر ليس دقيقاً ، فسرقة الحديث وإنْ كانت سبباً مِن أسباب الإعلال ؛ إلا أنّها ليست السبب الوحيد للإعلال بالأشباه ، كما سيتبيّن ذلك في فصول لاحقة .

ويكفي دليلاً على خطأ هذا الحصر أنّ الحافظ ابن رجب قد علّق على بعض الأمثلة وشرحها مُبيّناً أنّ الإعلال بالأشباه إنّما أُريد به كشف التدليس – مثلاً – ، ومِن الأمثلة على ذلك :

١– ما قاله الحافظ ابن رجب : " وقد كان بعض المدلسين يسمع الحديث من ضعيف فيرويه عنه ، **ويُدلسه معه عن ثقة لم يسمعه منه** ، فيُظن أنه سمعه منهما ، كما روى معمر ، عن ثابت وأبان وغير واحد ، عن أنس ، عن النبي – صلى الله عليه وسلم – : (إنه نهى عن الشغار) .

قال أحمد : هذا عمل أبان ، يعني : أنه حديث أبان .

وإنما معمر . يعني : **لعله دلّسه** . ذكره الخلال عن هلال بن العلاء الرقي ، عن أحمد "(٢) .

٢– وقال : " ومن ذلك ما ذكر البرذعي ؛ قال : قال لي أبو زُرعة : خالد بن يزيد المصري وسعيد بن أبي هلال صدوقان ، وربما وقع في قلبي من حسن حديثهما .

قال : وقال لي أبو حاتم : أخاف أن يكون بعضها مراسيل عن ابن أبي فروة وابن سمعان ، انتهى .

ومعنى ذلك : أنه عرض حديثهما على حديث ابن أبي فروة وابن سمعان ، فوجده يُشبهه ولا يُشبه حديث الثقات الذين يُحدّثان عنهم ، فخاف أن يكونا أخذا حديث ابن أبي فروة وابن سمعان ، ودلّساه عن

---

(١) شرح علل الترمذي – بتحقيق : نور الدين عتر – (٢ / ٧٥٦ – ٧٥٧) .

(٢) شرح علل الترمذي (٢/ ٨٦٥) .

شيوخهما"[١].

وكما لا يخفى ؛ فإنّه لا ارتباط بين الإعلال مِن أجل كشف التدليس والإعلال مِن أجل التحقق مِن سرقة الحديث ! .

ثانياً – قام الشيخ عتر بوضع ضوابط – إنْ جاز التعبير – للإعلال بالأشباه ؛ حيث قال :

" وأمّا الإعلال بأنّ هذا الحديث يُشبه حديث فلان لا فلان ، فالنظر فيه مِن حيث السند أو المتن :

أمّا السند : فأن تكون سلسلة السند ممّا عُرف بالرواية بها فلان ، لا فلان الذي يُروى عنه الحديث ، فالإعلال بهذا وارد ، على ما سبق في الشاذ عند الحاكم .

وأمّا المتن : فمجرد شبه المعاني أو بعض الأسلوب ليس كافياً ، إلا حيث احتفّت القضيّة بقرائن تُقوي الإعلال بذلك " [٢].

ثالثاً – اعترض الشيخ نور الدين عتر وناقش بعض الأمثلة التي ساقها ومثّل بها الحافظ ابن رجب الحنبلي ، ومِن ذلك :

أ– اعترض على ما ذَكره الحافظ ابن رجب نقلاً عن الحافظ ابن عمّار الشهيد مِن إعلاله لحديث : (أبتلي عبدي المُؤمن ...) ، حيث نقل كلام المناوي : " قال الحاكم : على شرطهما ، وأقرّه الذهبي في التلخيص ، لكنّه قال في المُهذب : لم يُخرجه الستة لعلّته ، وقال العراقي : سنده جيّد " .

ثم قال الشيخ عتر : " فلم يأخذوا بما قاله الحافظ الهروي – رحمه الله – ، وكأنّ ملحظهم في ذلك أنّ مُجرّد مُشاركة عبد الله بن سعيد في روايته لا تدلُّ على حصر مخرج الحديث به ، والله أعلم " [٣].

ويُشعر كلامه هذا أنّه يرى صحة الحديث وأنّه لا يرى إعلال الحافظ ابن عمّار مُتجهاً ، وقد قمتُ بدراسة هذا المثال دراسةً مُستفيضةً – في الفصل الأوّل مِن الباب التطبيقي – ، وقد خَلُصْتُ في آخر المطاف إلى صحة كلام الحافظ ابن عمّار الشهيد .

ثم إنّ قول الشيخ نور الدين : " فلم يأخذوا بما قاله الحافظ الهروي – رحمه الله – " ؛ ليس دقيقاً ، فقد نقل عن المناوي أنّ الذهبي قال في المُهذب : " لم يُخرجه الستة لعلّته " ، وهذا نصٌ مِن الذهبي – رحمه الله تعالى – على أنّ للحديث علّة ، وبالتالي فهو يُوافق ابن عمّار في إعلال الحديث ، وإنْ كانت العلّة عندهما مُختلفة ، والله تعالى أعلم .

ثم ذَكر الشيخ عتر الحديثَ الذي يشهد لأصل حديثنا ؛ وهو : ما أخرجه أبو داود عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – قال : (إنّ المُؤمن إذا أصابه السَّقم ثم أعفاه الله منه كان كفارةً لما مضى مِن ذُنوبه ، وموعظةً له

---

(١) شرح علل الترمذي (٢/٨٦٧-٨٦٨) .

(٢) شرح علل الترمذي – بتحقيق : نور الدين عتر – (٢ / ٧٥٧) .

(٣) شرح علل الترمذي – بتحقيق : نور الدين عتر – (٢ / ٧٦٩) .

فيما يُستقبل . وإنَّ المُنافق إذا مرض ثم أُعفي كالبعير عقله أهله ثم أرسلوه ، فلم يدرِ لِمَ عقلوه ، و لم يـــدرِ لِـــمَ أرسلوه) .

ولكنّ هذا الحديث لا يشهد لأصل حديثنا ؛ لأنَّ الأجر والثّواب المُترتب في حدّيثنا مشروطٌ بمن لم يشك بلاءَه لعوّاده ، وهذا غير مُتوفرٍ في الحديث الذي عدَّه الشيخ نور الدين عتر شاهداً لأصل حديثنا ، والله أعلم .

ب- ذَكر الشيخ عتر عند تعليقه على حديث شعيب بن أبي حمزة عن ابن المُنكدر عن جابر مرفوعاً : (مَـــن قال حين يسمع النداء ...) الحديث ؛ أنّ الحافظ ابن حجر لم ير للحديث علّةً ، كما أنَّ ابن خُزيمة وابن حبّان قد أخرجاه في صحيحيهما ، و لم يذكر له المُنذري ولا الخطابي ولا ابن القيّم علّةً عند شرحهم أو كلامهم على هـــذا الحديث . بمعنى : أنَّ الشيخ عتر يرى أنَّ هؤلاء العلماء يُصحّحون الحديث ولا يرون هذه العلّة مُؤثرةً مع أنّـــه لا يخفى عليهم كلام أبي حاتم الرازي .

ثم قال : " ولعلَّ مردَّ ذلك - أي : عدم إعلال هؤلاء العلماء وتضعيفهم لهذا الحديث - إلى أنَّ مـــا ذَكـــره الحافظ ابن رجب نقلاً عن الرازي مِن إعلال حديث الاستفتاح ، لا يلزم مِن وُقوع هذا الإعلال في إســـناد ذاك الحديث أنْ يحكم به في حديث الدعاء عند الأذان ؛ لأنّه حديثٌ آخر لا تعلّق له بذاك . وقـــد رأينـــا في نســـخة أحاديث محمد بن فضيل عن عمارة عن أبي زرعة عن أبي هريرة السلبقة (ص ٧٥٤) كيف أنَّ بعضهـــا جـــاء بروايته محمد بن فضيل عن أبيه خلافاً لسائر الأحاديث المرويّة بهذا السند ، و لم يُعلّه أحدٌ بذلك ، بـــل أخرجـــه الشيخان مِن هذا الوجه .

كذلك هنا صرّح ابن أبي حاتم أنّ بعض أحاديث شعيب اشترك فيه إسحاق بن أبي فروة ، والبعض لم يشترك. فهذا ليس ممّا اشترك فيه إسحاق مع محمد بن المُنكدر حتى نخشى أنْ يُساق الحديث على رواية إسحاق ابن أبـــي فروة ، بخلاف حديث الاستفتاح " [١] .

قلتُ : هذا الكلام ليس صواباً ؛ لأنَّ أبا حاتم قد أعلَّ كلا الحديثين ، وليس هو مِن قبيل حمل إعلال حديـــث على حديث آخر لاشتراكهما في السند نفسه .

فقد أعلَّ أبو حاتم كلا الحديثين بأنّهما مِن حديث إسحاق بن أبي فروة في سُؤالَين مُختلفين ؛ فقال ابن أبـــي حاتم : " سألتُ أبي عن حديث رواه ابن حمير ، عن شعيب بن أبي حمزة ، عن محمد بن المُنكدر ، عن عبد الرحمن بن هرمز الأعرج ، عن عُبيد الله بن أبي رافع ، عن محمد بن مسلمة : (أن النبي - صلى الله عليه وسلم- كان إذا قام يُصلي ؛ قال : الله أكبر ، وجهتُ وجهي للذي فطر السماوات والأرض حنيفاً) إلى آخر الآية .

قال أبي : **هذا مِن حديث إسحاق بن أبي فروة ، يروي شعيب عن إسحاق بن أبي فروة** " [٢] .

وقال ابن أبي حاتم أيضاً : " سألتُ أبي عن تفسير حديث أبي الدرداء وجابر ، عن النبي - صلى اللّـــه عليـــه

---

(١) شرح علل الترمذي - تحقيق : نور الدين عتر - (٢ / ٧٦٠) .

(٢) علل الحديث (١ / ١٥٦) .

وسلم - قال : (مَن سمع النداء فقال : اللهم ربَّ هذه الدعوة التامة) ، هل يثبتُ هذان الخبران ، أم لهما مُعارض أو دافع ، أو فيهما علّة ؟ ، وما معنى هذه الكلمة " ربَّ هذه الدعوة التامة " ؟ .

قال أبي : ... وأمّا حديث جابر ؛ فرواه شعيب بن أبي حمزة ، عن محمد بن المنكدر ، عن جابر ، وقد طُعن فيها ... إلى أنْ قال : وعرض عليَّ بعض تلك الأحاديث ، **فرأيتُها مُشابهةً لحديث إسحاق بن أبي فروة ، وهذا الحديث مِن تلك الأحاديث** " [١] .

فيظهر مِن هذا أنَّ أبا حاتم قد أعلَّ كلا الحديثين بأنّهما مِن أحاديث ابن أبي فروة ، و لم يكن هذا مِن قبيل حمل إعلال حديثٍ على حديثٍ آخر لاشتراكهما في السند ذاته ، ومَن ظنَّ ذلك لزمه الدليل ، ولا يحلُّ له أنْ يقول ذلك إلا بدليلٍ ، لا أنْ يكون ذلك مِن قبيل الاحتمال ، والله تعالى أعلم .

---

(١) علل الحديث (٢ / ١٧٢ - ١٧٣) .

الفصل الثاني : النقاد الذين أكثروا مِن استخدام عبارات الأشباه وألفاظهم فيها :

المبحث الأول : الحافظان أبو زرعة وأبو حاتم الرازيّان وأبرز ألفاظهما في الأشباه

المبحث الثاني : الحافظ ابن حبان وأبرز ألفاظه وعباراته في الأشباه

المبحث الثالث : الحافظ ابن عدي وأبرز ألفاظه في الأشباه

المبحث الرابع : الإمام الدارقطني وأبرز ألفاظه في الأشباه

الفصل الثاني : النقاد الذين أكثروا من استخدام عبارات الأشباه وألفاظهم فيها :

ذكرنا فيما سبق أن الأشباه هي : ألفاظٌ يُطلقها الناقد يُرجِع بها الحديث إلى مصدره الذي ترجَّح له أنَّه استُبدل من السند ، وذكرنا فيما سبق كذلك أن أبرز لفظ للتعبير عن وجود الأشباه هو : " هذا الحديث لا يُشبه حديث فلان ، إنما يُشبه حديث فلان آخر " .

فيتقرر مما سبق أن الأشباه لا بُدَّ فيها من أُمور :

١- استبدال راوٍ أو أكثر مكان آخر أو آخرين في السند ، فيُستبدل الراوي أو الجماعة ذات السمات المُعيَّنة - مصدر الحديث - براوٍ آخر ليس الحديث حديثه .

٢- أن يقوم الناقد بنفي الحديث عن راويه الموجود في السند ، فيُطلق لفظاً يدل على أن الحديث ليس هو من حديث فلان .

٣- ثم يقوم الناقد بعملية إرجاع الحديث لمصدره الذي لم يُذكر في السند ، فيُطلق عبارةً تدل على أن الحديث إنما هو من حديث آخر أو آخرين ، وأنه هو مصدره الذي ترجَّح له .

وعلى هذا فأيُّ لفظٍ يُطلقه الناقد يُؤدي معنى الأشباه وتتوافر فيه هذه الأُمور ؛ فإنه يُعَدُّ من ألفاظ الأشباه ، ولو لم يكن بصيغة مشتقة من الفعل " شبه " ، وأيُّ لفظٍ لا يُؤدي معنى الأشباه ولم تتوافر فيه هذه الأُمور الثلاثة ؛ فلا يُعَدُّ من ألفاظ الأشباه ، ولو كان بصيغة مشتقة من الفعل " شبه " .

فهذا هو المعيار الضابط لألفاظ الأشباه ، فلا يُعَدُّ اللفظ من ألفاظ الأشباه إلا بذلك .

والهدف والغاية من هذا الفصل هو معرفة الذين أكثروا من استخدام عبارات الأشباه من النقاد ، ثم إبراز أهم وأبرز ألفاظهم في ذلك ، ثم ربط هذه الألفاظ بالأشباه وبيان علاقتها معها .

ولا بُدَّ من التنبيه على بعض الملاحظات التي قد يلحظها القارئ لهذا الفصل :

١- أحياناً يحتوي المثال الواحد على أكثر من لفظ يدل على معنى الأشباه ، فأذكره في أحدها ، وإن كان قد احتوى على غير هذا اللفظ ، ولا أُكرر هذا المثال في اللفظ الآخر - غالباً - خشية التكرار .

٢- أُراعي في ترتيب ألفاظ كل ناقد في الأشباه ظهور ووضوح معنى الأشباه فيها ، فأُقدم اللفظ الذي يكون فيه معنى الأشباه أوضح ، ثم الذي يليه ، وهكذا . ولا يعني تقدم أحد الألفاظ على غيره - دائماً - أنه أوضح منها ، فقد يتفق أكثر من لفظ في درجة وضوح معنى الأشباه فيها ، فحينئذٍ لا يضير تقدم أحد اللفظين على الآخر .

٣- بعض الألفاظ مشتركة في صفة أو أكثر ، كقولهم : " يسرق الحديث من فلان " وقولهم : " يضع الحديث على فلان " ، فمن سرق الحديث لا بُدَّ أن يضع له إسناداً ، فهو بهذا يكون قد وضع الحديث على آخر . وإنما أبرزتُ كل لفظٍ من هذه الألفاظ المشتركة في صفةٍ أو أكثر ؛ لكثرة إطلاق الناقد لها ، ولأنَّ كُلاًّ منها مصطلح

بذاته .

٤- إذا كان اللفظ ظاهراً فيه معنى الأشباه ، فإني لا أقوم ببيان وجه العلاقة بينه وبين الأشباه . أما إذا كان اللفظ ليس ظاهراً فيه معنى الأشباه ، فإني أقوم حينها ببيان وجه العلاقة بينه وبين الأشباه .

٥- أقوم ببيان وجه ارتباط لفظٍ ما بالأشباه في أول مرة يرد ، فإذا تكرر في كلام عددٍ من النقاد - الذين سأذكر ألفاظهم - فإني أذكر علاقة هذا اللفظ بالأشباه أول ما يرد في كلام أحدهم .

المبحث الأول : الحافظان أبو زرعة وأبو حاتم الرازيّان وأبرز ألفاظهما في الأشباه :

يُعتبر الإمامان أبو زرعة وأبو حاتم الرازيان - رحمهما الله - من كبار رُوّاد علم العلل ؛ لما بذلوه من مجهود ضخم في خدمة فنون هذا العلم المختلفة والتي منها الأشباه في علل الحديث .

المطلب الأول : ترجمة الحافظين أبي زرعة وأبي حاتم الرازيّين :

أولاً – ترجمة الحافظ أبي زرعة الرازي :

هو الإمام الحافظ الكبير عُبيد الله بن عبد الكريم بن يزيد بن فروخ المخزومي ، أبو زرعة الرازي ، المتوفى سنة : (٢٦٨ هجري)[١] .

قال أبو حاتم الرازي :" حدثني أبو زرعة الرازي وما خلف بعده مثله علماً وفقهاً وفهماً وصيانةً وصدقاً ، ولا أعلم في المشرق والمغرب من كان يفهم هذا الشأن مثله ، وإذا رأيت الرازي ينتقص أبا زرعة فاعلم أنه مبتدع"[٢] .

ثانياً – ترجمة الحافظ أبي حاتم الرازي :

هو الإمام الحافظ الكبير محمد بن إدريس بن المنذر بن داود بن مهران الحنظلي ، أبو حاتم الرازي ، المتوفى سنة : (٢٧٧ هجري)[٣] .

قال الذهبي :" محمد بن إدريس بن المنذر ، الإمام ، الحافظ ، الناقد ، شيخ المحدثين ، كان من بحور العلم ،

---

(١) انظر :" تهذيب الكمال" (٤٠٩/٨٩) ، و" تهذيب التهذيب" (٢٨/٧-٣٠) .

(٢) " تاريخ بغداد "(٣٣٥/١٠) ، و" تهذيب التهذيب"(٣٠/٧) .

(٣) انظر : " تذكرة الحفاظ" (٥٦٧/٢) ، و "سير أعلام النبلاء "(٢٤٧/١٣-٢٦٢) ، و "تهذيب الكمال " (٣٨١/٢٤) .

طوّف البلاد ، وبرع في المتن والإسناد ، وجمع وصنف ، وجرّح وعدّل ، وصحح وعلل"[١] .

المطلب الثاني : أبرز ألفاظهما في الأشباه :

تنوعت الألفاظ والعبارات التي أطلقها أبو حاتم وأبو زرعة للدلالة على الأشباه في علل الحديث .

وقبل أن أبدأ بذكر هذه الألفاظ ؛ أُحب أن أُشير إلى أن بعض هذه العبارات قد اختلفت وتعدّدت من حيث ألفاظها التي استخدمها الإمامان أبو حاتم وأبو زرعة للدلالة على الأشباه – كما سبق ذكر ذلك – لكنّ المعنى الذي يقصدانه من إطلاقهما لها ، ومرادهما منها ، واحد لا يختلف ؛ ولذلك فإني سوف أدمج – بإذن الله تعالى– بين هذه الألفاظ والعبارات المتفقة في المعنى ، والمتقاربة في اللفظ – في أكثر الأحايين – تحت بندٍ واحدٍ .

وفيما يلي بيان لهذه الألفاظ والعبارات مع التمثيل :

أولاً – قولهما : (يُشبه حديث فلان) أو (يُشبه أن يكون فلان أخذه من فلان) أو (يُشبه حديثه حديث فلان) أو (يُشبه أن يكون من حديث فلان) أو (يُشبه أن يكون من كلام فلان) :

هذه الألفاظ ظاهرة وواضحة غاية الوضوح ، فهي من ألفاظ الأشباه من جهة اللفظ والمعنى ، وهي أهم وأبرز ألفاظ الأشباه على الإطلاق .

ومن الأمثلة على ذلك :

أ- قال ابن أبي حاتم : " سألتُ أبي عن خالد بن الهيثم المدايني ، فقال أبي : جاءني سعيد البردعي ، فقال : حدثنا أبو مسعود ابن الفرات ، عن خالد ، عن بكر بن مضر ، عن راشد بن أبي سكينة ، عن معاوية ، عن النبي – صلى الله عليه وسلم – قال :(لا تزال طائفة من أُمتي) .

قال أبي : فأنكرتُ ذلك ، وأنكره أبو زرعة ، وجعلوا يقولون : هو غريب ، فقلت : لم يرو خالد عن بكر بن مضر شيئاً . فقيل لأبي زرعة : من خالد هذا ؟ ، فقال : لا أدري من هو ، وأعلم أن الحديث منكر . فقلت أنا : هو خالد المدائني ، فقيل لأبي زرعة ، فقال : صدق ، يُشبه أن يكون من حديث خالد ، و لم يكن أبو مسعود بيّن لهم مَنْ خالد هذا ؛ لكي يحسبوا أنه غريب "[٢] .

ب- وقال : " سألتُ أبي عن حديث رواه ابن لهيعة ، عن بُكَير بن الأشج ، عن القاسم بن محمد ، عن عائشة ، عن النبي – صلى الله عليه وسلم – قال :(إن الميت يُوذيه في قبره ما يؤذيه في بيته) .

قال أبي : هذا حديث منكر ، الذي يُشبه حديث سعد بن سعيد ، عن عمرة ، عن عائشة ، عن النبي – صلى الله عليه وسلم – :(كسر عظم الميت ميتاً ككسره وهو حي) . فأرى أنه دلس له هذا الإسناد ؛ لأن ابن لهيعة لم

(١) سير أعلام النبلاء (١٣/٢٤٧) .

(٢) علل الحديث (١/٣٢٢) .

يسمع من سعد بن سعيد " (١) .

ج- وقال : " سألتُ أبي عن حديث رواه الوليد بن مسلم ، عن ابن جريج قال : أحسن ما سمعتُ في بيض النعامة ؛ حديث أبي الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة ، عن النبي - صلى الله عليه وسلم -قال في بيض النعام :(في كل بيضة صيام يوم أو إطعام مسكين) .

قال أبي : هذا حديث ليس بصحيح عندي ، و لم يسمع ابن جُريج من أبي الزناد شيئاً ، يُشبه أن يكون ابن جريج أخذه من إبراهيم بن أبي يحيى " (٢) .

د- وقال : " وسألتُهُ عن حديث رواه ابن أبي ذئب ، عن الزهري ، عن القاسم بن محمد ، عن أسلم مولى عمر قال : قال عمر : (لا أشرب خلاً من خمر أُفسدت حتى يبدي الله إفسادها ، فعند ذلك يطيب للرجل ، فلا بأس على امرءٍ يبتاع خلاً وقد وجدتموه مع أهل الكتاب ، ما لم نعلم أنهم تعمدوا إفسادها بعد ما صار خمراً) .

فقال أبي : يُشبه أن يكون عامة هذا الكلام من كلام الزهري ؛ لأنه قد رُوي بهذا الإسناد/عن عمر كلام في الطلا ، ورُوي عن الزهري قوله هذا الكلام ، فاستدللنا أن هذا الكلام ليس هو من كلام عمر ، وأنه كلام الزهري ، فكان أقوام لا يضبطون فجعلوا كلامه في الحديث ، وأما الحفاظ وأصحاب الكتب فكانوا يُمَيزون كلام الزهري من الحديث .

فذكرتُ هذا الحديث لأبي زرعة .فقال : الذي عندي أنَّ هذا كله كلام الزهري ، وذكر نحو ما قال أبي في بيان علة هذا الحديث " (٣) .

هـ- وقال : " سُئل أبي عن سيف بن عمر الضبي ؛ فقال : متروك الحديث ، يُشبه حديثه حديث الواقدي" (٤) .

و- وقال : " سمعتُ أبي يقول : طارق بن عبد الرحمن البجلي لا بأس به ، يُكتب حديثه ، يُشبه حديث طارق حديث مخارق الأحمسي " (٥) .

يقصد بذلك الحافظ أبو حاتم عموم أحاديثه ؛ لا حديثاً بعينه .

ز- وقال أبو حاتم عن عمران بن وهب الطائي البصري : " ضعيف الحديث ، ما حدّث عنه إسحاق بن سليمان فهي أحاديث مستوية ، وحدّث محمد بن خالد "حمويه" صاحب الفرائض عن عمران بن وهب عن أنس

---

(١) علل الحديث (١/٣٧٢) .

(٢) علل الحديث (١/٢٧٠) .

(٣) علل الحديث(٢/٣٠) .

(٤) الجرح والتعديل(٤/٢٧٨) .

(٥) الجرح والتعديل (٤/٤٨٥) .

أحاديث معضلة تُشبه أحاديث أبان بن أبي عياش ، ولا أحسبه سمع من أنس شيئاً " (١) .

ح- وقال أبو حاتم في ترجمة معاذ بن خالد العسقلاني : " هو شيخ تُشبه أحاديثه عن زهير بن محمد أحاديث إبراهيم بن أبي يحيى ، ودليلنا أن أحاديثه من أحاديث إبراهيم بن أبي يحيى ؛ حديثاً (٢) رواه معاذ بن خالد ، عن زهير بن محمد قال : حدثني شرحبيل بن سعد أنه سمع جبار بن صخر يقول : سمعتُ رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول :(إنا نُهينا أن تُرى عوراتنا) . وقد حدثني بهذا الحديث بعينه معاذ بن حسان نزيل برذعة ؛ قال : حدثنا إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى ، عن شرحبيل بن سعد " (٣) .

ط- قال ابن أبي حاتم : " وسألتُهُ عن حديث رواه قيس بن الربيع ، عن أبي هاشم الرماني ، عن زاذان ، عن سلمان قال : قلتُ للنبي - صلى الله عليه وسلم - : (قرأتُ في التوراة بركة الوضوء قبل الطعام وبعده) .

قال أبي : هذا حديث منكر ، لو كان هذا الحديث صحيحاً كان حديثاً ، وأبو هاشم الرماني ليس هو ، ويُشبه هذا الحديث أحاديث أبي خالد الواسطي ، عمرو بن خالد عنده من هذا النحو أحاديث موضوعة عن أبي هاشم وعن حبيب بن أبي ثابت .

قال أبي : روى عمرو بن خالد ، عن حبيب بن أبي ثابت ، عن عاصم بن ضمرة ، عن علي ، عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أحاديث موضوعة خمسة أو ستة .

قال أبي : ومَنْ لم يفهم ، ورأى تلك الأحاديث التي تُروى عن ابن جريج وحسين المعلم يظن أنَّ خالداً هذا هو الدالاني ، والدالاني ثقة ، وهذا ذاهب الحديث ، ومَنْ يفهم لم يَخْفَ عليه " (٤) .

ثانياً- قولهنا : (إنما هو من حديث فلان) :

هذا اللفظ - بصيغه المختلفة وأساليبه المتنوعة - من أبرز ألفاظ الأشباه ، فالناقد يُبيِّن فيه أن الحديث ليس من حديث فلان ، إنما هو من حديثٍ آخر . وبهذا يكون قد اشتمل على شقيّ الأشباه .

ولقد تنوعت العبارات التي استخدمها الإمامان أبو حاتم وأبو زرعة الدالة على هذا المعنى ، فكانا يقولان : (هذا خطأ ، وإنما هو من حديث فلان) ، وأحياناً : (والصحيح أنه أخذه من حديث فلان) ، وأحياناً : (أيهما أصح ؟ ، قال : حديث فلان) ، وتارةً : (والصواب أنه من حديث فلان) ، ومرةً : (الحديث حديث فلان)، وأحياناً : (ليس له أصل من حديث فلان ، إنما هو من حديث فلان) ، وتارةً : (لم يسمعه من فلان ، إنما سمعه من فلان) .

---

(١) الجرح والتعديل (٦/٣٠٦) .

(٢) نُصبت على اعتبار أنها بدل - بعض من كل - من " أحاديثه" ، أو على الاشتغال .

(٣) الجرح والتعديل (٨/٢٥٠) .

(٤) علل الحديث (٢/١٠) .

وفيما يلي نماذج على هذا النوع :

أ- قال ابن أبي حاتم : "سألت أبي عن حديث رواه هشام بن عمار بآخرة ، عن إسماعيل بن عياش ، عن ابن جريج ، عن الزهري ، عن عُبيد الله بن عبد الله ، عن ابن عباسٍ ، عن النبي - صلى الله عليه وسلم - في الضب وقصة خالد بن الوليد .

قال أبي : هذا خطأ ، إنما هو عن الزهري ، عن أبي أُمامة بن سهل بن حنيف ، عن ابن عباس ، عن خالد بن الوليد ، عن النبي - صلى الله عليه وسلم - .

قلتُ لأبي : وفي حديث إسماعيل عن ابن جريج قال : (فأُتي النبي - صلى الله عليه وسلم - بإناء فشرب وعن يمينه ابن عباس) . . . الحديث .

قال أبي : ليس هذا من حديث عُبيد الله بن عبد الله ، ولا من حديث أبي أُمامة بن سهل ، وإنما هو من حديث الزهري عن أنس .

قال أبو محمد : وفي هذا الحديث بعض هذا الكلام ، فقال النبي - صلى الله عليه وسلم - : (من أطعمه الله طعاماً فليقل اللّهم بارك لنا فيه) . . .الحديث .

قال أبي : ليس هذا من حديث الزهري ، إنما هو من حديث علي بن زيد بن جدعان ، عن عمر بن حرملة ، عن ابن عباس ، عن النبي - صلى الله عليه وسلم - .

وقال أبي : وأخاف أن يكون قد أُدخل على هشام بن عمار ؛ لأنه لما كبر تغيَّر "[١] .

ب- وقال : "سألتُ أبي عن حديث رواه المسيب بن واضح ، عن معتمر بن سليمان ، عن حُميد ، عن أنس قال :(سُئل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن القبلة للصائم ، قال : ما بأس بذلك ، ريحانة تشمها ، إذا لم تَعْدُها ذلك إلى غيرها) ، قال أبي :هذا حديث باطل ، وليس هو من حديث حُميد ، إنما هو من حديث أبان"[٢] .

وذكر هذا الحديث مرةً أُخرى ، فقال ابن أبي حاتم :

" سُئل أبو زرعة عن حديث رواه معمر بن سليمان ، عن عبد الله بن بشر ، عن أبان وحُميد ، عن أنس : (أن النبي - صلى الله عليه وسلم - سُئل عن الرجل يُقبل وهو صائم ، فقال : هي ريحانة ، يشمها إذا شاء) ، قال أبو زرعة : أما من حديث حُميد فمنكر ، وأما أبان فقد روي عنه "[٣] .

ج- وقال : " سُئل أبي عن حديث رواه معمر ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة :(أن النبي - صلى الله عليه وسلم - أُتي بامرأة استعارت حلياً ، فقطع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يدها) .

---

(١) علل الحديث(٢/٤) .

(٢) علل الحديث(١/٢٤٦) .

(٣) علل الحديث(١/٢٦١) .

وأيوب ، عن نافع ، عن ابن عمر ، عن النبي – صلى الله عليه وسلم – .

قال أبي : لم يروِ هذين الحديثين غير معمر ؛ فأما حديث أيوب فإن الناس يُحدِّثون عن نافع ، عن صفية :(أن عمر أُتي بسارق ، قصة السارق ليس فيه ذكر عارية) .وأما حديث الزهري فإنه عندي أنه أراد عن عروة ، عن عائشة :(أن رجلاً أَقْطَع نزل على أبي بكر ، فجعل يطول الصلاة بالليل ، قصة الأقطع) ، قال أبي : قال حماد ابن زيد : كان يختلف إلى أيوب جماعة ، فخرج واحد إلى اليمن ، فحدَّث عن أيوب بأحاديث كأنه ليس من حديث أيوب "(١) .

د- وقال : "سألتُ أبي عن حديث رواه سعيد بن بشير ، عن مطر ، عن عمرو بن شعيب أحسبه عن سعيد ابن المسيب ، عن عمر بن الخطاب ، عن النبي – صلى الله عليه وسلم – قال :(أنت ومالك لأبيك) ، قال أبي : هذا خطأ ، إنما هو عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ، عن النبي – صلى الله عليه وسلم – "(٢) .

ثالثاً – قولهما : (هذا الإسناد لا يجيء ، إنما هو من حديث فلان) :

وجه علاقة هذا اللفظ بالأشباه : أن هذا اللفظ له معنى شقيّ الأشباه ، فالناقد بهذا اللفظ يُريد أن يُبيّن أن الحديث ليس له أصل من حديث فلان ؛ وذلك حين قوله : (هذا الإسناد لا يجيء) ، وأنه من حديثِ آخر ؛ وذلك حين قوله : (إنما هو من حديثِ فلان) .

وقد وردت عن أبي زرعة قصة ستخدم فيها هذا اللفظ تدل على إمامته وبراعته في هذا الفن ؛ وهي :

قال عبد الرحمن بن أبي حاتم : " سمعتُ أبا زرعة يقول : سمعتُ من بعض المشايخ أحاديث ، فسألني رجل من أصحاب الحديث . فأعطيته كتابي . فردَّ علي الكتاب بعد ستة أشهر ، فنظرتُ في الكتاب فإذا به قد غَيَّر في سبعة مواضع .

قال أبو زرعة : فأخذتُ الكتاب وصرتُ إلى عنده ، فقلتُ له : ألا تتقي الله ، تفعل مثل هذا ؟! .

قال أبو زرعة : وأوقفته على موضع ، وأخبرته ، وقلت له : ما هذا الذي غَيَّرت ؟ ، هذا الذي جعلت ابن أبي فديك ؛ فإنه عن أبي ضمرة مشهور ، وليس هذا من حديث ابن أبي فديك . **وأما هذا فإنه كذا وكذا ؛ فإنه لا**

---

(١) علل الحديث (١ / ٤٦٧) .

(٢) علل الحديث (١/ ٤٦٩) .

وانظر لمزيد من الأمثلة (العزو للجزء ورقم الحديث) :

(١/١ و ٣ و ٤ و ٥ و ٦ و ٣٠ و٥٢ و٧١ و ١٢٧ و ١٥٩ و ٢٨٣ و ٣٤٣ و ٤٤٧ و ٥٠٤ و ٥١١ و ٥٢٣ و ٦٠٠ و ٦١٦ و ٦٢٥ و ٦٤٣ و ٦٦٧ و ١١٨٩ و ١١٢٣ و ١٣٩٧ و ١٤٠٨ و ١٤١٣ و ١٤١٦ و ١٤٢٥ و ١٤٣٨ و ١٤٤٣ و ١٤٦٠ و ١٤٧٥ ، و ٢/ ١٤٨٠ و ١٤٨٦ و١٥٤٥ و ١٥٨٣ و ١٦٠٤ و ١٧٠١ و ١٨٤٤ و ١٩٠٣ و ٢٠٠١ و ٢٢٤٦ و ٢٦٥٠ و ٢٦٥٦ و ٢٦٧٦ و ٢٦٩٦ و ٢٧٢٢ و ٢٧٥٣ و٢٧٨٤ و ٢٧٥٦ و٢٨٢٥ و٢٨٣٦ و ٢٨٤٠) وغير هذا كثير جداً .

يجيء عن فلان ، وإنما هو كذا . وأما كذا فكذا . فلم أزل أُخبره حتى أوقفته على كله ، ثم قال : أما إني قد حفظتُ جميع ما فيه في الوقت الذي انتخبتُ على الشيخ ، ولو لم أحفظه لكان لا يخفى عليَّ مثل هذا ، فاتقِ الله يا رجل ، فقلتُ له : من ذلك الرجل الذي فعل هذا ؟ ، فأبى أن يُسميه " (١) .

وفيما يلي بعض الأمثلة على هذا اللفظ :

أ- قال ابن أبي حاتم : " سألتُ أبي عن حديث رواه عبد الرزاق ، عن معمر ، عن يحيى بن أبي كثير ، عن أبي سلمة ، عن ثوبان ، عن النبي - صلى الله عليه وسلم - :(أنه كان في جنازة ، فأُتي بدابة ، فأبى أن يركبها ، فلما انصرف أُتي بدابة فركب ،فقال له الذي أتاه بالدابة أولاً : أنزل فيَّ شيء ؟ ، قال : لا ، ولكن لم أكن لأركب والملائكة يمشون) .

قال أبي : هذا حديث خطأ ، ليس الحديث من حديث أبي سلمة بن عبد الرحمن ، **وأبو سلمة عن ثوبان لا يجيء ، إنما هذا حديث يرويه أبو سلام عن ثوبان** ، ويحيى بن أبي كثير يروي عن زيد بن سلام عن جده أبي سلام ، فيحتمل أن يكون أخذه عن زيد عن أبي سلام عن ثوبان عن النبي - صلى الله عليه وسلم - ، وأسقط زيداً من الوسط ، أو لم يحفظ عنه . ولا أعلم روى أبو سلمة عن ثوبان إلا حديثاً ؛ يرويه أبو سعد البقال ، وهو حديث منكر ، عن أبي سلمة ، عن ثوبان ، عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : (من شهد أن لا إله إلا الله) .

قال أبي : وأبو سعد البقال لا أعلم سمع من أبي سلمة ، ولا من أبي سلام . وإذا رأيت الرجل لا يروي عنه الثوري - وأُراه قال : وشعبة - ، وقد أدركاه فما ظنك به " (٢) .

ب - وقال : " سألتُ أبي عن حديث رواه يحيى بن حمزة ، عن المطعم بن المقدام ، عن الحسن بن أبي الحسن: أن معاوية قال لابن الحنظلية : حدثنا حديثاً سمعتَهُ من رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، فقال : سمعتُ رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول : (الخيل معقود في نواصيها الخير إلى يوم القيامة) .

قال أبي : هذا عندي وَهَم ؛ **رواه أبو إسحاق الفزاري ، عن المطعم بن المقدام ، عن جبير بن الحسن ، عن يعلى بن شداد ، عن سهل بن الحنظلية ، عن النبي - صلى الله عليه وسلم -** ؛ وهذا أشبه .

قلت لأبي : فَلِمَ لَمْ تحكم للحديث المرسل ؟ ، فقال : المطعم عن الحسن ليس له معنى ؛ لم يسمع منه ، **والحسن البصري عن سهل بن الحنظلية لا يجيء** ، وأبو إسحاق الفزاري أحفظ وأتقن من يحيى بن حمزة " (٣) .

---

(١) " تهذيب الكمال " (١٩/ ١٠٠-١٠١) ، و " تاريخ بغداد " (١٠/ ٣٣٣) .

(٢) علل الحديث (١/ ٣٦٤) .

(٣) علل الحديث (١/ ٣٠٩) .

رابعاً – قوله : (يُشبه القصاص) :

استخدم الحافظ أبو حاتم الرازي هذه العبارة مرةً واحدةً فقط .

وهذه العبارة من عبارات الأشباه في علل الحديث ، وتُطلق هذه العبارة ويُراد بها أحد معنيين :

الأول : يُراد بها الرجل ذاته الذي قيلت فيه ، أي : أن الرجل الذي قيلت فيه يُشبه القصاص ، كما هو وارد في مقولة أبي حاتم هنا – وسيأتي ذكرها قريباً – .

الثاني : تُطلق ويُراد بها حديث الرجل الذي قيلت فيه ورواياته ، فيُقال حينئذ : " حديثه يُشبه حديث القصاص " .

فالمعنى الأول هو المراد من مقولة أبي حاتم هنا . أما الثاني فلم يصدر من أبي حاتم ، مع كونه قد صدر من غيره ، وبالتالي فلا داعي للحديث عنه هنا .

واعلم أن المعنى الأول يعود في نهاية الأمر إلى الثاني ، فالرجل الذي يُقال فيه "يُشبه القصاص" ، إنما يُقصد بهذا أنه يُكثر من ذِكْر أحاديث تُشبه أحاديث القصاص ، بما تشمله من طابعٍ وعظيٍّ يكون فيه التركيز على المبالغة في الترغيب أو الترهيب .

ووجه كون هذه العبارة من عبارات الأشباه في العلل : أن عملية الاستبدال تكون قد وقعت من الرجل الذي قيلت فيه في أغلب حديثه أو كله ، فهذا الراوي يذكر الحديث مرفوعاً إلى رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ، ويضع له سنداً – إما عمداً أو وهماً – ، فالناقد حينها يحكم أن أحاديثه ليست من أحاديث مَنْ يروي عنه وليست من قول رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ، وإنما هي من كلام القصاص وحديثهم .

فهذه اللفظة تحوي شقيّ الأشباه . فأحاديث هذا الراوي ليست من أحاديث فلان وليست من كلام رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ، وإنما هي من حكايات القصاص وحديثهم .

ويكون الناقد حينها قد درس أحاديث هذا الراوي حديثاً حديثاً ، فيجد أن أكثرها أو كلها من أحاديث القصاص وحكاياتهم ، فيقول مقولته هذه بناءً على ذلك .

وقد قال هذه اللفظة أبو حاتم في ترجمة (عبد العزيز بن حوران) ؛ حيث قال : " شيخ من أهل صنعاء ، روى عن وهب بن مُنَبِّه ، كان ضعيفاً يُشبه القصاص " [١] .

خامساً – قولهما :(حديث فلان أشبه) أو (هذا أشبه) أو (عن فلان أشبه) أو (وهو بحديث فلان أشبه) :

هذا اللفظ وإنْ كان مشتقاً من الفعل " شبه" ؛ إلا أنه يُطلق على معانٍ متعددة ، أكثرها ليس معناه موافقاً لمعنى

---

(١) " الجرح والتعديل"(٥/٣٨٠) .ومع أن وهب بن منبه يذكر قصص بني إسرائيل ؛ إلا أن ذلك لا يقدح فيه ؛ لأنه بيّن أنها من قصص بني إسرائيل . وهو مع ذلك معتنٍ بأحاديث رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ، فلم تشغله قصص بني إسرائيل عن طلب الحديث وروايته والاهتمام به ، خلاف تلميذه .

الأشباه .

وكما ذكرتُ ذلك سابقاً ؛ مِنْ أنَّ اعتبار اللفظ من ألفاظ الأشباه إنما يرجع إلى المعنى ، فإذا اتفق اللفظ مع ألفاظ الأشباه من جهة المعاني كان منها ؛ ولو لم يكن مشتقاً من الفعل " شبه" ، وإذا اختلف لفظٌ ما مع ما تُؤديه ألفاظ الأشباه من معنى لم يكن هذا اللفظ حينها من ألفاظ الأشباه ؛ ولو كان مشتقاً من الفعل " شبه" .

وعلى هذا ؛ **فإن وجه علاقة هذا اللفظ بألفاظ الأشباه** : يرجع إلى أن هذا اللفظ في أحايين كثيرة يُطلقه الناقد لترجيح رواية على أُخرى لحديث ما ، وقع في بعض روايات هذا الحديث استبدال راوٍ أو أكثر من رجال السند ، وعلى هذا فإنه يكون حينها لفظاً دالاً على الأشباه من جهة المعنى ، فهو داخل فيها معنى لا لفظاً فقط .

وهذا الدخول لا يرجع – كما ذكرتُ ذلك سابقاً– إلى اللفظ ، وإنما يرجع لكون العبارة المحيطة به والصيغة التي استخدمها الناقد والمرتبطة بهذا اللفظ دالة على معنى الأشباه ؛ من كونه قد وقعت عملية استبدال راوٍ مكان آخر في السند ، فيُرجع الناقد حينذاك الحديث إلى مصدره الذي ترجَّح له أنه استُبدل من السند .

وأحياناً يكون هذا اللفظ بما يُحيط به من عبارات وصيغ يُؤدي معنى الشق الأول من الأشباه فقط ، وأحياناً أُخرى يُؤدي معنى شقيّ الأشباه معاً ، والله أعلم .

وسأقتصر في ذِكْر الأمثلة على الأمثلة التي تحوي معنى شقيّ الأشباه .

ولقد تنوعت العبارات والألفاظ التي استخدمها الإمامان أبو حاتم وأبو زرعة لبيان الأشباه بصيغة " أشبه " ، وتتحد مع هذه الصيغة في المعنى أو تُقاربها .

وفيما يلي بيان لهذه الألفاظ والعبارات مع التمثيل :

أ- قال ابن أبي حاتم : " سألتُ أبي وأبا زرعة عن حديث رواه الثوري ، عن الزبير بن عدي ، عن أبي رزين ، عن زر بن حبيش ، عن أُبي بن كعب ، عن النبي – صلى الله عليه وسلم – : في المعوذتين .

قال أبو زرعة : ورواه عنبسة بن سعيد قاضي الري وعمرو بن أبي قيس ، عن الزبير بن عدي ، عن أبي رزين ، عن حذيفة ، عن النبي – صلى الله عليه وسلم – .

قال أبو زرعة : حديث عنبسة وعمرو أشبه عندي إذا اتفق عليه النفسان ؛ وهما الرواة عن الزبير . وأخاف أن يكون اشتبه على الثوري عاصم عن زر ، ولعله من الزبير .

وقال أبي : حديث الثوري أصح عن أُبي ، وهو أحفظهم وأعلى من هؤلاء بدرجات . والحديث بأُبَيّ أشبه إذ كان قد رواه عاصم عن زر عن أُبي عن النبي – صلى الله عليه وسلم – ، وليس لحذيفة عن النبي – صلى الله عليه وسلم – في المعوذتين معنى "[1] .

قلت : كلمة " أشبه " في نص أبي زرعة وأبي حاتم بمعنى أرجح ، وكلمة " اشتبه " بمعنى التبس ، وقد سُقتُ هذا المثال لانطباق معنى الأشباه عليه ، وليس لخصوص هذين اللفظين ؛ وإن كان قد عُبّر عن الأشباه بكلمة

---

(١) علل الحديث(٢/ ٥٤) .

" أشبه " .

ب- وقال : "وسمعتُ أبا زرعة وسُئل عن حديث رواه عمرو بن علي ، عن الحسين بن الحسن ، عن إبراهيم ابن الزبرقان ، عنْ أبي روق ، عن أبي سيف ، عن عبد الله بن مسعود قال :(الصمد الذي لا جوف له) .

ورواه يحيى بن آدم وإسحاق بن منصور ، عن مندل ، عن أبي روق ، عن أبي عبد الرحمن ، عن عبد الله .

قال أبو زرعة : أبو سيف لا أعرفه إلا في هذا الحديث ، وأخاف أن يكون غلط . والحديث بأبي عبد الرحمن أشبه ، ولا أعرف اسم أبي عبد الرحمن ، ولا أدري روى أبو روق عنهما جميعاً (أبي عبدالرحمن وأبي سيف) أم لا " (١) .

ج- وقال : " سألتُ أبي وأبا زرعة عن حديث رواه شيبان النحوي ، عن قتادة ، عن الحسن ، عن أُمه ، عن عائشة : (أن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان يتوضأ بالمد) .

قال أبي : هذا خطأ ، إنما هو عن قتادة ، عن صفية بنت شيبة ، عن عائشة ، عن النبي -صلى الله عليه وسلم- ، وهذا أشبه .

قال أبو زرعة عن حديث قتادة : حديث صفية بنت شيبة عن عائشة صحيح ، ورواه يونس بن عُبيد ، عن الحسن ، عن أُم سلمة ، عن النبي - صلى الله عليه وسلم - ، وهذا عندي أشبه " (٢) .

د- وقال : " سألتُ أبي عن حديث رواه محمد بن فضيل ، عن عطاء بن السائب ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس ، عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال : (إن الله - عز وجل- يقول : إن الكبرياء ردائي . . .) الحديث .

قال أبي : أخطأ مَنْ قال هذا ، رواه وُهيب ،عن عطاء ، عن سلمان الأغر ، عن أبي هريرة ، عن النبي - صلى الله عليه وسلم - ، وهو أشبه " (٣) .

هـ- وقال : " سألتُ أبي وأبا زرعة عن حديث رواه حجاج بن دينار ، عن أبي هاشم ، عن رُفيع أبي العالية ، عن أبي برزة ، عن النبي - صلى الله عليه وسلم - :(في كفارة المجلس سبحانك اللهم وبحمدك) .

ورواه عن يونس بن محمد ، عن مصعب بن حيان ، عن مقاتل بن حيان ، عن الربيع بن أنس ، عن أبي العالية ، عن رافع ابن خديج ، عن النبي - صلى الله عليه وسلم - .

قال أبو محمد : ورواه منصور ، عن فضيل بن عمرو ، عن إياد بن حُصين ، عن أبي العالية ، عن النبي - صلى الله عليه وسلم - مرسل .

---

(١) علل الحديث (٢ /٤٨) .

وانظر لمزيد من الأمثلة :(٢/٢٩ و ١٢٥ و ١٢٩) .

(٢) علل الحديث (١/٣٦) .

(٣) علل الحديث (٢/١٠٩) .

قال أبي : وحديث منصور أشبه ؛ لأن حديث أبي هاشم رواه حجاج بن دينار عن أبي هاشم ، وحجاج ليس بالقوي . وفي حديث الربيع بن أنس دونه مصعب بن حيان عن مقاتل بن حيان .

وقال أبو زرعة : حديث منصور أشبه ؛ لأن الثوري رواه ، وهو أحفظهم "(١) .

سادساً– قولهما :(هذا لا يُشبه حديث فلان) أو (لا يُشبه أن يكون عن النبي – صلى الله عليه وسلم –) أو (لا يُشبه أن يكون من كلام رسول الله – صلى الله عليه وسلم –) :

وجه علاقة هذه الألفاظ بالأشباه : أن هذه الألفاظ تشتمل على معنى الشق الأول من الأشباه ، فالناقد بهذه الألفاظ يُريد أن يُبيِّن أن الحديث ليس له أصل من حديث فلان ، وأحياناً ينشط الناقد فيُبيِّن أن الحديث يُشبه أن يكون من حديث فلان ، وأغلب الأمثلة ذكرتُها من هذا القبيل .

وفيما يلي بعض الأمثلة على هذا :

أ– قال ابن أبي حاتم : " سألتُ أبي عن حديث رواه هشام بن عمار ، عن علي بن سليمان الكلبي ، عن الأعمش ، عن أبي تميمة ، عن جُندب بن عبد الله ، عن النبي – صلى الله عليه وسلم – :(أول ما ينتن من الرجل بطنه ، فلا يجعلن أحدكم فيه إلا طيباً) .

وقال رسول الله – صلى الله عليه وسلم – :(مثل العالم الذي يُعلِّم الناس الخير وينسى نفسه كمثل السراج يُضيء للناس ويحرق نفسه) .

وقال رسول الله – صلى الله عليه وسلم – : (لا يحولن بين أحدكم وبين الجنة وهو ينظر إلى أبوابها ملء كف من دم مسلم اهراقه ظلماً) .

قال أبي : لا يُشبه هذا الحديث حديث الأعمش ؛ لأن الأعمش لم يرو عن أبي تميمة شيئاً ، وهو بأبي إسحاق أشبه "(٢) .

ب– وقال : " سألتُ أبي عن حديث رواه أبو داود الطيالسي ، عن الصعق بن حزن ، عن حرب الجعدي ، عن أبي إسحاق ، عن سويد بن غفلة ، عن عبد الله بن مسعود قال : قال لي رسول الله – صلى الله عليه وسلم– :(أتدري أي عُرى الإسلام أوثق ؟) . . . الحديث ، قال أبو داود : وهو حرب الجعدي ، والناس يقولون عقيل .

سألتُ أبي عن ذلك ، فقال : هذا خطأ ، إنما هو الصعق بن حزن عن عقيل الجعدي عن أبي إسحاق ، وليس لحرب معنى . ونفس الحديث منكر ، لا يُشبه حديث أبي إسحاق ، ويُشبه أن يكون عقيل هذا أعرابياً ، والصعق

---

(١) "علل الحديث " (١٦٩/٢) .

وانظر لمزيد من الأمثلة :(١١/١ و ١٥ و ٢٠ و ٢١ و ٣١ و ٣٣ و ٣٤ و ٨١ و ٨٨ و ٩٨ و ١١٧ و ١٣٧ و ١٣٩و ١٤٧ و ١٦٠ و ١٨٨ و ٣١٥ و ٣٥٩ و ٣٧٢،و ٢/٢ و ٢٩ و ٣١ و ٤١ و ٥٤ و ٥٦ و ١٣٤ و ١٥٢ و ١٧٧ و ١٧٩ و١٨٥و ٢٩٣ و ٤٢٥و٤٣٦) وغيرها كثير جداً .

(٢) علل الحديث (١٢٥/٢) .

لا بأس به " [١] .

ج- وقال : " سألتُ أبي عن حديث رواه يزيد بن هارون وغيره ، عن سفيان بن حسين ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة ، عن النبي – صلى الله عليه وسلم – قال :(أيما رجل أدخل فرساً بين فرسين وهو يأمن أن يسبق) .

قال أبي : هذا خطأ ، لم يعمل سفيان بن حسين بشيء ، لا يُشبه أن يكون عن النبي –صلى الله عليه وسلم–، وأحسن الأحوال أن يكون عن سعيد بن المسيب قوله .

وقد رواه يحيى بن سعيد عن سعيد قوله " [٢] .

سابعاً– قولهما : (أُدخل على فلان) :

تنوعت الألفاظ التي أطلقها الإمامان وتُؤدي هذا المعنى ، فكانا يقولان أحياناً : (أُدخل له) ، ومرةً أُخرى يقولان :(أُدخل له في كتبه) ، وتارةً : (أُدخل على فلان) .

ووجه علاقة هذا اللفظ بالأشباه : أن هذا اللفظ وحده يشمل الشق الأول من الأشباه فقط ، فالناقد بهذا اللفظ يُريد أن يُبيّن أن الحديث ليس له أصل من حديث فلان ، وإن كان يدخل فيه الشق الثاني من الأشباه ضمناً .

ولكن في كثيرٍ من الأحيان يُوضح الناقد الشق الثاني كذلك ؛ فيقول : (أدخله فلان) ، فيُشير إلى من أدخله ، وأنه من حديث فلان ، وكيف أُدخل على الراوي .

وفيما يلي بعض الأمثلة على هذا اللفظ :

أ- قال ابن أبي حاتم : " سألتُ أبي عن حديث رواه أبو عقيل بن حاجب ، عن عبد الرزاق ، عن سعيد بن قماذين ، عن عثمان بن أبي سليمان ، عن سعيد بن محمد بن جبير بن مطعم ، عن عبد الله بن حُبْشي ؛ قال : سمعتُ رسول الله – صلى الله عليه وسلم – يقول :(لا تطرقوا الطير في أوكارها ، فإن الليل أمان لها) .

قال أبي : هذا الحديث مما أُدخل على عبد الرزاق ، وهو حديث موضوع " [٣] .

إذن ليس هو من حديث عبد الرزاق – وهذا هو الشق الأول – ، وأما الشق الثاني فيُوضّحه ابن حبان حيث قال في ترجمة (أحمد بن عبد الله ابن أُخت عبد الرزاق) : " **كان يُدخل على عبد الرزاق الحديث** ، فكل ما

(١)" علل الحديث " (٢ /١٦١-١٦٢) ، وانظر :" الجرح والتعديل"(٨٣/٧) .

(٢) علل الحديث (٢٥٢/٢) .

وانظر لمزيد من الأمثلة : (١ ١١٣ و٣٦١ و٣٨٠) .

(٣) علل الحديث (٤٨/٢) .

وقع في حديث عبد الرزاق من المناكير التي لم يُتابع عليها كان بَلِيَّتُهُ فيها ابن أُخته هذا " (١) .

ب – وقال ابن أبي حاتم : " سمعتُ أبي وذكر حديثاً رواه محمد بن عبد الله الأنصاري ، عن حبيب بن الشهيد ، عن ميمون بن مهران ، عن ابن عباس : (أن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – تزوج ميمونة وهو محرم) .

فقال أبي : قال أحمد بن حنبل : يُقال إن غلاماً كان للأنصاري أدخل هذا الحديث على الأنصاري " (٢) .

ثامناً– قولهما : (سرقه من فلان) :

ووجه علاقة هذا اللفظ بالأشباه : أن السرقة من صورها أن يقوم فيها السارق بتركيب أسانيد وتغيير أسماء رواة الحديث الأصليين ، أو أن يأخذ حديث راوٍ ما فيرويه بصيغة السماع مُدَّعياً سماعه منه . وفي الحالة الأولى عندما يُركب السارق إسناداً ما ، فإنه ينسب حينها لشيوخه أحاديث ليست من أحاديثهم ، فهم لم يرووها– على الحقيقة – ، وليست لها أصل من حديثهم .

وغالباً ما يُبيِّن الناقد صاحب الحديث الحقيقي ، فيقول : إنما هو من حديث فلان – كما في المثال التالي– ، فيكون هذا اللفظ حينها قد احتوى معنى شقيّ الأشباه . وإن كان في بعض الأحايين القليلة لا يُبيِّن الناقد سوى أنه ليس من حديث فلان ، فحينها لا يُشير الناقد أنه من حديث فلان ، وبالتالي فيكون هذا اللفظ قد اشتمل على معنى الشق الأول من الأشباه .

وأما في الحالة الثانية – وهي : ادعاء السماع – فإن اتهام الناقد للراوي بالسرقة نفيٌ للسماع ، وأن يكون هذا السرَّاق صاحب الحديث . وبعد ذلك قد يرده الناقد إلى من ترجح له أنه صاحبه . وقد لا يرده .

وقد استخدم أبو حاتم هذه اللفظة مرة واحدة فيما وقفتُ عليه للدلالة على الأشباه في علل الحديث ، وفيما يلي هذا المثال :

– قال ابن أبي حاتم : " سمعتُ أبي قال : كان بطرسوس شيخ يُقال له محمد بن يزيد الأسلمي ، وكان قد كتب حديثاً كثيراً جداً ، ثم خلَّط بعد ، فرأيتُ يوماً في كتبه حدثنا محمد بن عبد الله بن نُمير ، عن أبيه ، عن إسماعيل بن سميع ، عن مسلم البطين ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس ، عن النبي – صلى الله عليه وسلم – قال :(مَنْ سَمَّعَ سَمَّعَ الله به ، ومَنْ راءى راءى الله به) .

قال أبي : فأوقفتُهُ عنه ؛ فقلتُ له : ليس هذا من حديث ابن نُمير ، وابن نُمير لم يسمع من إسماعيل بن سميع شيئاً ، فبقي الرجل ، وقلتُ له : هذا من حديث حفص بن غياث .

(١) المجروحين (١٤٢/١) .

(٢) علل الحديث (١/ ٢٨٠) .

وانظر لمزيد من الأمثلة (٧٩/١ و٣٤٩ و٣٦٨ ، و ٤/٢ و١٩٣) .

فقلتُ لأبي : ما توهمت ؟ ، قال : ظننتُ أن إنساناً ذاكره ، فسرقه منه ، وكتبه ، أسأل الله السلامة "[١] .

تاسعاً – قولهما : (قلب الإسناد) :

وجه علاقة هذا اللفظ بالأشباه : هذا اللفظ يعني أن أحد الرواة قام بعملية قلبٍ في السند ، والقلب في السند يعني استبدال راوٍ أو أكثر في السند ، وبالتالي فإن هذا الراوي الذي قام بالقلب سيروي عن شيوخه – الذين ذكرهم في السند – ما ليس له أصل من حديثهم ، وهذا هو معنى الشق الأول من الأشباه .

وغالباً ما يُبيِّن الناقد الصواب في الرواية ، ويُعيد الحديث إلى صاحبه ؛ فيقول :" إنما هو من حديث فلان ، فقلبه فلان " ، وبالتالي فيكون حينها هذا اللفظ وما يُحيط به من ملابسات قد اشتمل على معنى شقيّ الأشباه في علل الحديث ، والله تعالى أعلم .

وقد أطلق الإمامان هذا المصطلح وما يُقاربه في اللفظ للدلالة على الأشباه ، فكانا يقولان أحياناً :(هذا إسناد مقلوب ، إنما أراد عن فلان) ، وأحياناً :(هذا حديث مقلوب ، إنما هو حديث فلانٍ آخر) .

وفيما يلي أمثلة تُوضح هذا :

أ- قال ابن أبي حاتم : " وسألتُهُ – أي : سأل أبا زرعة – عن حديث أبي الأحوص ، عن سماك ، عن القاسم ابن عبد الرحمن ، عن أبيه ، عن أبي بُردة قال : قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم – :(اشربوا في الظروف ، ولا تسكروا) .

قال أبو زرعة : فَوَهِمَ أبو الأحوص فقال : عن سماك عن القاسم عن أبيه عن أبي بُردة ، قلب من الإسناد موضعاً ، وصحّف في موضع . أما القلب فقوله عن أبي بُردة أراد عن ابن بُريدة . ثم احتاج أن يقول : ابن بُريدة عن أبيه ، فقلب الإسناد بأسره ، وأفحش في الخطأ . . . "[٢] .

ب- وقال أيضاً :" وسألتُ أبي عن حديث حدثنا به أحمد بن عصام الأنصاري ، عن أبي بكر الحنفي ، عن سفيان ، عن حكيم بن سعد ، عن عمران بن ظبيان ، عن سلمان أنه قال :(من وجد في بطنه رِزّاً[٣] من بولٍ أو غائط فلينصرف غير متكلم ولا داعي) .

فسمعتُ أبي يقول : هذا إسناد مقلوب ، إنما هو سفيان ، عن عمران بن ظبيان ، عن حكيم بن سعد ، عن سلمان "[٤] .

---

(١) علل الحديث (١٣٦/٢) .

(٢) علل الحديث (٢٤٠/٢) .

(٣) قال ابن الأثير في شرح هذا الحديث : " الرِّزّ في الأصل : الصوت الخفيُّ ، ويُريد به القَرْقَرة ، وقيل : هو غَمْز الحدَث وحَرَكته للخروج ، وأمره بالوُضوء لئلا يُدَافع أحَدَ الأخبثين " (" النهاية " ٢١٩/٢) ، وانظر : " الغريب " لابن سلام (٤٤٢/٣) ، و " الفائق " للزمخشري (٥٤/٢) .

(٤) علل الحديث (٧٠/١) .

ج- وقال أيضاً :" سألتُ أبي عن حديث رواه ابن حُميد ، عن عبد الملك بن أبي مروان الجبيلي ، عـــن أبـــي صالح ، عن ابن السائب ، عن ابن مظعون :(أن النبي – صلى الله عليه وسلم – كان يتعوذ من شر العوامـــد) ، يعني العوامد : ما عُمد إليه خاصة .

قال أبي : هذا حديث مقلوب ، إنما هو ابن السائب الكلبي عن أبي صالح ، وعبد الملك مجهول "[١] .

عاشراً – قولهما : (فلان لزم الطريق) :

هذه العبارة من العبارات التي أطلقها الإمام أبو حاتم – رحمه الله تعالى – لبيان الأشباه في أكثر من موضع .

وعلاقة هذا اللفظ بالأشباه : أن الناقد يقصد بقوله :" فلان لزم الطريق" أن هذا الراوي أخطأ فسلك الجـــادة المألوفة ، وبالتالي فإنه يكون قد استبدل بعض رجال الإسناد بآخرين خطأً ، وهذا المعنى يتفق مع معنى الأشـــباه ؛ لأن الاستبدال قد وقع ، ولأن الناقد يُرجع الحديث إلى صاحبه الذي ترجح له أنه استُبدل .

مع ضرورة ملاحظة أن الناقد حين يُطلق هذا اللفظ ، فإنه – غالباً – ما يذكر الطريق الصواب التي ينبغـــي أن تكون ، فيُعيد الناقد حينئذٍ الحديث إلى مَنْ ترجَّح له أنه صاحبه ، مع بيان أن هذه الطريق التي رواها الراوي خطأً ، وهذا يعني أن الحديث ليس له أصل من طريق الجادة المألوفة ، وبالتالي فيكون هذا اللفظ – على هذه الهيئة– قـــد اشتمل على شقيّ الأشباه ، والله أعلم .

وفيما يلي أمثلة تُوضح ذلك :

أ- قال ابن أبي حاتم :"سألتُ أبي عن حديث رواه المبارك بن فضالة ، عن ثابت ، عن أنس ، عن النبي –صلى الله عليه وسلم – ؛ أنه قال : (إذا أحب الرجل أخاه فليُعْلمه) .

قال أبي : ورواه حماد بن سلمة ، عن ثابت ، عن حبيب بن أبي سبيعة الضبعي ، عن رجل حدَّثه ، عن النبي – صلى الله عليه وسلم – مرسل .

قال أبي : وهذا أشبه ، وهو الصحيح ، وذاك لزم الطريق "[٢] .

ب- وقال : " وسألتُ أبي عن حديث رواه محمد بن إسحاق ، عن الحارث بن عبد الرحيم بن أبي ذبـــاب ، عن أبي سلمة ، عن عائشة ، عن النبي – صلى الله عليه وسلم – :(أكمل المؤمنين إيماناً أحسنهم خُلُقاً) . ورواه محمد بن عمرو ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، عن النبي – صلى الله عليه وسلم – .

قال أبي : حديث الحارث أشبه ، ومحمد بن عمرو لزم الطريق "[٣] .

ج- وقال : " وسألتُ أبي عن حديث رواه محمد ، عن سليمان الأصبهاني ، عن سُهيل بن أبي صالح ، عـــن

---

(١) علل الحديث (٢/١٩٩) .

(٢) علل الحديث (٢/٢٤٩) .

(٣) علل الحديث (٢/٢٦٦) .

أبيه ، عن أبي هريرة ، عن النبي – صلى الله عليه وسلم – :(أنه كان يصلي في اليوم والليلة اثنتي عشرة ركعة) .

فقال أبي : هذا خطأ رواه سُهيل ، عن أبي إسحاق ، عن المسيب بن رافع ، عن عمرو بن أوس ، عن عنبسة ، عن أم حبيبة ، عن النبي – صلى الله عليه وسلم – .

وقال أبي : كنتُ معجباً بهذا الحديث ، وكنتُ أرى أنه غريب حتى رأيتُ سُهيل ، عن أبي إسحاق ، عن المسيب ، عن عمرو بن أوس ، عن عنبسة ، عن أم حبيبة ، عن النبي – صلى الله عليه وسلم – ، فعلمتُ أن ذاك لزم الطريق "[١] .

أحد عشر – قولهما : (حفظ هذا أسهل عليه) :

علاقة هذا اللفظ بالأشباه : كالقول السابق ، لا يفترق .

ولقد استخدم أبو حاتم – رحمه الله – هذه العبارة للدلالة على الأشباه في أكثر من حديث ، أذْكُر منها :

أ- قال ابن أبي حاتم : " سألتُ أبي عن حديث رواه عثمان بن حكيم ، عن خارجة بن زيد ، عن عمه يزيد ابن ثابت ، عن النبي – صلى الله عليه وسلم – في الصلاة على القبور . رواه مخرمة ، عن أبيه ، عن عُبيد الله بن مقسم ، عن خارجة بن زيد ، عن أبيه زيد بن ثابت ، عن النبي – صلى الله عليه وسلم – .

قال أبي : حديث عثمان بن حكيم أشبه ؛ لأن حفظ زيد بن ثابت أسهل من يزيد بن ثابت لو كان كذلك ، وهذا يزيد بن ثابت أخو زيد بن ثابت "[٢] .

ب- وقال : " سألتُ أبي عن حديث رواه عطاء بن السائب ، عن محارب بن دثار ، عن ابن عمر ، عن النبي – صلى الله عليه وسلم – :(إياكم والظلم ، فإنها ظلمات يوم القيامة) .

قال أبي : رواه جرير ، عن أبي إسحاق الشيباني ، عن محارب ، عن أبي الصديق الناجي ؛ قال : قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ؛ مرسل .

قال أبي : هذا بيّن عوار حديث عطاء ، وهذا أشبه ، لو كان عن ابن عمر كان أسهل عليه من أبي الصديق ، وكان عطاء بن السائب ساء حفظه "[٣] .

---

(١) علل الحديث (١/١٠٦) .

وانظر لمزيد من الأمثلة :(١/٢٠٣ و٤٢٧ ،و٢/١٠٩) .

(٢) علل الحديث (١/٣٥٩) .

(٣) علل الحديث (١/٣١٥) .

وانظر لمزيد من الأمثلة : (٢/٦٠ و٣٥٤) .

المبحث الثاني : الحافظ ابن حبان وأبرز ألفاظه وعباراته في الأشباه :

يُعد الإمام ابن حبان – رحمه الله تعالى – من العلماء البارزين والمشتغلين بعلم العلل ، وخير ما يدل على هـذا ما حواه كتابه " المجروحين " من عبارات علم العلل وألفاظه ؛ ومنها عباراته التي أطلقها الدالّة على الأشباه .

المطلب الأول : ترجمة الحافظ ابن حبان :

هو الحافظ ، العلامة ، أبو حاتم ، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن معبد التميمي البُستي ، المتوفـى سنة :(٣٥٤ هجري)[١] .

وقد كان – رحمه الله تعالى- رأساً وعَلَماً في معرفة الحديث وفنونه ،حتى قال عنه الإمام الذهـبي : " وكـان عارفاً بالطب ، والنجوم ، والكلام ، والفقه ، رأساً في معرفة الحديث "[٢] .

المطلب الثاني : أبرز ألفاظ الحافظ ابن حبان وعباراته في الأشباه :

تعدّدت الألفاظ والعبارات التي أطلقها الحافظ ابن حبان – رحمه الله تعالى- في بيان الأشباه في علل الحديث .

وقبل أن أبدأ بذكر هذه الألفاظ والعبارات أُحب أن أُبيّن أن أغلب هذه الألفاظ والعبارات التي استخدمها ابن حبان في الأشباه هي من ضمن ألفاظ الجرح ، ولكن لكونها من ألفاظ الجرح التي استُنبطت من دراسة حديـث هؤلاء الرواة ومروياتهم ذكرتُها في ألفاظ الأشباه وعباراتها ، وذلك لأن ألفاظ الأشباه وما يُودي معناها ناتجة عن دراسة علل أحاديث ومرويات الرواة . والحافظ ابن حبان حين يُطلق أحد هذه الألفاظ على أحد الـرواة ، فإنمـا يُطلقها بعد دراسة أحاديثه أو أغلبها . وهذه الدراسة لحديث الراوي هي دراسة علل روايات هذا الراوي ، وبعـد هذه الدراسة فإنه يُصدر ألفاظاً لجرح الرواة أو تعديلهم مُستمدة من تلك الدراسة ، فإذا كانت بعض ألفاظه التي في الجرح مُطابقة من حيث المعنى لمعنى ألفاظ الأشباه ؛ ذكرتها حينئذٍ من ضمن ألفاظ ابن حبان في الأشباه ، والله أعلم .

وفيما يلي بعض هذه الألفاظ والعبارات :

أولاً- قوله : (إنما هو من حديث فلان) :

لقد أكثر ابن حبان – رحمه الله – من استخدام هذا المصطلح وما يُقاربه للدلالة على الأشباه ، فكان أحيانـاً يقول :(إنما يُروى عن فلان) ، وأحياناً يقول :(إنما يُعرف عن فلان) ، وتارةً يقول :(إنما هو قـول فـلان) ، وأحياناً يقول :(إنما هو من كلام فلان) .

(١) انظر :"تذكرة الحفاظ" (٩٢٠/٣) ، و"سير أعلام النبلاء" (٩٢/١٦) .

(٢) ميزان الاعتدال (٩٩/٦) .

وفيما يلي بعض الأمثلة على هذا :

أ- قال في ترجمة (عبد السلام بن عُبيد بن أبي فروة) :" يسرق الحديث ، ويُلزق بالثقات الأشياء التي رواها غيرهم من الأثبات ، لا يجوز الاحتجاج به بحال .

روى عن سفيان بن عيينة ، عن الزهري ، عن أنس قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : (من كذب علي متعمداً فليتبوأ مقعده من النار) ، أخبرناه هارون بن عيسى بن المسكين البلدي ؛ قال : حدثنا عبد السلام بن أبي فروة ، عن ابن عيينة .

وروى عن ابن عيينة ، عن أبي الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - :(لا يُلسع المؤمن من جُحْرٍ مرتين) ، أخبرناه محمد بن أيوب بن مشكان بطبرية ؛ قال : حدثنا عبد السلام بن عُبيد .

وروى عن عُبيد الله بن موسى ، عن أُسامة ، عن الزهري ، عن أنس :(أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم- دخل مكة وعلى رأسه المغفر) ، أخبرناه عبد الرحمن بن إسماعيل الكوفي ؛ قال : حدثنا عبد السلام بن عُبيد ؛ قال : حدثنا عُبيد الله بن موسى ، عن أُسامة ، فيما يُشبه هذا من الأشياء المقلوبة التي يعرفها مَنْ هذا الشأن صناعته .

أما حديث الأول ؛ فما حدّث به ابن عيينة قط ، إنما هو من حديث يونس والليث عن الزهري عن أنس بن مالك . وحديث الثاني ؛ ليس عند ابن عيينة أصلاً ، إنما هو عند الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة ، رواه عقيل ويُونس . وقد أخطأ فيه زمعة حيث قال : عن الزهري ، عن سالم ، عن أبيه . وحديث الآخر ؛ لا يصح إلا من رواية مالك عن الزهري عن أنس بن مالك "(١) .

ب- قال في ترجمة (إبراهيم بن عمرو بن بكر السكسكي) :" يروي عن أبيه الأشياء الموضوعة التي لا تُعرف من حديث أبيه ، وأبوه أيضاً لا شيء في الحديث ، فلستُ أدري أهو الجاني على أبيه أو أبوه الذي كان يخصه بهذه الموضوعات ؟ .

روى عن أبيه وعن عبد العزيز بن أبي روّاد ، عن نافع ، عن ابن عمر قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - :(الناس على ثلاث منازل : فمن طلب ما عند الله عز وجل كانت السماء ظلاله والأرض فراشه ، لم يهتم بأمر شيءٍ من أمر الدنيا ، فرّغ نفسه لله - عز وجل- ؛ فهو لا يزرع الزرع وهويأكل الخبز ، وهو لا يغرس الشجر وهو يأكل الثمر . لا يهتم بشيءٍ من أمر الدنيا توكلاً على الله - عز وجل - ، وطلب ثوابه ، فَضَمِنَ الله السماوات السبع والأرضين السبع) . . . الحديث ، أخبرناه ابن قتيبة ، ثنا إبراهيم بن عمرو بن بكر السكسكي ، ثنا أبي ، عن عبد العزيز بن أبي رواد .

وإنْ كان عبد العزيز وعمرو بن بكر ليسا في الحديث بشيء ؛ فإنّ هذا ليس من عملهما ، وهذا شيءٌ تفرد به

---

(١) المجروحين(٢/١٥٢-١٥٣) .

إبراهيم بن عمرو ، وهو مما عملت يداه ؛ لأن هذا الكلام ليس من كلام رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ولا ابن عمر ولا نافع ، وإنما هو شيءٌ من كلام الحسن " (١) .

ج– قال في ترجمة (محمد بن سعيد الطائفي) : " يروي عن الثقات ما ليس من أحاديثهم ، لا يحل الاحتجاج به بحال .

روى عن ابن جريج ، عن عطاء ، عن ابن عباس قال : قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم – :(ليس على أهل لا إله إلا الله وحشة في قبورهم ، كأني أنظر إليهم إذا انفلقت الأرض عنهم يقولون لا إله إلا الله ، والناس تبع لهم) ، رواه عنه أبو عتبة الحمصي .

وهذا خبر باطل ، إنما يُعرف هذا من حديث عبد الرحمن بن زيد بن أسلم ، عن أبيه ، عن ابن عمر فقط" (٢) .

د– قال في ترجمة (عبد الحميد بن بحر الكوفي) : " يروي عن مالك وشريك والكوفيين ما ليس من أحاديثهم ، كان يسرق الحديث ، لا يحل الاحتجاج به بحال .

روى عن شريك ، عن الأعمش ، عن أبي سفيان ، عن جابر قال : قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم – : (ما من رجل أو عبد يُكثر صلاته بالليل إلا حسن وجهه بالنهار) ، أخبرناه الحسن بن سفيان عنه .

وهذا قد أخطأ فيه ثابت بن موسى عن شريك في حديث القافية ، إنما هو من قول شريك ، فأدرجه باسمه . وسرقه هذا الشيخ ، فحدّث به عن شريك نفسه " (٣) .

ثانياً– قوله :(يروي ما يسمع من القصاص) :

– قال في ترجمة (سعيد بن ميسرة البكري) : " يُقال إنه لم ير أنساً ، وكان يروي عنه الموضوعات التي لا تُشبه أحاديثه ، كأنه كان يروي عن أنس عن النبي – صلى الله عليه وسلم – ما يسمع القصاص يذكرونها في القصص " (٤) .

وقد ذكر ابن حبان في مقدمة كتاب " المجروحين" أنواع الضعفاء من الرواة ، وجعل النوع العشرين للقصاص ؛ حيث قال : " ومنهم القصاص الذين كانوا يضعون الحديث في قصصهم ويروونها عن الثقات ، فكان يحمل

---

(١) المجروحين (١/١١٢-١١٣) .

(٢) المجروحين (٢/٢٦٨) .

(٣) المجروحين (٢/١٤٣) .

وانظر مزيد من الأمثلة :(١/١٣٥ و١٤٠ و١٤١ و١٥٠ و١٥١ و١٨١ و٢٠٣ و٢١٦ و٢٥٤ و٢٦٣ و٢٨٣ و٣٥٦ و٣٥٨ ، و٢/١٧٦ و٢٣٣ و٢٦١ و٢٦٨ و٢٨٢ و٢٨٤ و٢٨٧ و٢٩٤ و٣١١ ، و٣/١٨ و٢٧ و٢٨ و٣٣ و٣٤ و٣٨ و٤٢ و٥٠ و١٠٧ و١١٨ و١٢٠ و١٢٥) وغير ذلك كثير .

(٤) المجروحين (١/٣٠٢) .

المستمع منهم الشيء بعد الشيء على حسب التعجب ، فوقع في أيدي الناس وتداولوها "[١] .

ثالثاً– قوله : (يروي عن فلان كأنه فلان آخر ، ولعله كتبه من فلان) :

ووجه علاقة هذا اللفظ بالأشباه : أن الرجل حين يروي عن فلان كأنه فلان آخر ؛ أي أنه يروي عنه ما ليس من حديثه ، فهذا الراوي يروي عن شيخه ما لا أصل له من حديثه . وعادةً ما يكون الشيخ ثقة معروفاً ، وحديثه مشهوراً . فيأتي هذا الراوي فيروي عن هذا الشيخ المعروف المشهور ما لا يُتابع عليه ، وما لا يُعرف من حديثه .

فوجه علاقة هذا اللفظ بالأشباه ؛ أن الراوي يروي عن شيخه الثقة ما لا يُشبه حديث الشيخ ، كأنه شخص آخر غير معروف ، وبالتالي فمعنى هذا اللفظ يُوافق معنى الشق الأول من الأشباه .

وأحياناً يُعيد الناقد الحديث إلى صاحبه الذي ترجّح له أنه استُبدل من السند ، فيكون حينئذ قد اشتمل على شقيّ الأشباه ، وبالتالي فهذا اللفظ يدخل في الأشباه من هذه الحيثية ، والله تعالى أعلم وأحكم .

ولم أجد إلا مثالاً واحداً فقط لهذا اللفظ أعاد فيه الحافظ ابن حبان أحاديث راوٍ إلى من ترجح له أنه صاحبه ، وهذا المثال هو :

– قال الحافظ ابن حبان في ترجمة (حفص بن عمر بن حكيم) : " يروي عن عمرو بن قيس الملائي المناكير الكثيرة التي كأنه عمرو بن قيس آخر ، ولعله كتب عن عمر بن قيس سندل عن عطاء أشياء قلبها على عمرو بن قيس الملائي عن عطاء أو أُقلبت له . لا يجوز الاحتجاج بخبره "[٢] .

رابعاً– قوله :(يُلزق بفلان ما ليس من أحاديثه) :

تنوعت العبارات التي استخدمها ابن حبان – رحمه الله – للدلالة على هذا المعنى ، فكان يقول تارةً : (يأتي بالمقلوبات والملزقات) ، وتارةً : (يروي عن الثقات الملزقات) ، وتارةً أُخرى : (سرق الحديث من فلان ؛ فألزقه على آخر) ، وتارةً : (يروي عن فلان الملزقات) ، وتارةً : (يُلزق المتون الصحاح بطريق آخر) ، وأحياناً : (كان يقلب الأسانيد ، ويُلزق المتون الواهية بالأسانيد الصحيحة) ، ومرةً : (يُلزق المقاطيع والمراسيل بأقوام مشاهير) .

ويزيد الناقد على العبارات السابقة أحياناً ما يُعيد الحديث إلى مَنْ ترجّح له أنه صاحبه ؛ فيقول : (وإنما هو من حديث فلان) ، ونحوها من العبارات التي تُودي معناها .

وجه علاقة هذه الألفاظ بالأشباه : أن مَنْ ألزق بالثقات ما ليس من أحاديثهم ، فإنه سيروي عن هؤلاء الثقات ما لا أصل له من حديثهم ، وهذا يُوافق معنى الشق الأول من الأشباه .

---

(١) المجروحين (١/٨٥) .

(٢) المجروحين (١/ ٢٥٩ – ٢٦٠) .

وأحياناً كثيرة يُعيد الناقد الحديث إلى من ترجّح له أنه صاحبه - كما ذكرتُ ذلك سابقاً - ، فيكون بناءً على ذلك قد اشتمل على شقيّ الأشباه ، والله أعلم .

وفيما يلي بعض الأمثلة على ذلك :

أ- قال ابن حبان في ترجمة (موسى بن عبد الرحمن الصنعاني) :" شيخ دجال ، يضع الحديث . روى عنه : عبد الغني بن سعيد الثقفي . وضع على ابن جريج عن عطاء عن ابن عباس كتاباً في التفسير ؛ جمعه من كلام الكلبي ومقاتل بن سليمان ، وألزقه بابن جريج عن عطاء عن ابن عباس . و لم يُحدّث به ابن عباس ، ولا عطاء سمعه ، ولا ابن جريج سمع من عطاء " [١] .

ب - وقال في ترجمة (حماد بن الوليد الأزدي) : " يسرق الحديث ، ويُلزق بالثقات ما ليس من أحاديثهم ، لا يجوز الاحتجاج به بحال .

روى عن الثوري ، عن محمد بن سُوقة ، عن إبراهيم ، عن علقمة ، عن عبد الله قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : (من عزّى مصاباً كان له مثل أجره) . ثناه ابن زهير ، ثنا الحسن بن يونس بن مهران الزيات، ثنا حماد بن الوليد .وإنما هو حديث علي بن عاصم ، عن ابن سُوقة ، عن إبراهيم ، عن الأسود ، عن عبد الله ، وقد سرقه عبد الحكيم بن منصور عنه ؛ فرواه عن محمد بن سُوقة أيضاً . فأما الثوري فإنه ما حدّث بهذا قط، وحماد هذا سرقه من علي بن عاصم ، فألزقه بالثوري ، وحدّث به ، وجعل مكان الأسود علقمة "[٢].

ج - وقال في ترجمة (طاهر بن الفضل الحلبي) : " شيخ ، يروي عن سفيان بن عيينة والناس ، يضع الحديث على الثقات وضعاً ، ويقلب الأسانيد ، يُلزق المتون الواهية بالأسانيد الصحيحة . لا يحل كتابة حديثه إلا على جهة التعجب .

روى عن سفيان بن عيينة ، عن الزهري ، عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : (انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً ، قيل : يا رسول الله ؛ ننصره مظلوماً ، فكيف أنصره ظالماً ؟ ، قال : تَرُدُّه عن الظلم) .

وبإسناده : (أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - كان يقرأ والعَير بالعَير) .

أخبرنا بهما محمد بن أيوب بن مشكان النيسابوري بطبرية ؛ قال : حدثنا طاهر بن الفضل ، في نسخة كتبناها عنه بهذا الإسناد وغيره ، كرهنا ذكرها مخافة التطويل . إنما هو حديث (انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً) من حديث عائشة ، ليس من حديث الزهري عن أنس . وأما قراءته العير بالعير ؛ روى يونس بن يزيد ، عن أخيه أبي علي بن يزيد ، عن الزهري ، عن أنس بن مالك ، ليس له طريق غير هذا ، فألصقها بابن عيينة ورواه عنه " [٣] .

---

(١) المجروحين (٢/٢٤٢) .

(٢) المجروحين (١/٢٥٤) .

(٣) المجروحين (١/٣٨٠) .

خامساً – قوله : (يسرق الحديث مِن فلان و يُحدِّث به عن آخر) :

تنوعت العبارات والألفاظ التي استخدمها الإمام ابن حبان للدلالة على هذا المعنى ، فكان يقول : (يسرق الحديث ويقلبه) ، وأحياناً يقول : (سرقه من فلان فحدَّث به عن آخر) ، وأحياناً أُخرى يقول : (يسرق الحديث ، ويُلزق بالثقات ما ليس من حديثهم) ، وتارةً يقول : (سرقه من فلان فرواه عن فلان) .

وإليك بعض الشواهد على ذلك :

أ – قال الحافظ ابن حبان في ترجمة (جعفر بن عبد الواحد الهاشمي) : " كان ممن يسرق الحديث ، ويقلب الأخبار ، يروي المتن الصحيح الذي هو مشهور بطريقٍ واحدٍ يجيء به من طريق آخر ، حتى لا يشكّ مَن الحديث صناعته أنه كان يعملها ، وكان لا يقول : " حدثنا " في روايته ، كان يقول : " قال لنا فلان بن فلان ". ... إلى أن قال : وحدثني محمد بن أبي الخصيب بالمصيصة بنسخة عنه شبيهاً بمائتي حديث كلها مقلوبة ؛ من ذلك : قال : حدثنا جعفر بن عبد الواحد ؛ قال : قال لنا الأنصاري : حدثنا سعيد بن أبي عروبة ، عن قتادة ، عن أنس ، عن النبي – صلى الله عليه وسلم – قال : (يقطع الصلاة الكلب والحمار والمرأة) . ... إلى أن قال : وأما حديث أنس في قطع الصلاة للحمار والكلب والمرأة ؛ فإن هذا مسروق لا شك فيه ، ولم يروه أنس ولا قتادة ، وليس لهذا الخبر إلا طريق واحد حميد بن هلال ، عن عبد الله بن الصامت ، عن أبي ذر "[1] .

ب– وقال في ترجمة (العلاء بن محمد الثقفي) : " شيخ يروي عن أنس بن مالك ؛ قال : (كنا مع رسول الله – صلى الله عليه وسلم – بتبوك فطلعت الشمس بضياء ونور وشعاع لم أرها طلعت فيما مضى ، فسأل رسول الله – صلى الله عليه وسلم – عن ذلك ، فقال : إن معاوية بن معاوية الليثي مات بالمدينة ، فبعث الله إليه سبعين ألف ملك يُصلون عليه ،قيل : مم ذاك ؟ ، قال : كان يكثر قراءة ﴿قل هو الله أحد﴾ بالليل والنهار وفي ممشاه وقيامه وقعوده ، قال جبريل : فهل لك يا رسول الله أن أقبض لك الأرض فتُصلي عليه ؟ ، قال : نعم ، فصلى عليه ثم رجع) ، رواه عنه يزيد بن هارون .

حديث مُنكر . لم يُتابع عليه ، ولست أحفظ من أصحاب رسول الله – صلى الله عليه وسلم – أحداً يُقال له معاوية بن معاوية الليثي . وقد سرق هذا الحديث شيخ من أهل الشام ، فرواه عن بقية عن محمد بن زياد عن أبي أُمامة بطوله "[2] .

ج– وقال في ترجمة (القاسم بن عبد الله المكفوف) : " يروي عن سَلْم الخوّاص ، عن ابن عيينة ، عن ثور ابن يزيد ، عن خالد بن معدان ، عن معاذ بن جبل قال : (كنتُ رديف رسول الله – صلى الله عليه وسلم –

وانظر لمزيد من الأمثلة :(١/ ١٤٣ و٢٥٨ و٢٧١ و٢٨٣ و٣٥٠ و٣٦٠ ، و٢/ ٤٣ و٤٤ و٩٢ و١١٦ و١٣٨ و١٥٢ و٢٠٦ و٢٧١ ، و٣/ ٤٠ و٦٢ و١٢٩ و١٣٤) .

(١) المجروحين (١/ ٢١٥ – ٢١٦) .

(٢) المجروحين (٢/ ١٨١) .

فقال : يا معاذ ؛ ألا أُحدّثك بحديثٍ ما حدّث به نبي أُمته ، إن أنت سمعته لم ينفعك عيشك أيام الحياة ، وإن أنت سمعته و لم تحفظه انقطعت حجتك عند الله يوم القيامة ؟ ، قلتُ : حدثني بأبي أنت وأمي ؛ يا رسول الله ، قال : بلى ، يا معاذ ؛ إن لله سبعة أملاك ، في كل سماء ملك ، فيكتب الحفظة عمل العبد فيصعدون بــه إلى الســماء) وذكر الحديث الطويل في قصة الأملاك السبعة . أخبرناه عمر بن سعيد بن سنان بمنبج ؛ قال : حدثنا القاسم بـــن عبد الله المكفوف .

ولستُ أدري الحمل في هذا على القاسم هذا أو على سلم الخواص ؟! ، على أني لستُ أشك أن ابن عيينة ما حدّث بهذا في الدنيا قط ، وهذه قصة مشهورة لأحمد بن عبد الله الجويباري ، عن يحيى بن سليمان الإفريقـــي ، عن ثور بن يزيد . وقد سرقه من الجويباري عبد الله بن وهب الفسوي ؛ فحدّث به عن محمد بن القاسم الأسدي، عن ثور بن يزيد ، أخبر به محمد بن عبد العزيز بن إسماعيل بنسا ؛قال :حدثنا عبد الله بن وهب الفسوي " (١) .

سادساً – قوله : (يقلب الأخبار) :

عبّر الإمام ابن حبان عن هذا المصطلح بعبارات متعددة ، فكان مرةً يقول : (كان يقلب الأسانيد) ، وأحياناً : (يقلب الأخبار التي رواها الأثبات) ، وتارةً : (يقلب حديث فلان على فلان آخر) ، وتارةً أُخرى : (كان يُحدّث بأشياء مقلوبة عن الأئمة) ، وأحياناً : (أحاديثه أكثرها مقلوبة ومعمولة مما عملت يداه) ، وأحيانـــاً : (كأنه ولع في قلب الأخبار) ، وأحياناً : (كان يضع الحديث ويقلبه) ، وأحياناً : (قلب متنه وإسناده جميعاً) ، وأحياناً أُخرى يقول : (هذا إسناد مقلوب) .

ويُضيف إلى ذلك في بعض الأحايين بعض العبارات التي تُرجع الحديث إلى صاحبه الذي ترجّح له أنه استُبدل من السند ؛ كأن يقول : (وإنما هو من حديث فلان) ، أو : (هو مقلوب حديثِ فلان) ونحوها من العبـــارات التي تُودي ذات المعنى ، والله أعلم .

وفيما يلي بعض الأمثلة على ذلك :

أ – قال الحافظ ابن حبان في ترجمة (سعيد بن بشير مولى بني نصر) :" وكان رديء الحفظ ، فاحش الخطأ ، يروي عن قتادة ما لا يُتابع عليه ، وعن عمرو بن دينار ما ليس يُعرف من حديثه . ... وقد روى عن منصـــور، عن الحكم بن عتيبة، عن الحسن العُرَني، عن ابن عباس : (أن النبي – صلى الله عليه وسلم – صلى العصر خمساً، فسجد سجدتي السهو وهو جالس) . ثناه ابن مكرم، ثنا إبراهيم بن هانئ، ثنا محمد بن بكار، ثنا سعيد بن بشير، عن منصور .

---

(١) المجروحين (٢/ ٢١٤ – ٢١٥) .

وانظر لمزيد مـــن الأمثلـة : (١١٩/١ و ١٣٠ و١٣٦ و١٤٤ و ١٨٠ و٢٠٢ و٢٠٣ و٢٠٧ و٢٧٣ و٢٧٧ ، و١١٥/٢ و ١٤٠ و١٥٢ و١٩٦ و٢٧٠ و٢٧٣ و٢٧٤ و٣٠٤ و٣٠٨ ، و٢/٣ و٥١ و٩٦) .

وهذا إسناد مقلوب ، إنما هو الحكم ، عن إبراهيم ، عن علقمة ، عن عبد الله ، هكذا رواه أصحاب الحكم"(١) .

ب - وقال في ترجمة (سفيان بن محمد الفَزاري) : " يقلب الأخبار ، ويأتي عن الثقات بما ليس من حديث الأثبات ، لا يجوز الاحتجاج به . ... روى عن سفيان بن عيينة ، عن محمد بن المنكدر ، عن عروة ، عن عائشة، عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : (ما أسكر كثيره فقليله حرام) . حدثناه ابن قتيبة ، ثنا سفيان بن محمد الفزاري ، ثنا سفيان بن عيينة .

وهذا مقلوب مثل هذا الخبر بهذا الإسناد ، إنما هو عند ابن عيينة ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن عائشة، عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : (كل شراب أسكر فهو حرام) ، فقلب سفيان بن محمد إسناده ومتنه جميعاً " (٢) .

ج - وقال الحافظ ابن حبان في ترجمة (إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة الأشهلي) :" كان يقلب الأسانيد ، ويرفع المراسيل ... وروى إبراهيم هذا عن عمر بن سعيد بن سريح ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة ، عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : (من مس فرجه فليتوضأ) . أخبرناه الشامي ، ثنا إسماعيل بن أبي أُويس ، ثنا إبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة .

وهذا مقلوب ؛ ما لعائشة وذكرها في هذا الخبر معنى ، إنما عروة سمع الخبر من مروان ، ثم من شرطي له ، ثم ذهب إلى بُسْرة فسمع منها " (٣) .

د - وقال في ترجمة (عبد الله بن عباد البصري) : " يقلب الأخبار ، روى عن المفضل بن فضالة ، عن يحيى ابن أيوب ، عن يحيى بن سعيد ، عن عمرة ، عن عائشة ، عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : (من لم يُبيت الصيام قبل طلوع الفجر فلا صيام له) .

وهذا مقلوب ؛ إنما هو عند يحيى بن أيوب ، عن عبد الله بن أبي بكر الصديق ، عن الزهري ، عن سالم ، عن أبيه ، عن حفصة " (٤) .

هـ - وقال في ترجمة (عبد الله بن عيسى الفروي الأصم) : " من أهل المدينة ، يروي عن ابن نافع ومطرف ابن عبد الله بن الأصم العجائب ، ويقلب على الثقات الأخبار .

روى عن مطرف ، عن مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر : أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : (سافروا تصحوا وتسلموا) ، أخبرناه ابن قتيبة ؛ قال : حدثنا عبد الله بن عيسى الفروي .

وروى عن ابن نافع ، عن مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر : (أن النبي - صلى الله عليه وسلم - أفرد الحج)؛ أخبرناه محمد بن المنذر عنه .

---

(١) المجروحين (١/ ٣١٥) .

(٢) المجروحين (١/ ٣٥٤) .

(٣) المجروحين (١/ ١٠٩ - ١١٠) .

(٤) المجروحين (٢/ ٤٦) .

فيما يُشبه هذا من الأخبار التي يعرفها مَن الحديث صناعته أنها مقلوبة ؛ أما حديث الأول : فليس من حديث نافع ولا ابن عمر ولا مالك ، وليس يُحفظ إلا من حديث موسى بن عبيدة الربذي فقط .

وأما حديث الثاني : فهو عند مالك ، عن عبد الرحمن بن القاسم ، عن أبيه ، عن عائشة ، وهو مقلوب" [١] .

و - وقال في ترجمة (إبراهيم بن عبد الله بن خالد المصيصي) : " يسوي الحديث ويسرقه ، ويروي عن الثقات ما ليس من أحاديثهم ، يقلب حديث الزبيدي عن الزهري على الأوزاعي ، وحديث الأوزاعي على مالك، وحديث زياد بن سعد على يعقوب بن عطاء ، وما يُشبه هذا " [٢] .

ز - وقال في ترجمة (حفص بن عمر العدني) : " كان ممن يقلب الأسانيد قلباً لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد، ... روى عن مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر ، عن بُسْرة ، عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : (من مس فرجه فليتوضأ) ، أنبأ جعفر بن أحمد بن عاصم الأنصاري بدمشق ، ثنا محمد بن المصفى ، عنه .

وهذا خبر مقلوب الإسناد ؛ إنما هو : عن مالك ، عن نافع ، عن ابن عمر ، فقلبه ، وعن مالك ، عن عبد الله ابن أبي بكر ، عن عروة ، عن مروان ، عن بُسْرة ، عن النبي - صلى الله عليه وسلم - " [٣] .

---

(١) المجروحين (٢/ ٤٥ -٤٦) .

(٢) المجروحين (١/ ١١٦) .

(٣) المجروحين (١/ ٢٥٧) .

وانظر في ذلك: (١/١١٩ و١٢١ و١٣٠ و٢٥١ و٢٥٤ و٢٥٥ و٢٥٨ و٢٧١ و٣٢٦ و٣٣٤ ، و٨/٢ و٥٤ و٥٨ و٧٧ و١٢٩ و١٥٩ و٢٠٦ و٢١٢ و٢٢٩ و٢٧١ ، و٣٤/٣ و٣٧ و٣٨ و٤٨ و٧٧ و٩٨ و١٠٣ و١٣٤) وغير ذلك كثير جداً .

المبحث الثالث : الحافظ ابن عدي وأبرز ألفاظه في الأشباه :

إن الباحث في كتاب " الكامل في ضعفاء الرجال" لابن عدي – رحمه الله – يجده كتاباً حافلاً بالأحاديث والروايات التي تدخل تحت الأشباه في العلل .

المطلب الأول : ترجمة الحافظ ابن عدي :

هو الإمام الحافظ الكبير أبو أحمد عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد بن المبارك الجرجاني (٢٧٧-٣٦٥) [١] .

قال الذهبي – رحمه الله – عنه :" هو مصنفٌ في الكلام على الرجال ، عارفٌ بالعلل " [٢] .

وقال حمزة السهمي :" سألتُ الدارقطني أن يصنف كتاباً في الضعفاء ، فقال : أليس عندك كتاب ابن عدي ؟ ، فقلتُ : بلى ، قال :فيه كفاية " [٣] .

المطلب الثاني : أبرز ألفاظ الحافظ ابن عدي في الأشباه :

أولاً – قوله : (إنما يُروى عن فلان) :

تعددت العبارات التي استخدمها ابن عدي للدلالة على هذا المعنى ، فكان يقول أحياناً : (إنما يروى عن فلان) ، وأحياناً :(إنما يُعرف من حديث فلان ، أو : عن فلان) ، وتارةً :(إنما هو عن فلان ، أو : من حديث فلان) .

وفيما يلي بعض الأمثلة على ذلك :

أ- قال ابن عدي :" ثنا إسحاق بن أحمد بن جعفر الكاغدي ، ثنا أبو سعيد الأشج ، ثنا أبو خالد الأحمر ، عن شعبة ، عن عاصم ، عن زر ، عن علي قال : قال لي رسول الله – صلى الله عليه وسلم – :(يا علي ؛ سل الله الهدى والسداد ، واذكر بالهدى هداية الطريق ، والسداد تسديدك السهم) ، قال أبو سعيد : أخطأ أبو خالد ، وإنما هو عن عاصم بن كُليب ، عن أبي بُردة بن أبي موسى .

قال الشيخ : وهو كما قال أبو سعيد ، وأخطأ أبو خالد ؛ فقال : عن عاصم بن بهدلة ، وإنما هو عن عاصم ابن كُليب ، عن أبي بُردة ، عن زر ، عن علي " [٤] .

---

(١) " تذكرة الحفاظ" (٣٣٩/٢) ، و " تاريخ جرجان"(٢٦٦/١) .

(٢) تذكرة الحفاظ (٣٣٩/٢) .

(٣) تاريخ جرجان (٢٦٦/١) .

(٤) الكامل (٢٨٢/٣) .

ب- وقال ابن عدي : " حدثنا أحمد بن الحسين الصوفي ، حدثنا محمد بن خالد بن عبد الله ، حدثنا أبي ، عن سعيد ، عن قتادة ، عن أنس : (أن النبي – صلى الله عليه وسلم – كان يتختم في يمينه) ، قال الشيخ : وهذا إنما يُعرف من رواية عباد بن العوام عن سعيد ، ويرويه عن عباد : موسى بن داود . وأما عن خالد عن سعيد منكر ، لا يرويه عن خالد غير محمد ابنه هذا " (١) .

ج – وقال ابن عدي : " ثنا الحسين بن عبد الله القطان ، ثنا إسحاق بن موسى الأنصاري ، ثنا يحيى بن يمان، عن سفيان ، عن منصور ، عن خالد بن سعد ، عن أبي مسعود قال : (عطش النبي – صلى الله عليه وسلم – حول الكعبة فاستسقى ، فأُتي بنبيذ من السقاية ، فشمّه فقَطَّب (٢) ، فقال : عليَّ بذنوب من زمزم ، فصبَّه عليه ، فشرب ، فقال رجل : أحرام هو ؛ يا رسول الله ؟ ، قال : لا) .

سمعتُ عبدان يقول : سمعتُ ابن نمير يقول : أخطأ ابن يمان على الثوري ؛ فقال: عن منصور ، عن خالد بن سعد ، عن أبي مسعود . وإنما هو الثوري ، عن الكلبي ، عن أبي صالح ، عن المطلب قال : (عطش النبي –صلى الله عليه وسلم –) فذكره .

سمعتُ عبدان يقول : سمعتُ ابن نمير يقول : ابن يمان سريع الحفظ ، سريع النسيان " (٣) .

د – وقال في ترجمة (محمد بن عبد السلام بن النعمان المسلمي) : " ألزق عن شيوخ له أحاديث ليست عندهم ؛ ليكون عنده علو .

حدثنا محمد بن عبد السلام ، ثنا هدبة ، ثنا مبارك بن فضالة ، عن يونس بن عبيد ، عن محمد بن سيرين ، عن أبي هريرة قال : (دخل رسول الله – صلى الله عليه وسلم – على بلال وعنده صبرة من تمر) الحديث .

قال الشيخ : وهذا ليس عند هدبة . إنما يُحدِّث به موسى بن داود ، عن مبارك بن فضالة .

ثنا محمد ، ثنا هدبة ، ثنا حماد بن سلمة ، عن داود بن أبي هند ، عن الأعمش ، عن معرور بن سويد قال : سمعتُ أبا ذر يقول : سمعتُ رسول الله – صلى الله عليه وسلم – يقول : (مَنْ جاء بالحسنة فله عشر أمثالها) .

قال الشيخ : وليس هذا الحديث أيضاً عند هدبة ، إنما ثناه الساجي ، عن محمد بن الحارث المخزومي ، عن عبد الله بن معاوية ، عن حماد بن سلمة .

ثنا محمد ، ثنا هدبة ، ثنا حماد بن سلمة ، عن علي بن زيد بن جدعان ، عن الحسن ، عن جندب ، عن حذيفة قال : قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم – : (لا ينبغي للمؤمن أن يُذلَّ نفسه ، قيل : وكيف ذلك يا رسول الله ؟ ، قال : يتعرض لما لا يُطيق من البلاء) .

قال الشيخ : وهذا أيضاً ليس عند هدبة ، إنما يُعرف هذا بعمرو بن عاصم ، عن حماد بن سلمة . ... وأما

---

(١) الكامل (٦/٢٧٣).

(٢) قال ابن الأثير في شرحها : " أي : قبّض ما بين عينيه كما يفعله العَبوس " (" النهاية " ٤/ ٧٩ ، وانظر : " مختار الصحاح " ١/ ٢٢٦) .

(٣) الكامل (٣/ ٢٨) .

الذي قال ابن عبد السلام : ثنا هدبة ؛ فقد أبطل ، وكان ممن يستحل من الورّاقين ؛ يجيء فيأخذ رواية يزيد بن هارون عن حماد بن سلمة ، فيقرؤها عليَّ ابن عبد السلام هذا بعلو عن هدبة وشيبان وغيرهما ، فيُقر لهم به ، وكان هذا عند البصريين ، سمعتُ جماعة يحكون فيه " (١) .

ثانياً – قوله : (يُشبه حديثه حديث الصالحين) :

وجه علاقة هذا اللفظ بالأشباه : قبل أن أذكر علاقة هذا اللفظ بالأشباه ، لا بد من بيان معنى هذا اللفظ ، وهذا اللفظ يعني أحد معنيين :

أحدهما : يقصد به أن الصالحين كثيراً ما يُشتبه عليهم الشيء فيروونه على جهة التوهم والخطأ ، فيروون حينئذ عن الثقات ما لا يُتابعهم عليه أحد ، فهم يتفردون عادة بالأحاديث لكثرة الوهم عندهم والخطأ ، فيعني حينئذ هذا اللفظ : أن الرجل المَقُول فيه هذا اللفظ يسير على شاكلتهم مِن كثرة الوهم والخطأ ، وبالتالي الرواية عن الثقات ما يتفرد به ، فلا يُتابعه عليه أحد ، وهذا هو المعنى الغالب والأكثر لهذا اللفظ .

ثانيهما : يقصد به أن متن حديث هذا الراوي يُشبه متن حديث الصالحين ، فهذا الراوي يأخذ أحاديث الصالحين فيرويها ، فمتون أحاديثه تُشبه متون أحاديث الصالحين من جهة التركيز على الرقائق ، والترغيب والترهيب ، وما في هذه الأحاديث من طول أو ركاكة أو ألفاظ تُشبه ألفاظ الزهاد والوعاظ ، وهذا المعنى قليل نادر في استعمال النقاد لهذا اللفظ .

وبالتالي فوجه علاقة هذا اللفظ بالأشباه على المعنى الأول : هو أن هذا الراوي يروي عن شيوخه الثقات ما لا أصل له من حديثهم ، وبالتالي فهو يشتمل على معنى الشق الأول من الأشباه . وأحياناً يُرجع الناقد الحديث إلى مصدره الذي ترجّح له ؛ فعلى هذا فهو يشتمل على معنى شقيّ الأشباه .

وأما على المعنى الثاني : فإن هذا الراوي يكون ممن يأخذ متون أحاديث الصالحين فيُركب عليها الأسانيد – إما عمداً أو وهماً – ، وبالتالي فهو يروي عن شيوخه ما لا أصل له من حديثهم ، وإنما هو من أحاديث الصالحين والزهاد ، وعلى هذا فهو يشتمل على معنى شقيّ الأشباه معاً ؛ لأن الناقد يكون قد أعاده إلى مصدره الذي ترجّح له ، والله تعالى أعلم .

وقد استعمل ابن عدي هذا اللفظ وما يُقاربه في المعنى للدلالة على الأشباه ، كما يلي :

أ- قال ابن عدي في ترجمة (كادح بن رحمة العرني الكوفي يكنى أبا رحمة) : " حدثنا محمد بن جعفر بن يزيد ، ثنا سليمان بن الربيع ، ثنا كادح بن رحمة أبو رحمة العابد .

---

(١) الكامل (٦ / ٣٠٥) .

وانظر لمزيد من الأمثلة : (٢/ ٣٨، ٨٤، ٣٠٠ / ٦، ٤٢، ١٦٦، ٢٩٤، [illegible] ٨٣، ٦٠٠ / ٣٥٨) [illegible] ذلك .

حدثنا ابن أبي عصمة ، ثنا أحمد بن أبي يحيى ، حدثنا أحمد بن الدورقي ، ثنا الخطابي قال : كان كادح رفيقي عند جرير الرازي ستين ليلة ، فلم أره وضع جنبه ليلاً ولا نهاراً . . . . . إلى أن قال ابن عدي بعد أن ساق له جملةً من أحاديثه : ولكادح غير ما أمليت أحاديث ، وأحاديثه وعامة ما يرويه غير محفوظة ، ولا يُتابع عليه في أسانيده ولا في متونه ، ويُشبه حديثه حديث الصالحين ؛ فإن أحاديثهم يقع فيها ما لايتابعهم عليه أحد " (١) .

ب- وقال ابن عدي في ترجمة (بُكير بن جعفر الجرجاني السلمي) :" جارنا ، كان شيخاً صالحاً ، حدّث بمناكير عن المعروفين . قال ابن عدي : ومسجدي هذا هو مسجده ، وكان أحد الزهاد . . . .ثم قال ابن عدي : ثنا عبد الملك وجعفر بن أحمد الإستراباذي ؛ قالا : حدثنا جعفر بن أحمد بن بهرام أبو حنيفة الإستراباذي ، ثنا عبد الواحد بن بُكير - يعني : ابن جعفر - ، عن أبيه ، عن سفيان ، عن أبي إسحاق ، عن الحارث ، عن علي قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - :(من كن فيه أربع فهو من المتواضعين : من أكل مع خادمه ، وعقل شاته ، وركب الحمار ، وحمل ما ابتاع من السوق) ، قال الشيخ : وهذا الحديث بهذا الإسناد باطل عن الثوري ، ويُشبه هذا المتن أحاديث الصالحين إذا رووه ، وكانوا جماعةً ؛ قال فيهم يحيى القطان ، وضعفهم ، وذكر أنه يُشبّه عليهم الشيء فيروونه " (٢) .

ج- وقال ابن عدي في ترجمة (بكر بن خُنيس الكوفي) : " . . .فقال (أي : يحيى بن معين) : شيخ صالح ، لا بأس به ، إلا أنه كان يروي عن ضعفاء ، ويُكثر من حديث الرقاق . . . قال الشيخ : و لبكر بن خُنيس من الرواية غير ما ذكرت ؛ أخبار من الرقاق وغيره ، وهو ممن يُكتب حديثه ، وهو يُحدّث بأحاديث مناكير عن قوم لا بأس بهم ، وهو في نفسه رجل صالح ؛ إلا أن الصالحين شُبّه عليهم الحديث ، وربما حدثوا بالتوهم ، وحديثه في جملة حديث الضعفاء ، وليس هو ممن يُحتج بحديثه " (٣) .

ثالثاً- قوله : (لا تُشبه ألفاظ رسول الله - صلى الله عليه وسلم -) أو (لا تُشبه كلام الأنبياء) :

استخدم ابن عدي هذا اللفظ للدلالة على الأشباه أكثر من مرة ، على النحو التالي :

أ- قال ابن عدي في ترجمة (جعفر بن أحمد بن علي بن بيان بن زيد بن سيّابة أبو الفضل الغافقي المصري) : " حدثنا جعفر ، حدثنا نُعيم بن حماد المروزي ، حدثنا سليمان بن حبان ، عن حُميد الطويل ، عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - :(من أبصر سارقاً يسرق سرقة صغرت أم كبرت فكتم عليه ما يسرق و لم يُنْذِرْ به كان عليه من الوزر مثل الذي على السارق ، ولا يسرق السارق حتى يخرج الإيمان من قلبه ، ولا يكتم عليه من يراه حتى يخرج الإيمان من قلبه ، وبرأ الله منهما ، وكلاهما في النار ؛ إلا أن الذي نظر إليه

(١) الكامل (٨٤/٦) .

(٢) الكامل (٤٠/٢) .

(٣) الكامل (٢٥/٢) .

وكتم عليه ، يُدعكان بالعذاب دعكاً) .

قال الشيخ : وهذا بهذا الإسناد باطل ، وهذه الألفاظ التي ذكرها في هذا الحديث لا تُشبه ألفاظ رسول الله - صلى الله عليه وسلم - .

حدثنا جعفر ، ثنا عبد الله بن يوسف ، ثنا الليث بن سعد ، عن نافع ، عن ابن عمر قال : قال رسول اللّــه - صلى الله عليه وسلم - : (يُؤتى بالسارق يوم القيامة ، والمطلع عليه ولا يُنذر به ، فيجعل لهما في العرصة السابعة السرقة التي كانت في دار الدنيا ، فيقال لهما :تعرفان هذه السرقة ؟ ، فيقولان : نعم يا رب ، فيقال لهمــا : اذهبــا فخذاها وردّاها على صاحبها ، فيذهبان إليها ، فيأخذانها ليرداها ، فإذا بلغاها وأخذاها ساخت بهمــا النــار إلى الدرك الأسفل ، ثم دعكا بالعذاب دعكاً) .

قال ابن عدي : وهذا الحديث بهذا الإسناد باطل ، وألفاظه لا تُشبه ألفاظ رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، وهو وضع بارد ، وهو يُشبِّه بما تقدم . روى في نفسه كلاماً ، ثم أركبه على عبد الله بن يوسف ، عن الليث ، عن نافع ، عن ابن عمر ، عن النبي - صلى الله عليه وسلم - . ولم يرض أن يضع في السرقة حديثاً واحداً حتــى وضع هذه الأحاديث ، وصيرها باباً "[1] .

ب-قال ابن عدي في ترجمة (عبد الله بن حفص الوكيل) :" شيخ ضرير ، كتبت عنه بــ "سُرَّ مــن رأى" ، كان يسرق الحديث ، وأملى عليَّ من حفظه أحاديث موضوعة ، ولا أشك أنه هو الذي وضعها . . . .

ثنا عبد الله بن حفص ، ثنا بشر بن الوليد القاضي ، ثنا حزم بن أبي حزم القُطَعي ، عن ثابت ، عن أنس قال : قال النبي - صلى الله عليه وسلم - :(من أحبني فليحب علياً ، ومن أحب علياً فليحب ابنتي فاطمة ، ومن أحب ابنتي فاطمة فليحب ولديهما الحسن والحسين ، وإنهما لفرطي أهل الجنة ، وإن أهل الجنة ليباشرون ويسارعون إلى رؤيتهم ينظرون إليهم ، فحبهم إيمان ، وبُغضهم نفاق ، ومن أبغض أحداً من أهل بيتي فقد حُرم شفاعتي ؛ بــأني نبي مكرم بعثني الله بالصدق ، فحبوا أهل بيتي وحبوا علياً) .

قال الشيخ : وهذا حديث باطل بهذا الإسناد ، وضعه شيخنا هذا ، وهذه الألفاظ التي في هذا الحديث لا تُشبه ألفاظ الأنبياء "[2] .

رابعاً – قوله : (هذا الإسناد أسهل عليه) :

لقد أكثر ابن عدي - رحمه الله - من استعمال هذا اللفظ للدلالة على الأشباه .

وفيما يلي بعض الأمثلة على هذا :

أ – قال ابن عدي في ترجمة (أحمد بن محمد بن حرب أبو الحسن الملحمي) : " حدثنا أحمد بن محمــد بــن

(١) الكامل (١٥٧/٢) .

(٢) الكامل (٢٦٤/٤) .

حرب ، حدثنا عبيد الله القواريري ، عن حماد بن زيد ، عن ثابت ، عن أنس قال : قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم– :(ساقي القوم آخرهم) .

قال الشيخ : وكذب (أي : أحمد بن محمد الملحمي) على القواريري ، وإنما يروي هذا الحديث عبد الله بن أبي بكر المقدمي ، وهو ضعيف ، عن حماد بن زيد ، فألزقه هو على القواريري ، والقواريري ثقة . والمقدمي مع ضعفه أخطأ على حماد بن زيد ؛ فقال : عن ثابت عن أنس ، وكان هذا الطريق أسهل عليه ، وإنما هو ثابت عن عبد الله بن رباح عن أبي قتادة "(١) .

ب – وقال ابن عدي في ترجمة (أرطاة بن المنذر) :" حدثنا إسحاق بن إبراهيم بن يونس ، حدثنا محمد بن صالح القرشي ، حدثنا أرطاة بن المنذر أبو حاتم .

وحدثنا عبد الله بن محمد بن ناجية وإسحاق بن إبراهيم ؛ قالا : حدثنا محمد بن صالح بن النطاح مولى بني هاشم ، حدثنا أرطاة أبو حاتم ، حدثنا ابن جريج ، عن عطاء ، عن ابن عباس قال : قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم – : (ما أحد أعظم عندي يداً من أبي بكر ، واساني بنفسه وماله ، وأنكحني ابنته) .

حدثنا إسحاق بن إبراهيم وصالح بن أحمد بن يونس ؛ قالا : حدثنا محمد بن صالح بن مهران ، حدثنا أرطاة أبو حاتم ، عن عبيد الله بن عمر ، عن نافع ، عن ابن عمر قال : قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم – :(لولا أن أشق على أُمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة) .

قال الشيخ : الحديث الأول عن ابن جريج . يرويه أرطاة هذا . والحديث الثاني عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر خطأ ، إنما يرويه عبيد الله عن سعيد المقبري عن أبي هريرة . على أنه قد رُوي عن هشام بن حسان عن عبيد الله عن نافع عن ابن عمر ، وهذا خطأ أيضا ، وهذا الطريق كان أسهل عليه إذا قال عبيد الله عن نافع عن ابن عمر – لأنه طريق واضح ، وبهذا الإسناد أحاديث كثيرة – مِنْ أن يقول عبيد الله ، عن سعيد المقبري ، عن أبي هريرة .

ولأرطاة أحاديث كثيرة غير ما ذكرته ، في بعضها خطأ وغلط . وهذا الحديث عن عبيد الله قد رواه غيره عن عبيد الله ، وحديث ابن جريج لا يُعرف إلا عن أرطاة عن ابن جريج "(٢) .

خامساً – قوله : (يلزق الأحاديث) :

تنوعت العبارات التي أطلقها ابن عدي للدلالة على هذا المعنى ، فكان يقول : (ألزقه بفلان) ، وتارة :(ألزق على الشيوخ) ، ومرة : (يلزق أحاديث قوم لم يرهم) ، وأحياناً :(يسرق الحديث ويلزق أحاديث تُعرف بقوم

(١) الكامل (٢٠١/١) .

(٢) الكامل (٤٣١/١) .

وانظر لمزيد من الأمثلة :(١٥٤/٢و٢٢٨ ، و٤١٨/٣ ، و٧٠/٤و٧٨و٢٥٩ ، و١٨٢/٥و٢٢٩/٦) وغير ذلك .

على قوم آخرين) ، وتارة : (يضع الحديث ويلزق الأحاديث) .

وفيما يلي أمثلة على هذا :

أ- قال ابن عدي : " باب ذِكْر ما سرق العدوي وهو : الحسن بن علي بن صالح - من الحديث وألزقه على قوم آخرين :

ثنا الحسن ، ثنا صالح بن حاتم بن وردان ، ثنا سعد بن سعيد ، عن أخيه ، عن أبيه ، عن أبي هريرة ، عن النبي - صلى الله عليه وسلم - ؛ أنه قال :(ما جاء من الله فهو الحق ، وما جاء مني فهو السنة ، وما جاء من أصحابي فهو سعة) ، قال الشيخ : وهذ الحديث يُروى عن شيخ مدني ليس بمعروف ؛ يقال له : صالح بن جميل الزيـــات . أنا عنه ابن ناجية وغيره . فسمع العدوي بذكر صالح ما ولم يعرف ابن جميل هذا ، فظن أنه صالح بن حاتم ، فألزقه عليه ، وتعمد بالإلزاق عليه . وصالح بن حاتم صدوق ، وهذا الحديث منكر ، وإنما جاء عن شيخ ليس بمعروف ؛ وهو صالح بن جميل . . . " [(١)] . ثم ساق له جملة وافرة من الأحاديث التي ألزقها .

ب- وقال ابن عدي في ترجمة (محمد بن عبد السلام بن النعمان أبو بكر السلمي) : " ألزق عن شيوخ لـــه أحاديث ليست عندهم ؛ ليكون عنده علو .

حدثنا محمد بن عبد السلام ، ثنا هُدْبة ، ثنا مبارك بن فَضَالة ، عن يونس بن عبيد ، عن محمد بن سيرين ، عن أبي هريرة قال :(دخل رسول الله - صلى الله عليه وسلم - على بلال ، وعنده صبرة من تمر) . . . الحديث .

قال الشيخ : وهذا ليس عند هُدبة ، إنما يُحدّث به موسى بن داود ، عن مبارك بن فَضالة .

ثنا محمد ، ثنا هُدبة ، ثنا حماد بن سلمة ، عن داود بن أبي هند ، عن الأعمش ، عن معرور بن سويد ؛ سمعت أبا ذر يقول : سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول :(من جاء بالحسنة فله عشر أمثالها) .

قال الشيخ : وليس هذا الحديث أيضاً عند هُدبة ، إنما ثناه الساجي ، عن محمد بن الحارث المخزومي ، عن عبد الله بن معاوية ، عن حماد بن سلمة .

ثنا محمد ، ثنا هُدبة ، ثنا حماد بن سلمة ، عن علي بن زيد بن جدعان ، عن الحسن ، عن جندب ، عن حذيفة قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - :(لا ينبغي للمؤمن أن يذل نفسه ، قيل : وكيف ذلك يا رسول الله ؟ ، قال : يتعرض لما لا يطيق من البلاء) .

قال الشيخ : وهذا أيضاً ليس عند هُدبة ، إنما يُعرف هذا بعمرو بن عاصم ، عن حماد بن سلمة . وقد ادعـــاه عمر ابن موسى الحادي عم الكديمي ، وهو ضعيف ، فرواه عن حماد ، ثناه عبدان عنه . وأما الذي قال ابن عبـــد السلام : ثنا هُدبة ، فقد أبطل ، وكان ممن يستحل من الوراقين ؛ يجيء فيأخذ رواية يزيد بن هارون عن حماد بـــن سلمة ، فيقرؤها عليّ ابن عبد السلام هذا بعلو عن هُدبة وشيبان وغيرهما . . . " [(٢)] .

---

(١) الكامل (٣٤٠/٢) .

(٢) الكامل (٣٠٥/٦)

ح- وقال ابن عدي في ترجمة (الحسن بن علي أبو علي النخعي) : " رأيته ببغداد في الخُلْد ، ولم أكتب عنه ؛ لأنه كان يكذب كذباً فاحشاً ، ويُحدث عن قوم لم يرهم ، ويلزق أحاديث قوم تفردوا به على قوم ليس عندهم .

حدّث عن عبد الله بن يزيد الدمشقي - وما أظنه رآه - ، عن الأوزاعي ، عن عطاء ، عن عبيد بن عمير ، عن ابن عباس ، عن النبي - صلى الله عليه وسلم - :(تجاوز الله عن أُمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه) .

قال الشيخ : وهذا إنما يُروى عن بشر بن بكر ، عن الأوزاعي . ورواه عن بشر ثلاثة أنفس : البويطي ، والربيع ، والحسين بن أبي معاوية "[1] .

د- وقال ابن عدي في ترجمة (صالح بن أحمد بن أبي مقاتل) :" يسرق الأحاديث ، ويُلزق أحاديث تُعرف بقوم - لم يرهم - على قوم آخرين - لم يكن عندهم - وقد رآهم ، ويرفع الموقوف ، ويُوصل المرسل ، ويزيد في الأسانيد . . . .

ثنا صالح ، ثنا محمد بن يحيى القطعي ، أخبرنا عاصم بن هلال ، ثنا أيوب ، عن نافع ، عن ابن عمرقال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - :(لا طلاق قبل نكاح) ، قال ابن عدي : وهذا الحديث ثناه ابن صاعد ، ولا يُعرف إلا به ، سرقه صالح من ابن صاعد حتى لا يفوته الحديث . . . وصالح لو ذهبت أذكر كثرة ما أُنكر عليه من الحديث مما ألزقه على قوم ، أو حديث موقوف رفعه ، أو مرسل أوصله ؛ لطال ذلك "[2] .

سادساً - قوله : (يسرق الحديث) :

لقد استخدم ابن عدي - رحمه الله - ألفاظاً متنوعة للدلالة على وقوع الأشباه مشتقة من هذا اللفظ ، فكان يقول أحياناً : (كان يسرق الحديث) ، وأحيانا :(يسرق حديث فلان ويُحدّث به) ، ومرةً :(يسرق أحاديث الضعفاء ويلزقها بقوم ثقات) ، ومرة أُخرى :(يسرق الحديث ويزيد فيه) ، وتارة :(وهو في جملة من يسرق الحديث) ، وتارة أخرى :(سرقه من الثقات) ، وحينا :(يسرق الحديث ويُسوي الأسانيد) .

وفيما يلي بعض الأمثلة على هذا :

أ- قال ابن عدي في ترجمة (إبراهيم بن بكر أبو إسحاق الكوفي الأعور) : " كان ببغداد ، يسرق الحديث . . . أنبأنا النعمان بن أحمد الواسطي ، حدثنا محمد بن حرب ، حدثنا إبراهيم بن بكر الشيباني ، عن عبد العزيز بن أبي روّاد ، عن عكرمة ، عن ابن عباس قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : (موت الغريب شهادة) .

قال الشيخ : وهذا الحديث يُعرف بالهذيل بن الحكم السرخسي ، عن عبد العزيز بن أبي روّاد ، عن عكرمة ،

(١) الكامل (٣٤٦/٢) .

(٢) الكامل (٢٣/٤) .

وانظر لمزيد من الأمثلة: (٣٤٠/٢ ، و٢٩٧/٦) .

عن ابن عباس .

وقال محمد بن صُدْران : عنه ، عن عبد العزيز بن أبي رواد ، عن نافع ، عن ابن عمر ؛ حدثناه محمد بن الحسين ابن شهريار ، عن محمد بن صُدْران .

وإبراهيم بن بكر هذا هو الشيباني ، سرق هذا الحديث من الهذيل ، ولا أعلم له كبير روايـــة ، وأحاديثـــه إذا روى ؛ إما أن تكون منكرة بإسناده ، أو مسروقة ممن تقدمه "[١] .

ب- وقال ابن عدي في ترجمة (خالد بن غسان بن مالك أبو عبس الدارمي) : " كتبتُ عنه بالبصرة ، وكان أهل البصرة يقولون : إنه يسرق حديث أبي خليفة ، فيُحدّث به عن شيوخه ، على أنهم لا ينكرون لأبي عبـــس لقاء هؤلاء المشايخ الذين يُحدّث عنهم . وحدث عن أبيه بحديثين باطلين ، وأبوه معروف ، ولا بأس به .

ثنا خالد بن غسان بن مالك ، ثنا أبي ، ثنا حماد بن سلمة ، ثنا ثابت ، عن أنس قال :قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم – : (أكل الطين حرام على كل مسلم) .

ثنا خالد بن غسان ، ثنا أبي ، ثنا حماد بن سلمة ، عن ثابت ، عن أنس قال : قال رسول الله : (من مـــات وفي بطنه مثقالٌ من طين أكبه الله على وجهه في النار) .

قال ابن عدي : وهذان الحديثان بهذين الإسنادين باطلان . وحدّث – بنسخة ابن عجلان – عن شيخ له عن ابن عجلان بعلو ؛ فكان يقول : " ثنا معدان بن عيسى الضبي ، ثنا ابن عجلان " ، وثنـــاه بالنســـخة ، وهـــذه الأحاديث التي حدّث بها عن معدان بن عيسى الضبي عن ابن عجلان ؛ إنما تُعرف بصفوان بن عيسى الضبـــي ، فلعله اشتبه عليه صفوان بن معدان ، أو تعمد فأتى باسم غير اسم صفوان ليُشتبه على الناس "[٢] .

ج- وقال ابن عدي في ترجمة (محمد بن أحمد بن سهيل بن علي بن مهران أبو الحسن البـــاهلي المـــؤدب) : "حدثنا عنه غير شيخ ، وكتبنا عنه بالبصرة ، وهو ممن يضع الحديث متناً وإسناداً ، وهو يسرق حديث الضّعـــاف يلزقها على قوم ثقات ... إلى أن قال : حدثنا محمد ، ثنا زكريا بن يحيى بن صبيح زحمويه ، حدثنا شريك بن عبد الله ، عن الأعمش ، عن أبي سفيان ، عن جابر ، عن النبي – صلى الله عليه وسلم – : (من كثر صلاته بـــالليل حسن وجهه بالنهار) .

قال الشيخ : وابن سهيل هذا كذب على زحمويه حين روى عنه عن شريك هذا الحديث ، وإنما يروي هـــذا الحديث عن شريك قومٌ ضعفاء ، وأصلح من روى هذا الحديث شيخ صالح يُقال له : ثابت بن موسى كـــوفي ، وقالوا : اشتبه عليه . رواه غيره طبقة ضعفاء ؛ عبد الحميد بن بحر العسكري ، وعبد الله بن شـــبرمة ابـــن عـــم شريك، وموسى بن محمد أبو الطاهر المقدسي ، والعدوي ، ثنا عن الحسن بن علي الواسطي ، وكلٌ ضعيـــف ،

---

(١) الكامل (٢٥٧/١) .

(٢) الكامل (٤٦/٣) .

وأما عن زحمويه فباطل ؛ فإن زحمويه ثقة "[١] .

سابعاً – قوله : (يقلب الحديث) :

تعددت العبارات التي أطلقها ابن عدي للدلالة على هذا النوع من أنواع الأشباه ، فكان يقول أحياناً : (يقلب الأحاديث ويسرقها) ، وأحياناً :(يقلب الأسانيد) ، وتارة :(يقلب الأسانيد والمتون) ، ومرة أُخرى :(تنقلب عليه الأسانيد) .

وفيما يلي بعض الأمثلة :

أ – قال الحافظ ابن عدي في ترجمة (مصعب بن سلام الكوفي) : " ثنا الجنيدي ، ثنا البخاري ؛ قال : قال أحمد : انقلبت على مصعب بن سلام أحاديث يوسف بن صهيب عن الزبرقان السراج . وقدم ابن أبي شيبة مرةً فجعل يُذاكره عنه أحاديث عن شعبة هي أحاديث الحسن بن عمارة ؛ انقلبت أيضاً عليه .

ثنا ابن حماد ، ثنا عبد الله بن أحمد ، عن أبيه قال : مصعب بن سلام انقلبت عليه أحاديث يوسف بن صهيب؛ جعلها عن الزبرقان السراج .

ثنا ابن صاعد ، ثنا زياد بن أيوب ، حدثنا مصعب بن سلام ، ثنا الزبرقان السراج ، حدثني حبيب بن يسار ، عن زيد بن أرقم قال : قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم – : (من لم يأخذ من شاربه فليس منا) .

ثنا محمد بن سعيد الدينوري ، ثنا أحمد بن موسى الخزامي ، ثنا إسحاق بن موسى بن حماد الأسدي ، ثنا مصعب بن سلام ، عن الزبرقان السراج ، عن أبي رزين ، عن زيد بن أرقم ، عن النبي – صلى الله عليه وسلم – قال : (من لم يأخذ شاربه فليس منا) .

قال الشيخ : وهذا الذي قال أحمد : انقلبت عليه في مصعب ؛ أراد أن يقول : يوسف بن صهيب ، فقال : عن الزبرقان السراج . وأظن أن أبا رزين هذا هو حبيب بن يسار . وثناه بصوابه ابن صاعد ، ثنا بُندار ، ثنا يحيى ابن سعيد ، ثنا يوسف بن صهيب ، حدثني حبيب بن يسار ، عن زيد بن أرقم قال : قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم – : (من لم يأخذ شاربه فليس منا) ، وهذا هو الصواب . ... إلى أن قال :ولمصعب أحاديث غير ما ذكرت غرائب ، وأرجو أنه لا بأس به ، وأما ما انقلبت عليه فإنه غلط منه لا تعمد "[٢] .

ب – وقال في ترجمة (زافر بن سليمان) : " ثنا علي بن أحمد الجرجاني بحلب ، حدثني أبي ، ثنا عبيد الله ابن موسى ، ثنا زافر بن سليمان ، عن شعبة ، عن أبي التياح ، عن أنس :(أن النبي – صلى الله عليه وسلم – صلى على بساط) .

---

(١) الكامل (٦/٣٠٣) .

وانظر لمزيد من الأمثلة : (٢/٢٨٠، ٣٦٨، و٣/٤٦، ٢١١ ، و٥/١٥١، ٢١٥، و٦/٢٨٢، ٢٨٦) .

(٢) الكامل (٦ / ٣٦٢ – ٣٦٣) .

قال ابن عدي : وهذا يُروى عن شعبة ، عن ثابت ، عن أنس : (أن النبي - صلى اللّه عليه وسلم - صلى على حصير) . وقال زافر : عن شعبة ، عن أبي التياح ، عن أنس : (أن النبي - صلى اللّه عليه وسلم - صلى على بساط) ، **فخالف في الإسناد والمتن** . ... إلى أن قال ابن عدي : ولزافر غير ما ذكرت ، **وكأن أحاديثه مقلوبة الإسناد مقلوبة المتن** ، وعامة ما يرويه لا يُتابع عليه ، ويُكتب حديثه مع ضعفه " (١) .

---

(١) الكامل (٣/ ٢٣٣) .

وانظر المزيد من الأمثلة : (٢: ٣٣٢ و٤١١ ، و ٣ : ٢٩٠، ٣٢٧) .

المبحث الرابع : الإمام الدارقطني وأبرز ألفاظه في الأشباه :

يُعتبر الإمام الدارقطني – رحمه الله تعالى – من أشهر العلماء الذين برزوا في معرفة فنون علم العلل ، ومن هذه الفنون معرفة الأشباه في علل الحديث .

المطلب الأول : ترجمة الإمام الدارقطني :

هو شيخ الإسلام ، حافظ الزمان ، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي البغدادي(٣٠٦ – ٣٨٥هجري)[١] .

وقد كان الإمام الدارقطني – رحمه الله تعالى – رأسا في معرفة علوم الحديث والعلل والفقه وغير ذلك .

قال الخطيب البغدادي : "وكان فريد عصره ، وقريع دهره ، ونسيج وحده ، وإمام وقته . انتهى إليه علم الأثر ، والمعرفة بعلل الحديث ، وأسماء الرجال ، وأحوال الرواة ، مع الصدق والأمانة ، والفقه والعدالة ، وقبول الشهادة ، وصحة الاعتقاد ، وسلامة المذهب ، والاضطلاع بعلوم سوى علم الحديث . . ."[٢] .

وقال الإمام الذهبي : " وإذا شئت أن تتبين براعة هذا الإمام الفرد فطالع العلل له ، فإنك تندهش ويطول تعجبك "[٣] .

المطلب الثاني : أبرز ألفاظ الإمام الدارقطني في الأشباه :

لقد تنوعت الألفاظ وتعددت التي استخدمها الإمام الدارقطني للدلالة على الأشباه في علل الحديث .

وفيما يلي بيان لهذه الألفاظ :

أولاً – قوله : (إنما هو من حديث فلان) :

لقد تنوعت العبارات التي أطلقها الدارقطني للدلالة على الأشباه ، وتتحد مع هذه العبارة بالمعنى . فكان يقول أحياناً : (والصواب عن فلان) ، وأحياناً أخرى : (ويُشبه أن يكون عن فلان أو من حديث فلان) ، وتارة : (يُشبه أن يكون من كلام فلان) ، ومرة : (هو من كلام فلان) ، ومرة أخرى : (إنما هو من كلام فلان) .

وفيما يلي أمثلة على هذا :

أ- " وسُئل عن حديث عامر بن سعد ، عن سعد قال : قلتُ : يا رسول الله ؛ شبتَ ، قال : (شيبتني هود والواقعة) .

---

(١) انظر : " تذكرة الحفاظ"(٣/٩٩١) .

(٢) تاريخ بغداد (١٢/٣٤) .

(٣) تذكرة الحفاظ (٣/٩٩٣) .

فقال : حدَّث به جُبَارة بن المُغَلِّس ، عن عبد الكريم بن عبد الرحمن الخزاز ، عن أبي إسحاق ، فقال مرةً : عن عامر بن سعد ، عن أبيه ، ووهم . وقال مرةً : عن عامر بن سعد ، عن أبي بكر الصديق . وعامر بن سعد هذا هو البجلي ، وليس بابن أبي وقاص . وليس هذا من حديث سعد بن أبي وقاص ، وإنما هو من حديث أبي بكر الصديق ، وقد كتبنا علته في مسند أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - "(١) .

ب- " وسُئل عن حديث أبي سلمة ، عن أبي هريرة ، عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال :(المعدة حوض البدن ، والعروق إليها واردة) . . . الحديث .

فقال : يرويه يحيى بن عبد الله بن الضحاك البَابُلُتِّيّ الحراني ، عن إبراهيم بن جُرَيج الرُّهاوي ، عن زيد بن أبي أُنيسة ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة . واختُلِف عنه ؛ فرواه أبو فروة الرهاوي عنه ؛ فقال : عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة . وكلاهما وهم ، لا يصح . ولا يُعرف هذا من كلام النبي - صلى الله عليه وسلم - ، إنما هو من كلام عبد الملك بن سعيد بن أبجر .

قيل لأبي الحسن الدارقطني : هل سمع زيد بن أبي أُنيسة من الزهري ؟ ، قال :نعم ، ولم يرو هذا مسنداً غير إبراهيم بن جريج ، وكان طبيباً ، فجعل له إسناداً ، ولم يُسند غير هذا الحديث "(٢) .

ج- " وسُئل عن حديث ابن المسيب ، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : (الإحصان إحصانان ؛ إحصان عفاف ، وإحصان نكاح) .

فقال : يرويه مُبَشّر بن عُبيد ، عن الزهري ، عن سعيد ، عن أبي هريرة مرفوعاً . ومبشر متروك الحديث ، يُشبه أن يكون من كلام الزهري ، بل هو محفوظ عن عقيل ومعمر عن الزهري قوله ورأيه "(٣) .

د- " وسُئل عن حديث مسروق ، عن عبد الله ، عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : (الطيرة شرك ، وليس منا إلا ، ولكن الله يذهبه بالتوكل) .

فقال : يرويه منصور ، واختُلِف عنه ؛ حدَّث به عمرو بن أبي قيس ، عن منصور ، عن أبي وائل ، عن مسروق ، عن عبد الله ، ووهم وهماً قبيحاً ، والصواب : عن منصور ، عن سلمة بن كُهيل ، عن عيسى بن عاصم ، عن زر بن حُبيش ، عن عبد الله ؛ قاله جرير عن منصور ، وكذلك قال الثوري عن سلمة بن كهيل"(٤).

---

(١) العلل الواردة في الأحاديث النبوية (٤/٣٤٧-٣٤٨) .

(٢) العلل الواردة في الأحاديث النبوية (٨/٤٢) .

(٣) العلل (٩/١٣٣) .

(٤) العلل (٥/٢٤٤-٢٤٥) .

وانظر لمزيد من الأمثلة : " العلل الواردة في الأحاديث النبوية " (١/ ٢٢٤ و٢٤٨ و٢٧٢ ، و٢/ ٩٠ و٩٣ و٩٤ و١٤٤ و١٨٤ و٢٤٩ ، و٣/ ٢٩ و١٦٣ و١٧٢ ، و٤/ ١٣٤ ، و٥/ ٥٥ و١١٣ و١٣٩ ، و٦/ ١٣٩ ، ١٤١ ، و٧/ ٢٠ و٦٧ و١٥٩ ، و٨/ ٢٨٢ ، و٩/ ٥٥) وغير ذلك كثير جداً. و " التتبع " - وهو مطبوع مع كتاب " الإلزامات " باسم : " الإلزامات والتتبع " - (ص ١٤٦ و٣٦١) .

ثانياً – قوله : (أشبه بالصواب) :

إن هذا اللفظ أكثر الألفاظ وأبرزها في كلام الإمام الدارقطني للنص على الأشباه ، وقد تعددت العبارات التي استخدمها في الدلالة على هذا المعنى ، وإن كانت تؤدي المعنى ذاته ؛ فمرة يقول : (ورواه فلان عن فلان ، وهو أشبه بالصواب) ، ومرة أُخرى :(وقولهم أشبه بالصواب) ، وأحياناً : (وقول فلان أشبه بالصواب) ، وأحياناً أُخرى : (والأول أشبه بالصواب) ، وتارة :(وحديث فلان أشبه) ، وتارة أُخرى :(وقول فلان أشبه) ، ومرة أُخرى : (وقولهما أشبه بالصواب) .

وهذا اللفظ لم أذكره في الأشباه لكونه قد اشْتُقَّ من الأشباه ، فهذا اللفظ ليس من الأشباه ؛ لأن الأشباه معنى وليست ألفاظاً ، فأي لفظ فيه معنى استبدال راوٍ براوٍ آخر في السند ، وهذا الراوي الآخر هو صاحب الحديث الأصلي ، فإن هذا اللفظ يكون من الأشباه . وأي لفظ ليس فيه هذا المعنى فليس من الأشباه ؛ ولو كان مشتقاً منها .

وعلى هذا ، فلم أذكر لفظ " أشبه " في الأشباه إلا لأن العبارة والصيغة التي ورد فيها تدل على معنى الأشباه ؛ وقد سبق ذكر ذلك فيما سبق ، والله أعلم .

وفيما يلي بعض الأمثلة على هذا :

أ– " وسُئل عن حديث أفلح ، عن أبي أيوب : (أن النبي – صلى الله عليه وسلم – نزل عليه ، فذكر حديثاً فيه طول ، وفيه ذكر الثوم ، وأن النبي – صلى الله عليه وسلم – لم يأكل منه ، فقيل : أحرام هو ؟ ، قال : لا ، ولكني أكرهه) .

فقال : يرويه عاصم الأحول ، واختُلِف عنه ؛ فرواه ثابت أبو زيد ، عن عاصم ، عن عبد الله بن الحارث نسيب ابن سيرين ، عن أفلح مولى أبي أيوب ، عن أبي أيوب . وخالفه عمرو بن قيس ؛ فرواه عن عاصم ، عن ابن سيرين ، عن أفلح – يعني : مولى أبي أيوب – ، عن أبي أيوب . وقول ثابت أبي زيد أشبه بالصواب ، وقد أخرجه مسلم في الصحيح "[(١)] .

ب– " وسُئل عن حديث ابن عمر ، عن طلحة ، عن النبي – صلى الله عليه وسلم – قال :(لا تحل الصدقة لغني ، ولا لذي مرةٍ سوي) .

فقال : رواه القاسم بن محمد المروزي ، عن محمد بن عقبة ، عن أبي أُمية بن يعلى ، عن نافع ، عن ابن عمر ، عن طلحة ؛ ووهم فيه ، وغيره يرويه عن أبي أُمية بن يعلى ، عن نافع ، عن أسلم مولى عمر ، عن طلحة ، وهو أشبه بالصواب "[(٢)] .

ج– " وسُئل عن حديث معاوية بن حيدة ، عن النبي – صلى الله عليه وسلم – :(حين سأله الرجل ؛ أيُجامع

---

(١) العلل(٦/١١٠) .

(٢) العلل(٤/٢٠١) .

أهله إذا بَعُدَ عن الماء ؟ ، قال :نعم ، ويتيمم) .

فقال : يرويه قتادة ، واختُلِف عنه ؛ فرواه قتادة ، عن حكيم بن معاوية ، عن أبيه . وخالفه سعيد بن بشير ؛ رواه عن قتادة ، عن معاوية بن حكيم ، عن عمه ، والأول أشبه بالصواب "[١] .

د- " وسُئل عن حديث أبي شريح ، عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال :(لا يُؤمن بالله واليوم الآخر من لا يأمن جاره بوائقه) .

فقال : يرويه جماعة من العراقيين عن ابن أبي ذئب ، عن المقبري ، عن أبي شريح . ورواه جماعة ممن سمعه من ابن أبي ذئب بالمدينة ، عن المقبري ، عن أبي هريرة . وحديث أبي هريرة أشبه بالصواب "[٢] .

---

(١) العلل(٨٩/٧) .

(٢) العلل(٣٨/٧) .

الفصل الثالث : أسباب الأشباه في العلل ووسائل كشفها :

المبحث الأول : وسائل كشف الأشباه في علل الحديث

المبحث الثاني : أسباب الأشباه في علل الحديث

الفصل الثالث : أسباب الأشباه في العلل ووسائل كشفها :

قبل البدء في هذا الفصل ، وقبل الحديث عن أسباب الأشباه ووسائل كشفها وطرق ذلك ؛ لا بُدّ من التَّقْدِمة لذلك بجملة من الأُمور ليتضح الموضوع ويحسن فهمه . ومن هذه الأُمور :

أولاً – أنّ المُمعن في الواقع العملي للنقاد وفي صنيعهم ليلحظ أن الأسباب والوسائل مُتداخلةٌ مُترابطةٌ عندهم، وهذا لا يعني أنهما عند النقاد شيءٌ واحد . وإنما يعني أن النقاد – وهم يحكمون على الأحاديث – لم يقولوا هذا سببٌ وهذه وسيلة ، وإنما كانوا يستخدمون الوسائل للكشف عن العلة ؛ ولمعرفة الأسباب الموقعة للرواة في الخطأ – أيّاً كان نوعه – . فالأسباب والوسائل عندهم كسائر أنواع هذا العلم وفروعه لم تكن مُقنَّنةً مُقسمةً إلى مباحث وعناوين ومواضيع ، وإنما كانوا يستخدمونها من خلال صنيعهم العملي بحسب الحاجة إليها .

فالواقع العملي التطبيقي للنقاد يقضي بعدم وجود ذلك ، فالأسباب والوسائل عندهم متداخـــلان مترابطـــان ارتباطاً وثيقاً ودقيقاً في آنٍ واحد . وخير دليل على ذلك : أنك ستجد فيما سيأتي في هـــذا الفصـــل أن بعـــض الأسباب المُوقعة للرواة في الأشباه هي نفسها وسائل تُعين النقاد على اكتشاف ومعرفة الأشباه .

وهذا التقسيم الذي يتضمّنه هذا الفصل ما هو إلا من التقسيم الاصطلاحي ؛ ليسهل فهم الأمر ويتضح ، ولكي لا يقع الالتباس . فهذا التقسيم تعليمي ؛ أي : لكي يستطيع القارئ فَهْم الأمر ، فلا يقع حينها في الالتباس ، فهـــو تسهيل على طالب العلم ؛ وذلك لضحالة علمنا وقلته – في هذا الزمان – مُقارنة بالنقاد المتقدمين ، وإلا فالتداخل والارتباط بين الأسباب والوسائل دقيقٌ وقويٌّ وملموسٌ في آنٍ واحد .

ثانياً – قد ذكرتُ فيما سبق أن الأسباب والوسائل متداخلةٌ ومترابطةٌ ارتباطاً وثيقاً قويّاً واضحاً ، ولكن مـــن أجل أن يسهل على طلبة العلم فَهْم الأمر واستيعابه سلكتُ مسلك التقسيم بينهما .

وهذا التقسيم يتمثل فيما يلي :

إن أسباب الأشباه هي عبارة عن الأسباب الموقعة في الأشباه ، وهذه الأسباب متعلقة بـــالراوي . في حـــين أن وسائل كشف الخطأ الناتج من الأشباه متعلقة بالناقد .

فإن لاحظتَ أيها القارئ تداخلاً بينهما ، فلا تستغرب ولا تستنكر ذلك ، فإن هذا التداخل سببه ما ذكرتُ سابقاً ، وليس هو من قبيل التكرار ، وإنما هو من قبيل اختلاف زاوية النظر ، فمثلاً : سلوك الجادة ولزوم الطريـــق هو سببٌ ووسيلةٌ في آنٍ واحد ، فهو سببٌ جعل الراوي يقع في الأشباه ؛ وذلك لأن الراوي ظنّ الحديـــث مـــن طريق فلانٍ فسلك الجادة ، وإنما كان الحديث من طريق آخر .

وهو في نفس الوقت وسيلةٌ تُعين الناقد على اكتشاف وجود الأشباه ، فالناقد عندما يجد هذا الراوي قد تفـــرد بما ليس له أصلٌ أو خالف فإنه يُحاول معرفة الخطأ وكيفية وقوعه ، فيكتشف الخطأ من خلال سلوك الجادة ؛ لأنه يعلم أن هذا السند جادّةٌ مألوفة ، وأن الراوي قد تفرد بما ليس له أصلٌ أو خالف ، فعن طريق " ســـلوك الجـــادة

ولزوم الطريق " يُحدِّد الناقد الخطأ - وهو الأشباه - ، ويُصوِّبه ، والله تعالى أعلم .

ثالثاً - بالنسبة للوسائل التي تُعين الناقد على اكتشافِ الخطأ الذي تنتج عنه الأشباه ، بالنسبة لهذه الوسائل ؛ فإنها تعود في حقيقة الأمر إلى وسيلتين رئيستين ؛ وهما : التفرد بما لا أصل له والمخالفة ، **وباقي الوسائل إنما هي متفرعةٌ عنهما ، تابعةٌ لهما من جهتين ؛ من جهة** ظهورها الزمني للناقد ، فأول ما تظهر هاتان الوسيلتان . **ومن جهة** أنه لا بُدّ من وجود وسيلتي التفرد أو المخالفة في كل خطأ دون سائر الوسائل .

ولنفهم الأمر ونُدركه لا بُدّ من أن نعرف كيف يكتشف الناقد الخطأ ويُدركه ، ومن ثمّ يُصوّبه ؟ .

ولا يتم هذا الأمر إلا إذا علمنا صورة الراوي مع ما يرويه ، وعلاقته معه . ولتوضيح هذه الصورة ، أقول :

الراوي إذا روى شيئاً إما أنْ يرويه كما سمعه وتلقاه من شيخه ، وحينئذ نحكم على الراوي بأنه مصيبٌ . أو أنْ يُؤديه بخلاف ما سمعه وأخذه من شيخه ، فنحكم حينئذ على الراوي بأنه مُخطئ .

فإذن إما أن يكون الراوي مصيباً أو مُخطئاً عندما يروي حديثاً ما .

فأما إذا أصاب فليس موضوعنا هنا . وأما إذا أخطأ في أداء ما سمعه ، فلا بُدّ له حينئذٍ من أمرين لا يُمكن أن يكون لهما ثالث ؛ ألا وهما : إما أن يتفرد - فلا يُوافق ولا يُخالف - حينئذٍ بما ليس له أصل من حديث شيخه ، أو أن يُخالف عامة أصحاب شيخه .

فيظهر هذا التفرد بما ليس له أصل أو المُخالفة للناقد ، فيستشعر حينها بوجود خطأ ما ، **فالتفرد بما ليس له أصلٌ أو المخالفة مُؤشر لدى الناقد على وجود خطأ ما** ، فيقوم بعدها بدراسة هذا الخطأ ، ومحاولة معرفة ما السبب الذي جعل الراوي يُخطئ في رواية هذا الحديث - من خلال وسائل أُخرى - ، فيكتشف الناقد مُلابسات هذا الخطأ ، ومنها : السبب الذي جعل الراوي يقع في الأشباه - وهي نوعٌ من أنواع الخطأ - . ويتم اكتشافه لهذا الخطأ وسببه من خلال وسائل كثيرة - يصعب حصرها والإحاطة بها ؛ لأن لكل حديثٍ ملابساته الخاصة - تُبيِّن للناقد الخطأ وسبب وقوعه ومن سبّبه .

فإذن ، التفرد بما لا أصل له والمخالفة - اللذان لا بُدّ لكل راوٍ مُخطئ أن يقع في أحدهما - هما وسيلتان رئيستان لاكتشاف الأشباه - والخطأ عموماً - ، ومُؤشران - في الوقت ذاته - يُنبِّهان الناقد على وجود الخطأ ووقوع هذا الراوي فيه .

وبعد ذلك يقوم الناقد بدراسة ملابسات هذا الخطأ وما يُحيط به ، فيكتشف من ضِمْن ما يكتشفه أسبابه ، من خلال وسائل أُخرى تُعينه على اكتشاف ذلك .

ولتقريب الأمر وتوضيحه أقول :

تقرّر فيما سبق أن الأشباه ذات شقين ؛ هما : ليس هو من حديث فلان . وإنما هو من حديث فلان .

والتفرد بما لا أصل له والمخالفة دليلان ومؤشران ووسيلتان لاكتشاف ومعرفة الشق الأول دون الشق الثاني- غالباً - ، وإن كانا في بعض الأحايين دليلين ووسيلتين لاكتشاف الشقّين معاً .

وبالتالي فهما يكشفان للناقد الشق الأول . وعليه ، فالناقد محتاج لوسائل أُخرى - لا تَقِلُّ أهميةً ، مع أنها فرعٌ عنهما - لتكشف له الشق الثاني من معنى الأشباه ؛ لتكتمل له الصورة وتتضح له تمام الوضوح .

ولذلك فسأذكر الوسائل الأُخرى كوسائل مستقلة منفصلة عن وسيلتي التفرد بما لا أصل له والمخالفة ، فلن أَعُدّ الوسائل الأُخرى عناصر لهاتين الوسيلتين ؛ لأن وسيلتي التفرد بما لا أصل له والمخالفة كما يكشفان الشق الأول ، فسائر الوسائل الأُخرى تكشف الشق الثاني .

وحين أقول إن الوسائل الأُخرى فرعٌ عن هاتين الوسيلتين ، أقصد بذلك شيئين ؛ **أولهما** : أن الوسائل الأُخرى تتأخر عنهما زمنياً من حيث ظهور الوسائل للناقد ، فأول ما يظهر من الوسائل هاتان الوسيلتان ، ثم تتبعهما سائر الوسائل .

ثانيهما : أنه لا بُدّ من وجود وسيلتي التفرد أو المخالفة في كل خطأ دون سائر الوسائل .

وأُحبُ أن أُنبّه إلى أنّ الأسباب والوسائل - في الأشباه - لا تكاد تُحصى ، ولكن نذكر أغلب ما يجمعها بحول الله تعالى وقوته .

رابعاً - الناقد قد يستخدم لمعرفة وكشف الأشباه - والأشباه نوعٌ من أنواع الخطأ - أكثر من وسيلة لذلك ، وسأذكر هذا المثال - الذي يحتوي على أكثر من وسيلة - في أحد هذه الوسائل التي استخدمها الناقد ، دون أن أذكره في الوسائل الأُخرى - غالباً - خشية التكرار والتطويل .

فلا يعني عدم ذكري لهذا المثال الذي استخدم فيه الناقد أكثر من وسيلة لكشف الأشباه ، أقول : لا يعني عدم ذكري له إلا في أحد هذه الوسائل أنه لا يكون مثالاً صالحاً للوسائل الأُخرى ، والله تعالى أعلم .

المبحث الأول : وسائل كشف الأشباه في علل الحديث :

ذكرتُ سابقاً أن كشف الخطأ الناتج عن الأشباه إنما يقع من الناقد ، ويسلك من أجل ذلك وسائل عديدة ، مِنْ أبرزها :

الوسيلة الأُولى : المخالفة :

وإليك بعض الأمثلة على ذلك :

١- " وسُئل الدارقطني عن حديث الحارث ، عن علي ، عن النبي - صلى الله عليه وسلم - : (الإسلام ثمانية أسهم . . .) الحديث .

فقال : تفرد به حبيب بن حبيب أخو حمزة بن حبيب الزيات ، عن أبي إسحاق ، عن الحارث ، عن علي ، عن النبي - صلى الله عليه وسلم - .

وخالفه أصحاب أبي إسحاق ؛ فرووه عن أبي إسحاق ، عن صلة بن زُفر ، عن حذيفة قوله ، وهو الصواب" (١) .

٢- قال ابن رجب : " فأما إن كان المُنفرد عن الحفاظ سيء الحفظ ؛ فإنه لا يُعبأ بانفراده ، ويُحكم عليه بالوهم .

مثال ذلك : أن أصحاب الزهري رووا عن الزهري ، عن حُميد بن عبد الرحمن ، عن أبي هريرة ، عن النبي - صلى الله عليه وسلم - : في قصة المجامع في رمضان .

ورواه هشام بن سعد ، عن الزهري ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة .

فحكم الأئمة بأنه وهم في ذلك " (٢) .

٣- قال ابن أبي حاتم : " سألتُ أبي عن حديث رواه عبد الملك بن هشام الذّماري ، عن سفيان الثوري ، عن محمد بن المنكدر ، عن جابر : (أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قرأ : ﴿ يحسب أن ماله أخلده ﴾ (٣)) .

قال أبي : هذا وهم ، لم يروه أحدٌ غير الذّماري ، لا يُحتمل أن يكون هذا من حديث الثوري ، ولا ابن عيينة . وإنما روى الثوري ، عن إسماعيل بن كثير ، عن عاصم بن لَقِيْط بن صَبِرَة ، عن النبي - صلى الله عليه وسلم - " (٤) .

٤- قال ابن أبي حاتم : " سألتُ أبي عن حديث رواه حاتم بن وردان ، عن أيوب ، عن ابن سيرين ، عن أنس ، أن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : (من ذبح قبل الصلاة فليُعد ، وأن النبي - صلى الله عليه وسلم- انكفأ إلى كبشين أملحين فذبحهما ، فانكفأ الناس إلى غنيمة فتوزعوها) .

قال أبي : الكلام الأوّل تابعه عليه ابن عُلية .

وقصة ذبح النبي - صلى الله عليه وسلم - الكبشين الأملحين فإن عبد الوهاب الثقفي خالفه ؛ فقال : عن أيوب ، عن أبي قلابة ، عن أنس ، عن النبي - صلى الله عليه وسلم - .

قلتُ : أيهما أشبه ؟ ، قال : حديث عبد الوهاب أشبه ، والله أعلم " (٥) .

٥- " وسُئل الدارقطني عن حديث أسلم ، عن عمر : (رأيتُ النبي - صلى الله عليه وسلم - توضأ مرةً مرةً) .

فقال : هو حديث يرويه ابن لهيعة ورشدين بن سعد ، عن الضحاك بن شرحبيل ، عن زيد بن أسلم ، عن أبيه ،

---

(١) " العلل الواردة في الأحاديث النبوية" للدارقطني (١٧١/٣) .

(٢) شرح علل الترمذي (٨٤٠/٢-٨٤١) .

(٣) آية (٣) من سورة الهمزة .

(٤) علل الحديث (٧٧/٢) .

(٥) علل الحديث (٤١/٢) .

عن عمر .

وخالفه عبد الله بن سنان ؛ فرواه عن زيد بن أسلم ، عن ابن عمر ، عن النبي - صلى الله عليه وسلم - .

وكلاهما وهم ، والصواب عن زيد بن أسلم ، عن عطاء بن يسار ، عن ابن عباس ، كذا رواه الحفاظ عن زيد ابن أسلم " [١] .

٦- قال عبد الله بن أحمد بن حنبل : " سمعتُ أبي يقول : أخطأ غُندر في حديث سعيد ، عن قتادة ، عن سليمان بن يسار - كذا قال غُندر - ، عن جابر ، أن عمر قال : (إن نبي الله - صلى الله عليه وسلم - لم يُحرّم الضب ، ولكنه قذره) .

وخالفه ابن عُلية ؛ قال : سليمان اليشكري ، وهو الصواب ، وليس هو سليمان بن يسار " [٢] .

الوسيلة الثانية : التفرد :

ذَكَر ابن رجب في " قاعدة الأشباه " ما قاله أبو حاتم الرازي لابنه : " تعلم صحة الحديث بعدالة ناقليه ، وأن يكون كلاماً يصلح أن يكون مثله كلام النبوة ، ويُعرف سقمه وإنكاره بتفرد من لم تصح عدالته بروايته " [٣] .

ومن الأمثلة عليه :

١- قال ابن أبي حاتم : " سمعتُ أبي وذكر حديثاً رواه معاوية بن صالح ، عن ربيعة بن يزيد ، عن أبي إدريس الخولاني ، عن أبي أُمامة ، عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : (عليكم بقيام الليل ، فإنه دأبُ الصالحين قبلكم ، وإن قيام الليل تكفير للسيئات) .

قال أبي : هو حديث منكر ، لم يروه غير معاوية ، وأظنه من حديث محمد بن سعيد الشامي الأزدي " [٤] .

٢ - قال ابن أبي حاتم : " سمعتُ أبي ؛ وحدثنا عن محمد بن علي بن عمر العسقلاني ، عن معاذ بن خالد ، عن زهير بن محمد ، عن صفوان بن سُليم ، عن خُثيم بن جُبير ، عن ابن مسعود أن النبي - صلى الله عليه وسلم- قال : (لا تظالموا فتدعوا فلا يُستجاب لكم ، وتستسقوا فلا تُسقوا ، وتستنصروا فلا تُنصروا) .

قال أبي : أخاف أن يكون أراد إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى بدل زهير بن محمد " [٥] .

---

(١) العلل الواردة في الأحاديث النبوية(٢/١٤٤-١٤٥) .

(٢) العلل ومعرفة الرجال (٣/١٨٧) .

وانظر لمزيد من الأمثلة : " العلل" للدارقطني (١/٢٧٢ ، و٢/٧ و١٦ و٦٤ و٧٣ و٩٩ و١٠٢ و١٤٢ و١٦٢ و٢١١ و٢١٤ و٢٢٢ ، و٣/١٩ و٢٤ و٣٨ و٤٤ و١٠٠ و١٦٣ ، و٤/٨٤ و١٠٣ و١٩٥ و٢١٩ و٢٧٧ و٣٠٦ و٤٠٨ و٤٢١ و٤٢٩ و٤٣٠) .

(٣) شرح علل الترمذي (٢/٨٧٢) .

(٤) علل الحديث (١/١٢٥ ، رقم الحديث :٣٤٦) .

(٥) علل الحديث (٢ / ٢٠١) .

وقال الطبراني بعد أن أخرج الحديث من طريق معاذ بن خالد : " لا يُروى عن ابن مسعودٍ إلا بهذا الإسناد ، تفرد به معاذ " [١] .

وقد تكلمتُ على هذا الحديث وأحاديث معاذ بن خالد الأُخرى وأطلتُ الكلام عليها في المثال الأول من الفصل الأول من الباب التطبيقي .

٣- قال العقيلي في ترجمة (عبد الرحمن بن يحيى العذري) : " عن مالك ، مجهول أيضاً ، لا يُقيم الحديث من جهته .

ومن حديثه ؛ ما حدثناه أحمد بن محمد بن سعيد المروزي ؛ قال : حدثنا علي بن حرب الطائي ؛ قال : حدثنا عبد الرحمن بن يحيى العذري ؛ قال : حدثنا مالك ، عن عبد الرحمن بن القاسم ، عن أبيه ، عن عائشة قالت : سمعتُ رسول الله – صلى الله عليه وسلم – يقول : (من قرأ القرآن فأعرب فيه كانت له دعوة عند الله مستجابة ، إن شاء عجلها في الدنيا ، وإن شاء أخرها في الآخرة) .

وأخبرني علي بن عبد الصمد وإبراهيم بن موسى ؛ قالا : حدثنا عبد الرحمن بن محمد بن منصور الحارثي ؛ قال : حدثنا عبد الرحمن بن يحيى بن سعيد العذري ؛ قال : حدثني مالك بن أنس ، عن أبي الزناد ، عن خارجة ابن زيد بن ثابت ، عن أبيه قال : (جاء رجلٌ من العرب إلى رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ، فسأله أرضاً بين جبلين ، وكتب له بها فأسلم ، ثم أتى قومه ، فقال لهم : أسلموا ، فقد جئتكم من عند رجل يعطي عطية من لا يخاف الفاقة) .

ليس لهما جميعاً أصل من حديث مالك ، ولا يُتابع هذا الشيخ عليهما ؛ فأما الحديث الأول : فليس له أصل من حديث الناس عن ثقة . وأما الحديث الثاني : فرواه حماد بن سلمة ، عن ثابت ، عن أنس ، عن النبي – صلى الله عليه وسلم – نحو هذا الكلام " [٢] .

وقال الحافظ ابن حجر في " اللسان " في ترجمته عقب هذا الحديث :" وأخرجه الدارقطني في " غرائب مالك " واستنكره ، وأخرج عنه بهذا الإسناد أحاديث أخرى ، وقد تفرد بها عن مالك ، وليس هو بقوي " [٣] .

الوسيلة الثالثة : النكارة في المتن :

ومن ذلك أن يكون متن الحديث لا يُشبه ألفاظ رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ولا كلامه ، وإنما يُشبه حديث القصاص وكلامهم ، أو الفقهاء ، أو الفلاسفة ، ونحو ذلك .

وفي هذا قال الحافظ ابن رجب في آخر قاعدة الأشباه : " ومن ذلك – أي : ومن الأشباه – أنهم – أي :

---

(١) انظر : " مجمع البحرين " للهيثمي (٤ / ٣٣٦ ، رقم الحديث : ٢٥٦٢) .

(٢) ضعفاء العقيلي (٣٥١/٢ ، رقم الترجمة :٩٥٤) .

(٣) ٤٤٣/٣ ، رقم الترجمة : ١٧٢٨ .

الحفاظ – يعرفون الكلام الذي يُشبه كلام النبي – صلى الله عليه وسلم – من الكلام الذي لا يُشبه كلامه .

قال ابن أبي حاتم عن أبيه : تعلم صحة الحديث بعدالة ناقليه ، وأن يكون كلاماً يصلح أن يكون مثله كلام النبوة ، ويُعرف سقمه وإنكاره بتفرد مَنْ لم تصح عدالته بروايته ، والله أعلم " [١] .

وإليك بعض الأمثلة على ذلك :

١– قال الحافظ ابن رجب الحنبلي : " ومن ذلك – أي : من الأشباه – قول ابن المديني في حديث الفضل بن عباس ، عن النبي – صلى الله عليه وسلم – في خطبة الوداع ، الذي رواه القاسم بن يزيد بن عبد الله بن قسيط ، عن أبيه ، عن عطاء ، عن الفضل : إنه يُشبه أحاديث القصاص ، وليس يُشبه أحاديث عطاء بن أبي رباح .

ومنه قول أبي أحمد الحاكم في حديث عليٌ الطويل في الدعاء لحفظ القرآن : إنه يُشبه أحاديث القصاص" [٢] .

٢– قال العقيلي في ترجمة (عثمان بن دينار) : " تروي عنه حكامة ابنته أحاديث بواطيل ، ليس لها أصل .

حدثنا محمد بن إسماعيل ، حدثتنا حكامة بنت عثمان بن دينار – أخي مالك بن دينار – بالبصرة ؛ قالت : حدثني أبي عثمان بن دينار ، عن أخيه مالك بن دينار ، عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم – : (إذا كان يوم القيامة كنتُ أول من تنشق الأرض عني ولا فخر ، ويتبعني بلال المؤذن ، ويتبعه سائر المؤذنين . . .) الحديث بطوله .

وأحاديث حكامة تُشبه حديث القصاص ، ليس لها أُصول " [٣] .

٣– قال ابن حجر : " لم أزل أرى أبا حيان علي بن محمد التوحيدي معدوداً في زمرة أهل الفضل ، موصوفاً بالسداد في الجد والهزل ، حتى صنع رسالة منسوبة إلى أبي بكر وعمر – رضي الله عنهما – ... فأول ما يدل على افتعاله في ذلك نسبته إلى أبي بكر أنه أنشأ خطبة بليغة تملّق فيها لأبي عُبيدة ليحمل له رسالته إلى علي – رضي الله عنه – ، وغفل عن أن القوم كانوا بمعزل عن التملّق .

ومنها قوله : " ولعمري أنك أقرب إلى رسول الله – صلى الله عليه وسلم – قرابة ، ولكنا أقرب إليه قربة ، والقرابة لحم ودم ، والقربة نفس وروح " .

وهذا يُشبه كلام الفلاسفة ، وسخافة هذه الألفاظ تُغني عن تكلف الرد " [٤] .

٤– قال ابن القيم : " ومنها – أي : الأحاديث الموضوعة – أن يكون لا يُشبه كلام الأنبياء ، فضلاً عن كلام رسول الله – صلى الله عليه وسلم – الذي هو وحي يُوحى ، كما قال تعالى :﴿وما ينطق عن الهوى إن هو إلا

(١) شرح علل الترمذي (٢ / ٨٧٢) .

(٢) المرجع السابق (٢/ ٨٦٨ - ٨٦٩) .

(٣) ضعفاء العقيلي (٣/ ٢٠٠) .

(٤) لسان الميزان (٧ / ٣٨ ٣٩) .

وحيٌ يُوحى﴾ [١] ؛ أي : وما نطقه إلا وحيٌ يُوحى ، فيكون الحديث مما لا يُشبه الوحي ، بل لا يُشبه كلام الصحابة .

- كحديث : (ثلاثة تزيد في البصر : النظر إلى الخضرة ، والماء الجاري ، والوجه الحسن) .

وهذا الكلام مما يجل عنه أبو هريرة وابن عباس ، بل سعيد بن المسيب والحسن ، بل أحمد ومالك - رحمهم الله- " [٢] .

٥- قال ابن رجب : " الفقهاء المُعتنون بالرأي حتى يغلب عليهم الاشتغال به لا يكادون يحفظون الحديث كما ينبغي ، ولا يُقيمون أسانيده ، ولا متونه ، ويُخطئون في حفظ الأسانيد كثيراً ، ويروون المتون بالمعنى ، ويُخالفون الحفاظ في ألفاظه ، وربما يأتون بألفاظٍ تُشبه ألفاظ الفقهاء المتداولة بينهم .

وقد اختصر شريك حديث رافع بن خديج في المزارعة ، فأتى به بعبارةٍ أُخرى ؛ فقال :(من زرع في أرض قومٍ بغير إذنهم فليس له من الزرع شيء ، وله نفقته) ، وهذا يُشبه كلام الفقهاء .

وكذلك روى حديث أنس بن مالك :(أن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان يتوضأ برطلين من ماء) .

وهذا ما رواه بالمعنى الذي فهمه ، فإن لفظ الحديث : (أنه كان يتوضأ بالمد) ، والمد عند أهل الكوفة رطلان . . . " [٣] .

الوسيلة الرابعة : اتفاق حديث الرجلين في المتن :

قال الحافظ ابن رجب الحنبلي : " ومنهم - أي : من الثقات الذين في حديثهم عن بعض شيوخهم ضعفٌ ، بخلاف حديثهم عن بقية شيوخهم - معقل بن عُبيد الله الجزري ، ثقة ، كان أحمد يُضعّف حديثه عن أبي الزبير خاصة ؛ ويقول : يُشبه حديثه حديث ابن لهيعة .

ومَنْ أراد حقيقة الوقوف على ذلك فلينظر إلى أحاديثه عن أبي الزبير ، فإنه يجدها عند ابن لهيعة يرويها عن أبي الزبير كما يرويها معقل سواء .

ومما أُنكر على معقل بهذا الإسناد حديث : (الذي توضأ وترك لمعةً لم يُصبها الماء) " [٤] .

وقال الحافظ ابن رجب الحنبلي في " قاعدة الأشباه" : " قد سبق قول الإمام أحمد أن حديثه - أي : حديث معقل بن عُبيد الله الجزري - عن أبي الزبير يُشبه حديث ابن لهيعة .

وظهر مصداق قول أحمد أن أحاديثه عن أبي الزبير مثل أحاديث ابن لهيعة سواء ، كحديث : (اللمعة في

---

(١) آية (٣و٤) من سورة النجم .

(٢) المنار المنيف (ص٦١-٦٢) .

(٣) شرح علل الترمذي (٨٣٣/٢ ٨٣٤) .

(٤) شرح علل الترمذي (٧٩٣/٢-٧٩٤) .

الوضوء) وغيره .

وقد كانوا يستدلون باتفاق حديث الرجلين في اللفظ على أن أحدهما أخذه عن صاحبه .

كما قال ابن معين في مطرف بن مازن : إنه قابل كتبه عن ابن جُريج ومعمر ، فإذا هي مثل كتب هشام بن يُوسف سواء .

وكان هشام يقول : لم يسمعها من ابن جُريج ومعمر ، إنما أخذها من كتبي .

قال يحيى : فعلمتُ أن مطرفاً كذاب ، يعني : علم صدق قول هشام عنه . . . إلى أن قال الحافظ ابن رجب :

ومن ذلك ما ذكر البرذعي ؛ قال : قال لي أبو زُرعة : خالد بن يزيد المصري وسعيد بن أبي هلال صدوقان ، وربما وقع في قلبي من حسن حديثهما .

قال : وقال لي أبو حاتم : أخاف أن يكون بعضها مراسيل عن ابن أبي فروة وابن سمعان ، انتهى .

ومعنى ذلك : أنه عرض حديثهما على حديث ابن أبي فروة وابن سمعان ، فوجده يُشبهه ولا يُشبه حديث الثقات الذين يُحدّثان عنهم ، فخاف أن يكونا أخذا حديث ابن أبي فروة وابن سمعان ، ودلّساه عن شيوخهما"[1].

الوسيلة الخامسة : كون الحديث لا يُعرف من حديث فلان :

وذلك بأن يكون الحديث ليس له أصل من حديث فلان ، فيُعيده الناقد إلى مصدره الذي ترجّح له .

وإليك بعض الأمثلة على ذلك :

١- قال ابن حبان في ترجمة (حفص بن عمر الأيلي) : " يقلب الأخبار ، ويُلزق بالأسانيد الصحيحة المتون الواهية ، ويعمد إلى خبر يُعرف من طريقٍ واحدٍ فيأتي به من طريقٍ آخر لا يُعرف .

روى عن ابن أبي ذئب وإبراهيم بن سعد ويزيد بن عياض ومالك بن أنس ؛ قالوا : حدثنا الزهري ، عن سعيد ابن المسيب قال : قلتُ لسعد : (أنت سمعت رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول لعلي : . . .) الحديث .

وهذا ليس من حديث سعيد بن المسيب ، ولا من حديث الزهري ، ولا من حديث مالك . وإنما عند مالك عن يحيى بن سعيد الأنصاري ، عن سعيد بن المسيب ، عن سعد قال : (جمع لي رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يوم أُحدٍ ، فقال : ارم ، فداك أبي وأُمي) "[2] .

٢- " وسُئل الدارقطني عن حديث إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة ، عن عمه ، عن معاوية ، عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : (الحج جهاد ، والعمرة تطوع) .

فقال : يرويه الحارث بن منصور ، عن عمرو بن قيس ، عن إسحاق .

---

(١) شرح علل الترمذي (٨٦٦/٢-٨٦٨) .

(٢) المجروحين (٢٥٨/١) .

ووقع فيه وهم ، ولعله أراد إسحاق بن يحيى بن طلحة ، عن عمه عيسى بن طلحة ؛ لأن هذا الحديث ليس من حديث إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة .

ولا يثبت عن معاوية ، وإنما يُعرف من رواية معاوية بن إسحاق بن طلحة ، عن عمته عائشة بنت طلحة ، عن عائشة . ومن حديث حبيب بن أبي عمرة ، عن عائشة بنت طلحة ، عن عائشة " (١) .

٣- قال ابن عدي : " ثنا علي بن إبراهيم بن الهيثم ، ثنا الحسن بن عبد الرحمن الاحتياطي ، ثنا وكيع ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة قالت : (جاء رجل إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - ، فقال : يا رسول الله ، إن أبي يأخذ مالي ويُعطيه أخي ...) الحديث .

قال الشيخ : وهذا الحديث ليس له أصل عن وكيع ، وإنما يُروى هذا عن عبد القدوس ، عن هشام بن عروة" (٢) .

الوسيلة السادسة : شهرة الحديث عن فلان وأنه يُعرف من طريقه :

ومِن الأمثلة على ذلك :

١- قال العقيلي في ترجمة (عمر بن سيار الرقي) : " حدثنا محمد بن سنان الشيزري ؛ قال : حدثنا سليمان ابن عمر بن سيار ؛ قال : حدثني أبي ، عن ابن أخي الزهري ، قال : حدثنا الزهري ، عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : (من سره أن ينجو فليلزم الصمت) .

وهذا الحديث إنما يُعرف بالوقاصي ، ليس هو من حديث ابن أخي الزهري .

وقد حدَّث عمر بن سيار هذا عن ابن أخي الزهري بما لا يُعرف عنه ، ولا يُتابع عليه " (٣) .

٢- قال ابن عدي في ترجمة (محمد بن عبد السلام بن النعمان) :

" ثنا محمد ، ثنا هُدبة ، ثنا حماد بن سلمة ، عن علي بن زيد بن جدعان ، عن الحسن ، عن جُندب ، عن حذيفة قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - :(لا ينبغي للمؤمن أن يُذل نفسه . . .) الحديث .

قال الشيخ : وهذا أيضاً ليس عند هُدبة ، إنما يُعرف هذا بعمرو بن عاصم ، عن حماد بن سلمة " (٤) .

٣- قال عبد الله بن أحمد بن حنبل : " حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ؛ قال : حدثنا قبيصة ؛ قال : أخبرنا سفيان ، عن عمران بن مسلم ، عن سويد بن علقمة قال : سمعتُ عمر يقول : (لو استطعتُ الآذان مع الخِلّيفى لفعلتُ) .

---

(١) العلل الواردة في الأحاديث النبوية (٧١/٧) .

(٢) الكامل (٣٣٥/٢) .

(٣) ضعفاء العقيلي (١٧١/٣) .

(٤) الكامل (٣٠٥/٦) .

فحدّثتُ أبي هذا الحديث ، فقال : ليس هذا من حديث عمران بن مسلم ، إنما هو من حديث إسماعيل أو بيان عن قيس .

توهّمه قبيصة " (١) .

٤- قال ابن حبان في ترجمة (عبد الله بن مروان الخراساني) : " يُلزق المتون الصحاح التي لا يُعرف لها إلا طريق واحد بطريقٍ آخر يشتبه على من الحديث صناعته ، لا يحل الاحتجاج به .

روى عن ابن أبي ذئب ، عن نافع ، عن ابن عمر ، عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : (إذا أُقيمت الصلاة . . .) الحديث .

وهذا الحديث ليس من حديث ابن عمر ، ولا من حديث نافع ، ولا من حديث ابن أبي ذئب .

إنما هو من حديث عمرو بن دينار ، عن عطاء بن يسار ، عن أبي هريرة ، هذا هو المشهور ، وله طرق أُخرى ليس هذا موضع ذكرها " (٢) .

الوسيلة السابعة : سلوك الطريق المألوفة أو السهلة ولزوم الجادة :

وإليك بعض الأمثلة على ذلك :

١- قال ابن رجب : " فإن كان المنفرد عن الحفاظ ، مع سوء حفظه قد سلك الطريق المشهور ، والحفاظ يُخالفونه ، فإنه لا يكاد يُرتاب في وهمه وخطئه ؛ لأن الطريق المشهور تسبق إليه الألسنة والأوهام كثيراً ، فيسلكه من لا يحفظ .

ومثال ذلك : روى حماد بن سلمة ، عن ثابت ، عن حبيب بن أبي سبيعة الضبعي ، عن الحارث :(أن رجلاً قال : يا رسول الله إني أُحب فلاناً ، قال : أعلمته ؟ ، قال : لا ، . . .) الحديث .

هكذا رواه حماد بن سلمة ، وهو أحفظ أصحاب ثابت ؛ وأثبتهم في حديثه - كما سبق - .

وخالفه من لم يكن في حفظه بذاك من الشيوخ الرواة عن ثابت ؛ كمبارك بن فضالة وحسين بن واقد ؛ فرووه عن ثابت ، عن أنس ، عن النبي - صلى الله عليه وسلم - .

---

(١) العلل ومعرفة الرجال (٣١٧/٣) .

(٢) المجروحين (٣٦/٢) .

وانظر لمزيد من الأمثلة : " ضعفاء العقيلي" (٢١٩/١ ، و١٠٧/٤) . و "الكامل" (٢٩٢/١ ، و١٢٤/٢ ، و٣٥٨/٣ و٤٤٧ و٤٤٨ ، و٧/٥ و٢٨٤ ، و٥١/٦ و٥٣ و٢٣٥ ، و٢٣٥/٧ و٢٣٦) . و "المجروحين" (١١٩/١ و١٤٠ و١٤١ و١٥١ و٢٥٧ و٢٨٣ و٣١٩ و٣٥٨ ، و١٣٩/٢ و١٥٢ و٢١٠ و٢٨٧ ، و١٧/٣ و٣٤ و٥٠) . و" العلل" للدارقطني (٤٥/٣ ، و٤٢/٨) . و " علل الحديث" لابن أبي حاتم (٢٠٠/١ ، و٣/٢ و٤ و٨ و٩ و٢٢ و٣٠) ، وغير ذلك كثير جداً .

وحكم الحفاظ هنا بصحة قول حماد . وخطأ من خالفه ؛ منهم : أبو حاتم والنسائي والدارقطني "[١] .

٢- وقال ابن رجب : " ومن ذلك : أن حصين بن عبد الرحمن روى عن عمرو بن مرة ، عن علقمة بن وائل ، عن أبيه ، عن النبي – صلى الله عليه وسلم – : حديث رفع اليدين في الصلاة .

ورواه شعبة ، عن عمرو بن مرة ، عن أبي البُختري ، عن عبد الرحمن اليحصبي ، عن وائل بن حجر ، عن النبي – صلى الله عليه وسلم – .

وسُئل أحمد عن ذلك ، فقال : شعبة أثبت في عمرو بن مرة من حصين ، القول قول شعبة .

مِنْ أين يقع شعبة عن أبي البُختري عن عبد الرحمن اليحصبي عن وائل ؟ .

يُشير إلى أن هذا إسناد غريب ، لا يحفظه إلا حافظ ، بخلاف علقمة بن وائل عن أبيه فإنه طريق مشهور "[٢] .

٣- قال ابن عدي في ترجمة (أرطاة بن المنذر) : " حدثنا إسحاق بن إبراهيم وصالح بن أحمد بن يونس ؛ قالا : حدثنا محمد بن صالح بن مهران ، حدثنا أرطاة أبو حاتم ، عن عُبيد الله بن عمر ، عن نافع ، عن ابن عمر قال : قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم – :(لولا أن أشق على أُمتي لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة) .

قال الشيخ : وهذا خطأ ، إنما يرويه عُبيد الله ، عن سعيد المقبري ، عن أبي هريرة .

على أنه قد رُوي عن هشام بن حسان ، عن عُبيد الله ، عن نافع ، عن ابن عمر ، وهذ خطأ أيضاً ، وهذا الطريق كان أسهل عليه إذا قال عُبيد الله ، عن نافع ، عن ابن عمر ؛ لأنه طريق واضح "[٣] .

الوسيلة الثامنة : كون أحد الرواة أحفظ أو أثبت :

وهذه بعض الأمثلة على ذلك :

١- " وسُئل الدارقطني عن حديث عبد الله بن أبي قتادة ، عن أبيه : (أن رسول الله – صلى الله عليه وسلم- دعا لأهل المدينة . . .) الحديث .

فقال : يرويه سعيد المقبري ، واختُلف عنه ؛ فرواه ابن أبي ذئب ، عن المقبري ، عن ابن أبي قتادة ، عن أبيه .

وخالفه الليث بن سعد وعبد الحميد بن جعفر ؛ روياه عن المقبري ، عن عمرو بن سليم ، عن عاصم بن عمرو ، عن علي بن أبي طالب .

ويُشبه أن يكون القول قول الليث ومن تابعه ؛ لأن الليث **أثبت الناس في حديث سعيد المقبري** "[٤] .

٢- " وسُئل – الدارقطني – عن حديث طارق بن شهاب ، عن أبي بكر :(طوبى لمن مات في النأنأة) .

---

(١) شرح علل الترمذي (٢ / ٨٤١ ، ٨٤٢) .

(٢) شرح علل الترمذي (٢ / ٨٤٣) .

(٣) الكامل (١ / ٤٣١) .

(٤) العلل الواردة في الأحاديث النبوية (٦ / ١٣٩) .

فقال : حدَّث به إسماعيل بن أبي خالد ، عن طارق بن شهاب ، **وكذلك رواه الحفاظ** عن إسماعيل .

وحدَّث به بعضهم عن إسماعيل ، عن قيس بن أبي حازم ، عن أبي بكر ، ووهم ، والصواب طارق بن شهاب" [١] .

٣- قال ابن أبي حاتم : " سألتُ أبي عن حديث رواه حصين ، عن هلال بن يساف ، عن زياد بن أبي الجعد ، عن وابصة : (أن رجلاً صلى خلف الصف وحده . . .) الحديث .

ورواه عمرو بن مرة ، عن هلال بن يساف ، عن عمرو بن راشد ، عن وابصة ، عن النبي - صلى الله عليه وسلم - .

قلتُ لأبي : أيهما أشبه ؟ ، قال : عمرو بن مرة **أحفظ** " [٢] .

٤- " وسُئل الدارقطني عن حديث مصعب بن سعد ، عن سعد : في سن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - .

فقال : حدَّث به حسين الجعفي ، عن زائدة ، عن عطاء بن السائب ، عن مصعب بن سعد ، عن سعد .

وخالفه أبو حنيفة ؛ فرواه عن عطاء بن السائب ، عن أبيه ، عن سعد .

وخالفهما **أصحاب عطاء الثقات الحفاظ** ؛ فرووه عن عطاء بن السائب ؛ عن أبي عبد الرحمن السلمي ، عن سعد ، وهو الصواب " [٣] .

الوسيلة التاسعة : اتصاف الراوي بصفة مُعيَّنة :

ومِن الأمثلة على ذلك :

١- قال ابن عدي : " ثنا محمد بن الحسين بن شهريار ، ثنا النضر بن طاهر ، ثنا سويد بن إبراهيم أبو حاتم صاحب الطعام ، سمعتُ قتادة يُحدِّث عن أنس .

ثناه محمد بن صالح بن توبة ، ثنا النضر بن طاهر ؛ قال : سمعتُ سويد يُحدِّث عن قتادة ، عن أنس : (أن النبي - صلى الله عليه وسلم - سمع رجلاً يسب برغوثاً ، فقال : لا تسبه . . .) الحديث .

قال الشيخ : وهذا يُعرف بصفوان بن عيسى عن سويد ، **والنضر بن طاهر سرقه منه ؛ لأنه معروفٌ في جملة من يسرق الحديث** " [٤] .

فالنضر بن طاهر معروفٌ بسرقة الحديث .

---

(١) العلل الواردة في الأحاديث النبوية (٢٧٤/١) .

(٢) علل الحديث (١٠٠/١) .

(٣) العلل الواردة في الأحاديث النبوية (٣١٢/٤) .

(٤) الكامل (٤٢٢/٣) .

٢- وقال ابن حبان في ترجمة (أحمد بن طاهر بن حرملة بن يحيى المصري) : " **يروي عن جده حرملة بن يحيى المقلوبات .**

روى عن جده حرملة ، عن عبد الرحمن بن زياد الرصاصي ، عن شعبة ، عن أبي الزبير ، عن جابر ، عن النبي - صلى الله عليه وسلم - : (أنه دخل مكة وعليه عمامة سوداء) .

وهذا من حديث شعبة باطل ، إنما هو من حديث عمار الدهني عن أبي الزبير .

ولم يسمع شعبة من أبي الزبير إلا حديثاً واحداً : (أن النبي - صلى اللّه عليه وسلم - صلى على النجاشي)" (١) .

فأحمد بن طاهر يُعرف برواية المقلوبات عن جدّه .

٣- وقال ابن حبان في ترجمة (أحمد بن عبد اللّه ابن أُخت عبد الرزاق الصنعاني) : " **كان يُدخل على عبد الرزاق الحديث** ، فكل ما وقع في حديث عبد الرزاق من المناكير التي لم يُتابع عليها كان بليّتُهُ فيها من ابن أُخته هذا " (٢) .

فابن أُخت عبد الرزاق يُعرف بالإدخال على الشيوخ ، خاصةً على خاله عبد الرزاق .

٤- وقال ابن حبان في ترجمة (بقية بن الوليد) : " قال أحمد بن حنبل - رحمه اللّه - : توهمتُ أن بقية لا يُحدّث المناكير إلا عن المجاهيل ، فإذا هو يُحدّث بالمناكير عن المشاهير ، فعلمتُ من أين أُتي .

قال أبو حاتم : لم يسبره (٣) أبو عبد اللّه - رحمه اللّه - ، وإنما نظر إلى أحاديث موضوعة رُويت عنه عن أقوام ثقات فأنكرها ، ولعمري إنه موضع الإنكار ، وفي دون هذا ما يُسقط عدالة الإنسان في الحديث .

ولقد دخلتُ حمص وأكثر همّي شأن بقية ، فتتبعتُ حديثه ، وكتبتُ النسخ على الوجه ، وتتبعتُ ما لم أجد بعلو من رواية القدماء عنه ، فرأيتُهُ ثقة مأموناً ، ولكنه كان مُدلّساً ؛ سمع من عُبيد اللّه بن عمر وشعبة ومالك أحاديث يسيرة مستقيمة . ثم سمع عن أقوام كذّابين ضعفاء متروكين عن عُبيد اللّه بن عمر وشعبة ومالك ؛ مثل : المجاشع بن عمرو ، والسري بن عبد الحميد ، وعمر بن موسى الميتمي وأشباههم ، وأقوام لا يُعرفون إلا بالكنى .

فروى عن أولئك الثقات الذين رآهم بالتدليس ما سمع من هؤلاء الضعفاء ؛ وكان يقول : قال عُبيد اللّه بن عمر عن نافع ، وقال مالك عن نافع كذا ، فحملوا عن بقية عن عُبيد اللّه ، وبقية عن مالك ، وأسقط الواهي بينهما ، فالتزق الموضوع ببقية ؛ وتخلّص الواضع من الوسط .

وإنما امتُحن بقية بتلاميذ له كانوا يُسقطون الضعفاء من حديثه ويُسوونه ، فالتزق ذلك كله به " (٤) .

---

(١) المجروحين (١/١٥١) .

(٢) المجروحين (١/١٤٢) .

(٣) هذا ما ورد في "تهذيب التهذيب" (١ / ٤١٨) نقلاً عن ابن حبان ، وهو الأليق بالسياق . وورد في المطبوع من " المجروحين " قوله : " لم يسبُه ".

(٤) المجروحين (١/٢٠٠-٢٠١) .

المبحث الثاني : أسباب الأشباه في العلل :

من المعلوم أن الراوي إذا روى حديثاً ، فإما أن يُصيب ، وذلك بأن يرويه كما سمعه . وإما أن يُخطئ ، وذلك بأن يرويه خلاف ما سمع .

وإذا أخطأ الراوي خطأً ما - كالأشباه مثلاً - ، فإما أن يكون سبب ذلك التوهم ، وإما أن يكون سبب ذلك تعمد الكذب وقصده وإرادته ، أو أن يكون سببه التدليس والإيهام ، أو التلقين والإدخال على الشيوخ .

وإذا كان سببه الرواية على التوهم ، فهذا قد يقع من الثقة ومن الضعيف على حدٍ سواء ، فالثقة قد يهـم في حديثٍ ما ، كما أن الضعيف يهم أيضاً .

فالرواية على التوهم إذن تشمل الثقة والضعيف إذا أخطأا في حديثٍ ما .

وأما تعمد الكذب فلا يقع من الثقة ولا من بعض الضعفاء ذوي الغفلة ، وإنما يقع من الكذّابين والوضـاعين والسُّرّاقين ، وهم جماعةٌ وطائفةٌ من الضعفاء .

وبناءً على هذه النظرة ، ومن خلال هذه الزاوية ، فقد قسّمتُ ورتبتُ أسباب الأشباه .

فقسّمتُها إلى أقسام رئيسة ؛ وهي :

أولاً - الرواية على التوهم : وقد قسّمته إلى أسباب مختصّةٍ في الثقات ، وأسباب مختصّةٍ في الضعفاء ، وأسباب مشتركة يقع فيها الثقات والضعفاء معاً .

وكل قسمٍ من هذه الأقسام ذكرتُ تحته ما يُناسبه ويُلائمه من الأسباب .

ثانياً - تعمد الكذب : وذكرتُ له ثلاثة أسباب ؛ وهي : سرقة الحديث ، ووضعه ، وقلب الأسانيد على جهة التعمد والقصد .

ثالثاً - التدليس : وقد أفردته كقسم [illegible] ؛ لأمرين :

أحدهما : أنه من أكثر وأبرز الأسباب التي تنتج عنها الأشباه .

ثانيهما : أنه لا يدخل في القسم الأول ولا في الثاني ، فليس هو من قبيل التوهم والوَهَم ، كما أنه ليس مـن قبيل الكذب وتعمده .

رابعاً - التلقين والإدخال على الشيوخ : وقد أفردته بسببٍ خاصٍّ ؛ لأن كل مثالٍ منه يُوجد فيـه شـقان لا يفترقان ، فبالنظر إلى المُلقَّن فإنه يدخل تحت سبب الرواية على التوهم ، وبالنظر إلى المُلقِّن فإنه يدخل تحت سـبب تعمد الكذب ، والله تعالى أعلم .

السبب الأول : الرواية على التوهم :

ومن أمثلتها :

١ - " وسُئل الدارقطني عن حديث أنس بن مالك ، عن أبي طلحة ، عن النبي - صلى الله عليه وسلم - قال :

(من صلى عليّ صلاة . . .) الحديث .

فقال : يرويه عُبيد الله بن عمر العمري ، عن ثابت ، عن أنس ، عن أبي طلحة ، تفرد به سليمان بن بلال عنه ، وتابعه سلام بن أبي الصهباء وصالح المرّي وجَسْر بن فَرْقَد فرووه عن ثابت ، عن أنس ، عن أبي طلحة ، **وكلهم وهم فيه على ثابت** ، والصواب ما رواه حماد بن سلمة ، عن ثابت ، عن سليمان مولى الحسن بن علي ، عن عبد الله بن أبي طلحة ، عن أبيه " (١) .

٢- قال عبد الله بن أحمد بن حنبل : " حدثني أبي ؛ قال : أخبرنا وكيع ؛ قال : أخبرنا سليمان بن المغيرة ، عن محمد بن سيرين قال : سألتُ ابن عمر عن القراءة خلف الإمام ، فقال : (تكفيك قراءة الإمام) .

قال أبي : قال وكيع : محمد بن سيرين ، ولم يكن في نسختنا محمد بن سيرين .

قال أبي : وإنما هذا معروف عن أنس بن سيرين ، **كأنه يرى أن وكيعاً وهم فيه** " (٢) .

٣- قال ابن أبي حاتم : " سألتُ أبي وأبا زرعة عن حديث رواه محمد بن عمرو ، عن أبي سلمة ، عن أبي هريرة : (أن النبي - صلى الله عليه وسلم - خطب . . . .) الحديث .

فقالا : هذا خطأ ، **وهم فيه محمد بن عمرو** .

ورواه الزهري ، عن أبي سلمة ، عن عبد الله بن عدي بن الحمراء ، عن النبي - صلى الله عليه وسلم - ، وهو الصحيح " (٣) .

٤ - قال ابن عدي : " ثنا محمد بن الحسين بن حفص ، ثنا محمد بن معروف الخزاز - قال الشيخ : هو بذشي (٤) من قومي - ، ثنا ثابت بن حماد ، عن سعيد ، عن قتادة ، عن أنس قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : (لو يعلم الناس ما في الصف المُقدم لكانت قرعة) .

قال الشيخ : وهذا الحديث **وهم فيه ثابت بن حماد** ، وإنما يرويه قتادة ، عن أبي رافع ، عن أبي هريرة " (٥) .

وكما ذكرتُ سابقاً ، فإن الرواية على التوهم - كسبب من أسباب الوقوع في الأشباه - تنقسم إلى ثلاثة أقسام رئيسة ، وأغلب هذه الأقسام ينقسم بدوره إلى سببٍ أو مجموعةٍ من الأسباب .

---

(١) العلل الواردة في الأحاديث النبوية (٦/٩-١٠) .

(٢) العلل ومعرفة الرجال (٣/٣٨٥) .

(٣) علل الحديث (١/٢٨٠) .

(٤) بذشي : نسبة إلى " بذش " بالتحريك ، وهي : قرية على فرسخين من بسطام من أرض قومس . انظر : " معجم البلدان " لياقوت (١ / ٣٦١).

(٥) الكامل (٢/٩٨) .

وانظر لمزيد من الأمثلة : " علل الحديث " لابن أبي حاتم (١/٥٦ و٦١ و٦٢ و٩٠ و١٠٣ و١٠٨ و١٢٨ و١٧٥ و٢١٨ و٣٠٥ ، و٢/٢٦ و٥١ و٧٢ ، ٨٦ ، ٩٥ ، ١٥٩) ، و " العلل " للإمام الدارقطني (١/١٨٨ ، ٢/١٥٩ ، و٥/٢١٠ ، ٦/٤١ ، ١٩٣ ، و٨/١٢٦ و١٢٧) ، و " المجروحين " (١/٢٥١) ، و " الكامل " (٢/٣٣٦ و٣٧٥ ، و٤/١٤٦) ، وغير ذلك .

ولما كانت الرواية على التوهم تشمل الثقة إذا وهم في حديثٍ ما ، كما أنها تشـــمل الضعيـــف إذا وهـــم في حديثٍ من الأحاديث ، كان لا بُدَّ من أن يُراعي التقسيم ذلك ، بل يتم التقسيم على هذه الخلفيَّة وبالنظر إلى هذه الزاوية .

ولهذا كانت أقسام التوهم على النحو الآتي :

القسم الأول : الأسباب المختصة بالثقات .

القسم الثاني : الأسباب المختصة بالضعفاء .

القسم الثالث : الأسباب التي يشترك فيها الثقات والضعفاء .

القسم الأول : الأسباب المختصة بالثقات :

ينبغي أن يُعلم أن هذا القسم إنما نتج عن القِسْمَةِ المنطقيّة ، وإن كان في حقيقة الأمر ومن خلال الواقع العملي التطبيقي لا يُوجد سببٌ يختصُّ بالثقات لا يُشاركهم فيه الضعفاء ؛ لأن كل سببٍ يدخل فيه الثقة لا بُدَّ فيه مـــن دخول الضعيف كذلك ، وما ذلك إلا لكون الضعيف أكثر غفلةً وَوَهَماً وتخليطاً من الثقة .

ولذلك فلا تُوجد هناك من الأسباب ما تختصُّ بالثقة دون الضعيف ، والله تعالى أعلم .

القسم الثاني : الأسباب المختصة بالضعفاء :

فهذا القسم إنما هو خاصٌّ فيمن ساءَ حفظه وكَثُر غلطه ، فخرج بذلك عن دائرة الثقة .

وعلى هذا فالثقة ليس له محلٌ هنا ، وإن كان قد يقع منه الخطأ والوهَم في الحديث والحديثين والثلاثـــة ، إلا أن ذلك لا يكثر منه ولا يفحش .

وأبرز وأهم - في آنٍ واحدٍ - سببٍ يختصُّ بالضعفاء مما يجعله يقع في الأشباه ؛ هو : **سوء الحفظ** ، وهو جامعٌ لجملة من الأمور لا محل لتفصيلها هنا .

ولذلك فسوف أقتصر - بإذن الله تعالى- على ذكره في الأسباب التي تُوقع بعض الضعفاء في الأشباه .

- سوء الحفظ :

وهذا السبب إنما جعلتُه مختصاً بالضعفاء دون الثقات ؛ لأنه لا يُوسم به إلا من كثر غلطه ، فغلب ذلك علـــى حديثه .

والثقة إن أخطأ فإنما يُقال له " وَهِم " ، لا " سيء حفظ " ؛ لأن سوء الحفظ يدل - في الغـــالب - علـــى أن الخطأ قد كثر منه ، فصار كالصفة الملازمة له ، والله تعالى أعلم .

وإليك الآن بعض الأمثلة على هذا السبب :

١- قال الحافظ ابن عدي : " ثنا إسحاق بن أحمد بن جعفر ، ثنا أبو سعيد الأشج ، ثنا أبو خالد الأحمر ، عن شعبة ، عن عاصم ، عن زر ، عن عليّ قال : قال لي رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : (سل الله الهدى والسداد . . .) الحديث .

قال أبو سعيد : أخطأ أبو خالد ، وإنما هو عن عاصم بن كُليب ، عن أبي بُردة بن أبي موسى .

قال الشيخ : وهو كما قال أبو سعيد . . . .وأبو خالد الأحمر له أحاديث صالحة ، ما أعلم له غير ما ذكرتُ مما فيه كلام ويحتاج فيه إلى بيان ، **وإنما أتى هذا من سوء حفظه** ، فيغلط ويُخطئ ، وهو في الأصل كما قال ابن معين : صدوق ، وليس بحجة "[(١)] .

٢- وقال الحافظ ابن عدي في ترجمة (محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري القاضي) : " حدثنا ابن مكرم ، ثنا أبو حفص الصيرفي ، ثنا أبو داود ؛ قال : سمعتُ شعبة يقول : **ما رأيتُ أحداً أسوأ حفظاً من ابن أبي ليلى** ... إلى أن قال ابن عدي : حدثنا زنجويه بن محمد ، ثنا أحمد بن سعيد الدارمي ، ثنا أحمد بن سليمان ، ثنا أبو داود ، عن شعبة قال : أفادني ابن أبي ليلى ، عن سلمة بن كُهَيل ، عن ابن أبي أوفى : (أن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان يُوتر بثلاث) . فأتيتُ سلمة ، فقال : حدثني ابن عبد الرحمن بن أبْزَى ، عن أبيه . فقلتُ: إنما أفادني ابن أبي ليلى ، عن ابن أبي أوفى . فقال : ما ذنبي إن كان يكذب عليّ .

... إلى أن قال ابن عدي : أخبرنا الساجي ، ثنا بُندار ، ثنا سعيد بن عامر ، حدثنا شعبة ، عن ابن أبي ليلى ، عن أخيه ، عن أبيه ، عن أبي أيوب الأنصاري : أنَّ النبي - صلى الله عليه وسلم - قال : (العاطس يقول : الحمد لله على كل حال ، ويقول الذي يُشمته : يرحمكم الله ، ويهديكم الله ، ويصلح بالكم) .

قال ابن عدي : هكذا روى هذا الحديث يحيى القطان ؛ فقال : عن علي . ورواه شعبة عن ابن أبي ليلى ؛ فقال : عن أبي أيوب الأنصاري . وهذا كله يُؤتى عنْ ابن أبي ليلى **منْ سوء حفظه** ، كما قال شعبة : ما رأيتُ أسوأ حفظاً من ابن أبي ليلى .

قال الشيخ : ولابن أبي ليلى حديثٌ كثيرٌ ونسخٌ ، ... و لم أذكر من أحاديثه إلا القليل ، وهو كما قال شعبة: **إنه سيء الحفظ** ، و لم أذكر له من الحديث إلا القليل يُستدل بها على أكثره ، و لم أذكره لأجل الطول ، وهو مع سوء حفظه يُكتب حديثه "[(٢)] .

٣- قال ابن أبي حاتم : " سُئل أبي عن حديث رواه زائدة ، عن ابن عقيل ، عن ابن المسيب ، عن جابر ، عن النبي - صلى الله عليه وسلم - : (خير صفوف الرجال المُقَدَّم) .

ورواه زهير بن محمد [و][(٣)] عُبيد الله بن عمرو ، عن ابن عقيل ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي سعيد ، عن النبي - صلى الله عليه وسلم - .

---

(١) الكامل (٢٨٢/٣) .

(٢) الكامل (٦ / ١٨٤ و ١٨٧) .

(٣) هذا ما ورد في المطبوع ، وهو الصواب . وجاء في مخطوطتي أحمد الثالث وتشستربيتي " بن " بدل الواو ، وهو خطأ .

فقلتُ لأبي : أيهما أصح ؟ ، قال : هذا من تخاليط ابن عقيل ؛ مِنْ سوء حفظه ، مرةً يقول هكــذا ، ومــرةً يقول هكذا ؛ لايضبط الصحيح [أيُما] [١] هو ؟! " [٢] .

٤ – قال الحافظ ابن عدي في ترجمة (سلام بن أبي مطيع) : " ليس بمستقيم الحديث عن قتادة خاصةً ... إلى أن قال : ثنا عبد الله بن أبي سفيان الموصلي ، ثنا جعفر بن محمد بن شاكر ، ثنا عبد الرحمن بن عمرو البــاهلي ، ثنا سلام بن أبي مطيع ، عن قتادة ، عن أنس : (أنَّ أعمى تردى في بئر ، فضحك ناسٌ خلف رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ، فأمر رسول الله – صلى الله عليه وسلم – من ضحك أن يُعيد الوضوء والصلاة) .

قال ابن عدي : لا أعلم رواه أحدٌ عن قتادة ؛ فقال عن أنس إلا سلام ، وإنما يروي قتادة هذا عن أبي العاليــة مرسلاً ... قال الشيخ : ولسلام عن قتادة عن الحسن عن سمرة أحاديث لا يُتابع عليها ؛ فمنهــا : (المستشــار مؤتمن) ، ومنها : (الحسب المال ، والكرم التقوى) . وكذلك عن قتادة عن أنس أحاديث لا يُتابع عليها غير ما ذكرت ... إلى أن قال : ولسلام أحاديث حسان غرائب وأفرادات ، وهو يُعَدُّ من خطباء أهل البصــرة ، ومــن عقلائهم . وكان كثير الحج ، ومات في طريق مكة . ولم أر أحداً من المتقدمين نسبه إلى الضَّعْف ، وأكثر مــا في حديثه أن روايته عن قتادة فيها أحاديث ليست بمحفوظة ؛ لا يرويها عن قتادة غيره ، ومع هذا كله فهو عندي لا بأس به وبرواياته " [٣] .

وقد قال الحاكم فيه : " منسوبٌ إلى الغفلة وسوء الحفظ " [٤] .

وقال ابن حبان : " كان سيِّء الأخذ ، كثير الوهم ، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد " [٥] .

القسم الثالث : الأسباب التي يشترك فيها الثقات والضعفاء :

وهذا القسم هو أكبر الأقسام ، وأكثرها وفرةً بالأسباب .

وإليك الآن أبرز هذه الأسباب :

أولاً – الاختلاط :

وهو من الأسباب الطارئة على الراوي ، فتُؤثر على روايته ، فتجعله يقع في الخطأ أو يكثر منه .

وهو يقع للثقة والضعيف على حد سواء ، وإن كان النقاد والعلماء يهتمون به في حالة الثقة أكثر من اهتمامهم

---

(١) هذا ما ورد في مخطوطة أحمد الثالث ، وفي النسخة التيمورية – كما ذكر ذلك محقق كتاب " علل الحديث " محب الدين الخطيب – . وقد أثبت المحقق في المطبوع " إنما " بدل " أيما " اعتماداً على نسخة دار الكتب المصرية ، وعلى هذا فقد اعتبر وجود سقطٍ بعدها لعدم اكتمال المعنى . وما أثبتُّه في الصلب هو الأقرب للصواب عندي ، والله أعلم .

(٢) علل الحديث (١ / ١٠٣) .

(٣) الكامل (٣ / ٣٠٦ - ٣٠٨) .

(٤) ميزان الاعتدال (٣ / ٢٥٩) .

(٥) المجروحين (١ / ٣٣٧) .

به في حالة الضعيف ، فيحرصون على تمييز حديث الثقة قبل الاختلاط وبعده أكثر من حرصهم على ذلك بالنسبة للضعيف ؛ لأن الثقة حديثه في دائرة القبول والاحتجاج ، فيُخاف أن تُحمل أحاديثه كلها على القبول من غير تمييز بينها ، فتُروى مع ما فيها من حديثٍ ضعيفٍ قد حدَّث به بعد أن ساء حفظه نتيجة الاختلاط .

وهذا لا يكون بالنسبة للضعيف ، وإن كان النقاد قد يهتمون كذلك في تمييز أحاديث المُختلط الضعيف لأسبابٍ وملابساتٍ خاصة - لايتسع المقام لذكرها - ، ولكن ذلك في حق الثقة أكثر وأغلب .

ومن أجل أن الاختلاط يقع من الثقة والضعيف جميعاً ، ذكرتُهُ سبباً من الأسباب المشتركة بين الثقات والضعفاء ، والله أعلم .

وإليك الآن بعض الأمثلة على ذلك :

١- قال ابن أبي حاتم : " سألتُ أبي عن حديث رواه هشام بن عمار بأخرةٍ ، عن إسماعيل بن عياش ، عن ابن جُريج ، عن الزهري ، عن عُبيد الله بن عبد الله ، عن ابن عباس ، عن النبي - صلى الله عليه وسلم - : في الضب ، وقصة خالد بن الوليد .

قال أبي : هذا خطأ ، إنما هو الزهري ، عن أبي أُمامة بن سهل بن حنيف ، عن ابن عباس ، عن خالد بن الوليد ، عن النبي - صلى الله عليه وسلم - .

قلتُ لأبي : وفي حديث إسماعيل ، عن ابن جُريج قال : (فأُتي النبي - صلى الله عليه وسلم - بإناءٍ فشرب وعن يمينه . . .) الحديث .

قال أبي : ليس هذا من حديث عُبيد الله بن عبد الله ، ولا من حديث أبي أُمامة بن سهل ، وإنما هو من حديث الزهري عن أنس .

قال أبو محمد : وفي هذا الحديث بعض هذا الكلام ، فقال النبي - صلى الله عليه وسلم - : (مَنْ أطعمه الله طعاماً فليقل . . .) الحديث .

قال أبي : وليس هذا من حديث الزهري ، إنما هو من حديث علي بن زيد بن جدعان ، عن عمر بن حرملة ، عن ابن عباس ، عن النبي - صلى الله عليه وسلم - .

قال أبي : وأخاف أن يكون قد أُدخل على هشام بن عمار ؛ لأنه لما كبر تَغيَّر "(١) .

٢-قال ابن حبان في ترجمة (عبد الرحمن بن عبد الله المسعودي) : " وكان المسعودي صدوقاً ، إلا أنه اختلط في آخر عمره اختلاطاً شديدا حتى ذهب عقله ، وكان يُحدِّث بما يجيئه فحمل ، فاختلط حديثه القديم بحديثه الأخير ولم يتميَّز ، فاستحق الترك "(٢) .

وخير ما يدل على ذلك ما ذكره الحافظ ابن عدي ؛ حيث قال : " ثنا محمد بن أحمد بن حمدان ، ثنا سليمان

---

(١) علل الحديث (٤/٢) .

(٢) المجروحين (٤٨/٢-٥٠) .

ابن شعيب ، ثنا خالد بن عبد الرحمن الخراساني ، ثنا المسعودي ، عن قتادة ، عن زُرَارة بن أوْفَى ، عن عمران بن حُصين قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم – : (إن الله تجاوز لأمتي عمّا حدّثت به أنفسها أو وسوست به أنفسها ما لم تعمل به أو تكلم به) .

قال الشيخ : وهذا قال فيه خالد بن عبد الرحمن هكذا ، **والتخليط عندي من المسعودي** ؛ وذلك أن الرصاصي عبد الرحمن بن زياد ، حدّث عن المسعودي ، عن قتادة ، عن عبد الله بن أبي أوْفَى ، عن النبي – صلى الله عليه وسلم – . ورواه عمرو بن عبد الغفار ، عن المسعودي ، عن قتادة ، عن أنس . ورواه جماعة على الصواب ؛ عن قتادة ، عن زُرَارة بن أوْفَى ، عن أبي هريرة " [١] .

٣– قال ابن حبان في ترجمة (ليث بن أبي سُليم) : " وكان من العبّاد ، **ولكن اختلط في آخر عمره** حتى كان لا يدري ما يُحدّث به ، **فكان يقلب الأسانيد** ، ويرفع المراسيل ، **ويأتي عن الثقات بما ليس من أحاديثهم**" [٢] .

ومن الأمثلة على اختلاطه الذي أدى به إلى الوقوع في الأشباه ما ذكره الحافظ ابن حجر في ترجمة (خديج ابن رافع بن عدي الأنصاري الأوسي الحارثي) ؛ حيث قال : " وروى البغوي من طريق سعيد بن زيد ، عن ليث بن أبي سُليم قال : قدم علينا الكوفة رفَاعة بن رافع بن خَدِيج ، فحدّث عن جده : (أنهم اقتسموا غنائم بذي الحليفة فندَّ منها بعير ، فاتبعه رجل من المسلمين على فرسه ، ... الحديث ؛ وفيه : إن لهذه الإبل أوابد) .

قال البغوي : رواه حماد بن سلمة ، عن ليث ، عن عَباية – هو : ابن رِفَاعة بن رافع بن خَدِيج – ، عن جده، وهو الصواب .

قلتُ : ورواه عبد الوارث ، عن ليث ، عن عَباية ، عن أبيه ، عن جده . **فالاضطراب فيه من ليث ؛ فإنه اختلط** ، والحديث حديث رافع بن خَديج ؛ كما في رواية حماد بن سلمة . وهو في الصحيحين من وجهٍ آخرَ عن عَباية " [٣] .

وليث كما قال الحاكم أبو عبد الله : " مجمعٌ على سوء حفظه " [٤] ، ومع ذلك فقد اهتم النقاد باختلاطه ؛ لشهرة حديثه وانتشاره ، وخير ما يدُلُّ على ذلك ما قاله ابن أبي حاتم : " سمعتُ أبي يقول : ليث عن طاووس أحب إليّ من سلمة بن وهرام عن طاووس ، قلتُ : أليس قد تكلموا في ليث ؟ ، قال : ليث أشهر من سلمة ، ولا نعلم روى عن سلمة إلا ابن عيينة وزمعة " [٥] .

---

(١) الكامل (٣ / ٣٧) .

(٢) المجروحين (٢/٢٣١) .

(٣) الإصابة (٢ / ٢٦٧) .

(٤) تهذيب التهذيب (٨/٤١٨) .

(٥) الجرح والتعديل (٧/١٧٨) .

وقال الإمام أحمد بن حنبل : " ليث بن أبي سُليم مضطرب الحديث ، ولكن حدَّث الناس عنه "[١] .

ثانياً – سلوك الجادة ولزوم الطريق :

ومن الأمثلة عليه :

١– قال الحافظ ابن حجر : " هشام مولى رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ، روى حديثه الطبراني ومطين وابن قانع وابن منده وغيرهم من طريق الثوري ، عن عبد الكريم الجزري ، عن أبي الزبير ، عن هشام مولى رسول الله – صلى الله عليه وسلم – قال :(جاء رجل إلى النبي – صلى الله عليه وسلم – ، فقال : إن امرأتي لا ترد يد لامس . . .) الحديث .

ورواه عبيد الله بن عمرو الرّقي ، عن عبد الكريم الجزري ، عن أبي الزبير ، عن جابر ، **فكأنه سلك الجادة**"[٢] .

٢– قال ابن أبي حاتم : " سألتُ أبي عن حديث رواه ابن أبي ذئب ، عن أسيد بن أبي أسيد ، عن عبد الله بن أبي قتادة ، عن جابر ، عن النبي – صلى الله عليه وسلم – قال :(مَن ترك الجمعة ثلاثاً مِن غير ضرورةٍ فقد طُبع على قلبه) .

قال أبي : ورواه الدراوردي ، عن أسيد ، عن ابن أبي قتادة ، عن أبيه ، عن النبي – صلى الله عليه وسلم – .
قلتُ : فأيهما أشبه ؟ ، قال : ابن أبي ذئب أحفظ من الدراوردي ، وكأنه أشبه ، **وكأن الدراوردي لزم الطريق** "[٣] .

٣– قال الحافظ ابن حجر : " حديث :(لا يرجع الواهب في هبته . . .) الحديث ، أخرجه الأربعة وأحمد والدارقطني والطبراني من طريق حسين المعلم ، عن عمرو بن شعيب ، عن طاوس ، عن ابن عمر وابن عباس رفعاه .

وأخرجه النسائي من طريق عامر الأحول ، عن عمرو بن شعيب فقال : عن أبيه ، عن جدّه ، **سلك الجادة**"[٤] .

---

(١) الجرح والتعديل (١٧٨/٧) .

(٢) الإصابة (٥٤٦/٦) .

(٣) علل الحديث (٢٠٣/١) .

(٤) الدراية في تخريج أحاديث الهداية (١٨٤/٢) .

وانظر لمزيد من الأمثلة : "علل الحديث" لابن أبي حاتم (١٠٦/١ و ٤٢٧ ، و ١٠٩/٢ و ٢٤٩ و ٢٦٦) . و " التلخيص الحبير" لابن حجر (٢٦٧/١) . و " هدي الساري" له (ص٣٥٣) . . " الدراية " له (٢١٩/٢) . و " الإصابة " له (٤٦٨/٣) . و " فتح الباري" له (٢٧٠/٣ ، و ٣٨٤/٩ ، و ٤٤٤/١٠ ، و ٩٩/١١) .

ثالثاً – أسهل للحفظ :

وهذه بعض الأمثلة عليه :

١– قال ابن عدي في ترجمة (أحمد بن محمد بن حرب) : " حدثنا أحمد بن محمد بن حرب ، حدثنا عُبيد الله القواريري ، عن حماد بن زيد ، عن ثابت ، عن أنس قال : قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم – : (ساقي القوم آخرهم) .

قال الشيخ : وكذب على القواريري ، وإنما يروي هذا الحديث عبد الله بن أبي بكر المقدمي – وهو ضعيف – ، عن حماد بن زيد ، فألزقه هو على القواريري . والقواريري ثقة .

والمقدمي مع ضعفه أخطأ على حماد بن زيد ؛ فقال : عن ثابت عن أنس ، **وكان هذا الطريق أسهل عليه** ، وإنما هو ثابت ، عن عبد الله بن رباح ، عن أبي قتادة " (١) .

٢– قال ابن أبي حاتم : " سألتُ أبي عن حديث رواه عثمان بن حكيم ، عن خارجة بن زيد ، عن عمه يزيد ابن ثابت ، عن النبي – صلى الله عليه وسلم – : في الصلاة على القبور .

رواه مخرمة ، عن أبيه ، عن عُبيد الله بن مقسم ، عن خارجة بن زيد ، عن أبيه زيد بن ثابت ، عن النبي – صلى الله عليه وسلم – .

قال أبي : حديث عثمان بن حكيم أشبه ؛ **لأن حفظ زيد بن ثابت أسهل من يزيد بن ثابت** لو كان كذلك ، وهذا يزيد بن ثابت أخو زيد بن ثابت " (٢) .

٣– قال ابن عدي : " ثنا محمد بن الحسين بن حفص ، ثنا محمد بن العلاء ، حدثنا أبو خالد ، عن حجاج ، عن يعلى بن عطاء ، عن أبيه ، عن عبد الله بن عمرو قال : (أبصر رسول الله – صلى الله عليه وسلم – رجلين في مسجد الخيف . . .) الحديث .

قال ابن عدي : هكذا قال حجاج عن يعلى بن عطاء ، عن أبيه ، عن عبد الله بن عمرو . وأخطأ في الإسناد ، **وكان هذا الإسناد أسهل عليه** ؛ لأن يعلى بن عطاء يروي عن أبيه أحاديث .

وإنما روى هذا الحديث الثقات عن يعلى بن عطاء ، عن جابر بن يزيد بن الأسود ، عن أبيه " (٣) .

٤– قال ابن عدي : " ثنا محمد بن تمام البهراني والحسين بن أبي معشر ؛ قالا : ثنا المسيب بن واضح ، ثنا معتمر ، حدثنا عُبيد الله بن عمر ، عن نافع ، عن ابن عمر ، عن عمر قال : قال النبي – صلى الله عليه وسلم – : (إذا أتيت أهلك فأردت أن تعود فتوضأ وضوءك للصلاة) .

قال الشيخ : وهذا الحديث أخطأ المسيب فيه على المعتمر ، فقال : عن عُبيد الله ، عن نافع ، عن ابن عمر ، عن

---

(١) الكامل (٢٠١/١) .

(٢) علل الحديث (٣٥٩/١) .

(٣) الكامل (٢٢٨/٢) .

عمر ، **وهذا أسهل عليه** ، فإنما يرويه معتمر ، عن ليث ، عن أبي المستهل ، عن عمر ، عن النبي – صلى الله عليه وسلم – " [١] .

رابعاً – إدخال حديثٍ في حديث :

وذلك بأن يحمل حديث رجلٍ على رجلٍ آخر ، فيُدخل حديث أحدهما في حديث الآخر .

ومن الأمثلة على ذلك :

١– قال عباس الدوري : " سمعتُ يحيى بن معين وسُئل عن قيس بن الربيع قال : قال عفان : أتيناه فكان يُحدّث **فربما أدخل حديث مغيرة في حديث منصور** " [٢] .

٢– قال ابن عدي : " ثنا محمد بن أحمد بن الحسين الأهوازي ، ثنا أحمد بن مهدي بن رستم الأصبهاني ؛ قال : ثنا ثابت بن محمد الزاهد ، ثنا سفيان الثوري ، عن أبي الزبير ، عن جابر ، عن النبي – صلى الله عليه وسلم– قال : (لا يقطع الصلاة الكشر ، ويقطعه القرقرة) .

قال الشيخ : ولا أعلم هذا الحديث إلا من رواية ثابت عن الثوري ، ولعله شُبّه على ثابت . فلعل الحديث كان عنده عن العرزمي ، عن أبي الزبير . والعرزمي يُحتمل لضعفه ، فشبّه عليه ، فضم إليه الثوري ، **فحمل حديث العرزمي على حديث الثوري** ، وهذا ما أتى به عن الثوري بهذا الإسناد غير ثابت" [٣] .

٣– قال ابن عدي : " حدثنا إبراهيم بن دحيم بمكة ، حدثنا خالد بن يزيد الرملي – وسألتُ عنه أبي ، فقال : ثقة – ؛ قال : حدثنا ضمرة ، عن ابن عياش ، عن الزبيدي وابن سمعان ، عن الزهري ، عن عروة ، عن عائشة : (أن أبا هند مولى بني بياضة كان حجاماً حجم النبي – صلى الله عليه وسلم – . . .) الحديث .

قال الشيخ : وهذا الحديث ينفرد به ابن عياش عن الزبيدي ، وهو منكر من حديث الزبيدي ، إلا أن خالد بن يزيد ذكر الزبيدي وابن سمعان في الإسناد ، **فكأن ابن عياش حمل حديث الزبيدي على حديث ابن سمعان فأخطأ**" [٤] .

---

(١) الكامل (٦/٣٨٧ ٣٨٨) .

وانظر لمزيد من الأمثلة : " علل الحديث" لابن أبي حاتم (١/٣١٥ ، و٢/٦٠ و٣٥٤) . و " الكامل" (١/٤٣١ ، و٢/١٥٤ و٢٢٨ ، و٣/٤١٨ ، و٤/٧٠ و٧٨ و١٤٦ و٢٥٩ ، و٥/١٨٢ ، و٦/٢٢٩ و٢٨٦ و٣٥٩) . و" شرح علل الترمذي" (٢/٨٤٣) .

(٢) تاريخ ابن معين (٣/٤٤٥) .

(٣) الكامل (٢/٩٦) .

(٤) الكامل (١/٢٩٥-٢٩٦) .

خامساً – تصحيف أسماء رواة السند :

فتصحيف أسماء الرواة إذا أدّى إلى استبدال راوٍ براوٍ آخر ، وقام الناقد بإرجاع الحديث إلى راويه الذي ترجّح للناقد أنه صاحبه ؛ كان من الأشباه في العلل ؛ لأنّ الشروط التي ينبغي أن تتوفر في الأشباه قد وُجدت .

ومن أمثلته :

١- وقال الحافظ ابن رجب : " زهير بن معاوية روى عن واصل بن حبان ، عن ابن بُريدة ، عن أبيه ، عن النبي – صلى الله عليه وسلم – عدة أحاديث ؛ منها :(حديث الكمأة) ، وحديث : (الحبة السوداء) ، وحديث : (عرضت عليّ الجنة) .

قال أحمد وأبو داود : انقلب على زهير اسم صالح بن حيان ؛ فقال : واصل بن حبان .

يعني : إنما يروي عن صالح بن حيان ، فسماه واصلاً .

وقال ابن معين : سمع منهما معاً ، فجعلهما واحداً ، وسماه واصل بن حبان .

قال أبوحاتم : زهير مع إتقانه أخطأ في هذا ، و لم يسمع من واصل بن حبان و لم يُدركه ، إنما سمعه من صالح ابن حيان "(١) .

٢- قال أبو عيسى الترمذي : " سألتُ محمداً – يعني البخاري – عن حديث مالك ، عن صفوان بن سليم ، عن سعيد بن سلمة ، أن المغيرة بن أبي بردة أخبره ؛ أنه سمع أبا هريرة يقول : (سأل رجل رسول الله – صلى الله عليه وسلم – : يا رسول الله ؛ إنّا نركب البحر . . .) الحديث .

فقال : هو حديث صحيح .

قلتُ : هُشيم يقول في هذا الحديث : المغيرة بن أبي برزة .

قال :وهم فيه ، إنما هو المغيرة بن أبي بُردة ، وهُشيم ربما يهم في الإسناد وهو في المقطعات أحفظ "(٢) .

٣- " وسُئل الدارقطني عن حديث جُبير بن الحويرث ، عن أبي بكر : (رآه واقفاً على قزح) .

فقال : يرويه محمد بن المنكدر ، فاختُلف عنه ؛ فرواه المنكدر بن محمد ، عن أبيه ، عن جابر .

وخالفه سفيان بن عيينة ؛ فرواه عن محمد بن المنكدر ، عن سعيد بن عبد الرحمن بن يربوع ، عن جُبير بن الحويرث ، عن أبي بكر .

وقول ابن عيينة أصح ، على أنه قد وهم في قوله سعيد بن عبد الرحمن بن يربوع ، وإنما هو عبد الرحمن بن سعيد بن يربوع "(٣) .

---

(١) شرح علل الترمذي (٢/٨١٩-٨٢٠) ، وانظره (٢ / ٨١٧ – ٨٢٤) .

(٢) علل الترمذي الكبير (١/١٣٥-١٣٦) .

(٣) العلل الواردة في الأحاديث النبوية (١/٢٧٢) .

سادساً – قلب الأسانيد :

لا بُدَّ مِن الإشارة إلى أن قلب الأسانيد منه ماهو ناتجٌ عن التوهم والوَهَم ، ومنه ما هـو نـاتجٌ عـن تعمـد الكذب ، ولذلك فقد ذكرته هنا ، وذكرته كذلك في سبب تعمد الكذب .

والأمثلة المذكورة هنا مختصّةٌ بقلب الأسانيد الناتج عن التوهم .

وإليك بعض هذه الأمثلة :

١– قال الحافظ ابن حبان في ترجمة (سعيد بن بشير مولى بني نصر) : " **وكان رديء الحفظ ، فاحش الخطأ ،** يروي عن قتادة ما لا يُتابع عليه ، **وعن عمرو بن دينار ما ليس يُعرف من حديثه** ... وقد روى عن منصور ، عن الحكم بن عتيبة ، عن الحسن العرني ، عن ابن عباس : (أن النبي – صلى الله عليه وسلم – صلى العصر خمسـاً ، فسجد سجدتي السهو وهو جالس) .

ثناه ابن كرم ، ثنا إبراهيم بن هانئ ، ثنا محمد بن بكار ، ثنا سعيد بن بشير ، عن منصور .

وهذا إسناد مقلوب ؛ إنما هو الحكم ، عن إبراهيم ، عن علقمة ، عن عبـد اللّـه ، هكـذا رواه أصحـاب الحكم " [١] .

٢– قال ابن أبي حاتم : " وسألته – أي : سأل أبا زُرعة – عن حديث أبي الأحوص ، عن سماك ، عن القاسم ابن عبد الرحمن ، عن أبيه ، عن أبي بُردة قال : قال رسول اللّه – صلى اللّـه عليـه وسـلم – : (اشـربوا في الظروف ، ولا تسكروا) .

قال أبو زرعة : **فوهم أبو الأحوص** ؛ فقال : عن سماك عن القاسم عن أبيه عن أبي بُردة ، **قلب من الإسـناد موضعاً** ، وصحّف في موضع ؛ **أما القلب** : فقوله عن أبي بُردة ، أراد عن ابن بُريدة ، ثم احتاج أن يقول : ابـن بُريدة عن أبيه ، **فقلب الإسناد بأسره** ، وأفحش في الخطأ . وأفحش من ذلك وأشنع تصحيفه في متنه (اشربوا في الظروف ، ولا تسكروا) .

وقد روى هذا الحديث عن ابن بُريدة عن أبيه ؛ أبو سنان ضرار بن مرة ، وزبيد اليامي عن محارب بن دثار ، وسماك بن حرب ، والمغيرة بن سبيع ، وعلقمة بن مرثد ، والزبير بن عدي ، وعطاء الخراساني ، وسلمة بن كهيل ، كلهم عن ابن بُريدة عن أبيه عن النبي – صلى اللّه عليه وسلم – :(نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها ، ونهيتكـم عن لحوم الأضاحي فوق ثلاث فأمسكوا ما بدا لكم ، ونهيتكم عن النبيذ إلا في سقاء ، فاشربوا في الأسقية ، ولا تشربوا مسكراً) ، وفي حديث بعضهم قال :(واجتنبوا كل مسكر) ، ولم يقل أحدٌ منهم " ولا تسكروا " ، وقد بان وَهَم حديث أبي الأحوص من اتفاق[وهو لا المشمس على ما ذكرنا من خلافه] [٢] " [٣] .

---

(١) المجروحين (١/٣١٥) .

(٢) كذا في المطبوع ، والجملة فيها ركاكة .اهـ. د .

(٣) علل الحديث (٢/٢٤-٢٥) .

٣- قال الحافظ ابن عدي في ترجمة (سلم بن ميمون الخواص الرازي) : " روى عن جماعة ثقات ما لا يُتابعه الثقات عليه ؛ أسانيدها ومتونها . . . ثم ساق له ابن عدي عدداً من أحاديثه ، ثم قال : وله غير ما ذكرتُ **أحاديث مقلوبة ؛ مقلوب الإسناد والمتن** . وهو في عداد المتصوفة الكبار ، وليس الحديث من عمله ، **ولعله كان يقصد أن يُصيب فيُخطئ في الإسناد والمتن** ؛ لأنه لم يكن من عمله " (١) .

ومِنْ الأمثلة على ذلك ما قاله ابن أبي حاتم : " سمعتُ محمد بن عوف الحمصي ؛ وحدَّثنا عن سلم بن ميمون الخواص ، عن ابن عيينة ، [عن] (٢) الزهري ، عن أبي إدريس ، عن أبي ثعلبة الخشني قال : (نهى رسول الله - صلى الله عليه وسلم - عن قتل النساء والولدان) .

فسمعتُ محمد بن عوف يقول : **غلط سلم بن ميمون في هذا الحديث** ، ولم يُبيِّن أكثر من هذا ، ولم يُبيِّن الصحيح ما هو ، ولم يتّفق لي سؤال أبي عن ذلك . فسألتُ علي بن الحسين بن الجنيد- حافظ حديث الزهري-؛ وذكرتُ له هذا الحديث ، فقال : الصحيح ؛ الزهري ، عن [ابن] (٣) كعب بن مالك ، عن عمه ، عن النبي - صلى الله عليه وسلم - " (٤) .

٤- قال الحافظ ابن عدي في ترجمة (زيد بن الحباب العكلي الكوفي) : " ثنا أبو مسلم ، ثنا أيوب بن إسحاق ابن سَافِري ؛ قال : سمعتُ يحيى بن معين يقول : **أحاديث زيد بن الحباب عن سفيان الثوري مقلوبة** ... ثم أسند له ابن عدي عدداً من أحاديثه ، مُتكلماً على أكثرها ، ثم قال : وزيد بن الحباب له حديث كثير ، وهو من أثبات مشايخ الكوفة ، **ممن لا يُشك في صدقه** . والذي قاله ابن معين : أن أحاديثه عن الثوري مقلوبة ؛ إنما له عن الثوري أحاديث تُشبه بعض تلك الأحاديث ، يُستغرب بذلك الإسناد ، وبعضه يرفعه ولا يرفعه غيره ، والباقي عن الثوري وعن غير الثوري مستقيمة كلها " (٥) .

ومِن الأمثلة على ذلك ما قاله الإمام الدارقطني وقد " سُئل عن حديث عبد الرحمن بن أبي بكرة ، عن أبيه قال: قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : (للمسافر ثلاثة أيام ولياليهن ، وللمقيم يوم وليلة) .

فقال : رواه مهاجر بن مخلد مولى آل أبي بكرة ، عن عبد الرحمن بن أبي بكرة ، عن أبيه ؛ حدَّث به وهيب ابن خالد وعبد الوهاب الثقفي . واختُلف عن عبد الوهاب ؛ فرواه عنه ابنه عثمان بن عبد الوهاب بن عبد المجيد، ومسدد ، وبُندار ، وأبو الأشعث ؛ فقالوا : عن مهاجر ، عن ابن أبي بكرة ، عن أبيه .

وخالفهم زيد بن الحباب ؛ فرواه عن عبد الوهاب الثقفي ، عن خالد الحذّاء ، عن ابن أبي بكرة ، عن أبيه ، **ووهم فيه** ، والصحيح حديث مهاجر .

---

(١) الكامل (٣/٣٢٧) .
(٢) هذا ما ورد في مخطوطتي أحمد الثالث وتشستربيتي . وورد في المطبوع " على " ، وأظنه خطأ .
(٣) هذا ما ورد في مخطوطتي أحمد الثالث وتشستربيتي ، وهو الصواب . وجاء في المطبوع " أبي " ، وهو خطأ .
(٤) علل الحديث (١ / ٣٣٨) .
(٥) الكامل (٣/٢٠٩) .

قلتُ للشيخ أبي الحسن : فإن الحضرمي وابن غنام حدّثا به عن أبي بكر بن أبي شيبة ، عن زيد بن الحباب ، عن عبد الوهاب ، عن مهاجر ، عن عبد الرحمن بن أبي بكرة ، عن أبيه . فقال : حدّثونا به عن ابن عفان ، عن زيد بن الحباب ، عن عبد الوهاب ، عن خالد الحذاء ، لم يزد على هذا . قيل له : فلعلّه قيل عنه القولان ، قال : نعم " [١] .

السبب الثاني : تعمّد الكذب :

فالسبب السابق - كما هو ظاهر - مختصٌ فيمن أخطأ من غير قصدٍ ولا تعمدٍ ، وإنما وقع منه الخطأ توهُماً .

وأما هذا السبب فمختصٌ فيمن قصد أن يروي عن راوٍ ما ليس له أصلٌ من حديثه ، فهذا قد تعمد الكذب ، وتعمد أن يُؤدي خلاف ما تلقى وسمع .

وهذا السبب الرئيس تندرج تحته مجموعة من الأسباب التي تتفق في أمرٍ واحدٍ ؛ ألا وهو : أن الراوي حين يروي ما سمع يتعمد الكذب في روايته خلاف ما سمع .

وإليك أهم الأسباب المُندرجة تحت هذا السبب الرئيس :

أولاً - سرقة الحديث :

ومن الأمثلة عليها ما يلي :

١- قال ابن عدي في ترجمة (أحمد بن معاوية بن بكر الباهلي) : " حدّث عن الثقات بالبواطيل ، **وكان يسرق الحديث** . . . محمد بن عبدة بن حرب ، حدثنا أحمد بن معاوية الباهلي ، حدثنا ابن عيّاش ، عن صفوان ابن عمرو ، عن عبد الرحمن بن جُبير بن نفير ، عن كثير بن مُرّة الحضرمي ، عن عبد الله بن عمرو قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : (إن الله اتخذني خليلاً كما اتخذ إبراهيم خليلاً ...) الحديث .

قال الشيخ : وهذا الحديث يُعرف بعبد الوهاب بن الضحاك ، عن إسماعيل بن عياش .

وأحمد بن معاوية هذا سرقه من عبد الوهاب ، على أن عبد الوهاب كان يُتهم فيه .

حدثناه محمد بن عبد الله بن فُضيل وغيره ، عن عبد الوهاب " [٢] .

٢- قال ابن حبان في ترجمة (حماد بن الوليد الأزدي) : " **يسرق الحديث** ، ويُلزق بالثقات ما ليس من أحاديثهم ، لا يجوز الاحتجاج به بحال .

روى عن الثوري ، عن محمد بن سوقة ، عن إبراهيم ، عن علقمة ، عن عبد الله قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : (مَنْ عزّى مصاباً كان له مثل أجره) .

(١) العلل الواردة في الأحاديث النبوية (٧ / ١٥٤ - ١٥٥) .

(٢) الكامل (١/١٧٣) .

ثنا ابن زهير ، ثنا الحسن بن يُونس بن مهران الزيات ، ثنا حماد بن الوليد .

وإنما هو حديث علي بن عاصم ، عن ابن سوقة ، عن إبراهيم ، عن الأسود ، عن عبد الله .

وقد سرقه عبد الحكيم بن منصور منه ، فرواه عن محمد بن سوقة أيضاً .

فأما الثوري فإنه ما حدّث بهذا قط ، **وحماد هذا سرقه من علي بن عاصم** ، فألزقه بالثوري ، وحدّث به **وجعل مكان الأسود عَلْقمة** "[(١)] .

٣- قال ابن عدي في ترجمة (حسين بن علي بن الأسود العجلي) : " **يسرق الحديث** . . . ثنا محمد بن عبد الحميد الفرغاني بدمشق ، ثنا الحسين بن علي بن الأسود ، ثنا محمد بن بشر ، ثنا مسعر ، عن قتادة ، عن أنس قال : (كان رسول الله – صلى الله عليه وسلم – يصلي حتى ترم قدماه . . .) الحديث .

قال الشيخ : وهذا يُعرف بعبد الله بن عون الخراز ، عن محمد بن بشر ، ولم يروه من الثقات غيره ... **والحسين بن علي بن الأسود سرق هذا الحديث من عبد الله بن عون ، على أن غير الحسين من الضعفاء قد سرق منه أيضاً** "[(٢)] .

ثانياً – وضع الحديث على فلان :

وهذه بعض الأمثلة عليه :

١- قال عبد الله بن أحمد : " قلتُ لأبي : بلغني أن ابن الحماني حدّث عن شريك ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة : (أن النبي – صلى الله عليه وسلم – كان يُعجبه النظر إلى الحمام) ، فأنكروه عليه ، فرجع عن رفعه ، وقال : عن عائشة مرسلاً .

فقال أبي : هذا كذب ، إنما كنا نعرف به حسين بن علوان ، ويقولون : **إنما وضعه على هشام** "[(٣)] .

٢- قال ابن حبان في ترجمة (موسى بن عبد الرحمن الصنعاني) : " شيخ دجّال ، يضع الحديث ، روى عنه عبد الغني بن سعيد الثقفي .

وضع على ابن جُريج ، عن عطاء ، عن ابن عباس كتاباً في التفسير ، جمعه من كلام الكلبي ومقاتل بن

---

(١) المجروحين (٢٥٤/١) .

(٢) الكامل (٣٦٨/٢ – ٣٦٩) .

وانظر لمزيد من الأمثلة : " الكامل " (١٧٥/١ و١٧٦ و١٨٧ و١٨٩ و١٩٧ و٣٢٤ و٤٠٥ ، و٩٩/٢ و١٥٥ و١٥٩ و١٩٧ و٣٣٥ و٣٦٩ ، و٢١٩/٣ و٤١٢ و٤٢٢ و٤٦٠ ، و٢٠/٤ ، ٧٣ ، و٥٤/٥ ، ٢١٤ و٢١٥ و٢١٦ و٢٥٩ و٣٢٢ ، و٥٢/٦ و٢٧٨ و٢٨٢ و٢٨٣ و٢٨٧ ، و٢٨/٧ و١٤٦ و٢٥٢) . و " المجروحين " (١٥١/٢ و٢١٤ و٣٠٨) . و " العلل المتناهية " (١٥٤/١ و١٦٠ و٢٢٥ ، و٨١٧/٢) ، وغير ذلك من الأمثلة كثير جداً .

(٣) العلل ومعرفة الرجال (٤٤/٢) .

سليمان ، وألزقه بابن جُريج ، عن عطاء ، عن ابن عباس .

ولم يُحدِّث به ابن عباس ، ولا عطاء سمعه ، ولا ابن جُريج سمع من عطاء . وإنما سمع ابن جُريج من عطاء الخراساني عن ابن عباس في التفسير أحرفاً شبيهاً بجزء ، وعطاء الخراساني لم يسمع من ابن عباس شيئاً " (١) .

٣- وقال الحافظ ابن عدي في ترجمة (حبيب بن أبي حبيب المصري) : " كاتب مالك بن أنس ، **يضع الحديث** " (٢) ، ثم نقل الحافظ كلام أهل العلم في تكذيبه وأنه كان يضع الحديث على مالك .

ثم ساق له جملة من الأحاديث ؛ منها : حديث رواه حبيب بن رُزيق - وهو : ابن أبي حبيب - ، حيث قال : " ثنا ابن أبي ذئب ومالك بن أنس ، عن نافع ، عن ابن عمر قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم- : (لا يعجبنكم إسلام المرء حتى تعلموا ما عقده عقله) .

قال الشيخ : وهذا الحديث عن مالك وابن أبي ذئب باطل ، **وإنما يروي هذا عُبيد الله بن عمرو الرقي ، عن إسحاق بن أبي فروة ، عن نافع** ، وإسحاق متروك الحديث " (٣) ، ثم قال بعد أن ذكر له عدة أحاديث يرويها عن مالك : " **وهذه الأحاديث التي ذكرتُها عن مالك ، مع غيرها من رواياته عنه كلها موضوعة** " (٤) ، ثم ساق له جملةً من أحاديثه عن غير مالك بن أنس ، حاكماً عليها كلها بالوضع .

ثم ختم ترجمته بقوله : " **وعامة حديث حبيب موضوع المتن مقلوب الإسناد ، ولا يحتشم حبيب في وضع الحديث على الثقات ، وأمره بيّن في الكذابين** ، وإنما ذكرتُ طرفاً منه ليُستدلَّ به على ما سواه " (٥) .

٤- وقال الحافظ ابن حبّان في ترجمة (حسين بن علوان) : " **كان يضع الحديث على هشام بن عروة وغيره من الثقات وضعاً لا تحل كتابة حديثه إلا على جهة التعجب** ، كذّبه أحمد بن حنبل - رحمه اللّه - ...

ثم ساق له جملة من الأحاديث ؛ منها قول ابن حبان : وروى عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة قالت : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - : (السخاء شجرة في الجنة أغصانها في الدنيا ، فمن تعلّق بغصنٍ منها قاده ذلك الغصن إلى الجنة . والبخل شجرة في النار أغصانها في الدنيا ، فمن تعلّق بغصنٍ منها قاده ذلك الغصن إلى النار) . ... إلى أن قال الحافظ ابن حبان : **وليس لهذه الأحاديث كلها أُصول ؛ لأنها كلها موضوعة إلا حديث السخاء فإنه يُعرف من حديث الأعرج عن أبي هريرة** " (٦) .

---

(١) المجروحين (٢/٢٤٢) .

(٢) الكامل (٢/٤١١) .

(٣) الكامل (٢/٤١٢) .

(٤) الكامل (٢/٤١٢) .

(٥) الكامل (٢/٤١٤) .

(٦) المجروحين (١ / ٢٤٤ - ٢٤٦) .

ثالثاً – قلب الأسانيد :

قد سبق أن ذكرتُ أن قلب الأسانيد منه ما هو ناتجٌ عن التوهم والوَهَم ، ومنه ما هو ناتجٌ عن تعمد الكذب .

وسيتضمَّن هذا الفرع بعض الأمثلة المختصة بقلب الأسانيد الناتج عن تعمد الكذب .

وهذه بعض الأمثلة على ذلك :

١- قال الحافظ ابن حبان في ترجمة (إبراهيم بن عبد الله بن خالد المصيصي) : " يروي عن حجاج بن محمد ، ووكيع بن الجراح ، والحارث بن عطية . **يُسوي الحديث ويسرقه ، ويروي عن الثقات ما ليس من أحاديثهم ، يقلب** حديث الزبيدي عن الزهري على الأوزاعي ، وحديث الأوزاعي على مالك ، وحديث زياد بن سعد على يعقوب بن عطاء ، وما يُشبه هذا "[١] .

٢- وقال الحافظ ابن عدي في ترجمة (حبيب بن أبي حبيب المصري) : " كاتب مالك بن أنس ، **يضع الحديث** "[٢] ، ثم نقل الحافظ كلام أهل العلم في تكذيبه وأنه كان يضع الحديث على مالك .

ثم ساق له جملة من الأحاديث ؛ منها : حديث رواه حبيب بن رُزيق – وهو : ابن أبي حبيب – ، حيث قال : " ثنا ابن أبي ذئب ومالك بن أنس ، عن نافع ، عن ابن عمر قال : قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم– : (لا يعجبنكم إسلام المرء حتى تعلموا ما عقده عقله) .

قال الشيخ : وهذا الحديث عن مالك وابن أبي ذئب باطل ، وإنما يروي هذا عُبيد الله بن عمرو الرقي ، عن إسحاق بن أبي فروة ، عن نافع ، وإسحاق متروك الحديث "[٣] ، ثم قال بعد أن ذكر له عدة أحاديث يرويها عن مالك : " وهذه الأحاديث التي ذكرتُها عن مالك ، مع غيرها من رواياته عنه كلها موضوعة "[٤] ، ثم ساق له جملةً من أحاديثه عن غير مالك بن أنس ، حاكماً عليها كلها بالوضع كذلك .

ثم ختم ترجمته بقوله : " **وعامة حديث حبيب موضوع المتن مقلوب الإسناد** ، ولا يحتشم حبيب في وضع الحديث على الثقات ، وأمره بيِّن في الكذابين ، وإنما ذكرتُ طرفاً منه ليُستدلَّ به على ما سواه "[٥] .

٣- وقال الحافظ ابن حبان في ترجمة (جعفر بن عبد الواحد الهاشمي) : " كان ممن يسرق الحديث ، **ويقلب الأخبار ؛ يروي المتن الصحيح الذي هو مشهور بطريقٍ واحدٍ ، يجيء به من طريقٍ آخر ، حتى لا يشك من**

وانظر لمزيد من الأمثلة : " الكامل " (١/٢٠٥ و٣٤٥ ، و٢/١٦ و١٥٦ و٣٤٥ و٤١١ و٤١٣ ، و٣/٤١ ، و٦/٢٨٥ و٢٩١ و٣٠٣) .
و"المجروحين " (١/١٣٦ ، ١٤٤ ، ١٤٥ ، و١٨٢ ، ١٨٩ ، و٢٤٥ و٣١٤ و٣٨٤ ، و٢/٢١ و٤٢ و٤٣ و٧٨ و٩٣ و١٤٨ ، و٣/١٢٤ و١٤٥) .

(١) المجروحين (١/١١٦) .

(٢) الكامل (٢/٤١١) .

(٣) الكامل (٢/٤١٢) .

(٤) الكامل (٢/٤١٢) .

(٥) الكامل (٢/٤١٤) .

الحديث صناعته أنه كان يعملها . . . إلى أن قال : وحدثني محمد بن أبي الخصيب بالمصيصة بنسخة عنه شبيهاً بمائتي حديث **كلها مقلوبة** ، من ذلك : . . . "[١] .

ثم ساق له جملةً من الأحاديث ؛ منها : ما رواه جعفر هذا حيث قال : " وقال لنا إبراهيم بن عبد الرحمن بن مهدي ، عن مروان بن معاوية ، عن العلاء بن المسيب ، عن أبيه ، عن ابن عمر ، عن النبي – صلى اللّه عليه وسلم– قال : (نِعْمَ الإدام الخلّ) ... ثم قال ابن حبان : **وأما حديث (نعم الإدام الخل) فليس هذا من حديث ابن عمر ، ولا من حديث المسيب بن رافع ، ولا من حديث ابنه العلاء بن المسيب . وإنما هو من حديث أبي سفيان وأبي الزبير عن جابر ، ومن حديث آخر لا أصل له** "[٢] .

السبب الثالث : التدليس :

وهو من أكثر الأسباب التي تنتج عنها الأشباه ، وخصوصاً تدليس التسوية وتدليس العطف أو ما كان في معناهما .

و لم أُدخله في السببين السابقين ؛ لأنه رأسٌ بذاته ، ولأنه لا وجه لدخوله في أحدهما ؛ فهو لا يدخل تحت توهُّم الراوي ، كما أنه ليس هو من باب تعمد الكذب .

وإليك بعض الأمثلة عليه :

١– قال الحافظ ابن رجب الحنبلي في " قاعدة الأشباه " : " **وقد كان بعض المدلسين يسمع الحديث من ضعيف فيرويه عنه ، ويُدلسه معه عن ثقة لم يسمعه منه ، فيُظن أنه سمعه منهما** ، كما روى معمر ، عن ثابت وأبان وغير واحد ، عن أنس ، عن النبي – صلى اللّه عليه وسلم – : (إنه نهى عن الشغار) .

قال أحمد : هذا عمل أبان ، يعني : أنه حديث أبان .

وإنما معمر ، يعني : لعله دلّسه ، ذكره الخلال عن هلال بن العلاء الرقي ، عن أحمد .

ومن هذا المعنى أن ابن عيينة كان يروي عن ليث وابن أبي نجيح جميعاً ، عن مجاهد ، عن أبي معمر ، عن علي حديث : القيام للجنازة .

قال الحميدي : فكنا إذا وقفنا عليه لم يُدخل في الإسناد أبا معمر إلا في حديث ليث خاصة ، يعني : أن حديث ابن أبي نجيح كان يرويه عن مجاهد عن علي منقطعاً .

وقد رواه ابن المديني وغيره عن ابن عيينة بهذين الإسنادين .

ورواه ابن أبي شيبة وغيره ، عن ابن عيينة ، عن ابن أبي نجيح وحده ، وذكر في إسناده مجاهداً ؛ وهو وَهَم .

قال يعقوب بن شيبة : كان سفيان بن عيينة ربما يُحدّث بالحديث عن اثنين ، فيُسند الكلام عن أحدهما ، فإذا

---

(١) المجروحين (١/٢١٥) .

(٢) المجروحين (١/٢١٥-٢١٦) .

حدّث به عن الآخر على الانفراد أوقفه أو أرسله "[١] .

٢- وقال الحافظ ابن رجب كذلك في " قاعدة الأشباه " : " ومن ذلك - أي : مِنَ الأشباه - ما ذكر البرذعي قال : قال لي أبو زُرعة : خالد بن يزيد المصري وسعيد بن أبي هلال صدوقان ، وربما وقع في قلبي من حُسْن حديثهما .

قال : وقال لي أبو حاتم : أخاف أن يكون بعضها مراسيل عن ابن أبي فروة وابن سمعان ، انتهى .

ومعنى ذلك : أنه عرض حديثهما على حديث ابن أبي فروة وابن سمعان فوجده يُشبهه ولا يُشبه حديث الثقات الذين يُحدّثان عنهم ، فخاف أن يكونا أخذا حديث ابن أبي فروة وابن سمعان ، ودلساه عن شيوخهما"[٢] .

٣- وقال الحافظ ابن رجب : " وأما من روى عن ضعيف فأسقطه من الإسناد بالكلية فهو نوع تدليس ... إلى أن قال :

فمن ذلك رواية عبد الرزاق عن ابن جُريج عن صفوان بن سُليم :

قال أبو عثمان البرذعي : سمعتُ أبا مسعود أحمد بن الفرات يقول : رأيت عند عبد الرزاق عن ابن جُريج عن صفوان بن سُليم أحاديث حساناً ، فسألتُهُ عنها ، فقال : أي شيءٍ تصنع بها ؟ ! ، هي أحاديث إبراهيم بن أبي يحيى ، قال أبو مسعود : فتركتها و لم أسمعها ، انتهى .

ويُقال : إن ابن جُريج كان يُدلس أحاديث صفوان عن ابن أبي يحيى ، وكذلك أحاديث ابن جُريج عن المطلب ابن عبد الله بن حنطب .

قال ابن المديني : لم يسمع منه ، وإنما أخذ حديثه عنه عن ابن أبي يحيى .

وقال ابن المديني أيضاً : كل ما في كتاب ابن جُريج " أُخبرتُ عن داود بن الحصين " ، و " أُخبرتُ عن صالح مولى التوأمة " ؛ فهو من كتب إبراهيم بن أبي يحيى "[٣] .

---

(١) شرح علل الترمذي (٢/٨٦٥-٨٦٦) .

(٢) المرجع السابق (٢/٨٦٧-٨٦٨) .

(٣) شرح علل الترمذي (٢/٨٢٥) .

وانظر لمزيد من الأمثلة : " العلل ومعرفة الرجال " (١/١٩١ و٣٤٧) .و " علل الحديث " لابن أبي حاتم (١/٣٤٢ ، و٢/١٩٩) . و " العلل " للدارقطني (٨/٢٠٣) . . " المجروحين " (١/٢٠٠) . و " تهذيب الكمال " (٨/٣٠٦) . و " شرح علل الترمذي " (٢/٨٢٥ ، وما بعدها) . و " تهذيب التهذيب " (٣/١٣٦ ، و١٠/٤١٩) . و " لسان الميزان " (١/٣٨ ، و ٣/١٠٣) ، وغير ذلك .

السبب الرابع : التلقين والإدخال على الشيوخ :

وهو من الأسباب التي تنتج عنها الأشباه .

وقد أفردتُ هذا السبب بالذكر ، ولم أُدخله في الرواية على التوهم ، ولا في تعمد الكذب ، ولا في غيرهما ؛ لأن كل مثالٍ منه فيه شقان لا يفترقان :

أحدهما : يكون بالنظر إلى المُلقَّن ، فلا يتم تلقينه وإدخال ما ليس من حديثه عليه إلا لغفلته وتوهمه ، فمِن هذه الزاوية يدخل تحت الرواية على التوهم .

ثانيهما : يكون بالنظر إلى المُلقِّن ، وهو الذي يقصد ويتعمد تلقين الشيخ ، فمِن هذه الزاوية يدخل تحت تعمد الكذب ، والله تعالى أعلم .

وإليك بعض الأمثلة عليه :

١- قال ابن عدي في ترجمة (سفيان بن وكيع) : " أنا القاسم المقري ، ثنا سفيان بن وكيع ، ثنا أبي ، عن سفيان ، عن أبي إسحاق ، عن أبي الأحوص ، عن عبد الله ، عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال : (عليكم بالشفاء ؛ العسل شفاءٌ من كل داء ، والقرآن شفاءٌ لما في الصدور) .

قال الشيخ : وهذا يُعرف عن الثوري مرفوعاً من رواية زيد بن الحباب عن سفيان ، وأما من حديث وكيع مرفوعاً لم يروه عنه غير ابنه سفيان ، والحديث في الأصل عن الثوري بهذا الإسناد موقوف .

أخبرنا محمد بن جعفر الشطوي ، ثنا سفيان بن وكيع ، ثنا معاذ بن معاذ ، عن شعبة ، عن حبيب بن أبي ثابت قال : سُئل أنس بن مالك عن خُلُق النبي - صلى الله عليه وسلم - ، فقال : (كان النبي - صلى الله عليه وسلم - يجلس على الأرض ، ويأكل على الأرض ، ويلبس الصوف ، وإن أُهدي إليه كراع قَبِل ، وإن دُعي إلى ذراع أجاب ، وكان يعتقل العنز) .

قال الشيخ : وهذا عن شعبة غير محفوظ ، وإنما يرويه عن شعبة عمر بن حبيب ، ومن حديث معاذ بن معاذ عن شعبة منكر ؛ ليس يرويه عنه غير سفيان بن وكيع . والأصل في هذا الحديث إنما يرويه الحسن بن عمارة عن حبيب ، وبالحسن معروف .

... إلى أن قال الحافظ ابن عدي : ثنا محمد بن جعفر الشطوي ، ثنا سفيان بن وكيع ، ثنا ابن وهب ، عن يونس ، عن الزهري ، عن سالم ، عن أبيه أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قال : (إذا استيقظ أحدكم من منامه فلا يُدخل يده في الإناء حتى يغسلها ثلاثاً) .

قال الشيخ : **وهذا قد زَلَّ فيه سفيان بن وكيع ، أو لُقن ، أو تعمَّد** ؛ حيث قال : ثنا ابن وهب ، عن يونس، عن الزهري ، وكان هذا الطريق أسهل عليه ، وإنما يرويه ابن وهب هذا عن ابن لهيعة وجابر بن إسماعيل الحضرمي، عن عقيل ، عن الزهري .

ثناه القاسم بن مهدي ، عن أبي الطاهر بن المسرح ، عن ابن وهب " [(١)] .

ثم ختم ابن عدي ترجمته هذه بقوله : " ولسفيان بن وكيع حديث كثير ، **وإنما بلاؤه أنه كان يتلقن ما لقّن** ، ويُقال : كان له وراق يُلقنه من حديث موقوف يرفعه ، وحديث مرسل فيوصله ، **أو يُبدّل في الإسناد قوماً بدل قوم** ، كما بيّنتُ طرفاً منه في هذه الأخبار التي ذكرتُها " [(٢)] .

٢- قال البرذعي عن أبي زرعة : " لم يكن عثمان - هو : ابن صالح المصري - عندي ممّن يكذب ، ولكنه كان يكتب الحديث مع خالد بن نجيح ، **فكان خالد إذا سمعوا من الشيخ أملى عليهم ما لم يسمعوا ، فبُلُوا به** .

وقد بُلي به أبو صالح أيضاً - يعني : كاتب الليث في حديث زهير بن معبد ، عن سعيد بن المسيب ، عن جابر ، **ليس له أصل** ، إنما هو من حديث خالد بن نجيح .

قلتُ - أي : الحافظ ابن رجب - : وهذا الحديث قد ذكرناه في فضائل الصحابة ، وذكرنا قول أحمد فيه إنه موضوع . وكذا ذكر أبو زرعة وأبو حاتم في عبد الله بن صالح بن أبي صالح أنّ خالد بن نجيح كان يدسُّ له في كتبه أحاديث " [(٣)] .

٣- وقال الحافظ المحقّق ابن رجب الحنبلي : " وقد روى قتيبة بن سعيد عن الليث بن سعد حديث الجمع بين الصلاتين في السفر . وهو غريبٌ جداً ، فاستنكره الحفاظ ، **ويُقال : إنه سمعه مع خالد بن الهيثم ، فأدخله على الليث وهو لا يشعر** ، كذا ذكره الحاكم في علوم الحديث " [(٤)] .

وقد ساق الحاكم بإسناده إلى محمد بن إسماعيل البخاري قوله : " قلتُ لقتيبة بن سعيد : مع مَن كتبتَ عن الليث بن سعد حديث يزيد بن أبي حبيب عن أبي الطفيل ؟ ، فقال : كتبته مع خالد المدايني . قال البخاري : **وكان خالد المدايني يُدخل الأحاديث على الشيوخ** " [(٥)] .

٤- قال ابن أبي حاتم : " سألتُ أبي عن حديث رواه أبو عقيل بن حاجب ، عن عبد الرزاق ، عن سعيد بن قماذين ، عن عثمان بن أبي سليمان ، عن سعيد بن محمد بن جبير بن مطعم ، عن عبد الله بن حُبْشي ؛ قال : سمعتُ رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول :(لا تطرقوا الطير في أوكارها ، فإن الليل أمان لها) .

قال أبي : هذا الحديث **مما أُدخل على عبد الرزاق** ، وهو حديث موضوع " [(٦)] .

وقال الحافظ ابن حبان في ترجمة (أحمد بن عبد الله ابن أُخت عبد الرزاق) : " **كان يُدخل على عبد الرزاق**

---

(١) الكامل (٣/٤١٨) .

(٢) الكامل (٣/٤١٨) .

(٣) شرح علل الترمذي (٢/٨٢٩) .

(٤) شرح علل الترمذي (٢ / ٨٣١) .

(٥) معرفة علوم الحديث (ص ١٦٠) .

(٦) علل الحديث (٢/٤٨) .

الحديث ، فكل ما وقع في حديث عبد الرزاق من المناكير التي لم يُتابع عليها كان بَلِيَّتُهُ فيها ابن أُخته هذا "[١] .

٥- قال ابن عدي في ترجمة (حماد بن سلمة) - وهو يسوق أحاديث في الصفات تُشبِّه الله بخَلْقه - : " قال أبو عبد الله : سمعتُ عباد بن صهيب يقول : إنَّ حماد بن سلمة كان لا يحفظ ، فكانوا يقولون : إنها دُسَّت في كتبه ، وقد قيل : إنَّ ابن أبي العوجاء كان ربيبه ، فكان يدسّ في كتبه هذه الأحاديث .

قال الشيخ : وأبو عبد الله بن الثلجي كذاب ، وكان يضع الحديث ويدسُّه في كتب أصحاب الحديث بأحاديث كفريات ، فهذه الأحاديث من تدسيسه "[٢] .

---

(١) المجروحين (١٤٢/١) .

(٢) الكامل (٢٦٠/٢) .

وانظر لمزيد أمثلة : " شرح علل الترمذي " (٨٢٩/٢ ، ٨٣١) ، و " علل الحديث " لابن أبي حاتم (٢٨٣/٢) ، و " الكامل " (٢٩٦/٣ ، و٣٤٧/٤) ، و " المجروحين " (٢١٨/٢) .

الفصل الرابع : أنواع الأشباه في علل الحديث :

المبحث الأول : الأحاديث التي حكم عليها النقاد بأنها تُشبه أحاديث راوٍ آخر

المبحث الثاني : الأحاديث التي حكم عليها النقاد بأنها تُشبه حديث القصَّاص أوالكذَّابين أو الصّالحين

الفصل الرابع : أنواع الأشباه في علل الحديث :

هذا الفصل عبارة عن خلاصة تقعيدية نظرية مستنبطة من الباب التطبيقي ، أذكر فيه - بإذن الله تعالى - أبرز أنواع الأشباه في علل الحديث ، وسمات كل نوعٍ ، وما يتعلق به من حيثياتٍ تُوضح الأشباه وتُجليها .

وقد يظنُّ القارئ لهذا الفصل أن فيه تكراراً من جهتين :

الجهة الأولى : أنه تكرارٌ للباب الثاني ؛ لأن هذا الفصل عبارة عن نتائج وخُلاصات الباب الثاني ؛ وأحد فصليّ الباب الثاني قد ختمته بنتائج وخُلاصات .

الجهة الثانية : أنني قد ذكرتُ في هذا الفصل أنواع الأشباه ، وذكرتُ في كل نوعٍ منه جملةً من الأمور قد ذُكرت في الفصول السابقة من هذا الباب ؛ كأسباب وقوع الأشباه ، ووسائل كشفها ومعرفتها ، وألفاظها ، وغير ذلك مما قد ذُكر فيما سبق .

أقول : ما سبق وإن كان فيه نوع صحة إلا أن هذا لا يُعَدُّ تكراراً ، وذلك لأمرين :

الأمر الأول : أنه يُوجد فرقٌ بيّنٌ بين الخلاصة التطبيقية التي تُلخّص ما استفدته واستنتجته من كل مثالٍ ، وبين الخلاصة النظرية التقعيدية التي تضع الخُلاصات والنتائج والقواعد النظرية من خلال مجموع الأمثلة دون التطرق إلى الأمثلة لا من قريبٍ ولا من بعيدٍ .

ولذلك فسوف تلحظ أن هذا الفصل لن يذكر أيّ مثالٍ - على الإطلاق - وإن كانت نتائجه مستنبطةً من مجموع الأمثلة .

الأمر الثاني : وهو ما يتعلق بكون بعض الأُمور المذكورة في هذا الفصل قد ذُكرت في الفصول السابقة من هذا الباب ، فهذا الأمر وإن كان في الظاهر قد يُظنُّ أنه تكرار ، إلا أنه في الحقيقية والواقع ليس كذلك ؛ لأن الفصل السابق المتعلق بالأسباب والوسائل - على سبيل المثال - إنما يتحدث عن الأسباب والوسائل في جميع أنواع الأشباه على جهة العموم ، أما هنا فالحديث عن الأسباب والوسائل من خلال كل نوعٍ من أنواع الأشباه على حدةٍ ، ومعلوم أن هذه الأسباب وتلك الوسائل تختلف في كل نوعٍ من أنواع الأشباه ، وإن كان هناك اتفاقٌ عامٌّ في بعضها بين نوعيّ الأشباه . فالفائدة من هذا إذن إنما تكمن في معرفة أسباب ووسائل كل نوعٍ على حدةٍ دون النوع الآخر .

وأبرز أنواع الأشباه نوعان ، وسأجعل لكل نوعٍ منهما مبحثٌ خاصٌّ ، أتكلم فيه عن أبرز السّمات والخصائص له مما قد استنبطته من الأمثلة التطبيقية فقط ، وإن كانت سماته وخصائصه أكثر مما ذكرتُ هنا ؛ لأن الأمثلة التطبيقية هي نماذج محدودة وليست على سبيل الاستقصاء والتتبع ، ولا شك أنه كُلّما كَثُرتْ أمثلة كل نوعٍ وازدادت ظهرت سماتٌ جديدةٌ له ، والله تعالى أعلم .

المبحث الأول : الأحاديث التي حكم عليها النقاد بأنها تُشبه أحاديث راوٍ آخر :

هذا المبحث هو عبارة عن خلاصة تقعيدية للفصل الأول من الباب التطبيقي ، وسأذكر فيه - بإذن الله تعالى- ما يلي :

١- وجه علاقة هذا النوع بالأشباه ، ومدى تحقُّق تعريف الأشباه فيه .

٢- الألفاظ التي يُطلقها الناقد وتُعبّر عن هذا النوع .

٣- الوسائل والقرائن التي يسلكها الحافظ لاستجلاء الأشباه والكشف عنها في هذا النوع .

٤- سبب وقوع الأشباه في هذا النوع .

وإليك الآن تفصيل ما سبق :

أولاً – وجه علاقة هذا النوع بالأشباه :

هذا النوع من أنواع الأشباه - وهو : أن يروي الراوي أحاديث تُشبه أحاديث راوٍ آخر - علاقته بها ظاهرة جداً ؛ وذلك لأن الناقد حين يقول : " هذا الحديث لا يُشبه حديث فلان ، إنما يُشبه حديث فلان " فإن هذا اللفظ يحتوي على الأمور الثلاثة التي لا بُدَّ منها في الأشباه ؛ وهي : وقوع استبدال أحد الرواة في السند ، ونفي الناقد أن يكون الحديث من حديث أحد الرواة الموجودين في السند ، وإرجاع الحديث إلى صاحبه الذي ترجّح للناقد أنـــه استُبدل من السند .

وبالتالي فهذا النوع نوعٌ من أنواع الأشباه ظاهر العلاقة بها .

ثانياً – الألفاظ التي يُطلقها الناقد وتُعبّر عن هذا النوع :

تعدّدت الألفاظ التي يُطلقها الناقد للتعبير عن هذا النوع ، فمن أبرزها :

- هذا الحديث لا يُشبه حديث فلان ، إنما يُشبه حديث فلان آخر .
- ليس له أصلٌ من حديث فلان ، إنما هو من حديث فلان آخر .
- لم يسمعه من فلان ، إنما سمعه من فلان آخر .
- يُشبه أن يكون فلان قد أخذه من فلان .
- الصحيح أن فلانا قد أخذه من حديث فلان .
- يُشبه أن يكون من كلام فلان .
- الحديث حديث فلان .
- هذا خطأ ، إنما هو من حديث فلان .

إلى غير ذلك من العبارات والألفاظ التي تدلّ على هذا النوع .

ثالثاً – الوسائل والقرائن التي يسلكها الناقد لاستجلاء الأشباه والكشف عنها في هذا النوع :

يسلك الناقد لاستجلاء الأشباه ومعرفتها في هذا النوع وسائل وقرائن عدة ، من أبرزها :

١- جمع الطرق والنظر في روايات الحديث وطرقه : وهذه الوسيلة لا يستغني عنها ناقدٌ من النقاد حال كلامه في العلل ؛ ومنها الأشباه ، فهذه الوسيلة وسيلةٌ أساسيةٌ ، وهي أول وسيلة يقوم بها الناقد لكشف الخطأ ومعرفته ، ثم تتلوها وسائل أُخرى .

وهذه الوسيلة ليست كافية بحدّ ذاتها ولوحدها للتدليل على وقوع الأشباه ، ولكنها دليلٌ مع غيرها من الأدلة التي يتأكد من خلالها الحكم بوجود الأشباه ، فلا بُدّ من وجود وسائل وقرائن أُخرى في خَلَد الناقد تُؤكد وجود الأشباه .

٢- تفرد أحد الرواة برواية حديثٍ أو أحاديث ليس لها أصل من حديث شيخه : فيروي عن شيخه ما لا يُتابعه أحدٌ عليه ، وما لا يُعرف من حديث شيخه .

فتفرد أحد الرواة – في عصر اشتهار الرواية – عن شيخه دليل على أن هذه الأحاديث ليست من أحاديث شيخه في حقيقة الأمر ، فالشيخ لم يروها فعليّاً ولم تُحفظ عنه .

٣- المخالفة : فمخالفة أحد الرواة لراوٍ أحفظ منه لهذا الحديث وأضبط ، أو لجماعة من الرواة فيهم من هو أوثق منه وأحفظ دليلٌ على أن هذا الراوي قد أخطأ في روايته ، وأنه روى ما ليس له أصل .

ويُشترط لاعتبار المخالفة دليلاً على خطأ الراوي أن يُخالف من هو أحفظ منه وأوثق وأثبت في الشيخ وأعرف بحديثه ، أو أن يُخالف جماعةً من الرواة تدل القرائن على صوابهم وخطئه .

ومن صُور المخالفة : كون أحد الرواة يُعرف بالرواية والأخذ عن شيخه ، في حين أن مَنْ خالفه لا يُعرف بالرواية عن شيخه أو أنه مُقلٌّ جداً عنه . فيُرجّح حينها الراوي المعروف بالرواية والأخذ عن شيخه ؛ لأنه أعْرَف وأخبر لحديث شيخه ، والله تعالى أعلم .

٤- معرفة أنّ هذا الراوي يُعرف بالرواية والأخذ عن شيخه .

٥- معرفة أنّ أحد الرواة لا يُعرف بالرواية والأخذ عن شيخه .

رابعاً – سبب وقوع الأشباه في هذا النوع :

إنّ من أبرز أسباب وقوع الأشباه في هذا النوع سببين رئيسين :

أحدهما : الرواية على التوهم : وهذا السبب قد يقع من الثقة في حديثٍ أو أحاديث ، أو من سيء الحفظ كثير الخطأ ؛ لسوء حفظه وشدة غفلته .

ثانيهما : تعمد الكذب : ويكون ذلك إما بسرقة الحديث ، أو بالوضع على الثقات ، أو بقلب الأسانيد وتسويتها على جهة القصد والتعمد ، والله تعالى أعلم .

المبحث الثاني : الأحاديث التي حكم عليها النقاد بأنها تُشبه حديث القصّاص أو الكذّابين أو الصّالحين :

أُحبُّ أن أُنوِّه - قبل البدء في هذا المبحث - إلى أن القصاص ليسوا جميعاً ضعفاء ، فبعض القصاص والوعّاظ والزُّهاد ثقات ؛ كوهب بن منبه والحسن البصري وحُميد الطويل . وضابط ذلك : أن القاصّ إنْ كان مع ذِكْره لقصص بني إسرائيل وغيرها مشتغلاً ومهتماً برواية الحديث ، وأنّه إذا روى الحديث لا يُخطئ في سنده أو متنه ؛ فلا يرفع الموقوف ، ولا يقلب الأسانيد ، ولا يُدخل حديثاً في حديث ، ولا يروي الحديث بالمعنى فيأتي بألفاظ ركيكة وعباراتٍ لا تُشبه كلام النبي - صلى الله عليه وسلم - ، ولا غير ذلك مما قد يقع فيه الضعفاء . فإذا اتّصف القاصّ بذلك كان ثقةً مُحتجاً بحديثه .

وهذا المبحث هو عبارة عن خلاصة تقعيدية للفصل الثاني من الباب التطبيقي ، ويتضمّن ما يلي :

١- معنى هذا النوع من أنواع الأشباه .

٢- وجه علاقته بالأشباه ، ومدى تحقُّق تعريف الأشباه فيه .

٣- الألفاظ التي يُطلقها الناقد وتُعبِّر عن هذا النوع .

٤- الوسائل التي يسلكها الناقد للكشف عن الأشباه واستجلائها في هذا النوع .

٥- سبب وقوع الأشباه في هذا النوع .

وإليك تفصيل ما سبق :

أولاً - معنى هذا النوع من أنواع الأشباه :

إن ألفاظ هذا النوع من أنواع الأشباه التي يُطلقها الناقد إنما يعني بها أن هذا الراوي يروي عن شيخه ما لا يُشبه حديثه ، وإنما يُشبه حديث القصاص أو الكذّابين أو الصالحين .

فالناقد حين أطلق ألفاظ هذا النوع فإنه بذلك يريد أنْ يُبيِّن أنّ الراوي يروي ما لا أصل له من حديث شيخه ، فلم يُتابعه الثقات عليه ، وفي الوقت ذاته بُعد الحديث بأُسلوبه وتركيب ألفاظه إلى جماعة اتصفت أحاديثها بصفة معيّنة ، فكأنّ الناقد يُريد أن يقول : إنما أخذه من القصاص وغيرهم ؛ لأن حديثه يُشبه حديثهم ، فما يعتنون به من مواضيع ، وما يحتويه كلامهم من أُسلوبٍ وسماتٍ معيّنةٍ وطابعٍ عامٍّ ، كل ذلك يُوجد في حديث هذا الراوي .

فنخلص مما سبق أن الناقد يعني بذلك أمرين :

الأول : أن الراوي تفرد عن شيخه بما لا يُتابعه أحدٌ عليه ، فهو قد روى عن شيخه ما ليس له أصلٌ من حديثه ، وما لم يُحدِّث به شيخه على الحقيقة .

الثاني : أن هذا الراوي كأنّه أخذ حديثه من جماعةٍ تتسم متون أحاديثها بسماتٍ معيّنة كالقصاص وغيرها ، فمتون أحاديثه تُشبه متون أحاديثهم من حيث الأُسلوب والسمات والموضوع ونحو ذلك .

ثانياً – وجه علاقة هذا النوع بالأشباه ، ومدى تحقّق تعريف الأشباه فيه :

هذا النوع من أنواع الأشباه علاقته بها وكونه منها ظاهر وجليّ ؛ وذلك لأن الألفاظ التي يُعبّر بها النقاد عن هذا النوع تتوفر فيها شروط الأشباه ؛ مِن وقوع الاستبدال ، وكون الحديث لا أصل له من حديث فلان ، وأنــــه يرجع في الحقيقة إلى جماعة معيّنة .

وعلى هذا فتعريف الأشباه وشروطها منطبقةٌ على هذا النوع ، والله أعلم .

وهنا لا بُدّ من التنبيه على أن بعض النقاد قد يُطلق بعض هذه الألفاظ على الراوي لا على ما يرويه ، ونحــــن نتكلم عن علم العلل ، وهذا العلم متعلّق بالرواية ، وقد أدخلتُ من قيل فيه ذلك في هذا النوع كذلك ؛ لأنه بعد التتبع تَبيّن لي أن من يُقال فيه ذلك من الرواة ، إنما قالها الناقد بعد تتبع أغلب أحاديثه ، فيجد أكثرها تدلُّ على أمرٍ ما أو على صفةٍ ما ، فيُطلق حينئذٍ على الراوي هذه الصفة ؛ لاشتمال أغلب أحاديثه عليها ، وبالتالي فإن كان هذا الحكم في الظاهر على الراوي ، إلا أنه في الواقع حكم على أحاديثه ورواياته ، فاتُّصِف بها الراوي ؛ لاشتراك أكثر أحاديثه ورواياته بهذه الصفة ، والله تعالى أعلم .

ثالثاً – الألفاظ التي يُطلقها الناقد وتُعبّر عن هذا النوع :

إن ألفاظ هذا النوع التي تدل على معناه كثيرة ومتنوعة ، من أبرزها :

- حديث فلان يُشبه حديث القصاص .
- حديثه لا يُشبه كلام رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ، وإنما يُشبه حديث القصاص .
- حديث فلان يُشبه وضع القصاص .
- حديث فلان يُشبه حديث القصاص ، ليس لها أُصول .
- حديث فلان يُشبه وضع الطرقية .
- حديث فلان يُشبه حديث الكذّابين .
- حديث فلان يُشبه حديث الصالحين .
- فلانٌ يُشبه القصاص .

إلى غير ذلك من الألفاظ الدالّة على ذات المعنى .

رابعاً – الوسائل التي يسلكها الناقد للكشف عن الأشباه في هذا النوع :

مِن أبرز الوسائل التي يسلكها الناقد لاستجلاء الأشباه ومعرفتها ما يلي :

١ – نكارة المتن وركاكة الأُسلوب وكون الحديث لا يُشبه كلام رسول الله – صلى الله عليه وسلم – :

قال الحافظ ابن رجب الحنبلي في قاعدة الأشباه : " ومن ذلك – أي : من الأشباه – أنهم يعرفون الكلام الذي

يُشبه كلام النبي – صلى الله عليه وسلم – من الكلام الذي لا يُشبه كلامه .

قال ابن أبي حاتم الرازي عن أبيه : تعلم صحة الحديث بعدالة ناقليه ، وأن يكون كلاماً يصلح أن يكون مثله كلام النبوة ، ويُعرف سقمه وإنكاره بتفرد من لم تصح عدالته بروايته ، والله أعلم " (١) .

وهذه الوسيلة وسيلة رئيسة في هذا النوع ، مع وسائل أُخرى .

٢- جمع الطرق والنظر في روايات الحديث وطرقه : وهذه الوسيلة هي أول وسيلة يقوم بها الناقد لكشف الخطأ – عموماً – والأشباه – خصوصاً – ، وكلام أبي حاتم – رحمه الله تعالى – آنف الذكر يدلُّ على هذا ، فلا يُمكن أن يُعلم تفرد أحد الرواة بالحديث إلا من خلال جمع طرق الحديث والنظر في رواياته .

وهذه الوسيلة لا بُدَّ أن تتلوها وسائل أُخرى ؛ لأنها لوحدها ليست كافيةً لمعرفة الخطأ ومُلابساته ، وإنما هي لا تعدو أن تكون مُؤشراً على وجود الخطأ ، ثم يسلك الناقد وسائل أُخرى لكشف ومعرفة ملابسات هذا الخطأ.

٣- تفرد بعض الرواة برواية حديثٍ أو مجموعة أحاديث ليس لها أصل من حديث شيخه : وذلك بأن يروي عن شيخه ما لا يُتابعه أحدٌ عليه ، وما لا يُعرف من حديث شيخه .

٤- المخالفة : وهو أن يُخالف الراوي من هو أحفظ منه وأوثق في هذا الحديث .

والمخالفة كالتفرد دليلٌ على أن الراوي أخطأ ؛ فروى ما لا أصل له من حديث شيخه .

وتنبغي الإشارة إلى أنَّ وقوع التفرد في هذا النوع أكثر من وقوع المخالفة ، فالتفرد سمةٌ ظاهرةٌ في أحاديث هذا النوع ، في حين أن المخالفة قليلة فيه ، ومن أبرز صور المخالفة هنا : أن يروي بعض الرواة مقولةً أو حكمةً عن أحد السلف ، فيأتي أحد الرواة فيرويها مسندةً إلى رسول الله – صلى الله عليه وسلم – .

وهناك صورةٌ ثانية ؛ وهي : أن يكون الحديث معروفاً بأحد الضعفاء ، فيأتي أحد الرواة فيسرقه ويرويه بسند آخر مُخالفاً بذلك عامة الرواة ، وغالباً ما يكون هذا السند رواته ثقات .

خامساً – سبب وقوع الأشباه في هذا النوع :

إن من أهم أسباب وقوع الأشباه في هذا النوع ما يلي :

الأول : الرواية على التوهم : وهذا السبب قد ينتج من خطأ الثقة في حديثٍ أو أحاديث ، أو ممن ساء حفظه وكثر خطؤه واشتدَّت غفلته من الصالحين والزهاد .

ووقوع الثقة في خطأ من هذا النوع قليل جداً ، لا يكاد يُذكر ، ولكني ذكرته لوجوده مع نُدرته .

وفي كثير من الأحيان يُعبِّر النقاد عن هذا النوع من الخطأ إذا نتج من سيء الحفظ كثير المناكير بقولهم : "يُشبه حديثه حديث الصالحين " ونحوها من العبارات الدَّالَّة على أن الرجل من الصالحين ممَّن لا عناية لهم بالحديث .

الثاني : تعمُّد الكذب : ويكون ذلك إمَّا بسرقة الحديث ، أو بوضع الحديث على الثقات ، أو بقلب الأسانيد

---

(١) شرح علل الترمذي (٢/٨٧٢) .

وتسويتها على جهة القصد والتعمد .

وهذا السبب من أكثر الأسباب الموقعة في الأشباه في هذا النوع .

الثالث : التلقين والإدخال على الشيوخ : وهذا السبب ظاهرٌ في كونه من أسباب وقوع الأشباه في هذا النوع ؛ وذلك لأن أحدهم قد يُلقن الشيخ أو يُدخل عليه حديثاً منكر المتن ، وبالتالي فلن يكون الحديث المُدخل من حديث الشيخ وإنما من حديث غيره ، فيتحقق بهذا السبب معنى هذا النوع من الأشباه .

الرابع : التدليس عن الكذّابين : فالمدلّس إذا أسقط كذّاباً - قد افتعل حديثاً ما - ودلّس عنه ، فإنه سيروي عن الثقات ما لا أصل له من حديثهم ، ويُحدّث عنهم بمتنٍ منكرٍ مُختلقٍ موضوعٍ ، والله تعالى أعلم .

الباب الثاني: الدراسة التطبيقية للأشباه في علل الحديث:

الفصل الأول : نماذج من الأحاديث التي حكم عليها النقاد بأنها تُشبه أحاديث راوٍ آخر

الفصل الثاني : نماذج من الأحاديث التي حكم عليها النقاد بأنها تُشبه حديث القصَّاص أو الكذّابين أو الصّالحين

الفصل الأوَّل : نماذج مِن الأحاديث التي حكم عليها النقاد بأنها تُشبه أحاديث راوٍ آخر

الفصل الأول : نماذج من الأحاديث التي حكم عليها النُقاد بأنها تُشبه أحاديث راوٍ آخر :

يشتمل هذا الفصل على دراسة نماذج من ذلك تُعين على معرفة مقصود النُقاد حين يحكمون على أحاديث راوٍ ما بأنها تُشبه حديث راوٍ آخر ، مُحاولاً استكشاف ذلك بتحليل نص الناقد ، ودراسته دراسة موسّعة ، والنظر في مُلابساته إن وُجِدَتْ . ومِنْ ثَمَّ أُحاول معرفة مدى دقة كلام الناقد العلمية ما أمكنني ذلك ، مع إيماني بوعورة ذلك وصعوبته وخطورته في آنٍ واحدٍ ، وذلك لدقة مسلكهم ، ولكني أستعين بالله -تعالى- وأسأله التوفيق والسداد .

وسأذكر في كل مثالٍ -بعون الله تعالى وتوفيقه- الخطوات التي سأسلكها فيه لاستجلاء ما ذكرتُ أو بَعْضَهُ .

المثال الأول :

قال ابن أبي حاتم الرازي في ترجمة معاذ بن خالد العسقلاني : " روى عن عمارة بن زاذان ، وزهير بن محمد . روى عنه : الحسن بن عبد العزيز الجروي ، ومحمد بن خلف العسقلاني . سألتُ أبي عنه ؛ فقال : هو شيخ تُشبه أحاديثه عن زهير بن محمد أحاديث إبراهيم بن أبي يحيى ، ودليلنا : أن أحاديثه من أحاديث إبراهيم بن أبي يحيى ؛ حديثاً [١] رواه معاذ بن خالد ، عن زهير بن محمد قال : حدثني شرحبيل بن سعد أنه سمع جبار بن صخر يقول : سمعتُ رسول الله-صلى الله عليه وسلم- يقول : (نُهينا أن تُرى عوراتُنا) . وقد حدثني بهذا الحديث بعينه معاذ بن حسان نزيل برذعة قال : حدثنا إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى ، عن شرحبيل بن سعد" [٢] .

دراسة المثـــــــــال :

يظهر بوضوح من النص السابق وملابساته أن أبا حاتم يقصد بكلامه السابق أن معاذاً قد أخذ أحاديث إبراهيم ابن أبي يحيى فنسبها إلى زهير بن محمد -سواء كان ذلك عمداً أم من غير عمد- وذلك بأنْ رواها عن زهير مباشرة ، مع كون هذه الأحاديث ليست من أحاديث زهير وإنما هي من أحاديث إبراهيم بن أبي يحيى . ويظهر كذلك أن هذا مَسْلَكٌ عام في أحاديث معاذ بن خالد عن زهير بن محمد وليس خاصاً في الحديث الذي دلَّل به على صحة قوله ، وسيظهر هذا الأمر بجلاء في أثناء الدراسة – إن شاء الله تعالى – .

وقد سلك أبو حاتم – رحمه الله تعالى – من أجل كشف ذلك ومعرفته لنظر في طرق الحديث الأُخرى فوجد إبراهيم بن أبي يحيى موجوداً في بعض طرق الحديث من غير طريق معاذ .

---

(١) نُصبتْ "حديثاً" على اعتبار أنها بدل من "أحاديثه" ، أو أنها ، دونه على الاستعمال .

(٢) الجرح والتعديل (٨ / ٢٥٠ ، رقم الترجمة : ١١٣٦) .

أقول : هذا النص أظهر فيه أبو حاتم بعض القرائن ، وربما كانت عنده قرائن أُخرى لم يذكرها ، وما جعلني أعتقد ذلك هو تساؤلٌ يجول بالذهن من أوّل وهلة : هل بمُجرّد ورود الحديث من طُرق عِدّة وتعدّد الرواة عمّن دار عليه الإسناد- وهو هنا : شرحبيل بن سعد- ، هل ذلك يجعل الناقد يحكم بأن بعض الرواة إنما أخذَ أحاديث راوٍ آخر فنسبها لغيره ؟ ، لا شك أن هذا ليس كافياً وحده ليُصدر الناقد حكمه هذا ؛ وذلك لأنه لا يخلو حديث -في الغالب- من وروده من طرقٍ ومتابعات عِدّة ، فلم نرَ أحداً من النّقاد حكم على ما هذه حالُه من الأحاديث بأنه من الأشباه في العِلَلِ ، بل لو سلك النقاد ذلك لكان تعدد طرق ومتابعات الحديث مُضعّفاً للحديث ذاته مُعلاً له ، وهذا ما لا يقوله أحد ،بل المتابعات- في الغالب- مقويةٌ للحديث يشهد بعضها لبعض .

فما القرائن التي انقدحت في خَلَد أبي حاتم ، وانضمت مع ما دلّل به ليحكم على أن أحاديث معاذ التي يرويها عن زهير هي في الحقيقة ليست من أحاديث زهير ، وإنما هي من أحاديث إبراهيم بن أبي يحيى ؟ .

ثم يطرأ في الذهن تساؤل آخر : ما الأسباب التي جعلَت معاذاً يقع في ذلك ؟ ، هل لكونه كذاباً أو مُدلّساً أم لسوء حفظه ؟ .

وما مدى دقة كلمة الحافظ أبي حاتم -رحمه الله تعالى- العلمية ؟ .

للإجابة عن هذه التساؤلات وغيرها سأسلك الخطوات التالية في دراسة نص أبي حاتم :

١ ـ سأقوم بترجمة معاذ بن خالد -بإذن الله تعالى- ، محاولاً من خلالها أن أتلمس علاقته بزهير بن محمد الخراساني وإبراهيم بن أبي يحيى ما أمكنني ذلك .

٢ ـ تخريج الحديث الذي ذكره أبو حاتم دليلاً على صحة ما قاله ، والنظر في كلام العلماء عليه إن وُجِدَ .

٣- البحث عن كل أحاديث معاذ بن خالد العسقلاني في كتب الحديث المطبوعة [(١)] ، وبخاصة : ما رواه عن زهير بن محمد .

٤- دراسة وتخريج تلك الأحاديث دراسة مُعلّلة ، مُركّزاً في ذلك على جمع رواياتها وطرقها دون دراسة رجالها وأسانيدها بشكلٍ واسعٍ إلا ما احتيج إليه من ذلك ، وذلك لأن المسلك الذي سلكه أبو حاتم -رحمه الله- للتدليل على كلامه هو مسلك الطرق والروايات . مراعياً في دراسة هذه الأحاديث كلام أبي حاتم نفسه على أحاديث معاذ الأخرى ، وكلام غيره من النقاد عليها إن وُجِد .

وسأبدأ - بإذن الله تعالى- بدراسة ترجمة معاذ بن خالد ، وبيان علاقته بزهير بن محمد وإبراهيم بن أبي يحيى ما أمكنني ذلك . وهذه العلاقة وتلك الترجمة وإن كانت لا تُوضح القرائن التي من أجلها حكم الحافظ أبي حاتم بالأشباه ، إلا أنها تُضيء الطريق وتمهد لمعرفة بعض الأسباب التي جعلت معاذاً يقع في الأشباه ، وتُزيل سوء الفهم لمعنى الأشباه الذي أراده أبو حاتم هنا .

---

(١) وذلك من خلال الموسوعات الحديثية المُحَوْسَبة .

أولاً : ترجمة معاذ بن خالد العسقلاني [١] وعلاقته بزهير بن محمد الخُراساني :

روى عن : أيمن بن نابل الحبشي المكي نزيل عسقلان ، وعمارة بن زاذان البصري ، وزهير بن محمد الخراساني المروزي الخرقي الشامي الحجازي . وروى عنه :الحسن بن عبد العزيز الجروي المصري-نزيل بغداد- ، ومحمد بن خلف الشامي العسقلاني ، وحرملة بن يحيى التجيبي المصري ، ومحمد بن روح القَتيري المصري ، ومحمد بن علي ابن عمر العسقلاني ، وعيسى بن عبد الله بن سليمان الأموي العسقلاني .

قال أبو حاتم – كما سبق – : " هو شيخ [٢] تُشبهُ أحاديثه عن زهير بن محمد أحاديث إبراهيم بن أبي

---

(١) لم يُخرّج له أصحاب الكتب الستة ، وإنما ذكره صاحب " تهذيب الكمال " ومن اختصره تمييزاً ، فالعسقلاني ليس مشهوراً بطلب العلم .

(٢) ذكر ابن أبي حاتم مراتب ألفاظ الجرح والتعديل ، وقسمها إلى أربع مراتب للتعديل ، وأربع مراتب أخرى للتجريح ، وذكر أن لفظ "شيخ" يُطلق ويُراد به المرتبة الثالثة من مراتب التعديل ؛ فقال : "ووجدتُ الألفاظ في الجرح والتعديل على مراتب شتى ، وإذا قيل للواحد : إنه ثقة ، أو متقنٌ ثبتٌ فهو ممن يُحتجُّ بحديثه . وإذا قيل له : إنه صدوق ، أو محله الصدق ، أو لا بأس به فهو ممن يُكتب حديثُه ويُنظر فيه ، وهي المنزلة الثانية . وإذا قيل : شيخٌ فهو بالمنزلة الثالثة يُكتب حديثُه ويُنظر فيه إلا أنه دون الثانية . . ." "الجرح والتعديل" (٣٧/٢) .

في حين أن الحافظ ابن القطّان الفاسي يرى أن المتقدمين يُطلقونه وهو عندهم ليس بتعديل وإنما يكون المقول فيه هذا القول إنما هو رجل اتفقت له رواية لبعض الأحاديث أُخذت عنه ؛ فليست صنعته أنه من أهل العلم ، فقال ابن القطان بعد أن ذكر حديثاً : " وفيه : طالب بن حجير أبو حجير مجهول الحال ، وإن كان قد روى عنه أكثر من واحد . وسُئل عنه الرازيّان ؛ فقالا : شيخ ، يعنيان بذلك أنه ليس من طلبة العلم ومقتنيه ، وإنما هو رجل اتفقت له رواية لحديثٍ أو أحاديث أُخِذَتْ عنه " ("بيان الوهم والإيهام" :٤٨٢/٣) .

وذكر ابن القطان كذلك حديثاً ذكره الإشبيلي في "الأحكام الوسطى" (٣٢٥/٣-٣٢٦) ؛ فقال الإشبيلي : "محمد بن عمرو شيخ ، وهذا الحديث ذكره الدارقطني ؛ قال :والمحفوظ موقوف " ، فقال ابن القطان تعليقاً على ذلك : "وليس هذا بيان علّته ، وإنما علّتُهُ أن هذا الرجل مجهول الحال ، لا يُعرف إلا برواية ابن وهب عنه ، وقد جاوز – أي : الإشبيلي – في قوله فيه شيخ ، فإن هذه اللفظة يُطلقونها على الرجل إذا لم يكن معروفاً بالرواية ممّن أخذ وأُخذَ عنه ، وإنما وقعت له رواية لحديث أو أحاديث ، فهو يرويها ، هذا الذي يقولون فيه : شيخ . وقد لا يكون مَنْ هذه صفته من أهل العلم . وقد يقولونها للرجل باعتبار ما يرويه عن شخصٍ خصوصي ، كما يقولون : حديث المشايخ عن أبي هريرة ، أو عن أنس ، فيسوقون في ذلك روايات لقومٍ مُقلين عنهم ، وإن كانوا مُكثرين عن غيرهم .وكذلك إذا قالوا : أحاديث المشايخ عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ، فإنما يعنون مَنْ ليس له عنه إلا الحديث أو الحديثان ونحو ذلك . وأبو محمد – أي :الإشبيلي– لم يُبرز في هذا الرجل القول بأنه شيخ ، فإنهم لم يقولوا ذلك فيه فيما أعلم ، وإنما رأى في كتاب ابن أبي حاتم سؤال أبي محمد أباه وأبا زُرعة عنه ؛ فقالا : " هو شيخ لابن وهب" ، فهذا شيء آخر ، ليس هو الذي ذكر ، فإن لفظة"شيخ" لفظة مُصْطَلَحٌ عليها كما تقدم ، فأما لفظة "شيخٌ لفلان " فإنه بمعنى آخر" ("بيان الوهم والإيهام" : ٣ / ٥٣٨ - ٥٣٩ ، رقم الحديث : ١٣١٨) .

وعلق الحافظ ابن القطان على رجال حديثٍ ذكره الإشبيلي وسكت عنه ؛ فقال : "والربيع بن سليم لا أعلمه إلا أبا سليمان الخُلقاني ، قال ابن معين : ليس بشيء . فأما قول أبي حاتم فيه :"شيخ" فليس بتعريف بشيء مِنْ حاله ، إلا أنه مُقلٌّ ليس من أهل العلم ، وإنما وقعت له روايةٌ أُخِذَتْ عنه" ("بيان الوهم والإيهام" :٦٢٧/٤ ، رقم الحديث :٢١٨٤) .

في ترجمة زهير بن محمد التميمي العنبري أبي المنذر الخراساني المروزي الخرقي [١] -الذي قدم الشام وسكن الحجاز- وعلاقة الشاميّين به على وجه العموم ؛ فقال البخاري : "روى عنه أهل الشام أحاديث مناكير ، قال أحمد : كأنَّ الذي روى عنه أهل الشام زهير آخر فقُلِبَ اسمه" .

وقال أبو بكر الأثرم :" سمعتُ أبا عبد الله وذكر رواية الشاميّين عن زهير بن محمد ، قال : يروون عنه أحاديث مناكير هؤلاء ، ثم قال لي : ترى هذا زهير بن محمد الذي يروي عنه أصحابنا ، ثم قال : "أما رواية أصحابنا عنه فمستقيمة عبد الرحمن بن مهدي وأبو عامر أحاديث مستقيمة صحاح" .

وقال الحافظ ابن رجب الحنبلي مُقراً كلام الإمام أحمد بن حنبل الذي هو : " ينبغي أن يكون قَلَبَ اسمه أهل الشام" ؛ فقال :" **يعني سموا رجلاً ضعيفاً زهير بن محمد ، وليس بزهير بن محمد الخراساني**" .

وقال أبو حاتم الرازي : "محلّه الصدق ، وفي حفظه سوء ، وكان حديثه بالشام أنكر مِنْ حديثه بالعراق لسوء حفظه ، وكان من أهل خراسان ، سكن المدينة وقدم الشام ، فما حدّث من كتبه فهو صالح ، وما حدّث من حفظه ففيه أغاليط" .

وقال عثمان بن سعيد الدارمي وصالح بن محمد البغدادي : "ثقةٌ صدوقٌ ، زاد عثمان : وله أغاليط كثيرة" .

وقال البخاري :"ما روى عنه أهل الشام فإنه مناكير ، وما روى عنه أهل البصرة فإنه صحيح" ، وقال مرّة بعد أن سأله الترمذي عن حديث لزهير : " أنا أتقي هذا الشيخ ، كأن حديثه موضوع ، وليس هذا عندي زهير ابن محمد ، وكان أحمد بن حنبل يُضعّف هذا الشيخ ، ينبغي أن يكون قُلِبَ اسمه ، أهل الشام يروون عن زهير بن محمد هذا مناكير" .

وقال أبو عروبة الحرّاني : " كأن أحاديثه فوائد" .

وقال ابن عديّ :" وهذه الأحاديث لزهير بن محمد فيها بعض النكرة ، ورواية الشاميّين عنه أصحّ من رواية غيرهم [٢] ، وله غير هذه الأحاديث ، ولعل الشاميّين حيث رووا عنه أخطؤوا عليه فإنه إذا حدّث عنه أهل العراق فرواياتهم عنه شبه المستقيمة ، وأرجو أنه لا بأس به" .

وقال ابن حبّان في "الثقات" : " يُخطئ ويُخالف" .

وقال الساجي : "صدوق ، منكر الحديث" .

---

(١) انظر في مصادر ترجمته :"الثقات" لابن حبان(٦/٣٣٧ ،رقم :٨٠٠٧) ، و"التاريخ الكبير" للبخاري (٣/٤٢٧ ،رقم : ١٤٢٠) ، و"الضعفاء الصغير" له (ص٤٧ ، رقم : ١٢٧) ، و " تهذيب التهذيب" (٣/٣٠١ ،رقم : ٦٤٥) ،و " تهذيب الكمال"(٩/٤١٤ ، رقم :٢٠١٧) ، و" التعديل والتجريح" للباجي(٢/٥٩٤ ، رقم :٤١٢) ، و "الكامل" لابن عديّ (٤/١٧٧ ، رقم : ٧١٤) ، و "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم (٣/٥٨٩ ، رقم : ٢٦٧٥) ، و"ضعفاء العقيلي" (٢/٩٢ ، رقم :٥٤٩) ، و" شرح علل الترمذي" لابن رجب الحنبلي (٢/٧٧٧ -٧٧٩ ، ٨٢٢) ، و "علل الترمذي الكبير" (٢/٩٥٣) .

(٢) كذا في المطبوع ، وهو تصحيف ، وما بعده من كلام الحافظ ابن عدي يدل على أنه تصحيف .

وقال العجلي : "لا بأس به ، وهذه الأحاديث التي يرويها أهل الشام عنه ليست تُعجبني"[(١)] .

فالنتيجة إذن : هي أن النقاد قد اتفقوا على أن رواية الشاميّين عن زهير بن محمد منكرة ، وأنهم رَوَوْا عنه أحاديث مناكير ، بخلاف رواية العراقيين عنه فإنها صحاح شبه المستقيمة ، وأما سبب ذلك :

فيظهر من قول **أبي حاتم الرازي**[(٢)] وغيره أن السبب في زهير نفسه لكونه سَيِّء الحفظ ، حيث كان يعتمد على كتابه ، فكأنّه حين ذهب إلى الشام لم يأخذ كتابه فحدّث من حفظه فأخطأ ، في حين أنه كان يُحدّث من كتابه في العراق .

فالخلاصة مما سبق :

١- إن معاذ بن خالد – بناءً على كلام النقاد فيه – يُحكم عليه بأنه " لين الحديث ، له مناكير ، وقد احتُمل" ، وبالتالي فالخطأ الناتج منه في الأشباه لسوء حفظه وغفلته لا لكذب وتعمد وقصد .

٢- لم أجد علاقة ظاهرة بينه وبين زهير بن محمد حسب التتبع ، إلا أنه قد روى عن زهير . ولكن للشاميّين – على وجه العموم – علاقة بزهير ، مفادها :أن رواية الشاميين عنه ضعيفة مُنكرة ، ومعاذ بن خالد العسقلاني من عسقلان ؛ وهي من بلاد الشام ، فروايته عنه ضعيفة مُنكرة ، وخاصة أن الحديث – الذي دلّل به أبو حاتم على ما ذكر – ذكره ابن عدي في جملة الأحاديث المنكرة ، ثم قال : "وهذه الأحاديث لزهير بن محمد فيها بعض النُكرة . . ."[(٣)] .

ولكن علاقة الشاميّين هذه بزهير وكون معاذ بن خالد منهم لا تخدم الأشباه ولا تُفسرها لأن أبا حاتم- رحمه الله تعالى- عندما تكلم عن حديث زهير بالشام جعل الخطأ والنكارة منه لسوء حفظه ، في حين أنه عندما شبّه أحاديث معاذ عن زهير بأحاديث إبراهيم بن أبي يحيى كأنه جعل الخطأ فيه من معاذ بن خالد ، حيث ذكر ذلك

---

(١) هذا ما ذكره الحافظ ابن حجر في "تهذيب التهذيب" (٣٠١/٣ ، رقم : ٦٤٥) ، ولم تُذكر العبارة في كلتا طبعتي الكتاب ، وإنما الذي ورد فيهما قوله : "جائز الحديث" .

(٢) هذا نص كلامه –كما هو ظاهر– . في حين أن بعض الناس قد يرى أن الإمام أحمد والبخاري وغيرهما يُفهم من كلامهم أن سبب النكارة إنما يرجع إلى أهل الشام أنفسهم ، لا أنه من زهير بن محمد ، وأن الخطأ منهم لا منه . ولكن أظن أن هذا الفهم قد يكون خلاف الصواب ، وما جعلني أظن ذلك هو تساؤلٌ طرأ على الذهن : هل يُعقل أن أهل الشام كلهم أخطؤوا على زهير ، وأنهم لم يحفظوا حديثه ولم يُقيموه ، وأنهم قلبوا حديثه ؟! .

هذا التساؤل يُقوي عندي أن كلام الإمام أحمد والبخاري يتفق مع كلام أبي حاتم ولايختلف ؛ فهما إنما خطّأا حديثه في الشام ، لكونهم يُخطئونه ؛ بدلالة قول البخاري :" وكان أحمد بن حنبل يُضعّف هذا الشيخ" ، فمَنْ تأمل نصوصهما ظهر له ذلك ، والله أعلم بالصواب .

(٣) الكامل (١٧٧/٤) .

في ترجمته [١] . وبالتالي فكأنّه لا ارتباط بين مَقُولَتَيْ أبي حاتم ، فلا تُفسر إحداهما الأخرى ، والله أعلم .

ولم أذكر علاقة الشاميين بزهير وأُطيل الكلام فيها - نوعاً ما - إلا لكي أُزيل سوء الفهم لمعنى كلمة أبي حاتم التي قالها في الأشباه ، إذ قد يظن بعض الناس أن كلمة أبي حاتم التي قالها في الأشباه إنما قصد فيها نكارة حديث الشاميين عن زهير ؛ لكون معاذ بن خالد من أهل الشام .

٣- إنني لم أجد أي علاقة ظاهرة بين معاذ بن خالد وإبراهيم بن أبي يحيى ، ولو من بعيد ، والله أعلم .

(١) وسيأتي مزيد بيان لذلك فيما سيأتي - إن شاء الله تعالى - .

ثانياً : تخريج أحاديث معاذ بن خالد عن زهير بن محمد الخراساني ودراستها :

قد قُمتُ بجمع أحاديث معاذ بن خالد عن زهير بن محمد ، وسأقوم هنا بدراستها [١] بما يخدم موضوع البحث ، وبما يُعين على الإجابة عن بعض التساؤلات السابقة .

وسأبدأ - بإذن الله تعالى- بالحديث الذي دلّل به أبو حاتمٍ - رحمه الله - على ما ذكر .

الحديث الأول : حديث جبّار بن صخر - رضي الله عنه - قال : سمعتُ رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول : (إنا نُهينا أن تُرى عوراتنا) :

رواه أبو حاتم الرازي [٢] قال : حدثنا معاذ بن حسان نزيل بَرْذَعَة [٣] . ورواه عبدان من طريق أبي حاتم [٤] .

ورواه أبو نُعيم [٥] من طريق يحيى بن عبد الله المسكي .

كلاهما (معاذ بن حسان ويحيى بن عبد الله) قالا : حدثنا إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى .

ورواه الحافظ ابن قانع [٦] والحافظ ابن عدي [٧] من طريق ابن أبي الزّناد- وهو : عبد الرحمن - .

---

(١) باستثناء أثر مقطوع أخرجه ابن أبي الدنيا في كتاب "الشكر" (ص٣٨ ، رقم :١٠٧) حيث قال : "حدثني الحسين بن عبد العزيز الجروي ، ثنا معاذ بن خالد أن رجلاً من أهل بلخ يُقال له يحيى بن سعيد قال :(منْ قال الحمد لله رب العالمين على كُلّ نعمة كانت أو هي كائنة ، خاصةً أو عامة ، فقد حَمِدَ الله على كُلّ نعمة كانت أو هي كائنة ، خاصة أو عامة . ومن قال إنا لله وإنا إليه راجعون على كُلّ مُصيبةٍ كانت أو هي كائنة ، خاصة أو عامة فقد استرجع من كُلّ مصيبةٍ) " .

(٢) " الجرح والتعديل" لابنه (٨/٢٥٠) ، و"علل الحديث" لابنه (٢٧٦/٢ ، رقم : ٢٣٢٧) حيث سأله ابنه عن هذا الحديث من طريق معاذ عن زهير ؛ فقال : "هذا الحديث بِعَيْنِهِ حدثنا معاذ بن حسان . . . " فساقه من طريق إبراهيم بن أبي يحيى .

(٣) بَرْذَعَة : بلد في أقصى أذربيجان . انظر : " معجم البلدان " لياقوت الحموي (٣٧٩/١) .

(٤) ذكر ذلك ابن الأثير في " أُسْد الغابة" (١٠٠/٢ ، في ترجمة : حيّان بن ضمرة) ، وابن كثير في " جامع المسانيد والسنن" (٦٢٤/٣ ، في مسند : حيان بن ضمرة) .

(٥) في "معرفة الصحابة" (٥٢٧/٢ ، رقم الحديث : ١٤٧٢) فقال : "حدثنا الحسن بن علي الوراق ، ثنا عبد الوهّاب بن عصام العكبري ، ثنا أبي ، ثنا يحيى بن عبد الله المسكي" ، وذكره ابن كثير في "جامع المسانيد والسنن" (٦٠١/٢ ، رقم الحديث :١٣٦٦) ولكن السّند قد صُحّفَ أكثر رجاله ، فقال :" قال أبو نعيم : حدثنا الحسن بن علي الوراق ، حدثنا عبد الوهّاب بن همّام ، حدثنا أبي ، حدثنا يحيى بن عبد الله المكيّ ، عن أبي يحيى بن شرحبيل بن سعيد ، سمعتُ جابر بن صخر البدري . . . " .

(٦) في" معجم الصحابة" (١٦١/١ ، في ترجمة جبّار بن صخر بن أُميّة بن خنساء) فقال : "حدثنا حسين بن إسحاق التستري ، نا إبراهيم بن سعيد ، نا الحسن بن عبد الملك ، عن ابن أبي الزّناد" .

(٧) في "الكامل " (١٧٧/٤ ، في ترجمة : زهير بن محمد العنبري الخراساني) فقال بعد أن ساق الحديث من طريق زهير بن محمد :"ثناه محمد بن عبد الله بن وردان الدمشقي ، ثنا إبراهيم بن سعيد الجوهري ، ثنا الحسن بن عبد الملك ، عن ابن أبي الزناد" .

ورواه الحافظ ابن عبد البر [١] من طريق أبي محمد بن عبد الله بن محمد بن بُريْه .

ورواه الحاكم [٢] من طريق أحمد بن سيار ، ومن طريقه البيهقي في "شعب الإيمان" [٣]) .

ورواه الحافظ ابن عديّ قال : "ثنا محمد بن الحسن النابلسي بالرملة" [٤] .

ثلاثتهم (محمد بن الحسن وأبو محمد عبد الله بن محمد بن بُريه وأحمد بن سيّار) قالوا : حدثنا أبو نصر محمد ابن خلف البزار العسقلاني ، ثنا معاذ بن خالد العسقلاني ، ثنا زهير بن محمد .

ثلاثتهم (إبراهيم بن أبي يحيى وابن أبي الزّناد وزهير بن محمد) قالوا : عن شرحبيل بن سعد [٥] – إلا أن زهير ابن محمد قال : "حدثني شرحبيل بن سعد" ؛ كما ذكر ذلك أبو حاتم في كلمته منشأ الدراسة–قال [٦] :سمعتُ جبّار بن صخر [٧]– وكان بَدْريّاً – يقول : سمعتُ رسول الله– صلى الله عليه وسلم– يقول : (إنا نُهينا أن تُرى عوراتُنا) [٨] ، وورد في بعض الطرق بلفظ : (نُري عوراتنا) [٩] ، وفي بعضها الآخر : (نَرَى عوراتنا) [١٠] ، وفي

---

(١) في" الاستيعاب" (٣٠١/١ ، في ترجمة : جبّار بن صخر الأنصاري) فقال :"وأخبرنا أحمد بن عبد الله بن محمد بن علي ؛ قال : حدثنا مسلمة بن القاسم ، قال : حدثنا عبد الله بن محمد بن بُرَيْه أبو محمد العسقلاني" .

(٢) في " المستدرك" (٢٢٢/٣) فقال : "أخبرنا أبو العباس المحبوبي ، ثنا أحمد بن سيار" .

(٣) (١٥١/٦ ، رقم الحديث : ٧٧٥٤) .

(٤) في "الكامل" (١٧٧/٤ ، في ترجمة : زهير بن محمد العنبري) .

(٥) هذا ما ورد في كل الطُرق ، وهو الصواب ، وورد في " المستدرك" للحاكم (٢٢٢/٣) :(شراحيل بن سعد) ، وهو تصحيف .

(٦) زاد ابن كثير في "جامع المسانيد والسنن" (٦٢٤/٣) من طريق عبدان : حبان بن سعد ، فقال : " عن شرحبيل بن سعد ، عن حيّان بن سعد ،عن حيان بن ضَمْرَة" ، وهو خطأ . وقد ذكر ابن الأثير كما في "أسد الغابة" (١٠٠/٢) طريق عبدان عن أبي حاتم الرازي فلم يذكره ، وكذا لم يذكره ابن أبي حاتم عن أبيه حين أخرج الحديث .

(٧) هذا ما ورد عند الأغلب ، وهو الصواب . وورد من طريق عبدان عن أبي حاتم : (حيان بن ضَمْرَة) ، في حين أن أبا حاتم ذكره على الصواب فيما رواه عنه ابنه . وورد من طريق ابن شاهين– ولم أجد هذه الطريق– : (حيان بن صخر) ، وكلاهما تصحيف ووهم منهما ؛ كما قال ذلك : أبو موسى المديني –وهو ممّنْ أخرج الحديث ، ولكني لم أعثر على طريقه – وابن الأثير وابن حجر العسقلاني ونقله ابن كثير مُقراً به ، انظر : "أسد الغابة"(١٠٠/٢ ، في ترجمة : حيّان بن ضمرة) ، و" جامع المسانيد والسنن " (٦٢٤/٣ ، في مسند : حيّان بن ضمرة) ، و"الإصابة "(٢٢٠/٢ ، في ترجمة : حيّان بن صخر السلمي) .

(٨) ورد ذلك من طريق الحافظ أبي نُعيم في" معرفة الصحابة" (٥٢٧/٢) ،وذكره عنه الحافظ ابن كثير في " جامع المسانيد والسنن" (٦٠١/٢) . وورد كذلك في "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم (٢٥٠/٨) ، وفي مخطوطتي مكتبة أحمد الثالث (لوحة :٢٢٦) ومكتبة تشستربتي (لوحة :٢٥٤) لـ " علل الحديث" له ؛ فضُبطت فيهما "تُرى" . في حين رواه عبدان عن الحافظ أبي حاتم بلفظ : (نَرى عَوْراتنا) ؛ كذا ضَبَطَهُ مُحقّقا "أسد الغابة" (١٠٠/٢) و"جامع المسانيد والسنن" (٦٢٤/٣) .

(٩) ورد ذلك في "شعب الإيمان" للبيهقي (١٥١/٦) من طريق الحاكم ، في حين أنه ضُبط في " المستدرك" (٢٢٢/٣) بلفظ : (نَرى عَوْراتنا) ، وقد

طريق الحافظ ابن قانع [١] بلفظ : (نهانا رسول اللّه- صلى اللّه عليه وسلم- أن نُبدي عوراتنا) ، وفي أحد طريقي الحافظ ابن عدي [٢] بلفظ :(نهانا رسول اللّه- صلى اللّه عليه وسلم- أن نرى عوراتنا) .

فنخلص أن مدار الحديث هو شرحبيل بن سعد ، وأنه قد رواه عنه ثلاثة : زهير بن محمد وإبراهيم بن أبي يحيى وابن أبي الزناد [٣] .

وقد قال أبو حاتم حين سأله ابنه عن رواية معاذ بن خالد عن زهير بن محمد لهذا الحديث : "هذا الحديث بعينه حدثنا معاذ بن حسان ؛ قال : حدثنا إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى ، عن شرحبيل بن سعد ، عن جبار بن صخر" [٤] .

وقد دلّل أبو حاتم بهذا الحديث على أن أحاديث معاذ بن خالد عن زهير بن محمد تُشبه أحاديث إبراهيم بن أبي يحيى ؛ فذكر الحديث من طريق معاذ عن زهير ، ثم ساق بإسناده الحديث من طريق إبراهيم بن أبي يحيى ، وكان ذلك حين ترجم لمعاذ بن خالد في كتابه "الجرح والتعديل" [٥] .

وذكر هذا الحديث ابن عدي في" الكامل" [٦] حين ترجم لزهير بن محمد العنبري من طريق معاذ بن خالد عن زهير ضمن أحاديث زهير المنكرة ، ثم أتبعه مباشرةً بقوله : "حدثناه محمد بن عبد اللّه بن وردان الدمشقي . . ." فساق الحديث من طريق ابن أبي الزناد ، دون أن يكون لهذه الطريق أي علاقة بترجمة زهير أو برواية الشاميين عنه

ذكره الحافظ الذهبي في " تلخيص المستدرك" بلفظ : (تُرى عَوراتُنا) .

(١٠) ورد ذلك في "مستدرك الحاكم" ، وفي "الاستيعاب" للحافظ ابن عبد البر(٣٠١/١) ، ومن طريق عبدان عن أبي حاتم الرازي ، وفي " الكامل" من طريق زهير بن محمد (١٧٧/٤) .

(١) معجم الصحابة(١٦١/١) .

(٢) " الكامل " من طريق ابن أبي الزناد(١٧٧/٤) .

قُلتُ : وأقرب الطرق إلى الصواب قوله : (تُرى عوراتنا) ، وكل الطرق تؤدي معناها باستثناء لفظ : (نَرى عوراتِنا) فإنها تعني منْعَ الشخص أن ينظر إلى عورة نفسه ، إلا أن تكون من باب التعبير بضمير المتكلم وإرادة الغير ، واللّه أعلم . ولذلك قال الحافظ ابن القطان الفاسي في " كتاب النظر في أحكام النظر بحاسَّة البصر " (ص ٢٢٦) بعد أن ذكر الطريقين اللذين ذكرهما الحافظ ابن عدي في " الكامل " وضعَّفهما - " وعلى أنه لو صَحَّ - أي : الحديث - حملناه على نهْيِنا أن يرى بَعْضُنا عورة بعض " .

(٣) هذا فيما وقفتُ عليه ، وقد ذكر الحافظ ابن حجر في " الإصابة "(٤٤٩/١ ، رقم : ١٠٥٦ ، ترجمة : جبار بن صخر بن أُمية الأنصاري) أنه قد أخرجه ابن شاهين وابن السَّكن من طريق زهير بن محمد ، وأخرجه ابن منده من طريق إبراهيم بن أبي يحيى ، ولم أعثر على هذه الطرق .

(٤) علل الحديث (٢٧٦/٢ ، رقم الحديث : ٢٣٢٧) .

(٥) (٢٥٠/٨ ، رقم الترجمة : ١١٣٦) .

(٦) (١٧٧/٤ ، رقم الترجمة : ٧١٤) .

أو برواية معاذ عنه ، اللّهم إلا أن هذه الطريق تُعد طريقاً ثانيةً لمتن الحديث ، ثم ختم ترجمة زهير بقوله : "وهـــذه الأحاديث لزهير بن محمد فيها بعض النكرة ، [ورواية الشاميين عنه أصح من رواية غيرهم] ، ولـــه غـــير هـــذه الأحاديث ، ولعل الشاميين حيث رووا عنه أخطؤوا عليه فإنه إذا حدّث عنه أهل العراق فروايـــاتهم عنـــه شـــبه المستقيمة ، وأرجو أنه لا بأس به" .

دراسة الحديث :

نلاحظ من خلال ما سبق ما يلي :

أولاً – بالنسبة لموضوع الأشباه : فهناك عدة تساؤلات قد أسهم حديثنا هذا في إلقاء الضوء عليها والإجابة عنها ، وهي كما يلي :

١-بيان معنى الأشباه ومقصود الحافظ أبي حاتم منها : فكلمة الحافظ أبي حاتم على هذا الحديث التي هـــي : "هذا الحديث بعينه حدثنا . . . ."[1] فساقه من طريق إبراهيم بن أبي يحيى ، هذه الكلمة لم تُوضح معنى الأشباه ومقصوده -رحمه الله تعالى- منها . ولكن بالنظر إلى صنيعه العملي وسَوْقِه الحديث من طريق إبراهيم بن محمـــد واشتراك إبراهيم وزهير في الرواية عن شيخ واحد وملابسات أُخرى قد أحاطت بهذا وذاك ، بالنظر إلى كل مـــا سبق قد نفهم أن أبا حاتم إنما يقصد أن حديثنا هذا الذي هو من طريق معاذ عن زهير يرجع إلى حديث إبراهيـــم ابن محمد ، **فالأشباه إذن هي إرجاع الحديث إلى صاحبه الذي استُبدل** .

فهذه النتيجة لا يُسعف حديثنا لوحده لإظهارها بوضوحٍ وجلاء ؛ لأن الذي يدرس هذا الحديث قد يـــرى أن هذه النتيجة هي أحد الاحتمالات المستنبطة التي يصعب القطع بأنها هي المرادة دون غيرها من الاحتمالات ، ومن أجل إشارة حديثنا – ولو احتمالاً- لبيان معنى الأشباه فإني عددته قد أجاب وأوضح شيئاً من معنى الأشباه .

٢-مدى ثقة أبي حاتم بوجود الأشباه في هذا الحديث وانضباط منهجه في الحكم بالأشباه :

يظهر من هذا الحديث انضباط منهجه - رحمه الله تعالى - وعدم اضطرابه فيما يحكم عليه بأنه من الأشـــباه ، ويظهر كذلك ثقته بوجود الأشباه في هذا الحديث ، وأن كلمته التي أطلقها " شيخ تُشبه أحاديثه عن زهـــير بـــن محمد أحاديث إبراهيم بن أبي يحيى " **كلمة لا تردد فيها ولا شك** ، وهذا إن دلّ فإنه يدل على أنه يســـير علـــى قواعد ومنهجيّة علمية منضبطة ، وأن كلامه ناتج عن معرفةٍ تامة بعلم العلل عامة ، والأشباه منه بخاصة .

ويُستفاد ذلك من أمرين :

أولهما :من كلمته التي قالها : "وقد حدثني بهذا الحديث بعينه . . ." فهي تدل على جزمه وعدم شكه ، وتيقنه من وجود الأشباه في هذا الحديث .

(١) حكم أبي حاتم على عموم أحاديث معاذ عن زهير نابعا من الأسانيد ليس من كلمته على هذا الحديث ، فكلمته على هذا الحديث تبـــدأ مـــن قوله : "حديثاً رواه معاذ بن خالد . . ." .

ثانيهما : ومما سطّره ابنه عنه ، فهو حين سُئل عن ترجمة معاذ بن خالد أجاب بما ذكره ابنه عنـــه في "الجـــرح والتعديل " ، وعندما سُئل عن رواية من روايات معاذ بن خالد عن زهير بن محمد أجاب بما أوضح وأكد إجابتـــه الأولى ؛ فقال حين سأله ابنه عن حديث (إنا نُهينا أن تُرى عوراتنا) من طريق معاذ بن خالد عن زهير بن محمد ، قال : "هذا الحديث بعينه حدثنا معاذ بن حسان ؛ قال : حدثنا إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى ، عن شرحبيل بـــن سعد ، عن جبّار بن صخر" (١) .

فاللّه أعلم كم كان بين السؤالين من زمن ؟ ! ، ومع ذلك كله كان الجواب واحداً لم يختلف ، فإن دلَّ ذلـــك فإنما يدلُ على زِنَتِه للكلمة التي قالها وإدراكه لكلِّ ما تحمله من معنى وانضباط منهجه ودقته .

٣-وأما بالنسبة للوسائل التي سلكها أبو حاتم للتدليل على وجود الأشباه :

فهي جليّة في حديثنا هذا ، فقد سلك للتدليل على ذلك مسلك النظر في الروايات والطرق ، حيث جعل ورود الرواية من طريق إبراهيم بن محمد مع ورود رواية معاذ عن زهير دليلاً من الأدلة على وجود الأشباه في حديث معاذ عن زهير .

مع ضرورة التنبه إلى أن هذا المسلك - وهو مسلك النظر في الروايات والطرق- ليس كافياً بحد ذاته للتدليل على وقوع الأشباه ، ولكنه مؤشر من المؤشرات ودليل من الأدلة التي يتأكد من خلالها الحكم بوجود الأشباه ، فأبو حاتم لم يعتمده وحده ، ولم يُصدر حكمه بالأشباه مُعتمداً عليه فقط ، بل انقدحت في خَلَده قرائن أُخرى تُؤكد وجود الأشباه ، واللّه أعلم .

٤ - وبالنسبة لمدى نكارة رواية معاذ عن زهير في هذا الحديث ، وأن هذا الحديث ليس من أحاديث زهير بـــن محمد :

فإن هذا يظهر بجلاء من خلال أمرين :

أولهما : عِلْمه بتفرد معاذ بن خالد برواية هذا الحديث عن زهير ، فلم يُتابعه أحدٌ من الشاميين ولا من العراقيين بروايته عن زهير . فالحديث لم يشتهر ولم ينتشر عن زهير لا في الشام ولا في العراق ، فإن دل هذا فإنما يدل على أن معاذاً قد أدخل هذا الحديث في أحاديث زهير وإن كان هو في الأصل ليس من أحاديث زهير ، وزهير لم يـــروه ولا حُفظ عنه .

ثانيهما : ورود الحديث من طريق إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى ، وما يُفهم من صنيع الحافظ أبي حاتم من أنه يجعل الحديث من حديث إبراهيم ؛ وأنه يُعيده إلى صاحبه الحقيقي ، وأن هذا الحديث ليس عنده من حديث زهير .

٥ - وأما بالنسبة لرواية معاذ عن زهير وكونها تعود في الحقيقة إلى إبراهيم بن محمد وأنها من أحاديثه :

فيدل على ذلك أمران :

---

(١) " علل الحديث" لابنه (٢/٢٧٦ ، رقم الحديث : ٢٣٢٧) .

أحدهما : ورود الحديث من طريق إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى .

ثانيهما : ما يُفهم من صنيع أبي حاتم وكلمته من أنه يجعل الحديث من حديث إبراهيم لا من حديث زهير ، وأنه يُعيده إلى صاحبه الأصلي . فصنيعه يدل على أنه يرى أن رواية معاذ عن زهير خطأ ، وإنما الصواب فيها أن تكون عن إبراهيم بن أبي يحيى بدل زهير .

وليُعلم أن صنيعه - رحمه الله تعالى- لا يعني أن المحفوظ من الحديث هو طريق إبراهيم بن أبي يحيى ، **فهو يُريد أن يُبيّن الصواب في طريق معاذ بن خالد ، لا أن يُبيّن المحفوظ من طرق الحديث كلها .**

٦-وأخيراً ما هي القرائن التي استنبطها الحافظ أبو حاتم من هذا الحديث الدالة على وقوع معاذ بالأشباه هنا ؟ :

قبل أن أذكر ما ظهر لي من هذه القرائن أُحب أن أُذَكّر بأن الحافظ أبا حاتم قد نص على دليل يدل على وجود الأشباه في رواية معاذ عن زهير ؛ ألا وهو : كون الحديث الذي رواه معاذ عن زهير قد رواه كذلك إبراهيم ابن محمد بن أبي يحيى ، إذن فقد سلك أبو حاتم - رحمه الله تعالى- للتدليل مسلك النظر في الروايات والطرق -كما ذكرتُ ذلك سابقاً - .

وأما سبب تصريحه بهذا المسلك دليلاً على وجود الأشباه مع عدم ذكره لبعض القرائن التي انقدحت في خَلَده وتدل على وجود الأشباه كذلك ، أظن أن سبب التصريح بهذا المسلك إنما يرجع لكونه - رحمه الله تعالى - يرى أن التصريح به يدل ويُرشد إلى القرائن الأُخرى ؛ وذلك لأن الناقد عندما يُبرر أو يُدلل فإنه يتكلم ويظن أن الذي أمامه حافظ ناقد مثله يفهم كلامه فهماً تاماً بمجرد التصريح ببعض الأدلة لا كلها ، فحينئذ فإنه يرى أنه لا حاجة للتصريح بكل شيء ولا التفصيل في كل شيء .

أما القرائن التي انقدحت في خَلَد أبي حاتم والتي استنبط منها وقوع معاذ بالأشباه هنا فأظن أن منها تفرد معاذ ابن خالد برواية هذا الحديث عن زهير بن محمد ، بحيث لم يُتابعه أحدٌ من العراقيين ولا من الشاميّين بروايته عن زهير - فيما وقفتُ عليه- ، فالحديث لم ينتشر و لم يشتهر عن زهير لا في الشام ولا في العراق ، فإن دلَّ هذا فإنما يدل على أن معاذاً قد أدخل هذا الحديث في أحاديث زهير وإن كان هو في الأصل ليس من أحاديثه ، فزهير لم يروه ولا حُفظ عنه .

ثانياً- أما بالنسبة للذي رجحه الحافظ أبو حاتم من روايات الحديث :

فقد يظن ظانٌّ أنه -رحمه الله تعالى- يرى أن المحفوظ من روايات الحديث هو طريق إبراهيم بن محمد ، وهذا خلاف الصواب ، بل يُفهم من صنيعه -كما أشرتُ إلى ذلك سابقاً- أنه يرى أن رواية معاذ عن زهير خطأ ، وأن الصواب فيها أن تكون عن إبراهيم بن محمد بدل زهير ، فهو يُريد أن يُبيّن المحفوظ من طريق معاذ ، لا أن يُبيّن المحفوظ من طرق الحديث كلها .

فمن أراد أن يُثبت من قوله : "شيخ تُشبه أحاديثه عن زهير بن محمد أحاديث إبراهيم بن أبي يحيى . . . ." ومن

ملابسات هذا الحديث أنه يرى أن المحفوظ من طرق الحديث كلها هو طريق إبراهيم ، فإن قوله – رحمه الله تعالى– هذا وصنيعه لا يُسعفان في ذلك ؛لأنه خصّ روايات معاذ عن زهير بالذّكر ، ولم يقل روايات الحديث كلها ترجع إلى طريق إبراهيم . فقوله السابق يعني أن أحاديث معاذ عن زهير أُخذت من أحاديث إبراهيم بن محمد ، لا أن المحفوظ من طرق أحاديث معاذ عن زهير كلها هو طريق إبراهيم .

ويدلنا على خطأ هذا الفهم الأخير وصحت ما فهمتُه أن قوله :" شيخ تُشبه أحاديثه عن زهير بن محمد أحاديث إبراهيم بن أبي يحيى ، ودليلنا أن أحاديثه من أحاديث إبراهيم بن أبي يحيى" أطلقه وقصد به كل أحاديث معاذ عن زهير لا الحديث الذي دلّل به فقط ؛ لأن الصيغة عامة تشمل كل أحاديثه لا أن يكون قد قصد أبو حاتم بها حديثاً واحداً بعينه . فإذا تقرر هذا فليُعلم أن الحديث التالي قد أخرجه أبو حاتم من طريق معاذ عن زهير ثم قال عقبه : "أخاف أن يكون أراد إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى بدل زهير بن محمد" (١) ، فيُفهم من مقولته الأخيرة هذه أنه لم يظفر بالحديث من طريق إبراهيم بن محمد– كما سيأتي ذلك مفصلاً في محله– .

لا شك أن الحكم على حديثٍ ما بأنه محفوظ من طريق كذا ، لا يتأتى إلا بعد الوقوف على كل طرقه ، وتتبع جميع رواياته ، والنظر في أسانيدها وحال رجالها ، والترجيح بينها اعتماداً على الأوثق والأحفظ والملابسات المحيطة ، ومن ثَمَّ يكون الحكم على هذا الحديث بأنه محفوظ من طريق كذا . فإذا لم يتوفر شيءٌ من ذلك ، كأن لا تقع للناقد الرواية المحفوظة ، فلا يستطيع أن يحكم بالمحفوظ من طرق الحديث .

فيبعد بعد كل هذا أن يُفهم من كلمته التي هي منشأ الدراسة أن المحفوظ إنما هو من طريق إبراهيم بن محمد ، وطريق إبراهيم لم تقع له في بعض هذه الأحاديث التي تشملها كلمته ، والله أعلم .

فإن قال قائل : إنه استنبط من الأحاديث التي لم تقع له من طريق إبراهيم – وإن كانت قد وقعت له من طريق غيره – أنها محفوظة من طريقه بالمقايسة ، بمعنى : أنه نظر إلى الأحاديث التي يرويها معاذ عن زهير والتي وقعت له طرقها كلها ، فرأى أن المحفوظ من طرقها إنما هو طريق إبراهيم بن محمد ، فقاس عليها الأحاديث التي لم يقف فيها على طريق إبراهيم .

أقول : هذا لا يستقيم بحال ؛ لأن القياس لا مدخل له في المحفوظ من طرق الحديث ؛ لأنه لا يُحكم بالمحفوظ من الطرق في أي حديثٍ إلا على حدة ، فكل حديث له حكمه الخاص وشأنه الخاص في ذلك . وهذا بخلاف الحكم على عموم أحاديث راوٍ ما ، فإن هذا قد يدخله القياس بالنظر إلى أغلب أحاديثه ، فإن كانت متصفةً بصفة ما جاز تعميمها على عموم أحاديثه ، والله تعالى أعلم .

---

(١) " علل الحديث" لابن أبي حاتم (٢٠١/٢ ، رقم الحديث :٢٠٩٣) .

ثالثاً– وأما مدى اتفاق واختلاف الحافظين أبي حاتم وابن عدي – رحمهما اللّه تعالى– في جزئيات حديثنا هذا :

وقبل أن أبدأ في الكلام على الاتفاق والاختلاف بينهما في جزئيات حديثنا هذا ، لا بُدَّ قبل ذلك من وصف وبيانٍ لصنيع كلٍّ منهما ، فأما الحافظ أبو حاتم فقد ذكر حديثنا هذا مُدلّلاً به على وجود الأشباه في أحاديث معاذ عن زهير ، وأن أحاديث معاذ عن زهير من أحاديث إبراهيم بن محمد ، وكان ذلك كله حين ترجم ابنه لمعاذ بن خالد العسقلاني في كتابه " الجرح والتعديل" . وذكره كذلك حين سأله ابنه عنه في"علل الحديث" وأجاب بنحو إجابته في "الجرح والتعديل" مع كون الإجابة مختصرة ، مع ضرورة التنبه إلى أنه قد ذكر في كلا الموضعين الحديث من طريق إبراهيم بن محمد مسنداً .

وأما صنيع الحافظ ابن عدي فملخصه أنه عندما ترجم لزهير بن محمد في "الكامل" ذكر بعض رواياته المنكرة ، وكان من ضمن الأحاديث التي ذكرها الحديث الذي نحن بصدده مِن طريق معاذ بن خالد عن زهير ، ثم أتبعه مباشرةً بقوله : "حدثناه محمد بن عبد اللّه بن وردان الدمشقي . . . " فساق الحديث من طريق ابن أبي الزناد دون أن يكون لهذه الطريق أي علاقة بترجمة زهير أو برواية الشاميين عنه أو براوية معاذ عنه ، اللّهم إلا أن هذه الطريق تُعد طريقاً ثانيةً لمتن الحديث ، ثم ختم ترجمته بقوله :"وهذه الأحاديث لزهير بن محمد فيها بعض النُكرة . . ." (١) .

وصنيع الحافظ ابن عدي يُفهم منه أمران ؛ أحدهما واضح بيّن لا خلاف فيه ، والآخر قد يُختلف فيه ؛ أما الأمر الواضح الذي يُفهم من صنيع الحافظ ابن عدي فهو أنه يَعُدُّ رواية معاذ بن خالد عن زهير بن محمد منكرة ، وبهذا يكون قد وافق الحافظ أبا حاتم– رحمهما اللّه تعالى –في هذا .

وأما الأمر الآخر الذي قد يُختلف فيه فهو ما يتعلق برواية ابن أبي الزناد ؛ فهل يُفهم من صنيعه أنه يرى طريق ابن أبي الزناد طريقاً محفوظة للحديث ، أم أن ذكره لرواية ابن أبي الزناد عقب رواية معاذ عن زهير مباشرةً يُفهم منه أنه أراد أن يُشير إلى وقوع الاختلاف على شرحبيل بن سعد ، وهذا الاختلاف إن دلَّ فإنه يدل على نكارة رواية معاذ عن زهير ، دون أن يتطرق إلى كون الحديث محفوظاً من طريق ابن أبي الزناد أو من طريق غيره ؟ .

للإجابة عن هذا السؤال ، ولبيان أي هذين الفهمين هو الصواب ، ولمعرفة المحفوظ من طرق الحديث لا بُدَّ من دراسة رجال طريق إبراهيم بن أبي يحيى وطريق ابن أبي الزناد ، إذ إن دراسة رجال هذين الطريقين خطوة من خطواتٍ تُعين على معرفة المحفوظ من طرق الحديث ، ومن ثَمّ تُعين على فهم صنيع ابن عدي ، والأخير بدوره يحدد أوجه الاتفاق والاختلاف بين أبي حاتم وابن عدي – رحمهما اللّه تعالى– إن وُجدت .

---

(١) سبق عزوها .

دراسة بعض رجال طريق إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى :

قد تبيّن لنا مما سبق عند تخريج الحديث أن مدار الحديث هو شرحبيل بن سعد ، وأنه قد رواه عنه ثلاثة ؛ منهم إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى .

وليس مقصودي في هذه الدراسةَ النظر في رجال الإسناد من أوله إلى آخره ، بل المقصود هو معرفة هل الطريق صحيحة إلى إبراهيم بن محمد أم لا ؟ . ومن أجل ذلك فإني لا أحتاج إلا لترجمة معاذ بن حسان ؛ الذي يُعتبر حلقة الوصل بين الحافظ أبي حاتم الرازي وبين إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى .

– معاذ بن حسان :

لم أجد رغم شدة البحث والتحري من ترجمه سوى تلميذه الحافظ أبي حاتم كما ذكر ذلك ابن أبي حاتم في "الجرح والتعديل" .

وهو معاذ بن حسان السعدي رازي الأصل ، قدم أرمينية ، سكن برذعة ونزل بها .

روى عن مسلم بن خالد القرشي المخزومي مولاهم المكي المشهور بالزّنجي شيخ الحرم ، فقيه مكة ، وكان أصله من أهل الشام ، وتُوفي بمكة المكرمة .

وعن حماد بن شعيب أبي شعيب التميمي الحماني الكوفي [١] ، وقال ابن حبان : "سكن البصرة" [٢] .

وعن داود بن عبد الرحمن أبي سليمان العطار المكي ، من فقهاء أهل مكة ومحدثيهم ، وُلد بمكة وتُوفي فيها ، وكان والده عبد الرحمن رجلاً نصرانياً من أهل الشام ، فقدم مكة فنزلها ، ووُلد له بها أولاد فأسلموا .

وعن أيوب بن سَيّار أبي سَيّار الزهري ، قال ابن عدي :"أظنه مدينياً " [٣] ، وقال ابن حبان : "من أهل المدينة" [٤] ، ونسبه الحافظان أبو نُعيم الأصبهاني وابن حجر ؛ فقالا : "المدني" [٥] ، وقال أبو زرعة الرازي : يُعَدُّ في أهل فَيْد [٦] " [٧] .

---

(١) ذكر أنه كوفي أغلب علماء الجرح والتعديل .

(٢) المجروحين (٢٥١/١ ، رقم الترجمة : ٢٣٩) .

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال (٣٤٦/١ ، رقم الترجمة : ١٧٩) .

(٤) المجروحين (١٧١/١ ، رقم الترجمة : ١٠١) .

(٥) انظر على الترتيب : "كتاب الضعفاء" لأبي نُعيم الأصبهاني (ص٦٢ ، رقم الترجمة :١٩) ، و "اللسان " (٤٨٢/١ ، رقم الترجمة : ١٤٨٧) .

(٦) فَيْد : منزل بطريق مكة ، وهو عبارة عن بلدة في نصف طريق الحجاج من الكوفة إلى مكة ، يُودع الحجاج فيها أزوادهم وما يثقل من أمتعتهم عند أهلها ، فإذا رجعوا أخذوا أزوادهم ووهبوا لمن أودعوها شيئاً من ذلك ، وتبعد عن وادي القرى ست ليال على العرينة ، وكانت في الجاهلية عبارة عن فلاةٍ في الأرض بين أسد وطيء ، فلما قدم زيد الخيل على رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أقطعه فيد ؛ لأنها بأرض قومه . وقيل : هو ماء . وفَيْدَ أيضاً جبل باليمن عليه قصر ، وهو طريق العراق (انظر : "معجم ما استعجم" للبكري(١٠٣٠/٣ - ١٠٣٥) ، و " معجم البلدان" لياقوت

وعن إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي أبي إسحاق المدني ، من أهل المدينة ، وتُوفي بها .

وقال ابن أبي حاتم في ترجمة معاذ بن حسان : "كتب عنه أبي بالري وروى عنه . نا عبد الرحمن قال : سألتُ أبي عنه ، فقال : ثقة "[١] .

إذن فالسند صحيح إلى إبراهيم بن محمد من خلال الترجمة وصنيع أبي حاتم في التدليل على وجود الأشباه ، فالحافظ أبو حاتم الرازي لا يُسأل عن مثله ، وهو مَنْ هو في الإمامة في الدين والحديث ، ويعيينا أن نُترجم لمثله . ومعاذ بن حسان ثقة ، كما نص على ذلك تلميذه الذي روى عنه حديثنا الذي نحن بصدده .

مع ضرورة الإشارة إلى أن معاذ بن حسان قد تُوبع ؛ فقد تابعه يحيى بن عبد الله المسكي فيما أخرجه الحافظ أبو نُعيم في " معرفة الصحابة"[٢] - كما ذكرتُ ذلك عند تخريج الحديث - .

أما الآن ، وبعد أن تبيّن لنا أن الطريق صحيحة إلى إبراهيم بن أبي يحيى ، فلا بد من دراسة رجال إسناد الحافظ ابن عدي حتى أصل إلى ابن أبي الزّناد ؛ لأرى هل الطريق إليه صحيحة كذلك أم لا ؟ ، وهذا بدوره يُعينني على معرفة المحفوظ من طرق الحديث .

دراسة رجال إسناد الحافظ ابن عدي من طريق ابن أبي الزناد :

- محمد بن عبد الله بن وردان الدمشقي :

هو شيخ الحافظ ابن عدي في إسناد حديثنا هذا ، وقد حَدّث عنه ابن عديّ في "الكامل" مرتين ؛ مرةً هنا ، ومرةً في ترجمة (سعيد بن مسلمة الأموي) ، فقال ابن عدي :" ثنا محمد بن عبد الله بن وردان الدمشقي ، ثنا عبد الله بن أحمد بن بشير بن ذَكوان ، ثنا سعيد بن مسلمة بن هشام بن عبد الملك بن مروان . . ."[٣] فساق إسناده بتمامه .

وقد بَحَثتُ عنه فلم أجد له ترجمة بهذا الاسم ، ولكني وجدتُه قد ذُكر مِمّنْ روى عن حميد بن مخلد بن قتيبة ابن عبد الله الأزدي أبي أحمد بن زنجويه النسائي الحافظ ، وزنجويه لقبٌ لأبيه مخلد[٤] .

ووجدته كذلك قد ذكره الحافظ المزي فيمن روى عن عبد الله بن أحمد بن بشير بن ذكوان البهراني الدمشقي

الحموي (٤/٢٨٢-٢٨٣) ، و"لسان العرب" لابن منظور (٣/٣٤١)) .

(٧) " الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم الرازي (٢/٢٤٨ ،رقم الترجمة : ٨٨٤) .

(١) " الجرح والتعديل" (٨/٢٥١ ، رقم الترجمة : ١١٣٨) .

(٢) ٢/٥٢٧ ، رقم الحديث : ١٤٧٢ .

(٣) الكامل (٣/٣٧٨ ، رقم الترجمة : ٨٠٧) .

(٤) انظر : "تهذيب الكمال" (٧/٣٩٤ ، رقم الترجمة : ١٥٣٧) .

المُقرئ ؛ فقال المِزيّ : "روى عنه - أي : عبد الله بن أحمد بن بشير - : . . . وأبو عمرو ومحمد بن عبد الله بن وردان " (١) فذكر كُنيته و لم ينسبه لدمشق ، ويُؤيد كلام المزّي هذا إسناد الحافظ ابن عديّ السابق ؛ فإن شيخه فيه هو ابن ذَكوان .

وقد اجتهدتُ في البحث عن ترجمته فلم أجد مَنْ ترجمه بهذا الاسم ، إلا أنني وجدتُ ابن عساكر ومَن بعده الذهبي قد ترجما لِرَجُلٍ باسم (محمد بن عُبيد بن وردان أبو عمرو الدمشقي) ، فقال ابن عساكر :"محمد بن عُبيد ابن وردان أبو عمرو :حدث عن هشام بن عمار ، وعبد الله بن أحمد بن بشير بن ذكوان ، وإبراهيم بن سعيد الجوهري ، وحميد بن زَنْجَوَيه ، وعَبْدَة بن عبد الرحيم المروزي . روى عنه جُمح بن القاسم المؤذن ، وأبو أحمد بن عدي ، وأبو سعيد بن الأعرابي ، وأحمد بن عبد الله بن الفرج البرّامي" (٢) ، ثم ساق ابن عساكر له حديثاً فذكره في الإسناد فنسبه فقال : "محمد بن عُبيد بن وردان الدمشقي" .

أما ترجمة الذهبي له فلم تَعْدُ ترجمة ابن عساكر ، اللّهم إلا أن الذهبي قد ذكره فيمن لا يعرف وفاته من أهل الطبقة الحادية والثلاثين (٣) .

وأخلص من هذا كله بأمرين :

الأول : أن محمد بن عبد الله بن وردان الدمشقي هو نفسه محمد بن عُبيد بن وردان الدمشقي لأمرين :

١ - إنهما اتفقا في الكنية ، فكلاهما يكنى بأبي عمرو .

٢ - إن محمد بن عبد الله بن وردان شيخ الحافظ ابن عدي ، وهو قد روى عن إبراهيم بن سعيد الجوهري وعبد الله بن أحمد بن بشير بن ذكوان وحُميد بن زَنْجَوَيْه . وقد ذكر الحافظ ابن عساكر والحافظ الذهبي في ترجمة محمد بن عُبيد بن وردان أنه شيخ الحافظ ابن عدي ، وأنه روى عن الثلاثة كذلك .

فدل ذلك على أنهما واحد ، وأظن أن الاسمين صحيحان ولا تصحيف في أحد منهما ؛ لورود كُلٍّ منهما في أكثر من كتاب وأكثر من موطن ، فكان يُسمى بهذا الاسم تارة وبذاك تارة أُخرى ، والله أعلم .

الثاني : أن الرجل لم يُذكر فيه جرح ولا تعديل ، إلا أنه قد حدّث عنه حُفاظٌ كبارٌ كالحافظ ابن عدي وابن الأعرابي ، فهذا يُحَسّن حاله ، خاصةً إذا علمنا أن التلميذ أدرى بحال شيخه غالباً .

ثم إن هناك من تابعه متابعةً تامةً (٤) وهو **الحسين بن إسحاق بن إبراهيم التستري الدقيق** (٥) :

---

(١) تهذيب الكمال (٢٨١/١٤ ، رقم الترجمة :٣١٥٥) .

(٢) تاريخ دمشق (١٨٥/٥٤ ، رقم الترجمة :٦٧٢٥) .

(٣) انظر ترجمته في " تاريخ الإسلام" للذهبي (٣٣٤/٢٣ ، رقم الترجمة :٦٣٤) .

(٤) أخرجها ابن قانع في " معجم الصحابة" (١٦١/١) .

(٥) انظر ترجمته في : "تاريخ دمشق" لابن عساكر (٣٩/١٤ ، رقم الترجمة : ١٥١٥) ، و"تهذيب تاريخ دمشق " (٢٨٨/٤) ، و"سير أعلام النبلاء " (٥٧/١٤) ، و "طبقات الحنابلة" (١٤٢/١) .

روى عنه كثير من الحفاظ كأبي جعفر العقيلي ، وأبي محمد بن زَبْر ، والطبراني ، وابن قانع ، وأبي نعيم الأصبهاني ، وغيرهم . قال الذهبي : " وكان من الحفاظ الرحّالة . أرّخ أبو الشيخ وفاته في سنة تسعين ومائتين . أكثر عنه أبو القاسم الطبراني "[١] . وبالتالي فهي متابعة قوية لابن وردان الدمشقي يتقوى بها ويرتقي حديثه[٢] بها إلى الاحتجاج ، والله أعلم .

- إبراهيم بن سعيد الجوهري[٣] :

هو أبو إسحاق بن أبي عثمان البغدادي الحافظ ، طَبَريُّ الأصل .

قال أبو حاتم : "كان يُذكر بالصدق" .

وقال النسائي : "ثقة" .

وقال الخطيب :" وكان مُكثراً ثقةً ثبتاً ، صنّف المسند" .

وقال هارون بن يعقوب الهاشمي : "سمعتُ أبي سأل أبا عبد الله - يعني : أحمد بن حنبل - عن إبراهيم بن سعيد ، قال : لم يزل يكتب الحديث قديماً ، قلتُ : فأكتب عنه ؟ ، قال : نعم" .

قال أبو العباس البراثي : "قال أحمد بن حنبل وسأله موسى بن هارون وهو معي عن إبراهيم بن سعيد الجوهري ، فقال : كثير الكتاب ، كتب فأكثر ، واستأذنه في الكتابة عنه فأذن له" .

وقد وثقه الدارقطني والخليلي ، وذكره ابن حبان في كتاب "الثقات"[٤] .

وقال ابن خِراش :"سمعتُ حجاج بن الشاعر يقول : رأيتُ إبراهيم بن سعيد عند أبي نُعيم ، وأبو نُعيم يقرأ وهو نائم ، وكان الحجاج يقع فيه" .

وتعقبه الذهبي في "ميزان الاعتدال" بقوله : "لا عبرة بهذا ، وإبراهيم حجة بلا ريب"[٥] ، وقال الحافظ ابن حجر تعليقاً على كلام ابن خراش في " تهذيب التهذيب" : "وابن خراش رافضي ، ولعلّ الجوهري كان قد سمع

---

(١) سير أعلام النبلاء (١٤/٥٧) .

(٢) لا أقصد بقولي :"ويرتقي حديثه "حديثنا هذا الذي نحن بصدده ، وإنما أقصد أن من لم يُذكر فيه جرح ولا تعديل وقد تُوبع من قبل رجلٍ يُوصف بأنه من الحفّاظ ، فإن ذلك يدل على أنه قد حفظ حديثه ، وبالتالي فإن عموم حديثه الذي تُوبع فيه من قبل حافظٍ ما يرتقي للاحتجاج .

(٣) انظر ترجمته في :" الثقات" لابن حبان (٨/٨٣ ، رقم الترجمة : ١٢٣٤٣) ، و " الكاشف" (١/٢١٢ ، رقم الترجمة : ١٤٠) ، و "تاريخ بغداد" (٦/٩٣ ، رقم الترجمة : ٣١٢٧) ، "وتهذيب التهذيب" (١/١٠٧ ، رقم الترجمة : ٢١٨) ، و"تهذيب الكمال"(٢/٩٥ ، رقم الترجمة : ١٧٦) ، و "تذكرة الحفاظ"(٢/٥١٥ ، رقم الترجمة :٥٣٢) ، و "تقريب التهذيب" (١/٨٩ ، رقم الترجمة : ١٧٩) ، و "الجرح والتعديل" لابن أبي حاتم (٢/١٠٤ ، رقم الترجمة :٢٩٤) ، و "ميزان الاعتدال" (١/٣٥) .

(٤) ٨/٨٣ ، رقم الترجمة :١٢٣٤٣ .

(٥) ١/٣٥ .

ذلك الجزء من أبي نُعيم قبل ذلك"[١] ، وقال في "التقريب" : "ثقةٌ حافظٌ ، تُكلِّم فيه بلا حُجة ، مِن العاشرة ، مات في حدود الخمسين ومائتين"[٢] .

- الحسن بن عبد الملك :

لم أجد له ترجمةً مع شدة البحث والتحرّي ، وقد قمتُ بالبحث عنه في أكثر كتب الحديث فلم أجد له ذكراً ، إلا ما ذكره أبو نُعَيم في "حلية الأولياء" ؛ فقال : "حدثنا سليمان بن أحمد ، ثنا الأحوص بن الفضل بن غسان الغلابي ، ثنا إبراهيم بن سعيد الجوهري ؛ قال : سمعتُ الحسن بن عبد الملك يقول : قال سفيان الثوري : ليس الزهد في الدنيا بلبس الخشن ولا أكل الجَشِب[٣] ، إنما الزهد في الدنيا قصر الأمل"[٤] .

فهذا يدل على أنه قد روى عن الثوري وإن كان لا يلزم منه الاتصال والسماع ؛ لأن صيغة التحديث بينهما لا تدل على ذلك ، حيث إنها وردت بصيغة التعليق .

فنلاحظ من دراسة طريق ابن أبي الزناد أن الطريق إليه صحيحٌ إن خلت من (الحسن بن عبد الملك) الذي لم أجد له ترجمةً - كما ذكرتُ ذلك سابقاً- .

أما الآن ، فنعود للهدف الذي من أجله قمتُ بدراسة بعض رجال طريقي إبراهيم بن محمد وابن أبي الزناد ؛ وهو الإجابة عن التساؤلات التي ذكرتها سابقاً ؛ ألا وهي : هل يُفهم من صنيع ابن عدي أنه يرى طريق ابن أبي الزناد طريق محفوظة ، أم أن ذكره لرواية ابن أبي الزناد عقب رواية معاذ عن زهير مباشرة يُفهم منه أنه أراد أن يُشير إلى وقوع الاختلاف في إسناد الحديث ، وهذا الاختلاف دالٌّ على وجود النُكرة في رواية معاذ عن زهير ، دون أن يقصد بذلك الإشارة إلى أي طرق الحديث هو المحفوظ ؟ .

وما هو المحفوظ من طرق الحديث كلها عند أبي حاتم وابن عدي ؟ ، وهل يختلفان في ذلك أم يتفقان ؟ .

وما هي أوجه الاتفاق والاختلاف بين الحافظين أبي حاتم وابن عدي في جزئيات حديثنا هذا -إن وُجدت ؟ .

أما الإجابة عن السؤال الأول ؛ فالذي يظهر من صنيع ابن عدي أنه يرى طريق ابن أبي الزناد طريقاً محفوظةً ، لا أنه إنما أراد بذكر رواية ابن أبي الزناد عقب رواية معاذ عن زهير بيان الاختلاف الدال على نكارة رواية معاذ عن زهير فقط .

---

(١) ١٠٧/١ ، رقم الترجمة : ٢١٨ .

(٢) ٨٩/١ ، رقم الترجمة : ١٧٩ .

(٣) الجَشِب :هو الغليظ ، وطعام جَشِب :هو الغليظ الخشن من الطعام ، وقيل الذي لا إدام فيه . وكلُّ بَشِع الطَّعم فهو جَشِب ، والجَشِيب : الخشن الغليظ من كل شيء ، انظر : " النهاية " لابن الأثير (٢٧٢/١) ، و " لسان العرب " و " القاموس المحيط " في مادة " جشب " .

(٤) ٣٨٦/٦ ، رقم الترجمة : ٣٩٥ ، في ترجمة : سفيان بن سعيد الثوري .

وفي هذا يقول الشيخ زهير عثمان علي نور في كتابه "ابن عدي ومنهجه في كتاب الكامل في ضعفاء الرجال" عند الكلام على منهج الحافظ ابن عدي في ذكره لأحاديث المترجَم لهم : "ذكر الحديث الصحيح : يُبيِّن الحافظ ابن عدي أحياناً الحديث الصحيح بعد ذكره للحديث الضعيف ، وهو بهذا الفعل أشبه فعل الجورقاني في كتابه الأباطيل والمناكير والصحاح والمشا هير ، حيث إن الجورقاني يُورد الأحاديث الضعيفة في كل باب ، ثم يُتبعها بالصحيحة ، ومثال ذكر ابن عدي للحديث الصحيح بعد الضعيف . . . "[1] .

فالقول الثاني المرجوح مفاده أن ابن عدي عندما ساق رواية ابن أبي الزناد عقب رواية معاذ عن زهير أراد أن يُبيِّن – رحمه الله – وجود الاختلاف في إسناد الحديث ، ليُدلل بهذا الاختلاف على خطأ رواية معاذ عن زهير ونكارتها ، وبالتالي فهو على هذا القول لم يُرد أن يُشير إلى كون طريق ابن أبي الزناد محفوظة .

والقول الأول – الذي أُرجحه – لايُنكر أن الحافظ ابن عدي يرى أن رواية معاذ عن زهير منكرة ، وأنه ساق رواية ابن أبي الزناد ليُشير إلى الخطأ في رواية معاذ عن زهير ، لكنه يزيد أمراً آخر ؛ وهو :أنه يرى أن الحافظ ابن عدي بصنيعه هذا يُريد أن يُبيِّن أن طريق ابن أبي الزناد محفوظة ؛ وذلك لأنه يَردُ على القائلين بالقول المرجوح إيراد يصعب الجواب عنه ؛ ألا وهو : من المقرر أن الرواية غير المحفوظة هي رواية خطأ ، فإذا قال بعض أهل العلم : هذه رواية غير محفوظة ، أراد أنها رواية خطأ . فإذا تقرر هذا يُقال :كيف يستقيم أن يُدلِّل الحافظ ابن عدي على نكارة روايةٍ ما بروايةٍ أُخرى خطأ غير محفوظة ؟ ! ، فلا يُتصور من ابن عدي أو من غيره من الحفاظ أن يُدلّل على نكاره روايةٍ ما بروايةٍ منكرةٍ أُخرى ، فإن هذا معيب دالٌّ على عدم سعة حفظه وإحاطته بروايات الحديث .فإن قيل : إن هذا قد وقع من بعض النقاد في بعض الأحاديث ، قلتُ : هذه حالةٌ نادرةٌ لا يُقاس عليها ، وعلى فرض التسليم بوقوعها في أحايين عدة فإنه لا ينبغي أن يُقال إن الناقد قد احتج على خطأ روايةٍ ما بروايةٍ أُخرى خطأ ؛ إلا إذا نص الناقد نصاً ظاهراً لا يحتمل خلاف ذلك ، أما إذا كان هناك نصٌّ للناقد مُحتمل لزم حمله على أحسن احتمالاته وأكملها ، لا على ما يُنتقص من قدره ويُخطئ مسلكه ؛لأن الأصل فيهم حسن الظن لإمامتهم في الحديث وسعة حفظهم له مع الفهم والمعرفة التامة لخفاياه .

فإذا تقرر هذا تَبيَّن أن القائلين بالقول المرجوح يُلزمون بهذا اللازم البشع ؛ وهو : أن الحافظ ابن عدي قد احتج على نكارة رواية معاذ عن زهير برواية ابن أبي الزناد المنكرة غير المحفوظة ، وهذا لا يليق بحقه –رحمه اللّه تعالى– ، وحسن الظن به يُبعد هذا القول ويرده .

مع العلم أن القول الذي أُرجحه لا يعني أن الحافظ ابن عدي يرى أن المحفوظ من طرق الحديث كلها هو طريق ابن أبي الزناد فقط دون غيره من الطرق ، فقد يكون ذلك ، وقد لا يكون ؛ بمعنى : أنه قد يرى –رحمه اللّه تعالى– أن متن حديثنا الذي نحن بصدده محفوظ من طريق واحدة أو من أكثر من طريق ، فهذا كله مُحتمل ،

---

(١) ١/٢٠٠ .

فلا نجزم بأنه يرى أن المحفوظ من طرق حديثنا هذا طريق أو أكثر ، فكل ذلك مُحتمل ؛ لكونه لم ينص أو يُشر إلى شيء من ذلك ، ولكن الذى نُرجحه – سواء أكان يرى أن المحفوظ في حديثنا طريق أم أكثر –أنه يرى طريق ابن أبي الزناد طريقاً محفوظةً ؛ لأنه دلَّل بها على خطأ ونكارة طريق معاذ عن زهير ، ولا يُدلِّل على خطأ رواية ما إلا بالمحفوظ من الطرق – كما سبق ذكر ذلك– .

فإن قيل : كيف تدعي أن الذي يُفهم من صنيع ابن عدي هو أن طريق ابن أبي الزناد طريق محفوظة مع أن فيها الحسن بن عبد الملك الذي لم تجد له ترجمة ؟ .

قلتُ : فلا تعارض في هذا ، ويُجاب عن هذا الاعتراض بجملة من الأمور :

أ – أن كون السند ضعيفاً لا يعني أنه ليس محفوظاً دائماً ، فالإسناد الضعيف قد يكون محفوظاً ، فلا تلازم بين الصحيح والمحفوظ ، فأحايين – ليست بالقليلة– يحكم النقاد والمتقدمون على الإسناد الضعيف– بأنواعه المختلفة – بأنه هو المحفوظ . وللتدليل على أن السند الضعيف قد يكون محفوظاً سأذكر مثالين على سبيل التمثيل لا الحصر من كلام الحافظ الناقد الدارقطني يدلان على ذلك :

المثال الأول : ما ورد أنه "سُئل عن حديث سويد بن غفلة ، عن علي قال :(أيها الناس إياكم والقول في عثمان ، وأنه حرَّق المصاحف ، فوالله ما حرقها إلا عن ملاء منا [(١)] أصحاب محمد –صلى الله عليه وسلم–) الحديث بطوله ، فقال : يرويه علقمة بن مرثد ، واختُلف عنه ؛ فقال شعبة عن علقمة بن مرثد عمن سمع سويد ابن غفلة عن علي . وقال محمد بن أبان عن علقمة عن العيزار بن جرول عن سويد بن غفلة ، وهو المحفوظ" [(٢)] .

فنلحظ في هذا المثال أن الخلاف بين الرواة قائم ، ومع ذلك فقد عدَّ الدارقطني المحفوظ من طريق محمد بن أبان ابن صالح القرشي الجعفي الكوفي ، وهو متفق على ضعفه [(٣)] ؛ حيث قال الإمام أحمد : "كان يقول بالإرجاء ،

(١) ملاء منا : أي تشاور واجتماع عليه ، ويُقال : مالأته على الأمر ممالأةً : أي ساعدته عليه وشايعته ، وتمالأنا عليه : اجتمعنا ،وتمالؤوا عليه : اجتمعوا عليه واتفقوا وتطابقوا ، وقال أبو عبيد : يُقال للقوم إذا تتابعوا برأيهم على أمر قد تمالؤوا عليه ، وقال ابن الأعرابي : مالأه إذا عاونه ، ويُقال : كان هذا الأمر عن ملاء منا أي عن تشاور واجتماع عليه (انظر : "لسان العرب" ، و " مختار الصحاح" ، و" النهاية في غريب الحديث والأثر" في مادة " ملأ" ، و"الغريب" للخطابي (١٥١/٢)) .

(٢) العلل الواردة في الأحاديث النبوية (٢٢٩/٣ ، رقم السؤال : ٣٧٨) .

(٣) انظر ترجمته وكلام النقاد فيه في : " الطبقات الكبرى" لابن سعد (٣٨٥/٦) . و"طبقات خليفة " خليفة بن خياط(ص١٦٩) . و"التاريخ الكبير" للبخاري (٣٤/١ ، رقم الترجمة : ٥٠) . و "الضعفاء الصغير" له (ص١٠٢ ، رقم الترجمة : ٣١١) . و "الجرح والتعديل" (١٩٩/٧ ، رقم الترجمة : ١١١٩ ، باسم : محمد بن أبان بن صالح القرشي الكوفي . و ٢٠٠/٧ ، رقم الترجمة : ١١٢٢ ، تحت اسم : محمد بن أبان الجعفي الكوفي) ففرق بينهما في حين عدهما غيره شخصاً واحداً . و" الضعفاء والمتروكين "للنسائي مع ضعفاء البخاري (ص ٢٣٠ ، رقم الترجمة :٥١٢) . و"المجروحين" لابن حبان(٢٦٠/٢ ، رقم الترجمة : ٩٤١) . و"الكامل " لابن عدي (١٢٨/٦ ، رقم الترجمة : ١٦٣١) . و "الإكمال" للحسيني (ص٣٦٨ ، رقم الترجمة :٧٥٧) . و" تعجيل المنفعة" لابن حجر العسقلاني(٣٥٧/١ ، رقم الترجمة :٩٢٢) . و " لسان الميزان" له (٣١/٥ ، رقم الترجمة : ١٠٩) .

كان رئيساً من رؤسائهم ، فترك الناس حديثه لأجل ذلك" ، وقال فيما رواه الأثرم عنه بعد أن سأله عنه : " أما إنه لم يكن ممن يكذب" ، وحكى العقيلي أنه قيل لأحمد : "كان محمد بن أبان بن صالح رجلاً صالحاً ، فقال : كيف وهو من دعاة المرجئة " .

وقال يحيى بن معين :"ضعيف" ، وقال مرة : "ليس بشيء" .

وقال البخاري : "ليس بالحافظ عندهم . . . . إلى أن قال : يتكلمون في حفظه ، ومحمد بن أبان لا يُعتمد عليه" ، وقال مرةً أُخرى :" ليس بالقوي" .

وقال أبو حاتم الرازي : "ليس هو بقوي الحديث ، يُكتب حديثه على المجاز ولا يُحتج به ، بابه حماد بن شعيب الحماني" .

وقال النسائي : "ضعيف" ، وقال مرةً : "ليس بثقة" .

وضعفَّه أبو داود .

وقال ابن حبان : " كان ممن يقلب الأخبار ، وله الوهم الكثير في الآثار" ، وقال مرّةً أُخرى : "ضعيف" .

وقال ابن عدي : "ومحمد بن أبان له غير ما ذكرتُ من الحديث ، وفي بعض ما يرويه نكرة ، لا يُتابع عليه ، ومع ضعفه يُكتب حديثه" .

وقال الساجي : "كان من دعاة المرجئة" .

فيظهر من هذا أن الرجل ضعيف من جهة حفظه وإن كان لا يتعمد الكذب مع كونه من دعاة المرجئة ورؤسائهم ، ولم أر أحداً من النقاد قد وثقه ، فهو ممن اتُّفق على ضعفه .

فهذا المثال دالٌّ على المقصود تماماً ؛ فالاختلاف بين الرواة فيه قائم ، والحافظ الدارقطني قد عدّ المحفوظ من طريق محمد بن أبان الجعفي ، مع كونه ممن اتُّفق على ضعفه ، فدلّ ذلك على أن السند الضعيف قد يكون محفوظاً .

المثال الثاني : ما ورد أنه " سُئل عن حديث سعيد وأبي سلمة عن أبي هريرة قال النبي – صلى الله عليه وسلم – حين أُنزل عليه ﴿وأنذر عشيرتك الأقربين﴾ [1] ؛ فقال : (يا معشر قريش اشتروا أنفسكم من الله) الحديث ، فقال : يرويه الزهري ، واختُلف عنه ؛فرواه يونس وشعيب وعُبيد الله بن أبي زياد وحبيب بن أبي مرزوق عن الزهري عن سعيد وأبي سلمة عن أبي هريرة ، وكذلك قال سلامة عن عقيل . وقال رِشْدِين عن عقيل عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة ، وكلاهما محفوظ" [2] .

فنُلاحظ اختلاف سلامة بن روح ورِشْدِين على عقيل في الإسناد ، وكذلك اختلاف رشدين مع عامة من رواه

(١) سورة الشعراء : ٢١٤ .

(٢) " العلل الواردة في الأحاديث النبوية" للدارقطني (٣٦٨/٩ ، رقم السؤال :١٨٠٧) .

عن الزهري ؛ حيث قال عامة من رواه عن الزهري وفيهم عقيل من رواية سلامة بن روح عنه : عن الزهري عن سعيد وأبي سلمة ، في حين قال رِشْدِين بن سعد- لوحده- عن عقيل عن الزهري عن أبي سلمة غير مقرون بسعيد بن المسيب ، فخالف رشدين جميع الرواة عن الزهري في ذلك ، ومع ذلك عدَّ الحافظ الدارقطني طريقه محفوظة ، مع أن رِشْدِين هو ابن سعد أبو الحجاج المَهْري المصري[1] ، وقد ضعّفه عامة أهل النقد في حفظه وضبطه ، وإن كان رجلا صالحاً في دينه لا يُشك في صلاحه وفضله ؛ ولكن أدركته غفلة الصالحين فخلّط في حديثه ، وسأسوق بعض عباراتهم الدالة على تضعيفهم له :

قال أبو حاتم الرازي : "رِشْدِين بن سعد منكر الحديث ، وفيه غفلة ، ويُحدّث بالمناكير عن الثقات ، ضعيف الحديث ، ما أقربه من داود بن المحبر ، وابن لهيعة أستر ورِشدين أضعف" .

وقد قدّم ابن لهيعة على رِشدين كذلك الإمام أحمد وابن معين بعد أن ضعّفا رِشدين .

وقال ابن نُمير :" رِشدين بن سعد لا يُكتب حديثه" .

وقال الجوزجاني :"عنده معاضيل ومناكير كثيرة ، وسمعتُ ابن أبي مريم يُثني عليه في دينه ، فأما حديثه ففيه ما فيه" .

وقال النسائي : "متروك الحديث" ، وقال في موضع آخر :" ضعيف الحديث ، لا يُكتب حديثه" .

وقال ابن حبان :" كان ممن يُجيب في كل ما يُسأل ويقرأ كل ما يُدفع إليه سواء كان ذلك من حديثه أو من غير حديثه ، فغلبت المناكير في أخباره على مستقيم حديثه" .

وقال عيسى بن حماد : "حدثنا رِشدين أنه عرض هذه الأحاديث على عقيل من أحاديث ابن شهاب ، عرضناها على يونس وابن سمعان ؛ يعني منها حديث الإفك وحديث توبة كعب" .

وبعد أن ذكر ابن عدي جملةً من أحاديث رِشْدِين عن قرة وعقيل ، وذكر منها أحاديث تُطابق إسناد حديثنا تماماً ، قال :" وهذه الأحاديث التي رواها رِشدين عن قرة وعقيل ويُونس عن الزهري بأسانيدها ، وغير ما ذكرته أيضاً مما يرويه عنه عن الزهري فكلها غير محفوظة . . . ثم ختم ابن عدي ترجمته بعد أن ساق جملةً كثيرةً من أحاديثه : ورِشدين بن سعد له أحاديث كثيرة غير ما ذكرتُ ، وعامة أحاديثه عمن يرويه عنه ما أقل فيها ما يُتابعه أحدٌ عليه ، وهو مع ضعفه يُكتب حديثه" .

وقال جماعة من الحفاظ ؛ منهم ابن سعد وأبو داود والترمذي وأبو زرعة والساجي وابن قانع وعمرو بن علي وابن الجوزي والذهبي وابن حجر : ضعيف الحديث .

وأعظم ما يدلُّنا على ضعفه ، أن الحافظ الدارقطني الذي عدَّ حديثه الذي نحن بصدده محفوظاً قد ضعّفه ؛

---

(١) انظر ترجمته وكلام النقاد عليه في :" تهذيب الكمال" للمزي (١٩١/٩ - ١٩٦ ، رقم الترجمة : ١٩١١) ، والمصادر التي أشار إليها المحقق في الحاشية .

فقال في كتابه "الضعفاء والمتروكين" (١) : "ضعيف" ، وكذا قال في "سننه" (٢) عند كلامه على حديث : (وما أحرزه العدو ، ووجده صاحبه قبل أن يُقسم فهو له) .

وقال في " سننه" عند الكلام على حديث النبي- صلى الله عليه وسلم- : (لا ينجس الماء شيء إلا ما غيَّر ريحه أو طعمه) ، قال : "لم يرفعه غير رِشدين بن سعد عن معاوية بن صالح ، وليس بالقوي ، والصواب في قول راشد" (٣) ، ثم ساق الحديث من طرق عدة .

إذن فالرجل ضعيف عند الدارقطني وغيره من النقاد ، ومع ذلك فقد عَدَّ الدارقطني حديثه محفوظاً مع مخالفته لجميع الرواة في مثالنا هذا ، فدلَّ ذلك على أن الضعيف قد يكون حديثه محفوظاً وإن كان الاختلاف بينه وبين الرواة قائم ، وهذا هو المقصود بيانه .

ب – أن كون السند ضعيفاً لا يعني أنه ليس بمحفوظ دائماً ؛ وذلك لأنه قد يعلم الناقد أن الحديث ثابتٌ من رواية شيخ هذا الضعيف أو المجهول لعلمه بوجود من تابع هذا الضعيف ممن يُحتج بحديثه ،ولكنه لم يقع له الحديث إلا من طريق هذا الضعيف ، والناقد حينها قديكون قد تَمَّ له العلم بوجود هذه المتابعة وإن لم تقع له مسندة من خلال أُمور كثيرة كالمذاكرة أو الاطلاع أو أن لشيخ هذا الضعيف نسخة مشهورة ثابتة عنه ولكنها لم تقع للناقد مسندةً إلا من طريق هذا الضعيف أو غير ذلك من الأُمور .

ج – أن عدم عثوري على من ترجمه لا يعني الجهالة دائماً ؛ لأن الاسم قد يكون مصحَّفاً ، أو منسوباً إلى غير أبيه ، أو أنه لم يتيسر لي العثور على ترجمته على الرغم من كون بعض من صنَّف في نقد الرجال والعلل قد ترجمه ، أو غير ذلك . فلو كان الرجل ضعيفاً أو مجهولاً لكان لهذا الاعتراض نوع وجاهة – مع عدم لزوم هذا الاعتراض حال كون الرجل ضعيفاً أو مجهولاً كما سبق بيانه - ، ولكن عدم وجود من ترجمه لا يعني الجهالة دائماً .

وبهذا أكون قد أتيتُ على الإجابة عن السؤال الأول ، وتبيَّن لي أن صنيع الحافظ ابن عدي يدل على أنه يرى طريق ابن أبي الزناد طريقاً محفوظة ، وأن رواية معاذ بن خالد عن زهير بن محمد رواية منكرة .

وأما الإجابة عن السؤالين الثاني والثالث - وهما : ما هي أوجه الاتفاق والاختلاف بين الحافظين أبي حاتم وابن عدي في جزئيات حديثنا هذا -إن وُجِدَتْ- ؟ ، وما هو المحفوظ من طرق الحديث عندهما ؟ - فسأدمجها في إجابة واحدة ، فأقول :

إن الحافظين أبا حاتم وابن عدي قد اتفقا في الحكم على طريق معاذ بن خالد عن زهير بن محمد بأنها منكرة ،

---

(١) ص ٢٠٩ ، رقم الترجمة : ٢٢٠ .

(٢) ١١٤/٤ ، رقم الحديث :٣٨ .

(٣) ٢٨/١-٢٩ ، رقم الحديث :٣ .

وإن تباين منهج كل واحدٍ منهما في بيان ذلك ، وفي الصيغة التي استخدمها للدلالة على ذلك .

وأما أوجه الاختلاف فلا أرى وجهاً ذا بالٍ وقع بينهما فيه الاختلاف ، وإن كان قد زاد كل واحدٍ منهما أموراً على الآخر لم يتطرق لها صاحبه ، ولكن هذا ليس من الاختلاف في شيء .

وأُحب أن أُشير إلى أنه لا ينبغي لأحدٍ أن يفهم من كلامي السابق بخصوص المحفوظ عندهما من طرق الحديث؛ أنني أرى وقوع الاختلاف بينهما في المحفوظ من طرق الحديث ، بل الذي أُرجحه أن أبا حاتم أراد أن يُبيّن أن المحفوظ من طريق معاذ بن خالد هو ما ينبغي أن يرويه عن إبراهيم بن محمد لا عن زهير بن محمد ، فصنيعه -كما ذكرتُ ذلك سابقاً- لا يعني أن المحفوظ من طرق الحديث كلها هو طريق إبراهيم ، بل يعني صنيعه أن رواية معاذ عن زهير خطأ ، وأن الصواب فيها أن تكون عن إبراهيم بن محمد بدل زهير ، فهو يُريد أن يُبيّن المحفوظ من طريق معاذ لا أن يُبيّن المحفوظ من طرق الحديث كلها .

وهذا ليس مقصود ابن عدي ؛ لأن الذي يظهر لي من صنيعه أنه يرى أن طريق ابن أبي الزناد طريق محفوظة .

وعلى هذا فلا تعارض بينهما لانفكاك الجهة التي يُريد أن يُقررها كلٌّ منهما - رحمهما الله تعالى - ، والله تعالى أعلم .

الحديث الثاني :

ما رُوي عن ابن مسعود أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال : (لاتظلموا فتدعوا فلا يُستجاب لكم ، وتستسقوا فلا تُسقوا ، وتستنصروا فلا تُنصروا) :

رواه ابن أبي حاتم الرازي [١] قال : سمعتُ أبي وحدثنا عن محمد بن علي بن عمر العسقلاني .

ورواه الطبراني [٢] قال :حدثنا محمد بن الحسن بن قتيبة العسقلاني ، ثنا عيسى بن عبد الله بن سليمان الأُموي العسقلاني .

كلاهما (محمد بن علي العسقلاني وعيسى الأُموي) قالا : ثنا معاذ بن خالد ، ثنا زهير بن محمد ، عن صفوان ابن سُليم ، عن خُثيم [٣] بن جُبَيْر ، عن ابن مسعود به .

وقد قال أبو حاتم بعد أن أخرجهُ : " أخاف أن يكون أراد إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى بدل زهير بن

(١) في "علل الحديث" (٢/٢٠١ ، رقم :٢٠٩٣) .

(٢) انظر :"مجمع البحرين في زوائد المعجمين" للهيثمي (كتاب الخلافة ، باب مجانبة الظلم ،٤/٣٣٦ ، رقم الحديث :٢٥٦٢) .

قلت : لم أجد هذا الحديث في " المعجم الاوسط" في كلا طبعتيه- بتحقيق الطّحّان والحسيني- في أحاديث محمد بن الحسن بن قتيبة ، وكذا قال محقق"مجمع البحرين".

مع أن الهيثمي في "مجمع الزوائد" (٥/٢٣٥) قال : " رواه الطبراني في الأوسط ، وفيه من لم أعرفه" ، وكذلك عزاه المناوي إلى الأوسط ، ثم قال : "وفيه من لم يُعرف"(" الجامع الأزهر في حديث النبي الأنور :٣ / ١٠٢ / ب) .

وعزاه المنذري في "الترغيب والترهيب" (٣/١٢٧ ، رقم :٣٣٦٠) والسيوطي في"الدر المنثور"(٢/٧٥) إلى الطبراني ، فأطلقا العزو ، والمقصود حين الإطلاق "المعجم الكبير" ، ولقد بحثتُ فيه كذلك فلم أجد الحديث .

(٣) هذا ما ورد- بخاء معجمة من فوق ، ثم ثاء مثلثة منْ أعلى ، ثم ياء معجمة من أسفل- في مخطوطتَي مكتبة أحمد الثالث (لوحه :٢٠٤) ومكتبة تشيستربتي (لوحة :٢٢٨) لـ "علل الحديث" لابن أبي حاتم ، وهو الصواب.

وورد في المطبوع (٢/٢٠١ ،رقم الحديث : ٢٠٩٣) : "خشيم بن جبير " بخاء معجمة من فوق ، ثم شين معجمة ، وقد جاءفي" مجمع البحرين" :"حيثمة" مهملاً دون أي نسْبة ، وهو بتقديم الياء المعجمة من أسفل على الثاء المثلثة من أعلى ، وكلاهما تصحيف .

وخيثمة هو : ابن عبد الرحمن بن أبي سبرة الجعفي ، روى عن ابن مسعود وإن لم يسمع منه . وقلتُ إنه تصحيف ؛ لأنه ورد في "علل الحديث" - في المطبوع والمخطوطين - منسوباً إلى أبيه "جبير" ، فدل ذلك على أنه ليس هو ابن عبد الرحمن .

قلتُ : وخثيم بن جبير لم أجد منْ ترجمه مع شدة البحث والتحري ، إلا ما ذكره ابن أبي حاتم في " الجرح والتعديل"(٣/٣٨٨ ، رقم الترجمة :١٧٧٨) حيث قال : " خثيم بن جُبير : روى عن ابن مسعود ، روى عنه صفوان بن سُلَيْم" ، وبالتالي فهو مجهول العين ، ومصداقه قول الهيثمي والمناوي : "وفيه من لم يُعرف" .

محمد" (١) .

وقد قال الطبراني بعد إخراجه للحديث :" لا يُروى عن ابن مسعودٍ إلا بهذا الإسناد ، تفرد به معاذ " (٢) .

دراسة الحديث :

يُلاحظ من خلال تخريج الحديث وكلمتي الحافظين أبي حاتم والطبراني ما يلي :

أولاً – بالنسبة لموضوع الأشباه : فإن هذا الحديث قد يُجيبنا عن بعض التساؤلات ؛ مثل بيان معنى الأشباه ومقصود أبي حاتم من كلمته منشأ الدراسة ، ومدى ثقته – رحمه الله تعالى – بوجود الأشباه في حديثنا هذا ، ومدى نكارة رواية معاذ عن زهير في هذا الحديث ، وهل تعود روايته في الحقيقة إلى إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى ؟ ، وما سبب وقوع معاذ بن خالد في هذا الخطأ ؟ ، وما هي القرائن المستنبطة من هذا الحديث الدالة على وقوع معاذٍ بالأشباه هنا ؟ .

وبيان ذلك فيما يلي :

١-بالنسبة لمعنى الأشباه فإن تعقيب أبي حاتم على حديثنا هذا بقوله : "أخاف أن يكون أراد إبراهيم بن محمد ابن أبي يحيى بدل زهير بن محمد" يُوضح مقصوده من تشبيه أحاديث معاذ بن خالد عن زهير بن محمد بأحاديث إبراهيم بن محمد ، فقد تخوّف من وقوع عملية إبدال ، بأن يُبدل زهير بن محمد بإبراهيم بن محمد بن أبي يحيى ، فالأشباه إذاً تحمل معنى الإبدال وصورته ، وهذا وافق ما فسّر به الحافظ ابن رجب كلام الإمام أحمد بن حنبل -في زهير بن محمد- الذي هو : "ينبغي أن يكون قَلَب اسمه أهل الشام" ، حيث قال الحافظ ابن رجب مفسراً لما :" **يعني سموا رجلاً ضعيفاً زهير بن محمد ، وليس بزهير بن محمد الخراساني**" (٣) ؛ وإن كنتُ قد قلتُ سابقاً : إن الحافظ أبا حاتم يُفهم من صنيعه أنه لا ارتباط عنده بين كلمته في الأشباه وبين نكارة رواية الشاميّين عن زهير ابن محمد .

٢-ويُلاحظ كذلك على كلمة الحافظ أبي حاتم هنا أن فيها نوع تردّدٍ وعدم جزمٍ حين قال : "أخاف" ، بخلاف الحديث الذي قبله الذي ظهر فيه الجزم ، مع أن القرائن التي ظهرت لأبي حاتمٍ- وسيأتي ذكرها مجتمعة في خلاصة المثال- في الحديثين فيما أظن واحدة ، ولكن اختلف الأمر بين الحديثين بشيءٍ لعله أن يكون هو السبب في التردد هنا والجزم هناك ؛ ألا وهو : أن الحديث السابق قد كان عند أبي حاتم إسناد له من طريق إبراهيم بن

---

(١) "علل الحديث" لابنه (٢ / ٢٠١ ، رقم الحديث : ٢٠٩٣) .

(٢) انظر : " مجمع البحرين " للهيثمي (٤ / ٣٣٦ ،رقم الحديث :٢٥٦٢) .

(٣) شرح علل الترمذي (٢/٨٢٢) .

محمد ابن أبي يحيى ، فقوّى هذا الإسناد وأكد القرائن التي كانت في خَلَده فجزم حينها بالحكم .

ولكن هنا لم يقف الحافظ أبو حاتم على الحديث من طريق إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى ، فهو لم يقع على إسنادٍ للحديث من طريقه مع بقاءِ القرائن ووجودها ، فحينها تردد و لم يجزم ؛ لأن الدليل القاطع المُدَعِّم للقرائن غير متوفرٍ هنا ، والله تعالى أعلم .

٣-وأما بالنسبة لمدى نكارة رواية معاذ عن زهير في حديثنا هذا ، وأن هذا الحديث ليس من أحاديث زهير بن محمد ، فهذا قد يظهر من أمرين :

أحدهما : كلمة الحافظ أبي حاتم على حديثنا هذا ، وهي قوله : "أخاف أن يكون أراد . . ." .

ثانيهما : تفرد معاذ بن خالد بالرواية عن زهير ، فلم يُتابعه أحدٌ من الشاميين ولا من العراقيين عن زهير -فيما وقفتُ عليه - .

فكلمة أبي حاتم التي يُفهم منها أنه يجعل الحديث من حديث إبراهيم بن محمد ؛ وأنه يُعيده إلى صاحبه الحقيقي ، وتفرد معاذ برواية هذا الحديث عن زهير دون أن يُتابعه أحد من الشاميين أو العراقيين ؛ بمعنى : أنه لم يشتهر عن زهير لا في الشام ولا في العراق . كلا الأمرين يدلُّ على أنه ليس من حديث زهير ، إذ لو كان من حديثه لانتشر واشتهر عنه في الشام والعراق ، وأن معاذاً أدخل هذا الحديث في أحاديث زهير وإن كان زهير لم يروه .

٤-وأما بالنسبة لرواية معاذ عن زهير ، وهل هي تعود في الحقيقة إلى إبراهيم بن محمد وأنها من أحاديثه ؟ ، فلم أقع على الحديث من رواية إبراهيم بن محمد ، ويُفهم من كلمة الحافظ أبي حاتم- كما سبق ذكر ذلك- أنه لم يقع عليها مسندةً كذلك من طريقه .

وهذا الفهم لكلمة أبي حاتم من كونه لم يقع عليها مسندةً من طريق إبراهيم لا يعني عدم وجودها عند غيره مسندة من الطريق نفسها ، فعدم العلم لا يعنى عدم الوجود في الواقع .

بل أقول :قد يُفهم من كلمته أنه يميل إلى ورود الحديث من طريق إبراهيم ، مع كونه لم يقف عليها . ووجه هذا الفهم : أنه نظر إلى أحاديث معاذ عن زهير عموماً دون أن ينظر في كل حديث على حدة ، فلعله قد وجد أكثرها قد ورد من طريق إبراهيم وأنها ترجع إليه ، فقال بناءً على ذلك كلمته : "تُشبه أحاديثه عن زهير بن محمد أحاديث إبراهيم بن أبي يحيى " . فلما أراد أن يحكم على حديثنا الذي نحن بصدده لم يجده من طريق إبراهيم ، فقاسه على عموم أحاديث معاذ عن زهير التي وجدها من طريق إبراهيم ، والتي على إثرها قال كلمته في الأشباه التي هي منشأ الدراسة ، وجعل حديثنا يأخذ حكمها من كونه إنما يرجع إلى أحاديث إبراهيم . وبالتالي. فإنه يكون بذلك يميل إلى ورود الحديث من طريق إبراهيم وإن لم يقف هو عليه .

ومن أجل هذا عبّر بصيغة فيها تردد وعدم جزم حين حكم على حديثنا هذا ، والله أعلم .

٥-وأما سبب وقوع معاذ في هذا الخطأ -وهو الإبدال- ، فإن هذا النوع من الإبدال إما أن ينتج عن وهمٍ

وخطأ ، أو كذب وسرقة للحديث . وأبو حاتم لم ينص على أي هذه الأسباب كان هو السبب في الإبدال ، ولكن الظاهر من عبارته أن معاذاً قد وقع في هذا الخطأ لسوءِ حفظه ، لا لكونه كذب وسرق وتعمد ؛ لأنه عبّر بقوله "أراد" ، وهذا التعبير يُشعر بأن الإبدال إنما وقع من غير قصدٍ وتعمدٍ ، والله تعالى أعلم .

٦-وأما بالنسبة للقرائن التي انقدحت في خَلَد أبي حاتم ولم ينص عليها والتي تدلُّ على وقوع معاذ بالأشباه في حديثنا هذا ؛ فأظنها -والله أعلم- إنما ترجع لتفرده بالرواية عن زهير بن محمد ، فلم يُتابعه أحدٌ من الشاميين ولا من العراقيين عن زهير في هذا الحديث -فيما وقفتُ عليه- . فعدم اشتهاره عن زهير لا في الشام ولا في العراق ، وتفرد معاذ به عنه ؛دليلان على خطأ معاذ ونكارة حديثه هذا .

وبالتالي فهذا يدل على أن هذا الحديث ليس من حديث زهير ، إذ لو كان من حديثه لانتشر واشتهر عنه في العراق وفي الشام . ويدلُّ كذلك على أن معاذاً أدخل هذا الحديث في أحاديث زهير وأن زهيراً لم يروه .

وأما كون معاذ بن خالد قد أخذ هذا الحديث من إبراهيم بن محمد تحديداً دون غيره ، فأظن الناقد البصير أبا حاتم إنما استنبطه من نظره إلى عموم أحاديث معاذ عن زهير ، فلما وجد أكثرها قد أُخذ من حديث إبراهيم بن محمد ، أرْجَعَ حديثنا هذا كذلك إليه بالقياس على أحاديث معاذ عن زهير التي وجدها ترجع إلى حديث إبراهيم ابن محمد بن أبي يحيى ، وربما استنبطه كذلك من شهرة إبراهيم بالرواية عن صفوان بن سليم ، والله أعلم .

ثانياً- أما بالنسبة لمدى الاتفاق والاختلاف بين الحافظين أبي حاتم والطبراني في جزئيات حديثنا هذا :

فالطبراني قد وافق أبا حاتم في وجود الخطأ في هذا الحديث من طريق معاذ ، واتفقا كذلك على من كان هو السبب في هذا الخطأ ؛ ألا وهو معاذ ، وإن اختلفا في التعبير عن نوع هذا الخطأ ، وليُعلم أن النقاد كثيراً ما يتفقون على وقوع الخطأ في طريق فلان مع اختلافهم في التعبير عنه وفيمن سببُهُ .

مع ملاحظة أن الظاهر من كلام الطبراني يُخالف كلام أبي حاتم في جزئية معينة ، ويُفهم هذا الاختلاف من قول الطبراني :" لا يُروى عن ابن مسعود إلا بهذا الإسناد ، تفرد به معاذ" حيث يُفهم من ذلك أنه لم يُروَ من طريق إبراهيم بن أبي يحيى ، إنما يُروى من طريق معاذ عن زهير به ، وهذا خلاف ما تَخَوَّف منه أبو حاتم ، إذ خشي أن يكون المحفوظ من طريق معاذ عن إبراهيم بن أبي يحيى لا عن زهير ، إلا أن يكون قد قصد بالإسناد في قوله : "إلا بهذا الإسناد" طريق معاذ وإن اختلف شيخه ؛ لأنه سيتفق بعد ذلك بمن فوق شيخه -أي : صفوان ، عن خُثيم ، عن ابن مسعود- . أو أن يكون قد قصد بالإسناد : صفوان عن خُثيم عن ابن مسعود ، وهذا بعيدٌ يرده آخر كلامه "تفرد به معاذ" . أو قد يُفهم من عبارة الطبراني معنى آخر تتفق به كلمتا أبي حاتم والطبراني ولا تختلف -وإليه أميل- ، وهو أن يُقال : إن أبا حاتم قد قصد بكلمته حقيقة الأمر وواقعه -وهو وقوع الإبدال والتخليط- مع كونه لم يقع على طريق إبراهيم ولكن غلب على ظنه وجوده ، في حين أن عبارة الطبراني تتجه إلى ظاهر الأسانيد والروايات ؛ بمعنى : أنه لم يرد عنده ولم يقع له إسناد من رواية إبراهيم بن أبي يحيى عن صفوان

ابن سُليم به ، فقال مقولته السابقة على إثْر ذلك .

وهذا التوجيه الأخير يتفق مع ما ذكرته من توجيه كلمة أبي حاتم "أخاف . . ." في هذه الدراسة ، والله أعلم .

وعلى كل حال فكلام الحافظ الطبراني لا يَضُرُّ في الجملة ، إذ وجدته بالبحث والتتبع يقول مقولته المعروفة "لا يُروى عن فلان إلا بهذا الإسناد ، تفرد به فلان آخر" ولا يكون من ادّعى أنه تفرد قد تفرد ، ولا أدري ما سبب ذلك ، فربما كان له مصطلح خاص به ، أو أنه قد قال ذلك حسب اطلاعه وعلمه ويكون الرجل -الذي ادّعى تفرده- لم يتفرد بل تُوبع ، ولكن لم يبلغه ذلك ، والله تعالى أعلم .

والأمثلة على هذا كثيرة ، والحديث الآتي أقرب مثالٍ على ذلك ، فقد روى الحديث في معجمه الأوسط من طريقين ، واختلف فيهما شيخه وشيخ شيخه فقط ، ومع ذلك فقد نسب التفرد فيهما لرجلين مختلفين ، وسيأتي بيان ذلك قريباً - إن شاء الله تعالى - .

الحديث الثالث :

ما رُوي عن جُبير بن مُطعم قال : بينا أنا مع رسول الله – صلى الله عليه وسلم – في الحجر إذ مَرَّ الحكم ابن أبي العاص ، فقال النبي – صلى الله عليه وسلم – : (ويلٌ لأمتي مما في صُلب هذا) :

أخرجه ابن الأثير في "أُسد الغابة" (١) فقال : أخبرنا عمر بن محمد المعمر البغدادي وغيره .

وأخرجه ابن عساكر (٢) ، جميعهم (عمر البغدادي وغيره وابن عساكر) قالوا : أخبرنا أبو القاسم هبة الله بن أحمد بن عمر الحريري (٣) ، أخبرنا أبو إسحاق البرمكي (٤) ، أخبرنا أبو بكر محمد بن عبد الله بن خلف بن بخيت الدقاق ، أخبرنا عبد الله بن سليمان بن الأشعث أبو بكر بن أبي داود .

ورواه الطبراني (٥) فقال : حدثنا أحمد -هو : ابن عبد الرحمن بن عقال الحراني- .

كلاهما (أبو بكر بن أبي داود وأحمد الحراني) قالا : نا محمد بن خلف العسقلاني .

ورواه الطبراني (٦) كذلك فقال : حدثنا محمد بن الحسن بن قتيبة العسقلاني ، ثنا عيسى بن عبد الله بن سليمان الأموي العسقلاني .

---

(١) (٣٧/٢ ، ترجمة : الحكم بن أبي العاص الأموي) .

(٢) في " تاريخ دمشق" (٢٦٧/٥٧ ، في ترجمة : مروان بن الحكم بن أبي العاص الأموي) .

(٣) وهو : ابن الطبري المنذري ، المعروف بابن الطبر . وقد ورد في" تاريخ دمشق" باسم : "أبو القاسم هبة الله بن أحمد بن عمر" دون النّسبة . وورد في "أسد الغابة" باسم :" أبو القاسم هبة الله بن محمد بن أحمد الحريري ؛ وفيه زيادة " بن محمد" ، وهي تصحيف ، والدليل على كونها تصحيفاً : أن إسنادَي ابن عساكر وابن الأثير من طريقٍ واحدٍ ، فدلّ ذلك على أنه رجل واحد لا اثنان ، وهو شيخ ابن عساكر ، وقد روى عنه كثيراً في "تاريخ دمشق" باسمه الصواب -وهو الذي ذكرته في المتن- ، فانظر ذلك على سبيل المثال في "تاريخ دمشق" في : (١١١/١ ، ١٨١/٢ ، ٢٧٤/٣ ، ١٨٣/٤ ، ٢١٧/٥ ، ٢٠٠/٦و ٣٢٨ ، ٤٩/٧و ٢٢١ و٤٠١و٤٥١ ، ٣١٤/٩و ٣٨٨ ، ١٥٧/١٠ ، ٣١٣/١١ ، ١٤٢/١٤و ٢٨٧ ، ١٢/١٥ ، ١٨١/١٧ و ٢٠٩ ، ٩٧/١٨و ٢١٣ ، ٥٣/١٩ و ٢٢٦ و ٤٦٣ ، ٣٢٧/٢٤ ، ٣٧٠/٢٥ ، ٢٠٣/٢٦ ، ٢٥٨/٢٧ ، ٩١/٣٠ ، ٤٩/٣٤ ، ١٨٩/٤٤ ، ٤٥٢/٤٥ ، ٧٤/٦٣ ، ١٨٨/٦٩ ، ٢٥/٧٠) .

(٤) هو : أبو إسحاق إبراهيم بن عمر بن أحمد البرمكي ، وقد ورد ذكره في "تاريخ دمشق" من رواية أبي القاسم الحريري ، عنه ، عن محمد الدقاق -على سبيل المثال- في : (٢١٧/٥ ، ٣١٤/٩ ، ١٨٨/٦٩) ، ومن رواية أبي القاسم الحريري ، عنه - على سبيل المثال- في : (٥٣/١٩ ، ٣٢٧/٢٤ ، ٣٧٠/٢٥ ، ٢٠٣/٢٦ ، ٩١/٣٠ ، ١٨٩/٤٤) .

(٥) في "المعجم الأوسط" (١٤٤/٢ ، رقم الحديث : ١٥٢٠) .

(٦) في "المعجم الأوسط" (٣٧٧/٦ ، رقم الحديث : ٦٦٦٧) .

كـــــلاهما (مـــحمد بن خـــلف وعيـــــسى الأموي) قالا : ثنا معاذ بن خالد ، قال[١] :ثنا زهـــير بـــــن مــحمد[٢] ،

---

(١) قال الحافظ ابن حجر في "الإصابة" (٩٢/٢ ، ترجمة : الحكم بن أبي العاص الأموي) : "وروينا في جزء ابن نجيب ، من طريق زهير بن محمـــد ، عن صالح بن أبي صالح ، حدثني نافع بن جُبير بن مُطعم ، عن أبيه ، قال :" - فذكر الحديث-" .

قلتُ : لم أجد جزء ابن نجيب ، ولا أدري أهو من طريق معاذ بن خالد عن زهير ، أم من طريق غيره ؟ ، فالله أعلم .

(٢) هذا ما ورد عند الجميع ، وهو الأقرب للصواب ، وساق في "تاريخ دمشق" (٢٦٧/٥٧) إسناده فقال :"نا معاذ بن خالد ، نا إبراهيم بن محمد بن أبي صالح ، حدثني نافع . . . ." ، ولعله تصحيف فيما يظهر لأمور :

١ - إن ابن الأثير ساقه من طريق شيخ ابن عساكر فقال :" زهير بن محمد ، عن صالح بن أبي صالح" .

٢ - إن أغلب طرق الحديث تدور على محمد بن خلف العسقلاني ، فيبعد أن يُحدِّث كل من محمد بن خلف ومعاذ بن خالد مرّة عن زهير بن محمـــد ومرّةً عن إبراهيم بن محمد .

٣ - إنه قد وقع تصحيف ملاصق للتصحيف الذي يُدعى "في تاريخ دمشق" ، فعلى فرض صحّة قوله :" إبراهيم بن محمد" فينبغي أن يكون النص كما يلي : " نا إبراهيم بن محمد ، عن ابن أبي صالح" فقد سقطت "عن" من النص ، فأشعر ذلك بورود التصحيف في العبارة كلها .

وقد رجعت لمخطوطة الظاهرية لـ "تاريخ دمشق" التي صورتها دار البشير فوجدت الحديث قد سقط منها ، وقد أشار محقق "تـــاريخ دمشـــق" إلى ذلك ، معتبراً مخطوطة الظاهرية الأصل الذى اعتمد عليه في التحقيق مع أنه أشار إلى أن فيها تصحيفات وأخطاء ونواقص كثيرة ونغرات هامة .

والغريب في الأمر وما يجعل الإنسان يتحيّر من هذا التصحيف الذي وقع في حديثنا أن ثلاث مخطوطات لـ "تاريخ دمشق" والتي ذكرت الحديـــث قد اتفقت على قولها في السند " إبراهيم بن محمد " مع أنه يغلب على ظني أن " إبراهيم بن محمد " تصحيف - كما أشرتُ إلى ذلك سابقاً - ، وهذه المخطوطات هي :

أ - النسخة المغربية الموسومة بمراكش : والتي رمز إليها المحقق بالحرف "م" ، وقد أشار إلى أنه اعتمدها كنسخة مساعدة للنسخة الظاهرية التي هي النسخة الأم ، وأشار المحقق كذلك إلى أنها كتبت أوائل القرن الثاني عشر الهجري ؛ أي حوالي سنة ١١١٢ هـــ .

ب - النسخة المرموز لها بالحرف "د" ولم يُشر المحقق إلى النسخة التي يقصد بهذا الرمز ، فهل يقصد بهذا الرمز النسخة المصورة عن مكتبـــة أحمـــد الثالث والتي يظهر أنها كُتبت في القرن العاشر الهجري أم يقصد به النسخة المصورة من دار الكتب الوطنية بتونس ؟ ، والذي أظنه أنه يقصـــد بـــه النسخة المصورة من دار الكتب الوطنيـــة بتونس ؛ لأنه أشار إلى أنها تتناول أجزاء من حرف العين إلى حرف الميم ، في حين أن النسخة المصورة عـــن مكتبة أحمد الثالث بتركيا أشار إلى أنها تتضمن القسم الأخير من أخبار دمشق والسيرة النبوية ، وعلى هذا فتكون نسخة أحمد الثالث لا تشمل ترجمـــة مروان بن الحكم ، وبالتالي فإنها لا تتضمن حديثنا الذي نحن بصدده . مع العلم أن المحقق لم يصف نسخة دار الكتب الوطنيـــة ولم يُشـــر إلى زمـــن كتابتها .

جـــ - النسخة المرموز لها بالحرف "ز" : ولم يُبيّن المحقق النسخة التي يقصدها بهذا الرمز ، ولكن يغلب على الظن أنه يقصد النسخة المصورة من مكتبة الأزهر ، والمحقق كسابقتها لم يصف النسخة ولم يُشر إلى زمن نسخها .

فالغريب في الأمر اتفاق ثلاث النسخ هذه على قولها في الحديث : "وإبراهيم بن محمد" ، مع أنه تصحيف -فيما أميل إليه- ؛ولعل ســـــبب هـــذا

قال :حدثني صالح بـــن أبي صالح [1] أنه سمع نافع بن جُبير بن مُطْعِم يُحدّث عن أبيه قال : - فذكر الحديث - .

الاتفاق هو أن الأصل الذي أخذتْ منه هذه النسخ واحد ، ويكون هذا التصحيف قد ورد في هذا الأصل ، وقد عللتُ باتفاق الأصل لقرب النســـخ نسبياً بعضها من بعض من جهة المكان وتأخر نسخ بعضها من جهة الزمان .

وقد عُدتُ كذلك إلى" مختصر تاريخ دمشق" لابن منظور ، و" تهذيب تاريخ دمشق"لعبد القادر بن بدران الحنبلي الهمام فلم أجد الحديث ، واللّـــه تعالى أعلم .

وقد راجعتُ لتمام التأكد والتثبت الطبعات التي وقعت تحت يدي لـ " أُسد الغابة" فاتفقت جميعها على قولها في الحديث : "زهير بـــن محمـــد" ، وهذه الطبعات هي :

أ - طبعة دار إحياء التراث العربي (بيروت) : وهي أقدم طبعة وجدتها ، مع أنه لم يُذكر محققها ولا معلومات النشر والطبع ، ولا المخطوطات التي اعتمد عليها ، ولكن ذُكر في آخر بعض الأجزاء أنه تم طبعه على ذمة جمعية المعارف .

ب - طبعة دار الكتب العلمية ، الطبعة الأولى ، سنة النشر (١٤١٥ هـــ) : وقد قام بتحقيقها علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجـــود ، وقدّم لها وقرظها محمد عبد المنعم البري وعبد الفتاح أبو سنّة وجمعة طاهر النجار ، وقد بيّن المحققان ما اعتمدا عليه في التحقيق في مقدمتهما للكتـــاب تحت عنوان "وصف نسخ الكتاب ومنهج التحقيق" فقالا : " اعتمدنا في نص الكتاب على النسخ الآتية : الأولى : المحفوظة بدار الكتب المصرية تحت رقم (١١٠) مصطلح حديث ، تقع في ثلاثة أجزاء .

الثانية : المحفوظة بدار الكتب المصرية تحت رقم (١١١) مصطلح حديث ، تقع في أربعة أجزاء ، بها خروم في الجزء الأول منها ، ورمزنا لهـــا بالرمز (أ) .

واعتمدنا كذلك على طبعة دار الشعب من هذا الكتاب التي قام فيها المحققون بجهد مشكور " اهـــ .

جـــ - طبعة دار الفكر (بيروت) ، سنة النشر (١٤٠٩ هـــ) : لم يُذكر محققها ، ولم تُذكر المخطوطات التي اعتمد المحقق عليها في التحقيق ولو على وجه الإيجاز ، ولكن من خلال تصفح الكتاب فإن المحقق كثيراً ما يقول : "كذا في الأصل ، وفي المطبوعة كذا" ، أو : "ليست في الأصل" وغير ذلك من العبارات ، وهذه العبارات تدل على أنه اعتمد على أصل مخطوط وعلى طبعة قديمة للكتاب .

د - طبعة دار المعرفة (بيروت) ، الطبعة الأولى ، سنة النشر (١٤١٨هـــ) : وقد قام بتحقيقها خليل مأمون شيحا ، ولم يُشر المحقق إلى أنه اعتمد في تحقيقه على شيء من المخطوطات ، ومن خلال تصفح الكتاب وتقليبه يبدو أنه لم يعتمد على شيء من المخطوطات .

هـــ - طبعة دار الشعب : ولم أقع عليها ، ولكن اعتمد عليها محققا طبعة دار الكتب العلمية في التحقيق ، ولم يُشيرا إلى وجود اختـــلاف في حديثنا بين النسخ التي اعتمدا عليها في التحقيق ، فدل هذا على أن طبعة دار الشعب متفقة مع سائر طبعات "أسد الغابة" في ضبط حديثنا هذا . مـــع العلم أن طبعة دار الشعب هي أقدم طبعات "أسد الغابة" - فيما أظن - ، وأظن كذلك أن طبعة دار إحياء التراث العربي مصورة عنها .

فيدل كل هذا على صحة ما جاء في طبعات ومخطوطات كتاب" أسد الغابة" فيما نحن بصدده ، والله تعالى أعلم .

(١) اقتُصر في نسبته في الرواية على ما ذكرته ، وعندما عُدتُ لترجمة" زهير بن محمد العنبري" في "تهذيب الكمال" (٩/٤١٤ ، رقم الترجمة : ٢٠١٧) ذكر المزّي أنه قد روى عنه صالح بن كيسان وصالح مولى التوأمة . فعدتُ لترجمتيهما في "تهذيب الكمال" فذكر المزّي في ترجمة صالح بـــن كيســـان المدني (١٣/٧٩ ، رقم الترجمة :٢٨٣٤) أنه قد روى عن نافع بن جبير بن مطعم- وذكر ذلك كذلك في ترجمة نافع بن جُبير بـــن مطعـــم النوفلـــي

(٢٧٢/٢٩ ، رقم الترجمة : ٦٣٥٩)- ، وأنه قد روى عنه زهير بن محمد التميمي . في حين أن المزّي عندما ترجم لصالح بن نبهان المدني مولى التوأمة (٩٩/١٣ ، رقم الترجمة : ٢٨٤٢) لم يذكر أنه روى عن نافع بن جُبير ، ولم يذكر كذلك أن زهير بن محمد روى عنه ، ولكن ذكر أنه يُسمى بـ "صالح بن أبي صالح" .

فأشكل الأمر عَلَيّ ، فكل واحدٍ منهما يتنازعه الصواب من جهة ، فمولى التوأمة يُسمى بـ " صالح بن أبي صالح" ولكنهم لم يذكروا أنه روى عن نافع بن جُبير ، وابن كيسان لَمْ يُسَمّ بـ "صالح بن أبي صالح" وإن كان قد ذكروا أنه روى عن نافع بن جُبير وروى عنه زهير بن محمد .

فارتأيتُ لحلّ هذا الإشكال أن أقوم بالبحث عن كُلّ الأحاديث التي يرويها زهير بن محمد عن صالح بن أبي صالح -عن طريق الموسوعات الحديثية المحوسبة- لأجد قول عالم أو رواية لحديثٍ من تلك الأحاديث تنص على تحديده ، فلم أجد إلا حديثاً واحداً ؛ وهو ما رواه الحاكم في "المستدرك" (٩/١ ، رقم الحديث : ١٨) قال : "أخبرنا أحمد بن جعفر القطيعي ، ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل ، حدثني أبي ، ثنا عبد الرحمن وهو ابن مهدي ، ثنا زهير بن محمد ، عن صالح بن أبي صالح ، عن عبد الله بن أبي أُمامة ، عن أبيه قال : قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم- :(البذاذة من الإيمان ، البذاذة من الإيمان) ، ثم قال الحاكم عقبه مباشرة : " قد احتج مسلم بصالح بن أبي صالح السمّان" ، فازداد الإشكال إشكالاً ، فقمتُ بتخريج الحديث من طريق صالح بن أبي صالح فقط ، فأقول : أخرجه أحمد في "الزهد" (٣٩/١) ، ومن طريقه الحاكم - كما سبق- ، ومن طريقهما البيهقي في "الجامع لشعب الإيمان" (٢٩٠/١٤ ،رقم الحديث : ٧٧٨٥) ، ولكن ورد في "الزهد" صالح بن كيسان ، وورد فيهما صالح بن أبي صالح .

وقد تابع محمدُ بنُ إبراهيم البوشنجي عبدَ الله بن أحمد بن حنبل متابعةً تامةً -كما أخرجه البيهقي في "الجامع لشعب الإيمان" (١٥٤/١١ ، رقم الحديث : ٥٧٦٢) ، ونقله الذهبي في " سير أعلام النبلاء" (٥٨٣/١٣) من "فوائد أبي بكر محمد بن جعفر المزكي" عنه -فرواه عن أحمد بن حنبل بِهِ فقال : "صالح بن كيسان" .

وقد رواه عبد الرحمن بن محمد بن منصور الحارثي فتابعَ الإمامَ أحمدَ بن حنبل متابعةً تامّةً ، ولكن اختُلف عنه ، فأخرجه الشهاب القضاعي في "مسنده" (١٢٥/١ ، رقم : ١٥٧) ؛ فقال :" أخبرنا أبو محمد عبد الرحمن بن عمر التجيبي ، أنبأ أحمد بن محمد بن زياد ، ثنا عبد الرحمن بن محمد بن منصور الحارثي" بِهِ ، فقال :" صالح بن كيْسان" . وأخرجه البيهقي في "الآداب" (ص١٦٤ ، رقم الحديث : ٢٦١) و "الجامع لشعب الإيمان" (٢٩٠/١٤ ، رقم الحديث : ٧٧٨٥)فقال :"أخبرنا أبو الحسين بن بشران ، أخبرنا أبو جعفر الرزاز ، حدثنا عبد الرحمن بن محمد بن منصور به ، إلا أنه قال : "صالح بن أبي صالح" .

وأخرجه الروياني في "مسنده"(٣١٤/٢ ، رقم الحديث : ١٢٧٣) ؛ فقال :"نا محمد بن بشار ، نا أبو عامر ، نا زهير بن محمد ، عن صالح بن كيْسان "بِهِ .

وأخرجه المروزي في "تعظيم قدر الصلاة" (٤٦٨/١ ، رقم الحديث : ٤٨٨) ؛ فقال :" حدثنا محمد بن يحيى ، أنا أبو حذيفة ، أنا زهير ، عن صالح بن كيْسان" بِهِ .

فتابع بذلك أبو عامرٍ وأبو حذيفة عبدَ الرحمن بن مهدي متابعةً تامةً .

وأخرجه الطبراني في "المعجم الكبير" (١ / ٢٧٢ ،رقم : ٧٩٠) ، ومن طريقه المزّي في "تهذيب الكمال" (٣٣ /٥١ ، في ترجمة : أبي أُمامة البلوي الأنصاري) عن"سعيد بن سلمة بن أبي الحُسام ، قال :حدثني صالح بن كيْسان" بِهِ . فتابع بذلك سعيدُ بنُ سلمة زهيرَ بنَ محمدٍ متابعةً تامّةً .

فتحلص مما سبق أن الطرق كُلّها قد ورد فيها"صالح بن كيسان"باستثناء طريقين فقط ورد فيهما "صالح بن أبي صالح" .

وله شاهد(١) أخرجه ابن عساكر عن أرطاة بن المنذر ، عن ضمرة بن حبيب قال :" إن مروان أتـــى النـبي - صلى الله عليه وسلم - وهو مولودٌ ليُحَنِّكَهُ ، فأعرض عنه ، فانْطلق به إلى عائشة فاندسّوا إليها ليُحنكه النــبي - صلى الله عليه وسلم - ، فلم يفعل بِهِ ، قال النبي -صلى الله عليه وسلم- :(ويلٌ لأمّتي من هذا وولده) (٢) .

وقد قال أبو حاتم حينما سأله ابنُهُ عن الحديث من طريق معاذ بن خالد العسقلاني ، عن زهير بن محمد ، عن صالح بن أبي صالح ، عن نافع بن جُبير بن مُطْعِم ، عن أبيه ،قال :"هذا حديث منكر" (٣) .

وقد أخرج الطبراني الحديث من طريقين في "المعجم الأوسط"- كما مرَّ معنا - ،فقال بعد أن أخرجـه مـن طريق أحمد الحرّاني - وهي الطريق الأولى التي أخرجها - :"لا يُروى هذا الحديث عن جُبير إلابهذا الإسناد ، تفرّد به محمد بن خلف" (٤) ، فنسب التفرد به إلى محمد بن خلف . في حين أنه عندما أخرجه من طريق محمـــد بـــن

وقد كنتُ في بادئ الأمر حين وقفتُ على هذا الحديث أُريد أن أُدلّلَ به على أن صالح بن كَيْسان يُدعى كذلك بصالح بن أبي صالح - فيُحَلّ على إثرهِ الإشكال الذي عندي - فتكون بعض الروايات حينها قد ذكرته باسم أبيه وروايات أُخرى ذكرته بِكُنْيَةِ أبيه ؛ لكونِهِ لا يبعد أن يكون هو أكـبر أولاد أبيه .

ولكن أميل الآن إلى خطأ هذا الرأي واستبعاده لأمرين : أولاً_ لأن أحداً لم يذكر أن صالح بن كيسان يُسمى كذلك بصالح بن أبي صالح ،فعلـى العكس من ذلك فحينما تكلم أهل مصطلح الحديث على المتفق والمفترق من الأسماء والأنساب ونحوها مثلوا بـ"صالح بن أبي صالح" فيمـن اتفقـت أسماؤهم وكُنى آبائهم وذكروا أنهم أربعة ، هم : مولى التوأمة وابن السمان والسدوسي ومولى عمرو بن حُريث ، فلم يذكروا ابن كيْسان فدل علـى أنه لا يُدعى بذلك إذ أن المقام مقام حصر ، انظر في ذلك :"علوم الحديث" لابن الصلاح(ص٣٥٩) ،و"المنهل الروي" لابن جماعة(ص١٢٨) ،و"المتفق والمفترق" للخطيب البغدادي(٢ / ١١٩٨_١٢٠٣) .

ثانياً - ولأن الحاكم ومن طريقه البيهقي قد أخرجاه من طريق عبد الله بن أحمد حنبل عن أبيه ، وقد أخرجه أحمد في "الزهد" فجاء فيه "صالح بن كيْسان"فدلّ على أن ما ذكره الحاكم هو وهمٌ منه أو من بعض الرواة منه لأن الطريق واحدة ،ثم إن البوشنجي قد تابع عبد الله بن أحمد ،فرواه عـن أحمد وجاء فيه"صالح بن كيْسان" فدلّ على أنه الصواب .

وقد ذكر الحديث وتكلّم عليه المحدث العلامة الألباني - رحمه الله تعالى رحمةً واسعةً - في"السلسلة الصحيحة" (١ / ٢ / ٦٦٦ ،رقم الحديـث : ٣٤١) فجزم بأن الصواب هو "صالح بن كيْسان " ، وجعل الوهم من الحاكم أو من بعض الرواة ، وتابعه على ذلك شـعيب الأرنـؤوط في تحقيقـه لـ"السير" (١٣ / ٥٨٣) وزاد : " ولم يُنبه عليه الإمام الذهبي في مختصره ، أقول : بل قد أقره ، وهذا غريب ، والله تعالى أعلم .

(١) وقد وردت أحاديث كثيرة في ذمّ بني أُميّة ، أعرضتُ عنها كلّها لأنها لا تشهد للحديث مباشرة إلا الحديث الذي ذكرته .

(٢) في "تاريخ دمشق" (٥٧ / ٢٦٩ ، في ترجمة : مروان بن الحكم بن أبي العاص الأموي) ؛ فقال : " أخبرنا أبو المظفر بن القشيري وأبـو القاسـم زاهر ابن طاهر قالا : أنا أبو سعيد محمد بن عبد الرحمن ، أنا أبو سعيد محمد بن بشر بن العباس ، أنا أبو لبيد محمد بن إدريس السامي، نا سويد بـن سعيد ، نا يحيى بن سعيد القطان " به ، ثم قال الحافظ ابن عساكر حاكماً عليه : " هذا منقطع " .

(٣) "علل الحديث" لابنه (٢/٢٠١ ، رقم الحديث : ٢٠٩٣) .

(٤) "علل الحديث" لابنه (٢/١٤٤ ، رقم الحديث : ١٥٢٠) .

الحسن العسقلاني – وهي الطريق الثانية التي أخرجها – قال :"لايُروى هذا الحديث عن جُبير بن مطعم إلا بهذا الإسناد ، تفرّد به زهير بن محمد "(١) ، فنسب التفرد هنا إلى زهير بن محمد .

فيُلاحظ على كلامهما – رحمهما الله تعالى – على الحديث جملة من الأمور :

١-إن أبا حاتم عندما حكم على الحديث حكم عليه بالنكارة ، دون أن ينسبها إلى أحد ، أو يُبيِّن مقصوده منها .

فقوله "منكر" يحتمل أكثر من معنى :

أ – أن يقصد وقوع الخطأ في هذا الطريق وبالتالي فتكون الطريق غير محفوظة ؛ مع احتماليّة أن لا يعرف الناقد سبب هذا الخطأ ومَنْ سَبَّبهُ ، ولكنه شعر بوجود خطأٍ ما ، والخطأ أمر عام شامل يندرج تحته أكثر مِنْ أمر ، ومُسَبِّبه كثير .

ب – أن يقصد به التفرد ؛ أي : تفرّد أحد رواة هذه الطريق ، وعلى هذا فإن أبا حاتمٍ لم يُحدد من وقع منه هذا التفرّد .

جـ – أن يقصد به الخطأ الناتج عن كون أحاديث معاذ بن خالد عن زهير بن محمد تُشبه أحاديث إبراهيم بن أبي يحيى ؛ فيكون معناه : " منكر لأنه يُشبه أحاديث إبراهيم " .

د – أن يقصد به نكارة المتن ؛ خاصةً وأن الحديث يتحدث عن مروان بن الحكم ، ومعلوم أن أحاديث كثيرة قد وُضِعَتْ في ذم بني أُمية وذم حكمهم ، فأطلق الحافظ أبو حاتم كلمته على الحديث للدلالة على أن متنه لا يصح وأنه موضوع ، فالنكارة حينها تكون راجعةً للمتن .

هذه الاحتمالات المتبادرة ، والظاهر أن الحافظ أبا حاتم يقصد من كلمته التفرد مع احتمالية إرادته للأشباه أيضاً ؛ لأن تفرد معاذ عن زهير من بين معاصريه من أهل الشام ثم عدم معرفة ذلك لدى العراقيين كل ذلك دليل على عدم صحة الحديث وخطئه .

ولا يمنع كون كلمته –رحمه الله تعالى– قصد بها التفرد ؛ لا يمنع ذلك أنه قصد بها الأشباه كذلك حملاً على كلمته التي هي منشأ الدراسة "شيخ تُشبه أحاديثه عن زهير بن محمد أحاديث إبراهيم بن أبي يحيى" ؛ لأنه لا معارضة ولا منافاة في حقيقة الأمر بين التفرد والأشباه ؛ لأن التفرد بالحديث قرينة دالة على وجود الأشباه – كما سبق ذكر ذلك وبيانه في الأحاديث السابقة– ، وإن كانت قناعتي باحتمالية إرادته للأشباه ووجودها في حديثنا هذا ضعيفة .

وقَولي باحتمالية إرادة أبي حاتم للأشباه من كلمته لا دليل عليه إلا كلمته منشأ الدراسة فقط ، وإن نفينا وجود الأشباه في هذا الحديث يلزم حينها القول بعدم اطراد كلمته منشأ الدراسة على جميع أحاديث معاذ عن زهير بن محمد ، والله تعالى أعلم .

---

(١) ٣٧٧/٦ ، رقم الحديث : ٦٦٦٧ .

وأما بالنسبة للاحتمال الرابع ؛ وهو كون الحافظ يقصد بكلمته نكارة المتن ، فلو سلمنا بصحة هذا الاحتمال فإن وجود نكارة في المتن يقتضي باللازم وجود النكارة في السند ، فلا يُتصور وجود متن منكر وسنده صحيح سالم من العلل ، وَبالتالي فتكون كلمة الحافظ أبي حاتم – إن قصد بها هذا الاحتمال – ترجع إلى نكارة السند ، ونكارة السند ترجع إلى التفرد– ظاهراً– والأشباه–احتمالاً– .

٢– أما بالنسبة **لموضوع الأشباه** : فعلى فرض وجودها في هذا الحديث ، وإرادة الحافظ أبي حاتم لها هنا بكلمته ؛ فإن هذا الحديث لا يُجيب إلا عن مفردتين من مفردات الأشباه ؛ وهما : نكارة رواية معاذ عن زهير في هذا الحديث ، وأنه ليس من أحاديث زُهير بن محمد ؛ هذه الأولى .

وأما الثانية فهي تتعلق بالقرائن التي انقدحت في خَلَد أبي حاتم وجعلته يصدر حكمه على الحديث من رواية معاذ عن زهير .

فأما **المفردة الأولى** ؛ وهي نكارة الحديث من روايةِ معاذ عن زهير ، وأن هذا الحديث ليس من أحاديث زهير ابن محمد ، فتظهر من حكم الحافظ أبي حاتم على الحديث بالنكارة ، ومن تفرد معاذ بروايةِ هذا الحديث عن زهير وعدم مشاركة أحد له في روايته عن زهير بن محمد لا من الشام ولا من العراق فلم يُعرف هذا الحديث عن زهير إلا من طريق معاذ فقط .

وأما بالنسبة **للمفردة الثانية** ؛ وهي القرائن التي جعلت أبا حاتم يُصدر حكمه على الحديث من هذه الطريق بالنكارة ، فأظن – والله أعلم– أن أبرزها إنما يرجع لما ذكرته سابقاً من تفرد معاذ بن خالد برواية هذا الحديث عن زهير وعدم متابعة أحد من تلاميذ زهير لمعاذ في روايته هذا الحديث عن زهير – فيما وقفتُ عليه– .

٣– ومما يُلاحظ كذلك اختلاف الطبراني في نسبة التفرد في كلٍّ من روايتيه ، فمرةً نسبه إلى محمد بن خلف ، ومرةً أخرى نسبه إلى زهير بن محمد . وقد تكلمتُ على شيءٍ من ذلك في الحديث السابق ، وذكرتُ أن هذا– في ظني – ربما يعود إلى أحد سببين أو إلى كليهما ؛ وهما : أن له مصطلحاً خاصاً في ذلك ؛ هذا الأول ، وأما الثاني فكونهُ قال ذلك حسب اطلاعه وعلمه وبالتالي فيكون الرجل الذي ادّعى تفرده لم يتفرد بل تُوبع ولكن لم يبلغه ذلك .

هذا بوجهٍ عام ، وأما في حديثنا فقد يزاد احتمال ثالث ، وهو أنه قاله نسياناً وذهولاً ، فحين أخرج الحديث من أحد طريقيه نسي ولم يستحضر الطريق الأخرى ، وهذا يقع كثيراً ، فصفتا النسيان والنقص ملازمتان لكل إنسان ، فالخَطْبُ في هذا سهل بخاصة عند منْ لُقب بـ "مسند الدنيا" لسعة مروياته ومحفوظاته .

وأما كيفية إخراجه للحديث ؛ فقد أخرجه في معجمه الأوسط من طريقين اختلف فيهما شيخه وشيخ شيخه فقط ، فأخرجه أولاً من طريق محمد بن خلف عن معاذ بن خالد عن زهير ، ونسب التفرد فيه حينها إلى محمد بن خلف ، وكان ذلك في الجلد الثاني من المطبوع . ثم أخرجه من طريق عيسى بن عبد الله الأموي عن معاذ عن زهير ، ونسب التفرد فيه هنا إلى زهير بن محمد ، وكان ذلك في الجلد السادس من المطبوع .

فالأول متقدم عن الثاني وبعيد عنه ، فكأنه حين أخرجه من الطريق الأَولى نسب التفرد فيه إلى محمد بن خلف لعدم علمه بوجود من تابعه أو نسيانه وذهوله عمن تابعه ، ولكن عندما استحضر أو وقعت عنده الطريق الثانية والتي تابع فيها عيسى الأُموي محمدَ بنَ خلف تراجع عن نسبة التفرد فيه إلى محمد بن خلف لوجود المتابع ، فنسب التفرد حينئذٍ إلى زهير بن محمد لما يُعْلم من وجود المناكير في حديث الشاميين عنه .

وقد يُرد هذا التوجيه ويُقال : إن الأوجه أن يُقال بأن له مصطلحاً خاصاً ؛ وذلك لأنه لو كان قد نسي أو لم يعلم بورود الحديث من الطريق الثانية حال كلامه على الطريق الأُولى ، لو كان ذلك لحذف بعد علمه بالطريق الثانية أو استحضاره لها كلامه على الطريق الأُولى أو عدّله ، والله تعالى أعلم .

٤-ومما يُلاحظ كذلك - وقد سبق الإشارة إليه في الحديث الثاني من هذا المثال - أن الطبراني قد اتفق مع أبي حاتم في وجود الخطأ في هذا الحديث من طريق معاذ ، مع اختلافهما في التعبير عن هذا الخطأ ، واختلافهما كذلك - فيما يبدو - فيمن وقع منه هذا الخطأ .

وقد قلتُ هنا " فيما يبدو " لأن أبا حاتم لم ينص في هذا الحديث على من وقع منه الخطأ ، وإنما استنبطه من كلمته التي هي منشأ الدراسة ، وقد بيّنتُ ذلك في الملاحظة الأُولى والثانية .

مع ضرورة التنبيه إلى وقوع الاضطراب - ولو ظاهرياً على أقل تقدير - في كلام الحافظ الطبراني - رحمه الله تعالى- فيما يتعلق بمن هو سبب الخطأ ، كما سبق بيانه .

الحديث الرابع :

مارُوي عن علي بن أبي طالبٍ أن النبي – صلى الله عليه وسلم – قال : (مَنْ خصى عبده خصيناه) :

ذكره ابن أبي حاتمٍ [١] عن معاذ بن خالد العسقلاني ، عن زهير بن محمد ، عن يزيد بن زياد ، عن أبي إسحاق[٢] ،

---

(١) في "علل الحديث" (١ / ٤٥٩ ، رقم الحديث :١٣٨١) .

(٢) هذا ما ورد في المطبوع من "علل الحديث" (٤٥٩/١ ، رقم الحديث :١٣٨١) ، ومخطوطة أحمد الثالث (لوحة : ١٣٥) ، وهو الصواب ، وورد في مخطوطة تشيستربتي (لوحة :١٤٧) :"عن ابن إسحاق" ، وهو تصحيف . وأبو إسحاق هو : عمرو بن عبد الله الهمداني السبيعي الكوفي . وإليك بعض ماذكروا في ترجمته -فيما يتعلق بحديثنا- : عن أبي عوانة ، عن أبي إسحاق قال : " رأيتُ علي بن أبي طالبٍ يوم الجمعة" ، وفي روايةٍ عن زهير قال : "حدثنا أبو إسحاق أنه صلى خلف عليّ الجمعة ، قال :فصلاها بالهاجرة بعدما زالت الشمس" .وعن أبي إسحاق قال :"رأيتُ عليّاً ، قال : قال لي أبي :قمْ يا عمرو فانظر إلى أمير المؤمنين فنظرتُ إليه" . وقال أبو محمد الزُبيري :"لقي أبو اسحاق عليًّا" .وقال غير واحدٍ منَ الحفاظ : أنه رأى عليّاً وروى عنه ، و لم يختلفوا في رؤيته لعليّ وروايته عنه ولكن اختلفوا في سماعه منهُ ، ولذلك قال الحافظ ابن حجر في ترجمته :"روى عن علي بن أبي طالب والمغيرة بن شعبة ،وقد رآهما ، وقيل : لم يسمع منهما"تهذيب التهذيب" : (٨ / ٥٦) . وقال أبو داود الطيالسي :"وجدنا الحديث عند أربعة : الزهري وقتادة وأبي إسحاق والأعمش ، فكان قتادة أعلمهم بالاختلاف ، والزهري أعلمهم بالإسناد ، وأبو إسحاق أعلمهم بحديث عليّ وابن مسعود ، وكان عند الأعمش من كل هذا ، ولم يكن عند واحدٍ من هؤلاء، إلا ألفين ألفين" . وعن زهير بن معاوية ، عن أبي إسحاق : "أنه كان يُصلّي خلف الحارث الأعور ، وكان إمام قومه" .وأما بالنسبة لسماعهِ من الحارث الأعور ، فقال عيسى بن يونس بن أبي إسحاق :قال لي شعبة : "لم يسمع جدّك من الحارث الأعور إلا أربعة أحاديث ، قال : فقلتُ له : منْ أين علمته ؟ ،قال : هو قال لي" . وقال أحمد بن عبد الله العجلي :"لم يسمع أبو إسحاق من الحارث الأعور إلا أربعة أحاديث ، وسائر ذلك إنما هوكتاب أخذه" ، وقال ذلك غير واحدٍ منْ أهل العلم . وأما بالنسبة لرواية أبي إسحاق السبيعي عن الحارث الأعور عن عليّ ؟ فعن عمرو بن عليّ قال : "كان يحيى وعبد الرحمن لايُحدّثان عن أبي إسحاق عن الحارث عن عليّ ، غير أن يحيى حدثنا يوما عن شعبة ،عن أبي إسحاق ، عن الحارث ، عن عليّ قال :(لايجدُ عبدٌ طعم الإيمان حتى يؤمن بالقدر خيره وشرّه) ، فقال : هذا خطأٌ من شعبة ، حدثنا سفيان ، عن أبي إسحاق ، عن الحارث ، عن عبد الله ؟ وهو الصواب ، قال : وكان يحيى يُحدّثُ عن الحارث من حديث أبي إسحاق ، عن عبد الله بن مرّة عن الحارث ، ومن حديث الشعبي" . وورد هذا النص في كتاب "الكامل" للحافظ ابن عديّ (٢ / ١٨٥ ، رقم الترجمة :٣٧٠ ،في ترجمة : الحارث بن عبد الله أبي زهير الهمداني الخارفي الأعور الكوفي) ، ولكن جاء في آخره : " وكان يحيى يُحدّث عن الحارث من حديث عبد الله بن مرّة ومن حديث الشعبي" . وقال أبو بكر بن أبي خيثمة : سمعتُ أبي يقول : "كان يحيى بن سعيد يُحدّثُ من حديث الحارث ما قال فيه أبو إسحاق سمعتُ الحارث ، وكان ابن مهدي قد ترك حديث الحارث " . وقال الحافظ ابن حجر في "تهذيب التهذيب" (١٢٦/٢ ، رقم الترجمة :٢٤٨ ، في ترجمة : الحارث بن عبد الله الأعور) : "وفي مسند أحمد عن وكيع ، عن أبيه قال حبيب بن أبي ثابت لأبي إسحاق حين حدّث عن الحارث عن عليّ في الوتر :يا أبا إسحاق يساوي حديثك هذا ملء مسجدك ذهباً" .انظر فيما سبق :"معرفة الثقات" للعجلي (٢/ ١٧٩ ،رقم الترجمة :١٣٩٤) ، و"الطبقات الكبرى" لابن سعد (٦ / ٣١٣) ، و"الجرح والتعديل" لابن أبي

عـــن الحارث (١) ، عـــن عـــليٍّ بـــه بلـــفظ المفرد "خَــصيَّته" .

حاتم(٦ / ٢٤٢ ،رقم الترجمة : ١٣٤٧) ، و"التاريخ الكبير" للبخاري (٦ / ٣٤٧ ، رقم الترجمة :٢٥٩٤) ، و"الثقات" لابن حبّان (١٧٧/٥ ، رقم الترجمة :٤٤٤٩) ، و"طبقات المحدثين بأصبهان" لأبي الشيخ (٣٣٦/١ ، رقم الترجمة :٢٨) ، و"جامع التحصيل في أحكام المراسيل" للعلائـــي (ص ٢٤٥ ، رقم : ٥٧٦) ، و"التعديل والتجريح" للباجي (٩٧٦/٣ ، رقم : ١١٠٥) ،و"تذكرة الحفاظ" للذهبي (١١٤/١ ، رقم :٩٩) ، و"الكواكب النيِّرات" لابن الكيال (ص٦٦ ، رقم الترجمة :٤٢) ، و"تهذيب التهذيب" لابن حجر (٥٦/٨) ، وغيرها .

(١) هو : ابن عبد الله الأعور الهمداني الحارثي ، أبو زهير الكوفي . وقد ذكر المزّيّ في ترجمة علي بن أبي طالب أنه قد روى عنه -رضي الله عنـــه- عدّة ممن يُسمون بالحارث ، ولكن نصصتُ على أنه الأعور ؛ لأنهم لم يذكروا أن أحداً من أُولئك روى عنه أبو إسحاق السبيعي إلا الأعـــور ، ولأن الأعور مُكثر في الرواية عن عليٍّ فإذا أُطلق أُريد هو ،ولأن رواية أبي إسحاق عن الحارث الأعور عن عليٍّ معروفة مشهورة لدى أهل العلم ، وقد سبق شيءٌ من الكلام عنها- في الحاشية السابقة- . وإليك شيئاً مما ذُكر في ترجمته مما يهمّنا : عن محمد بن شيبة الضبّي ، عن أبي إسحاق قـــال :"زعـم الحارث الأعور ، وكان كذوباً" . وعن الشعبي قال : " ما كذب على أحد من هذه الأمة ما كذب على عليٍّ" . وعن الشعبي قال : "قيل له : كنت تختلف إلى الحارث ؟ ، قال : نعم ، كنتُ أختلف إليه أتعلّم منه الحساب ، وكان أحسب الناس" . وعن أيوب قال :" كان ابن سيرين يرى أن عامة ما يروون عن عليٍّ باطل" . وقال أبو بكر بن أبي خيثمة : سمعتُ أبي يقول :" كان يحيى بن سعيد يحدّث من حديث الحارث ما قال فيه أبو إسحاق سمعتُ الحارث ، وكان ابن مهدي قد ترك حديث الحارث" . وعن بُندار قال :" أخذ يحيى وعبد الرحمن -أي : ابن مهدي- القلم من يدي ، فضربا على نحوٍ من أربعين حديثاً من حديث الحارث عن علي" . وعن عثمان بن سعيد الدارمي قال : سألتُ يحيى بن معين قلتُ : أي شيءٍ حال الحارث في عليٍّ ؟ ، قال : ثقة ، قال عثمان : ليس يُتابع عليه" . وعن منصور بن دينار ، عن معاوية بن إسحاق بن طلحة ، عن عمران بن طلحة قال : "أتيتُ عَليّاً فلمّا رآني رحّب بي وأدناني فأجلسني معه على مجلسه ، ثم قال : والله إني لأرجو أن أكون أنا وأبوك ممّن قال الله -عز وجل- : ﴿ونزعنا ما في صدورهم مِنْ غِلٍّ إخواناً على سُرُرٍ متقابلين﴾ [الحجر :٤٧] ، قال الحارث الأعور :الله أجلّ من ذلك وأعدل ، قال :فقال عليٌّ : فمن هـــم إذاً لا أمّ لك ؟ ! ،قال منصور : وذكر محمد بن عبد الله أن عليّاً تناول دواةً فحذف بها الحارث الأعور" . وقال الحافظ ابن عديٍّ :"وللحارث الأعور عن عليٍّ - وهو أكثر رواياته عن عليٍّ- ، وروى عن ابن مسعود القليل ، وعامّة ما يرويه عنهما غير محفوظ" .وقال شريك ،عن جابر الجعفي ، عـــن عـامر الشعبي قال :"لقد رأيتُ الحسن والحسين يسألان الحارث الأعور عن حديث عليٍّ " .وعن بُكير الطائي قال :"لما أُصيب عليٌّ فشت أحاديث ، ففـــزع لها ما شاء الله من الناس ،فقالوا :من أعلم الناس بحديث عليٍّ ؟ ، فقالوا :الحارث الأعور ، فوجدوا الحارث قد مات . . . وذكر قصة طويلة تـــدل على سعة علم الحارث بأحاديث عليٍّ .وقال أبو بكر بن أبي داود :"الحارث كان أفقه الناس ،وأفرض الناس ،وأحسب الناس ، تعلّم الفرائـــض مـــن عليٍّ" .وقال ابن أبي خيثمة :"قيل ليحيى : يُحتجُّ بالحارث ؟ ، فقال :مازال المحدثون يقبلون حديثه" .وقال ابن عبد البر في "كتاب العلم" له لما حكى عن إبراهيم أنه كذّب الحارث :"أظن الشعبي عُوقب بقوله في الحارث كذاب ، ولم يبن من الحارث كذبه ، وإنما نقم عليه إفراطه في حبّ عليٍّ" .وقال ابن سعد :"كان له قول سوء ، وهو ضعيف في رأيه " . وقال أحمد بن صالح المصري : "الحارث الأعور ثقة ، ما أحفظه وما أحسن مـــا روى عـــن عليٍّ ،وأثنى عليه ،قيل له :فقد قال الشعبي : كان يكذب ، قال : لم يكن يكذب في الحديث ، إنما كان كذبه في رأيه" . وعن علباء بن أحمر قال :" إن عليّ بن أبي طالب خطب الناس فقال :من يشتري علماً بدرهم ، فاشترى الحارث الأعور صُحفاً بدرهم ،ثم جاء بها عليّاً كثيراً ، ثـــم إن عليّـــاً خطب الناس بعدُ فقال : يا أهل الكوفة غلبكم نصف رجل" . وقال أبو نُعيم :"سمع الحارث من علي عليه السلام أربعة أحـــاديث" . انظـــر فيمـــا

ورواه الرامهرمزي [١] فقال : حدثنا ابن معدان ، حدثنا محفوظ بن بحر الأنطاكي ، ثنا حجاج قال : قال ابن جُريح : حُدِّثتُ حديثاً رُفِع إلي عاصم بن ضمرة [٢] ، عن عليٍّ بِهِ .

وله شاهد من حديث سَمُرَة بن جندب ، أخرجه الطبراني في "المعجم الكبير" [٣] فقال : حدثنا زكريا بن يحيى الساجي ، وزاد فيه : "ومن جدع أنفه جدعناه" .

وأخرجه أبو داود [٤] والنسائي [٥] ، وزادا فيه : " ومن قتل عبده قتلناه ، ومن جدع عبده جدعناه" .

جميعهم (زكريا الساجي وأبو داود والنسائي) قالوا : حدثنا محمد بن المثنى .

وأخرجه الحاكم في " المستدرك" [٦] فقال : حدثنا أبو زكريا يحيى بن محمد العنبري ، ثنا إبراهيم بن أبي طالب بنحوه .

وأخرجه النسائي [٧] والروياني [٨] ، وزاد النسائي فيه : " ومن جدع عبده جدعناه " .

جميعهم (إبراهيم بن أبي طالب والنسائي والروياني) قالوا : حدثنا محمد بن بشار "بُندار" .

كلاهما (محمد بن المثنى ومحمد بن بشار) قالا : حدثنا معاذ بن هشام الدستوائي .

وأخرجه الطبراني في "المعجم الكبير" [٩] فقال : حدثنا بكر بن أحمد بن سعدويه الطاحي البصري ، ثنا أبو الخطاب زياد بن يحيى ونصر بن عليّ ، قالا : ثنا بكر بن بكار .

وأخرجه أبو داود سليمان بن داود الطيالسي في " مسنده" [١٠] بلفظ : "من قتل عبده قتلناه ، ومن جدعه جدعناه ، ومن خصاه خصيناه" .

سبق :"ضعفاء العقيلي"(٢٠٨/١ ، رقم :٢٥٧) ،و"الكامل" للحافظ ابن عديّ(١٨٥/٢ ، رقم :٣٧٠) ،و"المجروحين" لابن حبّان (٢٢٢/١ ،رقم :١٩٧) ، و"تهذيب الكمال" (٢٣٩/٥ ،رقم :١٠٢٤) ، و"تهذيب التهذيب" (١٢٦/٢ ، رقم :٢٤٨) .

(١) في" المحدث الفاصل" (باب من قال : حُدِّثتُ حديثاً رُفِع إلى فلان ، ص ٥١٤) .

(٢) عن يحيى بن سعيد قال : سمعتُ سفيان الثوري يقول : كنا نعرف فضل حديث عاصم بن ضمرة على حديث الحارث ، (انظر : "ضعفاء العقيلي" (٢٠٨/١ ، رقم : ٢٥٧) بتصرّف يسير) .

(٣) ٢٣٩/٧ ، رقم : ٦٨١٦ .

(٤) في "سننه" (٦٥٤/٤ ، رقم : ٤٥١٦) .

(٥) في "المجتبى " (٣٩٥/٨ ،رقم :٤٧٦٨) ،و"الكبرى"(٢٢٢/٤ ،رقم :٦٩٥٦) .

(٦) ٤٠٩/٤ ، رقم الحديث : ٨١٠٠ .

(٧) " في المجتبى" (٣٩٥/٨ ، رقم : ٤٧٦٨) ، و " السنن الكبرى" (٢٢٢/٤ ، رقم الحديث :٦٩٥٦) .

(٨) في "مسنده" (٤٦/٢ ، رقم الحديث : ٧٩٨) .

(٩) ٢٣٩/٧ ، رقم الحديث : ٦٨١٥ .

(١٠) ١٢٢/٢ ، رقم الحديث : ٩٠٥ .

ومن طريقة البيهقي في "سننه الكبرى" [١] بمثله ، والبغوي في "شرح السنة" [٢] والنسائي [٣] ؛ كلاهما بنحوه . جميعهم (معاذ بن هشام وبكر بن بكار وأبو داود الطيالسي) قالوا [٤] : حدثنا هشام الدستوائي ، عن قتادة .

وأخرجه أحمد في "مسنده" [٥] قال : ثنا يزيد بن هارون ، عن أبي أُميّة شيخ له بزيادة :" من قتل عبده قتلناه ، ومن جدع عبده جدعناه" .

كلاهما (قتادة و أبو أمية) عن الحسن ، ولكن قال أبو أُميّة : ثنا الحسن ، وقال قتادة : عن الحسن .

و أخرجه الطبراني في "المعجم الكبير" [٦] ؛ فقال : وبإسناده عن سمرة بن جندب ، وقد ذكر إسناده فيما سبق [٧] ؛ فقال : حدثنا موسى بن هارون ، ثنا مروان بن جعفر السمري ، ثنا محمد بن إبراهيم بن خبيب بن سليمان بن سمرة ، ثنا جعفر بن سعد بن سمرة ، عن خبيب بن سليمان بن سمرة ، عن أبيه بلفظ : (لا يحل لرجل مسلم أن يجدع عبده ولا يخصيه ، ومن نعلمه فعل من ذلك شيئاً نفعل به مثله) .

كلاهما (الحسن البصري وسليمان بن سمرة) عن سمرة بن جندب - رضي الله عنه - قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فذكر الحديث .

---

(١) (٦٤/٨ ، رقم الحديث : ١٥٩٤٥) ، فقال : " حدثنا أبو بكر محمد بن الحسن بن فورك ، أنبأ عبد الله بن جعفر بن أحمد الأصبهاني ، ثنا يونس ابن حبيب ، ثنا أبو داود الطيالسي" .

(٢) (كتاب القصاص ، باب الحر يقتل العبد ، ١٣٠/٦ ، رقم الحديث : ٢٥٣٣) ، فقال : "أخبرنا أحمد بن عبد الله الصالحي ، أنا أبو بكر أحمد بن الحسن الحيري ، أنا حاجب بن أحمد الطوسي ، نا عبدالرحيم بن منيب ، نا سليمان بن داود" .

(٣) في "المجتبى" (٣٨٨/٨ ، رقم الحديث : ٤٧٥٠) ، و " السنن الكبرى" (٢١٨/٤ ، رقم الحديث : ٦٩٣٨) ، فقال فيهما :" أخبرنا محمود بن غيلان وهو المروزي ، قال : حدثنا أبو داود الطيالسي" .

(٤) وقع في "المعجم الكبير" للطبراني هنا تصحيف ، فقد قال - وهو يسوق إسناده للحديث ـــــ :"ثنا أبو الخطاب زياد بن يحيى ونصر بن عليّ ، قالا : ثنا بكر بن بكار ، قالا : ثنا هشام الدستوائي ، فـ"قالا" الثانية تصحيف ، والصواب :"قال" للمفرد ، ولعلّ سببه سبق نظر الطابع فرأى"قالا" فكررها مرّتين .

(٥) (١٨/٥ ، رقم الحديث :٢٠٢١١) . وصنيع الإمام أحمد أشعر بوقف الحديث على سمرة ، ولكن الأصوب أنه مرفوع ، وذلك لأن الإمام أحمد أخرج الحديث أولاً فقال :"ثنا يزيد بن هارون ، أنا هشام ، عن الحسن ، عن سمرة بن جندب ، عن النبي- صلى الله عليه وسلم- قال :(من قتل عبده قتلناه ، ومن جدع عبده جدعناه) ، ثم ذكر الحديث نفسه مباشرة ولكن من طريق آخر ، فقال :"ثنا يزيد بن هارون ، عن أبي أمية شيخ له ، ثنا الحسن ، عن سمرة قالا :(ومن أخصى عبده خصيناه) ، فأشعر صنيعه هذا وقفه على سمرة ولكن الصواب رفعه ،ودليل ذلك زيادة الواو في قوله :"ومن أخصى" ، فهذا يوحي كأنه يُريد أن يقول : عن سمرة ، عن النبي قال :(من قتل عبده قتلناه ، ومن جدع عبده جدعناه) فاختصر السند وبعض المتن لأنه ذكره قبله مباشرة ، والله أعلم .

(٦) ٢٦٠/٧ ، رقم الحديث : ٧٠٥٩ .

(٧) في حديث رقم : ٧٠٤٨ .

وقد قال أبو حاتمٍ حينما سأله ابنه عن الحديث من طريق معاذ بن خالد ، عن زهير بن محمد ، عن يزيد بن زياد ، عن أبي إسحاق ، عن الحارث ، عن عليّ ، قال : "هذا حديثٌ منكر" (١) .

وقال الحاكم بعدما أخرج حديث سمرة من طريق معاذ بن هشام :" هذا حديث صحيح الإسناد و لم يخرجاه" (٢) .

وقال البغوي بعد إخراجه لحديث سمرة من طريق الطيالسي :"هذا حديثٌ حسن غريب" (٣) .

دراسة الحديث :

يُلاحظ على كلام النقاد السابق جملة من الأمور :

١ – فبالنسبة لكلمة أبي حاتم وحكمه على الحديث بالنكارة من طريق معاذ بن خالد ، فقد اتفق صنيعه هنا بصنيعه في الحديث السابق ؛ من حيث إنه لم ينسب النكارة فيه إلى أحد ، وإنه لم يُبيِّن مقصوده منها .

فأما مقصوده من قوله : "منكر" فقد ذكرتُ المعاني التي يُمكن أن تكون معنىً له ، وبيَّنتُ أنه إما أن يقصد بذلك وقوع الخطأ في هذه الطريق وأنها ليست هي الطريق المحفوظة للحديث – سواء علم نوع هذا الخطأ وسببه ومن سبَّبهُ أم لم يعلم – ، أو يقصد بذلك وجود التفرد في هذه الطريق بأن يتفرد راوٍ أو راويان فيرويانه عن رجل بينما عامة الرواة الآخرين يروونه عن رجلٍ آخر ، أو يقصد وقوع خطأ ناتجٍ عن تشابه أحاديث معاذ بن خالد عن زهير بن محمد بأحاديث إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى ، أو يقصد وجود نكارة في المتن ، ويُزاد في هذا الحديث احتمال خامس بأن يقصد مخالفة طريقي حديث علي للمشهور من الحديث .

فأما وجود التفرد والمخالفة في حديث عليٍّ – رضي الله تعالى عنه – فهذا واضح بيِّن لاخفاء فيه ، فإن عامة الرواة قد رووه من حديث الحسن عن سمرة ، فالحديث معروف من حديث سمرة بن جندب ، في حين أنه لم يرد عن عليٍّ إلا من طريقين فقط ؛ بل إن أحد هذين الطريقين قد يرجع إلى الطريق الأُخرى – إن قلنا بوجود الأشباه في هذا الحديث ، وسيأتي قريباً الكلام على الأشباه – . فالتفرد والمخالفة هنا ناتجان عن تفرد راوٍ أو راويين قد روياه عن عليٍّ ، بينما عامة الرواة الآخرين قد رَوَوْهُ من حديث سمرة بن جندب ، فخالفا عامة الرواة ، فهذا مُشعر بنكارة الطريق عن علي وكونها غير محفوظة ، إذ أن الكثرة – في الغالب – تدل على المحفوظ ، وعكسها في عصر اشتهار الرواية يدل على عكسه ووقوع النكرة فيه غالباً ، وهذا مضافاً على كلام أبي حاتم هو ما يجعلني أجزم بوقوع الخطأ في الطريق عن عليٍّ .

---

(١) " علل الحديث" لابنه (٤٥٩/١ ، رقم الحديث : ١٣٨١) .

(٢) " المستدرك" (٤٠٩/٤ ، رقم الحديث : ٨١٠٠) .

(٣) " شرح السنة" (١٣٠/٦ ، رقم الحديث : ٢٥٣٣) .

وأما الاحتمال الآخر ؛ وهو وقوع خطأ ناتجٍ عن تشابه أحاديث معاذ بن خالد عن زهير بن محمد بأحاديث إبراهيم بن محمد فسيأتي الكلام عليه في الملاحظة التالية .

وأما أن يكون مقصوده بقوله :"منكر"وجود النكارة في المتن ، فإن كان هذا الأمر قد يُقبَل في الحديث السابق إلا أنه في هذا الحديث لايُقبل ؛ وذلك لأن المتن ليس بمنكر ، بل هو معروف ومشهور من حديث صحابي آخر وهو سمرة بن جندب - رضي الله تعالى عنه - .

٢- **أما بالنسبة للأشباه** : فحديثنا هذا يُجيب عن أربع مفردات من مفردات الأشباه ؛ وهي :

المفردة الأُولى : مدى وجود الأشباه في حديثنا هذا ، وإرادةِ الحافظ أبي حاتم لها حين حكم على الحديث بقوله : "منكر" .

المفردة الثانية : مدى نكارة رواية معاذ بن خالد عنْ زهير بن محمد في هذا الحديث ، وأن هذا الحديث ليس من أحاديث زهير بن محمد .

المفردة الثالثة : كون هذا الحديث من أحاديث إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى .

المفردة الرابعة : القرائن والملابسات التي انقدحت في خَلَد أبي حاتم وجعلته يُصدرحكمه على الحديث من رواية معاذ عن زهير .

فأما المفردة الأُولى فللإجابة عنها أقول :

إن احتمال وجود الأشباه في حديثنا هذا احتمال قوي ، مع أن هذا الاحتمال لا يبلغ الجزم أو القطع أو اليقين . فاحتمال وجودها في حديثنا هذا أقوى من احتمال وجودها في الحديث السابق ، إذ أن احتمال وجودها في الحديث السابق احتمال ضعيف - كما أشرتُ إلى ذلك سابقاً - .

وإليك بيان كيفية استنباطي احتمالية وجود الأشباه في حديثنا هذا مع أن الحديث لم يقع لي من طريق إبراهيم ابن أبي يحيى :

إن ابن جريج قد روي هذا الحديث عن عاصم بن ضمرة فقال :" حُدِّثتُ حديثاً رُفع إلى عاصم بن ضمرة" ، فهذه الصيغة تُوقِع في النفس الريبة ؛ لأنها صيغة تدل على أنه لم يسمع الحديث من عاصم بن ضمرة ، وخاصةً إن قالها ابن جريج ، فهو ممن كان يُسقط الضعفاء من السند أو يُكني عنهم أو يُدلس عنهم ، ومما يدل على ذلك : ما ذكره عبد الله بن أحمد بن حنبل ، عن أبيه قال :"رأيتُ سنيد بن داود عند حجاج بن محمد وهو يسمع منه كتاب"الجامع" لابن جريج . فكان في كتاب" الجامع" : ابن جريج أُخبِرتُ عن يحيى ، وأُخبِرْتُ عن الزهري ، وأُخبِرْتُ عن صفوان بن سُليم . قال : فجعل سنيد يقول لحجاج : قل يا أبا محمد : ابن جريج عن الزهري ، وابن جريج عن يحيى بن سعيد ، وابن جريج عن صفوان بن سُليم ، وكان يقول له : هكذا ، قال : ولم يحمده أبي فيما رآه يصنع بحجاج وذمّه على ذلك . قال أبي : **وبعض هذه الأحاديث التي كان يُرسلها ابن جُريج أحاديث**

موضوعة ، كان ابن جريج لايُبالي مِنْ أين أخذها يعني قوله : أُخبِرْتُ وحُدِّثتُ عن فلان " [١] .

وكان ابن جريج أكثر ما يُكني أو يُدلس عن إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى ، فكان يُدلس أحاديث صفوان بن سُليم ، عن إبراهيم ابن أبي يحيى . وكذلك أحاديث المطلب بن عبد الله بن حنطب ، وأحاديث داود بن الحصين ، وأحاديث صالح مولى التوأمة ، وغيرها ، كان يأخذها من كتب إبراهيم بن أبي يحيى فيُكني عنه بأن يقول : "أخبِرْتُ" أو "حُدِّثْتُ" [٢] وأشباهها من الألفاظ التي لا تدل على السماع .

وكان ابن جُريج إن ذكر في الإسناد إبراهيم بن أبي يحيى و لم يحذفه كنّى عنه -في الغالب- ؛ فيقول : عن إبراهيم بن أبي عطاء ، أو : إبراهيم بن محمد بن أبي عطاء ، أو : إبراهيم بن أبي عاصم ، أو : إبراهيم بن محمد ابن أبي عاصم [٣] ، وغير ذلك . وإن لم يذكره في الإسناد كنّى عنه بقوله : "أُخبِرتُ" و "حُدِّثتُ" و "عن" وغيرها ، كما أشرتُ إلى ذلك سابقاً .

وسأسوق مثالاً دلل به الحافظ ابن عدي على أن ابن جريج كان يُكني عن إبراهيم بن أبي يحيى ويُسقطه من الإسناد ، واستطاع ابن عدي اكتشاف ذلك ، فقال ابن عدي : "حدثنا محمد بن أحمد بن سوادة يُكنى أبا طالب ، حدثنا أحمد بن محمد بن إبراهيم بن إسماعيل الغزي ، حدثنا محمد بن محمد الطهراني ، حدثنا عبد الرزاق ، حدثنا ابن جريج قال : أُخبرتُ عن عُثيم بن كليب ، عن أبيه ، عن جده أنه جاء النبي فأسلم ، فقال النبي- صلى الله عليه وسلم- : (ألق عنك شعر الكفر واختتن) ، قال الشيخ- أي : ابن عدي- : هذا الذي قاله ابن جريج وفي هذا الإسناد وأُخبِرتُ عنه عُثيم بن كليب [٤] إنما حدَّثه إبراهيم بن أبي يحيى فكنّى عن اسمه" [٥] ، ثم ساق ابن عدي ما يدل على ما ذكره ؛ فقال : "حدثنا عبد الله بن إسحاق المدائني ، حدثنا محمد بن زياد الزيادي ، حدثنا إبراهيم بن أبي يحيى ، عن عُثيم بن كثير بن كليب ، عن أبيه ، عن جده أنه قدم على رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ، فقال له رسول الله -صلى الله عليه وسلم- :(احلق عنك شعر الكفر) [٦] .

وبالتالي فإنه يظهر أن احتمال وجود الأشباه في حديثنا هذا احتمال قوي ، وأُلخص ما دلَّ على ذلك ودعَّمه بما يلي :

أ - ورود الحديث الذي رواه معاذ بن خالد عن زهير من طريق ابن جريج متفقين بروايته عن نفس

---

(١) " تهذيب الكمال" للمزي (١٦٢/١٢) ،وانظره في : "تهذيب التهذيب" لابن حجر (١٢٠/٢) .

(٢) انظر ذلك في : " شرح علل الترمذي" للحافظ النحرير ابن رجب الحنبلي (٨٢٥/٢) .

(٣) انظر ذلك في : "الكامل" لابن عدي (٢١٨/١ وما بعدها ، رقم الترجمة : ٦١ ، في ترجمة : إبراهيم بن محمد أبي يحيى الأسلمي) .

(٤) كذا ورد في المطبوع ، وفي الجملة ركاكة ظاهرة ، فأخشى من وجود التصحيف فيها ، والله تعالى أعلم .

(٥) الكامل في ضعفاء الرجال (٢٢٢/١ ، في ترجمة : إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى الأسلمي) .

(٦) المصدر السابق .

الصحابي- وهو علي- ، وقد رواه ابن جريج بصيغة دالّة على أنه لم يسمع الحديث ممن روى عنه هذا الحديث- وهو : عاصم بن ضمرة- وأنه أسقط أحد الضعفاء من السند وكنّى عنه .

ب- كون ابن جُريج أكثر ما يُكني أو يُسقط أو يُدلس عن إبراهيم بن أبي يحيى ، حيث كان يأخذ الأحاديث من كتبه ثم يُكني عنه ، فابن جريج قد أكثر من ذلك خاصةً فيما أخذه من كتب إبراهيم بن محمد ، وهذا أحد الأسباب التي جعلتني أميل إلى ترجيح أن الضعيف الذى أسقطه من الإسناد هو إبراهيم بن محمد .

جـ - مقولة أبي حاتم منشأ الدراسة ؛ وهي قوله : " شيخ تُشبه أحاديثه عن زهير بن محمد أحاديث إبراهيم ابن أبي يحيى" ، فهي تقوي أن يكون الضعيف الذي أسقطه ابن جريج وكنّى عنه هو إبراهيم بن محمد ؛ لأن حديث علي -رضي الله تعالى عنه- قد ورد من طريق معاذ عن زهير ومن طريق ابن جريج ، فيربط ذلك كله بمقولة أبي حاتم المتقدمة يميل الإنسان إلى أن المُسقط من السند هو إبراهيم بن محمد ، وهذا هو السبب الثاني الذى جعلني أميل لذلك .

وخير ما يُفسر كلام أبي حاتم على هذا الحديث ومعرفة مقصوده منه مقولتُهُ منشأُ الدراسة ؛ لأن الكل قد صدر منه ، وبالتالي فإني أرى أن الحافظ أبا حاتم أراد من حكمه على هذا الحديث بأنه منكر التفرد والمخالفة - جزماً - والأشباه - ظناً قوياً دون جزم - .

فإن ذكر بعضهم إشكالاً قد يَرِدُ ؛ وهو : أن معاذاً قد روى الحديث عن زهير بن محمد عن يزيد بن زياد عن أبي إسحاق عن الحارث عن علي ، ورواه ابن جُريج من طريق عاصم بن ضمرة عن علي ، فاختلف بذلك السند والتابعي في كلٍّ من الطريقين ، فلو أبدل معاذ زهيراً بإبراهيم - أي : لو وُجدت الأشباه في الحديث- لاتفق إسناد معاذ مع إسناد ابن جريج و لم يختلف ؛ لأن معاذاً يكون قد أبدل زهيراً بإبراهيم ، ويكون ابن جريج قد أسقط إبراهيم وكنّى عنه ، فيلزم حينها تطابق إسناد معاذ مع إسناد ابن جريج لكون كلا الإسنادين يعود إلى إبراهيم بن محمد .

أقول : هذا الإشكال لا يلزم ؛ لأنه قد يكون وقع خطأ في السند مِنْ قِبَل بعض رواة الإسنادين بالإضافة إلى إبدال زهير بإبراهيم- وهذا في طريق معاذ - أو إسقاط إبراهيم والكناية عنه - وهذا في طريق ابن جريج- ، وبخاصة أن في كلا الإسنادين رواة ضعاف ، والضعيف قد يقع منه الخطأ في السند والتخليط فيه ، والله تعالى أعلم .

هذا بالنسبة للمفردة الأُولى ، وأما المفردة الثانية - وهي : نكارة رواية معاذ بن خالد عن زهير بن محمد في هذا الحديث وكونه ليس من أحاديث زهير بن محمد- فأمرها ظاهر واضح ، فالنكارة ظاهرة في الحديث من طريق معاذ وابن جريج ، وخير ما يدلنا على ذلك ما يلي :

أ - كلمة الحافظ أبي حاتم وحكمه على الحديث من طريق معاذ بالنكارة .

ب -تفرد معاذ برواية هذا الحديث عن زهير ، فلم يُتابعه أحد من معاصريه من أهل الشام أو العراق بروايته

عن زهير- فيما وقفتُ عليه- ، فعدم اشتهار الحديث عن زهير لا في الشام و لا في العراق دالٌّ على نكارة رواية معاذ له عن زهير وأنه ليس من حديث زهير .

جـ - التفرد والمخالفة الواقعان في طريقي ابن جريج ومعاذ ، فلم يرد عن علي -رضي الله عنه- إلا من هذين الطريقين فقط ، مع اشتهار الحديث عن سمرة بن جندب -رضي الله عنه- فعامة الرواة يروونه عنه . فالحديث لا يُعرف عن علي بل يُعرف عن سمرة ، فهذا يدل على أن المحفوظ من حديث سمرة لا من حديث علي ، وأن طريقي معاذ وابن جريج خطأ ، وأن حديث علي لا يصح .

وأما المفردتان الباقيتان ، فقد تقدم الجواب عليهما فيما سبق ، فالمفردة الثالثة أُجيب عنها في المفردة الأُولى ، والرابعة أُجيب عنها في المفردة الثانية والملاحظة الأُولى من هذه الدراسة .

٣- وبالنسبة لكلمة الحاكم - رحمه الله تعالى- :"هذا حديث صحيح الإسناد و لم يُخرجاه"- بعدما أخرج حديث سمرة من طريق معاذ بن هشام- فلا إشكال فيها ؛ لأن الحاكم ممن يُصحح سماع الحسن البصري من سمرة ابن جندب ويُثبته [١] . وسماع الحسن من سمرة فيه خلاف طويل ، لا مجال لبسطه هنا ، ولكن مفاده : أن العلماء اختلفوا في سماع الحسن من سمرة على أقوال [٢] : قول ذهب إلى تصحيح سماع الحسن من سمرة وأثبته مطلقاً ؛ وهو قول البخاري وعلي بن المديني والترمذي والحاكم وغيرهم . وقول ذهب على أنه لم يسمع منه شيئاً ، إنما هو كتاب أخذه فرواه عنه ، وممن قال به ابن حبان وابن معين وشعبة والبرديجي وغيرهم . وقول آخر على التفصيل ؛ حيث قال أصحابه : لم يسمع منه إلا حديث العقيقة ، وسائر أحاديثه الأُخرى عنه إنما هي كتاب ، وممن اختارهم هذا القول الدارقطني والبزار وعبد الحق في " أحكامه" وغيرهم .

٤- وأما بالنسبة لكلمة البغوي حين حكم على حديث سمرة من طريق الطيالسي بقوله : "هذا حديث حسن غريب" ، فأخاف أن يكون قد أخذها من الترمذي ، فالترمذي قال : " هذا حديث حسن غريب" بعد أن أخرج حديث سمرة من طريق أبي عوانة حيث قال : " حدثنا قتيبة ، حدثنا أبو عوانة ، عن قتادة ، عن الحسن ، عن سمرة قال : قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم- : (من قتل عبده قتلناه ، ومن جدع عبده جدعناه) " [٣] .

ولا أدري ما مقصودهما منها ؟ ، فإن معرفة ذلك يحتاج إلى استقراء هذه الكلمة وجمعها ، ومن ثم دراستها وتحليلها للخروج بمقصودهما من ذلك ، و لم يظهر لي شيءٌ من ذلك من خلال دراسة حديثي هذا ، فالله تعالى

(١) فقد قال في " المستدرك" بعد إخراجه لحديث من أحاديث سمرة وهو : (أنه حفظ عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- سكتتين ؛ سكتة إذا كبّر ، وسكتة إذا فرغ من قراءته عند ركوعه) ؛ قال : " هذا حديث صحيح على شرط الشيخين و لم يُخرجاه بهذا اللفظ . . . إلى أن قال : وحديث سمرة لا يتوهم متوهم أن الحسن لم يسمع من سمرة ، فإنه قد سمع منه" (٣٣٥/١) ، وقد حكم الحاكم على أحاديث كثيرة من طريق الحسن عن سمرة أنها على شرط الشيخين أو أحدهما .

(٢) انظر تفصيل هذه الأقوال في : "نصب الراية" للزيلعي (٨٨/١ - ٩٠) ، و"التلخيص الحبير " لابن حجر (٦٧/٢) ، وغيرهما .

(٣) جامع الترمذي (كتاب الديات ، باب ما جاء في الرجل يقتل عبده ، ٢٦/٤ ،رقم الحديث : ١٤١٤) .

أعلم .

ولكن مما يلفت الانتباه أن الترمذي قد أخرج الحديث في "علله الكبير" [١] من الطريق ذاتها التي ذكرها في "جامعه" ، ثم قال :"سألتُ محمداً – أي : البخاري– عن هذا الحديث ، فقال : كان علي بن المديني يقول بهذا الحديث ، قال محمد : وأنا أذهب إليه" [٢] . فلعل هذا يُعين على معرفة مقصود الترمذي من قوله في هذا الحديث : "حسن غريب" ، ومن ثم يُعين على معرفة مقصود البغوي من ذلك أيضاً ؛ وذلك لأن البخاري ومن قبله ابن المديني قد احتجا بالحديث من طريقه التي ذكرها الترمذي وحكم على الحديث من خلالها بأنه " حسن غريب" ، وبالتالي فإنه قد يُفهم من ذلك أن الحديث الذي يحكم عليه الترمذي بهذا الحكم هو مما يُحتج به ويُؤخذ به في الأحكام ، والله تعالى أعلم .

---

(١) بترتيب أبي طالب القاضي ، في : (باب ما جاء في الرجل يقتل عبده ، ٢/٥٨٨) .

(٢) المصدر السابق .

الحديث الخامس :

حديث هاروت و ماروت وقصتهما مع الزُهرة [١] :

ذكره ابن أبي حاتم في" علل الحديث" [٢] عن معاذ بن خالد العسقلاني مختصراً .
وقال الحافظ أبو حاتم معلقاً عليه : "هذا حديث منكر" .

تخريج الحديث :

قد رُوي الحديث مرفوعاً إلى النبي – صلى الله عليه وسلم – ، وموقوفاً على عبد الله بن عمر – رضي الله عنهما – من قوله وفعله ، وكذا على كعب الأحبار من قوله دون فعله، ومقطوعاً على مجاهد – رحمه الله تعالى–.

فأما المرفوع فرواه عبد الله بن أحمد بن حنبل ، عن أبيه [٣] . ومن طريقه ابن قدامة المقدسي في "التوّابين" [٤] .
وتابع حنبلُ عبدَ الله متابعةً تامّةً ؛ فقال : "حدثني أبو عبد الله" [٥] يعني بِهِ الإمام أحمد بن حنبل.
وأخرجه أبو بكر بن أبي شيبة في "مسنده " [٦] . ومن طريقه ابن حبّان في "صحيحه" [٧] ، وعبد بن حُميد في "مُسنده" ؛ فقال ابن حُميد : "حدثني ابن أبي شيبة" [٨] .
وأخرجه كذلك ابن السُني عن يعقوب بن إبراهيم الدروقي مختصراً [٩] .

---

(١) سأقوم – بإذن الله تعالى – بتخريجه من طريق عبد الله بن عمر ومجاهد ، دون غيرهما ؛ لأنهما هما اللذان يخدمان البحث .

(٢) ٦٩/٢ ، رقم الحديث : ١٦٩٩ .

(٣) في "المسند" لأحمد بن حنبل (١٧٩/٢ ،رقم الحديث : ٦١٧٢) .

(٤) (ص٣) ؛ فقال :" أخبرنا أبو بكر عبد الله بن محمد بن أحمد بن النقور رحمه الله ، أنبأ الأمين أبو طالب عبد القادر بن محمد اليوسفي ، أنبأ ابن المذهب ، أنبأ أبو بكر القطيعي ، ثنا عبد الله بن أحمد ، ثنا أبي رحمه الله" .

(٥) كما في "المنتخب من العلل للخلال" تأليف : ابن قدامة المقدسي(ص٢٩٥ ، رقم الحديث :١٩٤) .

(٦) كما في"إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة" للبوصيري(٣٨/٨ ، رقم الحديث :٧٥٧٣) ، وقد عُدتُ إلى المطبوع من "مسنده" –وهو ناقص كما لا يخفى– فلم أجد الحديث .

(٧) (٦٣/١٤ ، رقم الحديث :٦١٨٦) ، فقال : "أخبرنا الحسن بن سفيان ، حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة " ،وقد ورد في تفسير ابن كثير(١٣٨/١) : "عن الحسن ، عن سفيان" وهو تصحيف ، وقد ذكره على الصواب كذلك الهيثمي في "موارد الظمآن"(ص٤٢٥ ،رقم الحديث :١٧١٧) ، والبوصيري في "إتحاف الخيرة" (٣٨/٨ ، رقم الحديث :٧٥٧٤) .

(٨) كما في "المنتخب من مسنده" (٢٩/٢ ، رقم الحديث :٧٨٥) .

(٩) في "عمل اليوم والليلة" (ص٣٠٩ ، رقم الحديث :٦٥٧) ؛ فقال :" أخبرني محمد بن محمد الباهلي ، حدثنا يعقوب بن إبراهيم الدورقي" .

وابن أبي الدنيا في "العقوبات" ؛ فقال : "حدثنا إسماعيل بن راشد" (١) .

ورواه البيهقي (٢) في "السنن الكبرى" و "الجامع لشعب الإيمان" عن إبراهيم بن الحارث البغدادي والعباس بن محمد الدوري .

والبزّار في "مسنده" ؛ فقال : "حدثنا أحمد بن إسحاق والعباس بن محمد" (٣) .

جميعهم - وهم : الإمام أحمد بن حنبل وأبو بكر بن أبي شيبة ويعقوب بن إبراهيم الدورقي وإسماعيل بن راشد وإبراهيم بن الحارث البغدادي والعباس بن محمد الدوري وأحمد بن إسحاق - قالوا : حدثنا يحيى بن أبي بُكير (٤) .

وذكره ابن أبي حاتم في "علل الحديث" (٥) عن **معاذ بن خالد العسقلاني** مختصراً .

كلاهما (يحيى بن أبي بُكير ومعاذ بن خالد) عن زهير بن محمد - إلا أن يحيى قال : حدثنا زهير بن محمد - ، عن موسى بن جُبير بلفظ : (إن آدم -صلى الله عليه وسلم-[لما] (٦) أهبطه الله تعالى إلى الأرض قالت الملائكة : أيْ رَبّ ، ﴿أتجعلُ فيها مَنْ يُفسد فيها ويسفك الدماء ونحن نُسبّح بحمدك ونُقدّسُ لك ، قال : إني أعلم ما لا تعلمون﴾ (٧) ، قالوا : ربنا ، نحن أطوع لك من بني آدم (٨) ، قال الله تعالى للملائكة : هلمّوا ملكين من الملائكة حتى [يُهبط بهما] (٩) إلى الأرض فننظر كيف يعملان ، قالوا : ربنا ، هاروت وماروت . فأُهبطا إلى الأرض ومُثّلتْ لهما الزهرة [امرأة] (١٠) من أحسن البشر ، فجاءتهما فسألاها نفسها ، فقالت : لا والله [حتى تكلما بهذه الكلمة من الإشراك] (١١) ، فقالا : والله لا نُشرك بالله [شيئاً] (١٢) أبداً ، فذهبت عنهما ، ثم رجعت بِصبيٍّ تحمله

(١) ص١٤٦ ، رقم الحديث :٢٢٢ .

(٢) (٤/١٠ ،رقم الحديث :١٩٤٦١)و(٤٣٧/١ ، رقم الحديث :١٦٠)على الترتيب ؛ فقال : "أخبرنا الشيخ أبو الحسن محمد بن الحسين بن داود العلوي ، أخبرنا أبو حامد أحمد بن محمد بن الحسن الحافظ ، حدثنا العباس بن محمد الدوري وإبراهيم بن الحارث البغدادي" .

(٣) كما في "كشف الأستار " للهيثمي(٣٥٨/٣ ، رقم الحديث :٢٩٣٨) .

(٤) ورد في "الجامع لشعب الإيمان" وبعض مواقع في تفسير ابن كثير :" يحيى بن بُكير" ، وورد في "إتحاف الخيرة " : " يحيى بن أبي كثير" ، وكلاهما تصحيف .

(٥) ٦٩/٢ ، رقم الحديث :١٦٩٩ .

(٦) لم تُذكر في"علل الحديث" لابن أبي حاتم (٦٩/٢ ، رقم :١٦٩٩) .

(٧) سورة البقرة :جزء من آية(٣٠) .

(٨) اقتصر ابن السنّي وابن أبي حاتم في ذكر المتن إلى هنا .

(٩) وردت في أكثر الروايات"نُهبطهما" ، وهذا ما ذكره ابن قدامة في"التوابين" (ص٣)- من طريق الإمام أحمد- وما ذكره كذلك ابن كثير في تفسيره (١٣٨/١) نقلاً عن المسند .

(١٠) وردت في "كشف الأستار"(٣٥٨/٣) : "مرةً" ، وهو تصحيف .

(١١) وردت هذه العبارة في "كشف الأستار" (٣٥٨/٣) :"حتى تُقارنا الشرك أو كلمةً نحوها" .

فسألاها نفسها ، قالت : لا والله حتى تقتلا هذا الصبي ، فقالا : والله لا نقتله أبدا ، فذهبت ، ثم رجعت بقــدح خمر [تحمله] (١) فسألاها نفسها ، قالت : لا والله حتى تشربا هذا الخمر ، فشربا فسكرا فوقعا عليها وقتلا الصبيّ ، فلما أفاقا قالت المرأة : والله ما تركتما شيئاً [مما أبيتماه عليّ] (٢) إلا قد فعلتماه حين سكرتما ، فخُيِّرا بين عــذاب الدنيا والآخرة ، فاختارا عذاب الدنيا) ، واللفظ للإمام أحمد في "المسند" .

ورواه الطبري في "جامع البيان" مختصراً ؛ فقال : "حدثنا القاسم" (٣) .

والخطيب البغدادي في "تاريخ بغداد" (٤) عن عبد الكريم بــن الهيثم ، ومــن طريقــه ابــن الجــوزي في "الموضوعات" (٥) .

كلاهما (القاسم وعبد الكريم بن الهيثم) قالا : حدثنا الحسين بن داود الملقب بـ "سُنيد" ؛ قال : حدثنا فرج ابن فضالة ، عن معاوية بن صالح بسياقٍ يختلف عن سياق موسى بن جبير اختلافاً واضحاً ، (٦) ، ولفظ حديــث معاوية بن صالح هو : (سافرت – أي : نافع مولى ابن عمر يُحدث عن نفسه –مع ابن عمر فلما كان [مــن] (٧) آخر الليل ، قال : يا نافع ، [انظر] (٨) طلعت الحمراء؟ ، قلتُ : لا ؛ مرتين أو [ثلاثاً] (٩) ، ثم قلتُ : قد طلعت ،

---

(١٢) هذه الكلمة لم تُذكر في"المسند" ، ولكن زادها ابن قدامة في "التوابين" (ص٣)من طريق الإمام أحمــد- ، وابــن كثــير كذلــك في تفســيره (١٣٨/١)نقلاً عن المسند .

(١) أغلب الروايات زادت هذه الكلمة ، مع أنها لم تُذكر في "المسند" للإمام أحمد – المطبوع- ، وقد زادها كذلك ابن قدامة في "التوابــين"- مــن طريق الإمام أحمد- وابن كثير كذلك في "تفسيره"نقلاً عن المسند .

(٢) جاءت في"صحيح ابن حبان" (٣٨/١٤) : "أثيماً " بدل قوله : "مما أبيتماه عليَّ " ، في حين أنها وردت في "موارد الظمآن" (ص٤٢٥) "ومسند أبي بكر بن أبي شيبة " -كما نقله البوصيري في "إتحاف الخيرة"(٣٨/٨)-كما هي في "المسند" لابن حنبل . ووردت في"كشف الأستار" (٣٥٨/٣ ، رقم الحديث : ٢٩٣٨) : "امتنعتما منه" .

(٣) ٤٣٣/٢ ، رقم الحديث :١٦٨٨ .

(٤) (٤٢/٨ ، رقم الترجمة :٤٠٩٩ ، في ترجمة : الحسين بن داود) ؛ فقال : " أخبرنا الحسن بن أبي بكر ، أخبرنا أبو سهل أحمد بن محمد بن عبــد الله بن زياد القطان ، حدثنا عبد الكريم بن الهيثم" .

(٥) (٢٩٥/١ ، رقم الحديث :٣٨٩) ؛ فقال :" أنبأنا أبو منصور عبد الرحمن بن محمد ؛ قال : أنبأنا أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت" .

(٦) وهذا ما ذكره الحافظ ابن حجر حيث قال في"القول المسدد" (ص٨٩) : "وبين سياق معاوية بن صالح وسياق زهير تفاوت" .

(٧) زادها الطبري في تفسيره(٤٣٣/٢) .

(٨) زادها الطبري كذلك .

(٩) هذا ما ورد في"الموضوعات" لابن الجوزي(٢٩٥/١ ،وتفسير الطــبري(٤٣٣/٢) ،وهــو الصــواب . ووردت في "تــاريخ بغــداد"(٤٢/٨) : "ثلاثة" ،وهو خطأ لغوي فاحش .

قال : لا مرحباً بها ولا أهلاً ، قلت : سبحان الله ؛ نجم [مسخر] (١) ساطع مطيع ، قال : ما قلتُ لـك إلا مـا سمعتُ من رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ، [أوقال :] (٢) قال لي رسول الله : إن الملائكة قالت : يـا رب كيف صبرك على بني آدم في الخطايا والذنوب ؟ ! ، قال : إني ابتليتهم وعافيتكم ، قالوا : لو كنّا مكـانهم مـا عصيناك ، قال : فاختاروا ملكين منكم ، فلم يألوا [جهداً] (٣) أن يختاروا ، فاختاروا هاروت وماروت (٤) ، فنزلا ، فألقى الله تعالى عليهما الشَّبَق ، قلت : وما الشبق ؟ ، قال : الشهوة ، قال : فنزلا ، فجاءت امرأة يُقال لها الزهرة ، فوقعت في قلوبهما ، فجعل كلّ واحدٍ منهما يُخفي عن صاحبه ما في نفسه ، فرجع إليها [أحدهما] (٥) ، ثم جاء الآخر فقال : هل وقع في نفسك ما وقع في قلبي ؟ ، قال : نعم ، فطلباها نفسها ، فقـالت : لا أمكنكمـا حتـى تُعلماني الاسم [الأعظم] (٦) الذي تعْرجان به إلى السماء ، وتهبطان ، فأبيا ، ثم سألاها أيضاً فأبت ، ففعلا ، فلمـا استُطيرت طمسها الله كوكباً وقطع أجنحتها ، ثم سألا التوبة من ربّهما ، فخيّرهما ؛ فقال : إن شئتما رددتكما إلى ما كُنتما عليه فإذا كان يوم القيامة عذبتكما ، وإن شئتما عذبتكما في الدنيا فإذا كان يوم القيامة رددتكما إلى ما كنتما عليه ، فقال أحدهما لصاحبه : إن عذاب الدنيا ينقطع ويزول ، فاختارا عذاب الدنيا على عذاب الآخرة ، فأوحى الله إليهما أن ائتيا بابل ، فانطلقا إلى بابل ، فخُسف بهما ؛ فهما منكوسان بين السماء والأرض معذبان إلى يوم القيامة) ، واللفظ للخطيب البغدادي في "تاريخ بغداد" .

وأخرجه ابن مردويه في "تفسيره" ؛ فقال : "حدثنا دعلج بن أحمد ، حدثنا هشام بن علي بن هشام ، حدثنا عبد الله بن رجاء ، حدثنا سعيد بن سلمة ، حدثنا موسى بن سَرْجِس " (٧) ، ولفظه يغلب على الظن أنه قريب من لفظ الحديث عند الإمام أحمد وابن حبّان ؛ وذلك لأن ابن كثير بعد أن ساق الحديث من طريق الإمام أحمـد وذكـر لفظه ، ذكر أنه قد رواه كذلك ابن حبّان في "صحيحه" ، ثم ذكر إسناد ابن مردويه هذا على أنه متابع لإسـنادَيْ أحمد وابن حبّان ، ثم قال بعد أن ذكر إسناده : "فذكره بطوله" (٨) ، فدلّ على أن لفظه قريب من لفظه وسـياق الحديث عند أحمد وابن حبّان - رحمهما الله تعالى - .

ثلاثتهم (موسى بن جبير ومعاوية بن صالح وموسى بن سَرْجِس) عن نافع مولى عبد الله بن عمر .

---

(١) زادها الطبري في تفسيره(٢/٤٣٣) .

(٢) زادها الطبري في تفسيره(٢/٤٣٣) ، وابن الجوزي في"الموضوعات" (١/٢٩٥)-من طريق الخطيب البغدادي- .

(٣) زادها ابن كثير في تفسيره (١/١٣٨)فيما نقله عن الطبري ، ولم أجد هذه الزيادة في المطبوع من"جامع البيان" ، فالله أعلم .

(٤) اقتصر الطبري في ذكر المتن إلى هنا .

(٥) زادها ابن الجوزي في"الموضوعات" "(١/٢٩٥)-من طريق الخطيب البغدادي- .

(٦) زادها ابن الجوزي كذلك في"الموضوعات" .

(٧) انظر : "تفسير القرآن العظيم" لابن كثير(١/١٣٨) .

(٨) المصدر السابق .

وأخرجه البيهقي في "الجامع لشعب الإيمان" ؛ فقال : "أخبرنا أبو عبد الله الحافظ ، أخبرنا أبو بكر أحمد بن إسحاق بن أيّوب ، أخبرنا محمد بن يُونس بن موسى ، حدثنا عبد الله بن رجاء ، حدثنا سعيد بن سلمة ، عن موسى بن جبير ، عن موسى بن عقبة ، عن سالم" (١) بمعنى حديث معاوية بن صالح مع الاختصار والاختلاف في بعض العبارات .

كلاهما (نافع مولى عبد الله بن عمر وسالم) قالا : عن عبد الله بن عمر -رضي الله تعالى- عنهما أنه سمع نبي الله -صلى الله عليه وسلم- يقول : فذكره .

وأمّا ما ورد عن كعب الأحبار :

فرواه البيهقي في "الجامع لشعب الإيمان" حيث قال : "أخبرنا أبو عبد الله الحافظ ومحمد بن موسى ؛ [قالا : حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب ، حدثنا إبراهيم بن مرزوق ، حدثنا أبو حذيفة ، عن سفيان الثوري ، عن موسى بن عقبة] (٢) ، عن نافع" (٣) ، ولفظه : (ذكرت الملائكة أعمال بني آدم وما [يلقون] (٤) من الذنوب (٥) ، فقال لهم : اختاروا منكم ملكين ، فاختاروا هاروت وماروت ، فقال لهما : [اهبطا إلى الأرض] (٦) ، وإني أُرسل رُسلي إلى الناس وليس بيني [وبينكم] (٧) رسول ، انزلا ولا تُشركا بي شيئاً ولا تزنيا [ولا تسرقا] (٨) ، قال ابن

(١) ٤٣٩/١ ، رقم الحديث : ١٦١ .

(٢) سقطت من طبعة "شعب الايمان" (٢٩١/٥ ، رقم الحديث : ٦٦٩٥) بتحقيق : محمد زغلول .

(٣) ٨٤/١٢ ، رقم الحديث : ٦٢٦٩ .

(٤) وردت في رواية أبي طاهر الفقيه عند البيهقي في "الجامع لشعب الايمان" (٤٤٣/١ ، رقم الحديث : ١٦٢) : "يأتون" بدل "يلقون" ، وكذا عند ابن أبي حاتم في "التفسير" (١٩٠/١ ، رقم الحديث : ١٠٠٦) ، وأبو نعيم في "حلية الأولياء" (٢٤٨/٨ ، في ترجمة : يوسف بن أسباط) ، وابن أبي الدنيا في "العقوبات" (ص١٤٩ ، رقم الحديث : ٢٢٤) ، وعند الرزاق في "التفسير" (٥٣/١) ، والطبري في "جامع البيان" من طريق عبد الرزاق ومؤمل بن إسماعيل (٤٢٩/٢ ، رقم الحديث : ١٦٨٤) .

(٥) جاءت هذه الجملة في " مصنف ابن أبي شيبة " (١٨٦/١٣ ، رقم الحديث : ١٦٠٦١) مختلفة مع زيادة فيها ؛ حيث قال : " لمّا رأت الملائكة بني آدم وما يُذنبون ، قالوا : يا رب يُذنبون ، قال : لو كنتم مثلهم فعلتم كما يفعلون" ، ووردت هذه الزيادة عند أبي نُعيم في "حلية الأولياء" (٢٤٨/٨) بلفظ : "لو أنكم بمثل مكانهم لأتيتم مثل ما يأتون" ، وكذا عند ابن أبي الدنيا في "العقوبات" (ص١٤٩ ، رقم الحديث : ٢٢٤) ، والطبري في "جامع البيان" من طريق عبد العزيز بن المختار (٤٣٠/٢ ، رقم الحديث : ١٦٨٥) بنحو ما سبق .

(٦) هذه زيادة من ابن أبي حاتم في "التفسير" (١٩٠/١ ، رقم الحديث : ١٠٠٦) .

(٧) جاءت في تفسير ابن أبي حاتم (١٩٠/١ ، رقم الحديث : ١٠٠٦) ، وتفسير الطبري من طريق عبد العزيز بن المختار (٤٣٠/٢ ، رقم الحديث : ١٦٨٥) ، وتفسير عبد الرزاق (٥٣/١) بصيغة التثنية .

(٨) لم تُذكر هذه العبارة في تفسير الطبري من طريق عبد العزيز بن المختار (٤٣٠/٢ ، رقم الحديث : ١٦٨٥) . ووردت في تفسير ابن أبي حاتم

عمر : قال كعب : [والذي نفس كعب بيده] [١] ما استكملا يومهما الذي نزلا فيه حتى عملا [جميع] [٢] ما حُرِّم عليهما).

ورواه عبد الرّزاق في "تفسير القرآن" [٣] ، ومن طريقه الطبري في "جامع البيان" [٤] .

ورواه كذلك ابن أبي الدنيا في"العقوبات" ؛ فقال :"حدثنا إسحاق ، عن إسماعيل [٥] قال : حدثنا قبيصة" [٦] .

وأخرجه ابن أبي شيبة في "المصنف" ؛ فقال : "حدثنا وكيع" [٧] .

والبيهقي في "الجامع لشعب الإيمان" [٨] عن محمد بن يوسف .

ورواه الطبري [٩] وابن أبي حاتم [١٠] عن مؤمل [١١] بن إسماعيل .

(١٩٠/١ ، رقم الحديث :١٠٠٦) : "ولاتشربا الخمر" بدل "ولا تسرقا" ، في حين أنها قد جاءت في المطبوع من تفسير عبد الرّزاق (٥٣/١): "ولا تسرقا" ؛كما هي عند الأكثر ، ولكن وردت في "جامع البيان"للطبري(٤٢٩/٢ ،رقم :١٦٨٤)من طريق عبد الرّزاق :"ولا تشربا الخمر" وكذا ذكرها ابن كثير في تفسيره (١٣٨/١) نقلاً عن تفسير عبد الرّزاق . وأُحبُ أن أُشير هنا إلى أنه ورد في كلتا طبعتي تفسير ابن أبي حاتم مانصُّهُ :" لا تشركا بي شيئاً ولا تزنيان ولا تشربان الخمر " بإثبات النون في الفعلين الأخيرين ، وقد قام محقق الطبعة الأخرى ؛ وهو أحمد الزهراني ؛ قام بذكر الأفعال الثلاثة في المتن محذوفة النون ، ثم أشار في الحاشية إلى أنه قد ورد الفعلان الأخيران في الأصل بإثبات النون ، فكأنّه عدّ ذلك تصحيفاً ، وأظنُّه ظنّ ذلك لسببين : ١ـ أن النون قد حُذفت في الفعل الأول دون الأخيرين .

٢ـ أن كل المتابعات -لطريق ابن أبي حاتم - والطرق حذفت النون في الأفعال الثلاثة على اعتبار الجزم مُراعية بذلك الأصل . ولكن قد يُوجّه إثبات النون بأن النون المثبتة رسماً هي نون التوكيد الثقيلة ، أما نون الفعل فقد حُذِفت للجزم ولتوالي الأمثال ، وراجع في ذلك : باب الأفعال الخمسة في كتب النُحاة .

(١) زيادة من "جامع البيان" للطبري من طريق عبد العزيز بن المختار (٤٣٠/٢ ، رقم الحديث :١٦٨٥) ، ووردت في "العقوبات"(ص١٤٩ ، رقم الحديث :٢٢٤) وفي تفسير الطبري من طريق مؤمل بن إسماعيل(٤٢٩/٢ ، رقم :١٦٨٤) بلفظ "فو الله ما أمسيا من يومهما . . ." .

(٢) زيادة من تفسير ابن أبي حاتم (١٩٠/١ ،رقم الحديث :١٠٠٦) ،ومن "جامع البيان" للطبري من طريق مؤمل بن إسماعيل(٤٢٩/٢ ، رقم الحديث :١٦٨٤) .

(٣) ٥٣/١ .

(٤) (٤٢٩/٢ ، رقم الحديث :١٦٨٤) ؛حيث قال :"وحدثنا الحسن بن يحيى ؛ قال : أخبرنا عبد الرّزاق" .

(٥) قال محقق الكتاب :"هكذا ورد السند هُنا ، وأظنه خطأ من الناسخ ، ويكون"إسحاق بن إسماعيل " كما في سند الفقرة السابقة والتالية" (ص١٤٦) .

(٦) ص١٤٩ ، رقم الحديث :٢٢٤ .

(٧) كتاب ذكر رحمة الله ، باب ما ذُكر في سعة رحمة الله تعالى ، ١٨٦/١٣ ، رقم الحديث :١٦٠٦١ .

(٨) (٤٤٣/١ ،رقم الحديث :١٦٢) ؛ حيث قال :" أخبرنا أبو طاهر الفقيه ، أخبرنا أبو بكر محمد بن الحسين القطان ، حدثنا أحمد بن يوسف السلمي ، حدثنا محمد بن يوسف" .

وأبو نُعيم في "حلية الأولياء" [١] عن يوسف بن أسباط .

جميعهم (عبد الرزاق وقبيصة ووكيعاً ومحمد بن يوسف ومؤمل بن إسماعيل ويوسف بن أسباط) قالوا : حدثنا سفيان الثوري ، إلا محمد بن يوسف فقال : "ذكر سفيان" .

وأخرجه الطبري في "جامع البيان" ؛ فقال : "حدثني المثنى ؛ قال :حدثنا معلى بن أسد ؛ قال : حدثنا عبد العزيز ابن المختار" [٢] .

وذكره الدارقطني [٣] عن إبراهيم بن طهمان .

ثلاثتهم (سفيان الثوري وعبد العزيز بن المختار وإبراهيم بن طهمان) قالوا : [٤] عن موسى بن عقبة [٥] ، عن سالم بن عبد الله بن عمر ، عن كعب الأحبار فذكر الحديث . إلا في رواية عبد العزيز بن المختار ، فقد قال موسى ابن عقبة : "حدثني سالم أنه سمع عبد الله يُحدّث عن كعب الأحبار" .

وأما ما ورد عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما موقوفاً عليه من قوله ؛ فهو ما رواه ابن أبـــي حـــاتم في "تفسير القرآن العظيم" ؛ حيث قال : "حدثنا أبي ، ثنا عبد الله بن جعفر الرقي ، ثنا [عبيد الله يعني ابن عمر] [٦] ،

---

(٩) في "جامع البيان"(٢/٤٢٩ ،رقم الحديث :١٦٨٤) ؛ فقال : "حدثنا محمد بن بشار ومحمد بن المثنى ؛قالا : حدثنا مؤمّل بن إسماعيل" .

(١٠) في "تفسير القرآن العظيم" (١/١٩٠ ، رقم الحديث :١٠٠٦) ؛حيث قال : "حدثنا أحمد بن عصام الأنصاري ، ثنا مؤمل" .

(١١) ورد"مؤمل"في تفسير ابن أبي حاتم "مومل"على تسهيل الهمز ، في حين نقله ابن كثير في تفسيره(١/١٣٨)عن تفسير ابن أبي حاتم مهموزاً . وما ورد في تفسير ابن أبي حاتم جائز لغةً على تسهيل الهمز .

(١) (٨/٢٤٨ ، في ترجمة :يوسف بن أسباط) ؛ حيث قال : "حدثنا أبي ، ثنا إبراهيم بن محمد بن الحسن ، ثنا محمد بن السدي الأنطاكي ، ثنـــا يوسف بن أسباط" .

(٢) ٢/٤٣٠ ،رقم الحديث :١٦٨٥ .

(٣) في "العلل الواردة في الأحاديث النبوية" (٤/٤٧/أ)،ولم أجده مُسنداً مع شدة البحث والتحرّي .

(٤) وردت بالعنعنة في جميع الروايات من طريق سفيان الثوري ، إلا رواية مؤمل من طريق أحمد بن عصام الأنصاري التي أخرجها ابن أبي حـــاتم في تفسيره(١/١٩٠ ، رقم الحديث :١٠٠٦)فقد وردت فيها الصيغة بالتحديث .

(٥) ورد الاسم في "جامع البيان" للطبري(٢/٤٢٩ ،رقم الحديث :١٦٨٤)من طريقي عبد الرزاق ومؤمل بن إسماعيل :"محمد بـــن عقبـــة" ، وهـــو تصحيف ، كما ذكر ذلك العلامة أحمد شاكر مدللاً على ذلك بأدلة قوية ، ومن تمعّن فيها دعّم أدلّته بأدلّة أخرى قوية .

(٦) ورد في تفسير ابن أبي حاتم هكذا ، وجاء في تفسير ابن كثير(١/١٣٩)في نقله سند ابن أبي حاتم : "عبد الله يعني ابـــن عمـــرو" ، وكلاهمـــا تصحيف ، وصوابه :عُبيد الله بن عمرو ، وهو : ابن أبي الوليد الأسدي أبو وهب الرَّقي . وقد ذكروا في ترجمته أنه روى عن زيد بن أبي أُنيســـة ، وروى عنه عبد الله ابن جعفر الرقي ، وذكروا في ترجمتهما أنه تلميذ الأول منهما وشيخ الثاني ؛ بل ذكروا أنه راوية زيد بن أبي أُنيسة . انظر ذلـــك في : " تهذيـــب الكمـــال "(١٠/١٨ ، ١٤/٣٧٦ ، ١٩/١٣٦) ،و " تهذيـــب التهذيـــــب "(٣/٣٤٣ ، ٥/١٥١ ،٧/٣٨) ، و"الجـــرح

عن زيد بن أبي أُنيسة ، عن المنهال بن عمرو ويونس بن خباب ، عن مجاهد" [١] . بمعنى حديث معاوية بن صالح عن نافع – في الجملة– مع اختلاف في العبارات غير مؤثر إلا في ثلاثة أُمور :

١- أنه ذكر هنا أن الزهرة كانت كوكباً فأُهبطت ، في حين ذكر في حديث معاوية عن نافع أن الزهرة كانت امرأةً تُسمى بهذا و لم تكن كوكباً .

٢- أنها هنا طلبت منهما أن يُصبحا على دينها – ألا وهو : المجوسية – ، فلما رفضا ذلك طلبت منهما أن يُقرا لها بدينها ويصعدا بها إلى السماء فنعلا . في حين أنها في حديث معاوية بن صالح طلبت منهما أن يُعلماها الاسم الأعظم لتصعد به إلى السماء ففعلا .

٣- أنه ورد في حديث معاوية أنهما سألا التوبة من ربهما مباشرة ، وأنهما يُعذبان في بابل .

أما هنا فزاد قوله : "وفي الأرض نبي يدعو بين الجمعتين ، فإذا كان يوم الجمعة [أجيب] [٢] ، فقالا : لو أتينا فلاناً فسألناه لطلب لنا التوبة ، فأتياه ، فقال : رحمكما الله ، كيف يطلب [التوبة] [٣] أهل الأرض لأهل السماء ، قالا : إنا قد ابتُلينا ، قال : ائتياني في يوم الجمعة ، فأتياه ، فقال : ما أُجبتُ فيكما بشيء ، ائتياني في الجمعة الثانية ، فأتياه ، فقال : اختارا ، فقد خُيرتما إن أحببتما [معافاة] [٤] الدنيا وعذاب الآخرة ، وإن أحببتما فعذاب الدنيا وأنتما يوم القيامة على حكم الله ، فقال أحدهما : الدنيا لم يمض منها إلا القليل ، وقال الآخر : ويحك ، إني قد أطعتك في الأمر الأول فأطعني الآن ، إن عذاباً يفنى ليس كعذاب يبقى ، [قال :] [٥] إننا يوم القيامة على حكم الله ، فأخاف أن يُعذبنا ، قال : لا ، إني لأرجو إن علم الله أنا قد اخترنا عذاب الدنيا مخافة عذاب الآخرة أن لا يجمعهما علينا ، قال :[فاختارا] [٦] عذاب الدنيا ، فَجُعلا في بكرات من حديد في قليب مملوءة من نار [عاليهما

والتعديل"(٥/٢٣و٣٢٨) ،و "الثقات" لابن حبان (٧/١٤٩) ،و"التاريخ الكبير" للبخاري (٥/٣٩٢) ، و"تذكرة الحفاظ" (١/٢٤١) ، و"الكاشف"(١/٦٨٥) .

(١) ١ /١٩٠ ، رقم الحديث :١٠٠٧ .

(٢) لم تُذكر هذه الكلمة في الطبعة التي أحلتُ إليها من تفسير ابن أبي حاتم ،ولكن ذُكرت في الطبعة الأخرى له التي حققها أحمد الزهراني (١/٣٠٧) ،وذُكرت كذلك في"الدر المنثور"للسيوطي (١/٩٨) ،وتفسير ابن كثير(١/١٣٩)فيما نقلاه عن تفسير ابن أبي حاتم ، وهي مما يحتاجه السياق ليتضح المعنى .

(٣) زادها ابن كثير في تفسيره(١/١٣٩)نقلاً عن تفسير ابن أبي حاتم .

(٤) وردت في المطبوع من تفسير ابن أبي حاتم : "معافة" ؛ وهي خطأ فاحش مفسدٌ للمعنى ، وما ذكرته في المتن ذكره السيوطي في"الدر المنثور"(١/٩٨) ،وفي "الحبائك في أخبار الملائك" له(ص٧٤) ،وذكره كذلك ابن كثير في تفسيره (١/١٣٩)فيما نقلاه عن تفسير ابن أبي حاتم .

(٥) لم تُذكر هذه الكلمة في المطبوع من تفسير ابن أبي حاتم ، وعدم ذكرها مفسدٌ للمعنى ، وتقدير الكلام :قال الآخر الذي رغب بعذاب الدنيا . وقد زاد هذه الكلمة ابن كثير في تفسيره(١/١٣٩) ، والسيوطي في"الدر المنثور"(١/٩٨)فيما نقلاه عن تفسير ابن أبي حاتم .

(٦) وردت في الطبعة التي أحيل إليها :"فاختاروا" بواو الجمع ، في حين وردت في الطبعة التي حققها أحمد الزهراني من تفسير ابن أبي حاتم (١/٣٠٨)

سافلهما]" (١) .

وتابعهما - أعني : المنهال بن عمرو ويونس بن خباب - عن مجاهد ؛ العوامُ بن حوشب متابعةً تامةً ، فيما رواه سعيد بن منصور في "سننه" (٢) مختصراً مقتصراً على العبارات الأُولى من الأثر دون أن يتطرّق إلى القصّة مطلقاً .

وأخرجه أبو الشيخ الأصبهاني في "العظمة" (٣) عن عطاء- رحمه الله تعالى- مختصراً بنحو أثـــر العـــوام بـــن حوشب عن مجاهد .

والحاكم في "المستدرك"؛ فقال : "أخبرنا أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عمرويه الصفار ببغداد ، ثنا محمد ابن إسحاق الصنعاني ، ثنا أبو الجواب ، ثنا يحيى بن سلمة بن كهيل ، عن أبيه ، عن سعيد بن جُبير" (٤) بمعنى حديث معاوية بن صالح عن نافع ، مع اختلافٍ في بعض العبارات بزيادة أو نقصٍ لا يُؤثران ؛ إلا أنه لم يذكر هنا مكـــان عذابهما ولا صفته ، مع ذكره أنهما نزلا من أجل القضاء بين الناس ؛ لا من أجل أن يُنظر هل يقعان في الذنوب أم لا .

ثلاثتهم (مجاهد وعطاء وسعيد بن جبير) قالوا : عن ابن عمر (٥) ، إلا مجاهد ؛ فقال : كنتُ مع ابـــن عمـــر في سفر . . . فذكره .

وما ورد عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما موقوفاً عليه من فعله ؛ فهو ما رواه ابن السُّـــني ؛ فقـــال : "حدثنا علي بن عبد الحميد الحلبي ، حدثنا عبد الأعلى بن حمّاد ، ثنا حمّاد بن سلمة ، عن أيوب ، عن نافع ، عـــن

بالتثنية كما أثبتها في الصلب - ، وكذا فيما نقله ابن كثير في تفسيره (١٣٩/١) ، والسيوطي في" الدر المنثور" (٩٨/١)عن تفسير ابن أبي حاتم .

(١) هذا ما ذُكر في الطبعة الأخرى من تفسير ابن أبي حاتم والتي حققها أحمد الزهراني(٣٠٨/١) ،فيما نقله ابن كثير في تفسيره(١٣٩/١) ، عن تفسير ابن أبي حاتم . وقد وردت في"الدر المنثور"للسيوطي(٩٨/١)فيما نقله عن تفسير ابن أبي حاتم :"أعاليهما أسافلهما" .في حين ذُكرت في الطبعة الـــتي أُحيل إليها من تفسير ابن أبي حاتم :"عليهما سفلهما" ؛ وهو خطأ .

(٢) (٥٨٣/٢ ،رقم الحديث :٢٠٦) ؛حيث قال : "نا شهاب بن خراش ، عن العوّام بن حوشب" .

(٣) (١٢٢٤/٤ ، رقم الحديث :٦٩٩) ؛فقال :"حدثنا إسحاق ، حدثنا عبد الله ،حدثنا إسحاق بن سليمان وأبو داود ، عـــن طلحـــة ، عـــن عطاء" .

(٤) ٦٠٧/٤ .

(٥) جاء في"العظمة" لأبي الشيخ (١٢٢٤/٤ ،رقم الحديث :٦٩٩)أن عطاءً يروي هذا الأثر عن عمر لا عن ابن عمر ، وقد اختلف في ذلك من نقل هذا الأثر من كتاب"العظمة" لأبي الشيخ ؛ فقال بعضهم :عن عمر - كما في المطبوع من كتاب"العظمة" - ؛ قاله : السيوطي في " اللآلئ المصنوعة " (١٦٠/١) ، والمعلمي في حاشيته على "الفوائد المجموعة" للشوكاني (ص١٩٧) .في حين ذكره القرطبي في " الجامع لأحكام القرآن " (٥٢/٢) عـــن ابن عمر فيما يرويه عنه عطاء ، وكذا ذكره ابن عراق الكناني في"تنزيه الشريعة"(٢١٠/١ ،رقم الحديث :٧٨)عازياً الأثر لأبـــي الشـــيخ في كتابـــه "العظمة" ، وأظن أن الأصوب في ذلك هو كونه عن ابن عمر لا عن عمر - رضي الله عنهما - .

ابن عمر – رضي الله عنهما – : (أنه كان إذا نظر إلى الزهرة قذفها)" [١] .

وأما ما ورد عن مجاهد ؛ فرواه الطبري وأبو الشيخ الأصبهاني [٢] عن ابن أبي نجيح . ورواية الطبري بمعنى رواية المنهال بن عمرو ويونس بن خباب عن مجاهد – مع الاختلاف غير المؤثر في بعض الجمل والعبارات – ؛ إلا أنه ذكر هنا أنهما أُهبطا ليكونا حَكَمَيْن بين بني آدم ، و لم يذكر هنا أنها طلبت منهما أن يكونا على دينها ولا أي طلب آخر ، ولكن زاد في رواية الطبري هذه قوله : "فأتتهما ، فكشفنا لها عن عورتيهما ، وإنما كانت [شهوتهما] [٣] في أنفسهما ، و لم يكونا كبني آدم في شهوة النساء ولذّتها" [٤] ؛ فلم تُذكر هذه العبارة في رواية المنهال ويونس عن مجاهد .

ورواية أبي الشيخ بنحو رواية الطبري ، إلا أن رواية الطبري فيها زيادات ، منها : قوله : "فقال لهما حين أنزلهما : عجبتما من بني آدم ومن ظلمهم ومعصيتهم ، وإنما تأتيهم الرسل والكتب من وراء وراء ، وأنتما ليس بيني وبينكما رسول ، فافعلا كذا وكذا ، ودعا كذا وكذا ، فأمرهما بأمر ونهاهما ، ثم نزلا على ذلك ، ليس أحدٌ لله أطوع منهما ، فحكما فعدلا" [٥] .

وكذا قوله : "فكشفنا لها عن عورتيهما ، وإنما كانت [شهوتهما] في أنفسهما ، و لم يكونا كبني آدم في شهوة النساء ولذتها" [٦] .

وزاد الطبري كذلك : "فاستغاثا برجلٍ من بني آدم فأتياه ، فقالا : ادعُ لنا ربّك ، فقال : كيف يشفع أهل الأرض لأهل السماء ؟ ، قالا : سمعنا ربك يذكرك بخيرٍ في السماء ، فوعدهما يوماً وغدا يدعو لهما ، فدعا لهما فاستُجيب له ، فخُيّرا بين عذاب الدنيا وعذاب الآخرة ، فنظر أحدهما لصاحبه [فقالا : نعلم أن أنواع] [٧] عذاب الله في الآخرة كذا وكذا في الخلد ، [ومع الدنيا سبع مرات] [٨] مثلها ، فأُمرا أن ينزلا ببابل فَثَمَّ عذابهما ، ورغم

---

(١) في "عمل اليوم والليلة"(ص٣٠٩ ،رقم الحديث :٦٥٦) .

(٢) أخرجه الطبري في "جامع البيان"(٤٣٤/٢ ، رقم الحديث :١٦٨٩) ؛فقال : "حدثني المثنى" ، وأخرجه أبو الشيخ في "العظمة"(١٢٢٤/٤ ،رقم الحديث :٧٠٠) ؛ فقال : " حدثنا محمد بن زكريّا " .

كلاهما (المثنى ومحمد بن زكريا) قالا : " حدثنا أبو حذيفة ؛ حدثنا شبل ابن أبي نجيح " .

(٣) هذا ما ورد في تفسير الطبري ، وجاءت في تفسير ابن كثير -فيما نقله عن تفسير الطبري- :"سوءآتهما"(١٤١/١) .

(٤) " جامع البيان"(٤٣٤/٢ ، رقم الحديث :١٦٨٩) .

(٥)" جامع البيان"(٤٣٤/٢ ، رقم الحديث :١٦٨٩) .

(٦) المرجع السابق .

(٧) وردت فيما نقله ابن كثير في تفسيره عن تفسير الطبري : "فقال :ألا تعلم أن أفواج"(١٤١/١) .

(٨) وردت فيما نقله ابن كثير في تفسيره عن تفسير الطبري :"وفي الدنيا تسع مرات"(١٤١/١) .

أنهما معلقان في الحديد ، مطويان ، يصفقان بأجنحتهما"[١] .

وأخرجه ابن أبي حاتم[٢] عن ابن جُريج مُختصراً ، وهذه الرواية لا تُخالف روايتي الطبري وأبي الشيخ السابقتين ؛ إلا أنها مختصرة جداً .

كلاهما (ابن أبي نجيح وابن جريج) روياه عن مجاهد- رحمه الله تعالى- من قوله ، إلا أن ابن جُريج قال : قال مجاهد .

وقد روى سعيد بن منصور في "سننه"[٣] ما يُؤيد هذا ، فقد روى عن خُصَيْف - وهو : ابن عبد الرحمن الجزري - قال : (كنتُ مع مجاهد ، فمرَّ بنا رجلٌ من قريش ، فقال له مجاهد : حَدِّثنا ما سمعت من أبيك ، قال : حدثني أبي أن الملائكة حين جعلوا ينظرون إلى أعمال بني آدم وما يركبون من المعاصي الخبيثة . . .) فذكر الحديث بمعنى رواية معاوية بن صالح بن نافع ، إلا أن رواية خُصَيْف هذه فيها شيءٌ من الاختصار ، ولم يُذكر فيها أن الزّهرة طلبت منهما تعليمها الاسم الأعظم وأنهما أجاباها لذلك ، وكذلك لم يُذكر فيها مكان عذابهما .

تلخيص التخريج[٤] :

قد رُوي الحديث مرفوعاً إلى النبي - صلى الله عليه وسلم- ، وموقوفاً على عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - من قوله وفعله ، وكذا على كعب الأحبار من قوله دون فعله ، ومقطوعاً على مجاهد - رحمه الله تعالى-.

فأما المرفوع ؛ فرواه نافع مولى ابن عمر وسالم ، عن ابن عمر - رضي الله عنهما - ، عن النبي - صلى الله عليه وسلم - .

فأما رواية سالم ؛ فرواها عبد الله بن رجاء ؛ فقال : حدثنا سعيد بن سلمة ، عن موسى بن جبير ، عن موسى ابن عقبة ، عن سالم به .

وأما رواية نافع ؛ فرواها عنه موسى بن سرجس ومعاوية بن صالح وموسى بن جبير .

ورواية موسى بن سرجس رواها دعلج بن أحمد ؛ فقال : حدثنا هشام بن علي بن هشام ، حدثنا عبد الله بن رجاء ، حدثنا سعيد بن سلمة ، حدثنا موسى بن سَرْجِس به .

ورواية معاوية بن صالح رواها الحسين بن داود الملقب "سُنيد" ؛فقال: حدثنا فرج بن فضالة ، عن معاوية به .

وأما رواية موسى بن جبير ؛ فقد رواها يحيى بن أبي بكير ومعاذ بن خالد العسقلاني ، عن زهير بن محمد ،

---

(١) في "جامع البيان" (٢/٤٣٤ ،رقم الحديث :١٦٨٩) .

(٢) في"تفسير القرآن العظيم"(١/١٩٢ ،رقم الحديث :١٠٠٩) ؛ فقال : "حدثنا الحسين بن الحسن ، ثنا إبراهيم بن عبد الله الهروي ، ثنا حجاج ، عن ابن جُريج" .

(٣)(٢/٥٨١ ، رقم الحديث : ٢٠٥) ؛ فقال :" نا عتّاب بن بشير ، عن خُصَيْف" .

(٤) سوف أقتصر في ذكر التلخيص على إيراد أسانيد الروايات دون الإشارة إلى الاختلاف بين متونها ، ولا ذكر مَن أخرجها مِن أصحاب الكتب .

عن موسى به .

وأما ما ورد عن كعب الأحبار ؛ فرواه عبد الله بن عمر ، وعنه نافع وسالم .

ورواية نافع رواها أبو حذيفة ، عن سفيان الثوري ، عن موسى بن عقبة ، عن نافع به .

وأما رواية سالم ؛ فرواها سفيان الثوري - كما ذكر ذلك : وكيع وعبد الرزاق ومحمد بن يوسف وقبيصة ويوسف بن أسباط ومؤمل بن إسماعيل - وعبد العزيز بن المختار وإبراهيم بن طهمان ، عن موسى بن عقبة ، عن سالم به .

وأما ما ورد عن عبد الله بن عمر موقوفاً عليه من قوله ؛ فرواه عنه مجاهد وعطاء وسعيد بن جبير .

فرواية مجاهد رواها عنه المنهال بن عمرو ويونس بن خباب والعوام بن حوشب .

وأما رواية عطاء ؛ فرواها إسحاق بن سليمان وأبو داود ، عن طلحة بن عمرو الحضرمي المكي ، عن عطاء به.

وأما رواية سعيد بن جبير ؛ فرواها محمد بن إسحاق الصنعاني ؛ فقال : ثنا أبو الجواب ، ثنا يحيى بن سلمة بن كهيل ، عن أبيه ، عن سعيد به .

وما ورد عن عبد الله بن عمر موقوفاً عليه من فعله ؛ فهو ما رواه عبد الأعلى بن حماد ؛ قال : ثنا حمّاد بن سلمة ، عن أيوب ، عن نافع ، عن ابن عمر - رضي الله عنهما - : (أنه كان إذا نظر إلى الزهرة قذفها) .

وأما ما ورد عن مجاهد ؛ فرواه ابن جريج وابن أبي نجيح .

ورواية ابن جريج رواها إبراهيم بن عبد الله الهروي ، عن حجاج ، عن ابن جريج به .

وأما رواية ابن أبي نجيح ؛ فرواها أبو حذيفة ، عن شبل ، عن ابن أبي نجيح به .

دراسة رواية زهير بن محمد عن موسى بن جبير وكلامِ النقاد عليها :

قد اختلف العلماء في تصحيح حديث هاروت وماروت وتضعيفه ، وفي رفعه ووقفه ؛ فمنهم من رأى أن الحديث صحيحٌ مرفوعاً ، وأنه قد وقع ، وأن للقصة أصلاً أصيلاً ؛ كالحافظ ابن حبّان [١] ، والحافظ ابن حجر العسقلاني - وهو أول من أطال النفس في الانتصار لصحة الحديث ووقوع القصة [٢] - ، والسيوطي [٣] ،

---

(١) حيث أخرجها في "صحيحه" - كما سبق ذكره - .

(٢) كما في "العُجاب في بيان الأسباب" له (٣١٤/١-٣٤٣) ، و"القول المسدد في الذّب عن المسند" ص٨٩ ، وقد أشار إشارةً عابرةً إلى ثبوت القصّة ووقوعها في "فتح الباري" (٢٢٥/١٠) ، والحافظ قد ألف جزءاً مفرداً في هاروت وماروت ، وقد نص على ذلك في "القول المسدد" ، ولكن هذا الجزء غير مطبوع ، وقال السيوطي بعد أن نقل كلام الحافظ في "القول المسدد" : "وقد وقفتُ على الجزء الذي جمعه ، فوجدته أورد فيه بضعة عشر طريقاً أكثرها موقوفاً ، وأكثرها من تفسير ابن جرير" ("اللآلئ المصنوعة" ١٥٩/١) .

(٣) انظر في ذلك : "مناهل الصفا في تخريج أحاديث الشفا" له (ص٢٣٠ ، رقم الحديث : ١٢٥٠) ، و"التعقبات على الموضوعات" ص٦٠ ، و"اللآلئ

والمناوي ، والعجلوني [١] ، وغيرهم . ومنهم من ذهب إلى تضعيف الحديث ، وأنه لا يصحّ مرفوعاً ، والصـــواب وقفه على كعب الأحبار . بل وزاد بعضهم ؛ فقال : لا يصح مرفوعاً ولا موقوفاً ، وإنما هو من افتراءات اليهود وكذبهم . وممن ذهب إلى تضعيف الحديث عموماً – دون التطرق إلى علله –وأنه لا يصح مرفوعاً ابن حـــزم [٢] ، وابن عطيّة [٣] ، وابن العربي المالكي [٤] ، والقاضي عيـــاض [٥] ، وابـــن الجـــوزي [٦] ، والفخـــر الـــرازي [٧] ، والقرطبي [٨] ، والبيضاوي [٩] ، والخازن [١٠] ، وأبو حيّان [١١] ، والآلوسي [١٢] ، و غيرهم كثير .

ولن أتطرق –بإذن الله تعالى – إلى مسألة تصحيح الحديث وتضعيفه ، وكذلك فلن أدرس علل كل روايـــات الحديث وكلام النقاد عليها ؛ إذ كل هذا ليس من شأني هنا [١٣] ، وستقتصر الدراسة على روايتي معاذ بن خـــالد ويحيى بن أبي بُكير عن زهير بن محمد عن موسى بن جبير ؛ لأتلمس من ذلك مدى وجود الأشباه في حديثنا هذا والجزئيات المتفرعة منها ، وما مقصود أبي حاتم من حكمه بنكارة الحديث من طريق معاذ عن زهير ؟ .

ولاستجلاء ذلك سلكتُ الخطوات التالية :

أ) جمع ما استطعتُ جمعه من كلام النقاد على رواية زهير بن محمد عن موسى بن جبير فقط ؛ لأن النقاد غالباً ما تتفق أحكامهم في العموم ، وإن اختلفوا في أُسلوب التعبير عن هذه الأحكام وفي بعض الجزئيـــات . وبالتـــالي فأستفيد من ذلك معرفة مقصود الحافظ أبي حاتم من حكمه على الحديث بالنكارة ؛ هل أطلق حكمه هذا لِيُشير

المصنوعة في الأحاديث الموضوعة"(١/١٥٨–١٥٩) ،و"الدر المنثور"(١/٢٣٨فما بعدها) ، وقد ذكر السيوطي- في"المناهل"و"اللآلئ" – أنه اســتوعب طرق الحديث في"التفسيرالكبير المسند"و"الدرّ المنثور" ، والأول منهما غير مطبوع .

(١) انظر : "كشف الخفاء" (٤٣٩/٢ ،رقم الحديث :٢٨٧١) .

(٢) انظر : "الفصل في الملل والأهواء والنحل"(٣/٢٦١و٣٢/٤) .

(٣) انظر : "المحرّر الوجيز"(١/٤٢٠–٤٢١) .

(٤) انظر : "أحكام القرآن"(١/٤٥–٤٧) .

(٥) انظر : "الشفا بتعريف حقوق المصطفى"(٣٩٩/٢) .

(٦) انظر : "زاد المسير"(١/١٢٤) .

(٧) انظر : "التفسير الكبير"(١/٢٣٧–٢٣٨) .

(٨) انظر : "الجامع لأحكام القرآن"(٥٢/٢) .

(٩) انظر :"أنوار التنزيل وأسرار التأويل"(١/٧٩) .

(١٠) انظر :"لباب التأويل في معاني التنزيل"(١/٧١) .

(١١) انظر :"البحر المحيط"(١/٣٢٩) .

(١٢) انظر : "روح المعاني"(١/٣٤١–٣٤٣) .

(١٣) ولعلي بعد أن أفرغ من هذه الرسالة–إن شاء الله–أن أكتب جزءاً مفرداً في حديث هاروت وماروت ؛ تصحيحاً وتضعيفاً وتعليلاً .

إلى وجود الأشباه في هذا الحديث أم أن حكمه هذا لا دخل له بالأشباه إنما هو لأمر آخر ؟ .

ب) دراسة بعض كلام النقاد الذي قمتُ بجمعه ليتضح مقصودهم من كلامهم وليُوضح بدوره مقصود أبي حاتم من كلمته .

جـ) دراسة حال من تلزم معرفة حاله من رجال روايتي معاذ ويحيى بن أبي بُكير ؛ لمعرفة جملةٍ من الأمور ، منها :حال يحيى بن أبي بكير-الذي تابع معاذاً - ، وهل هو ثقة أم ضعيف ؟ . ومدى دقة بعض النقاد حين جعل الخطأ في الحديث من غير معاذ ؟ ،وهذا بدوره يُعِيْنُ على معرفة وجود الأشباه في حديثنا هذا ؛ لأنه إن ثبت أن الخطأ من غير معاذ لكان ذلك إشارة واضحة إلى عدم وجود الأشباه في هذا الحديث .

وإليك الآن الدراسة التفصيلية لرواية زهير بن محمد عن موسى بن جبير بما يخدم الأشباه سالكاً الخطوات السابقة :

أولاً : كلام النقاد على رواية " زهير بن محمد ، عن موسى بن جبير ، عن نافع ، عن ابن عمر مرفوعاً " :

يظهر من تخريج الحديث أنه قد روى عن زهير بن محمد بهذه الطريق اثنان :

١- معاذ بن خالد العسقلاني : عن زهير بن محمد به ، ولم تقع لي هذه الرواية مسندة في حدود تتبعي - كما ذكرتُ ذلك سابقاً - ، ولكن سأل ابن أبي حاتم والده عن الحديث من رواية معاذ بن خالد هذه ، فقال أبو حاتم - رحمه الله تعالى - : "هذا حديث منكر" (١) .

٢- يحيى بن أبي بُكير : عن زهير بن محمد به ، وقد تكلم على هذه الرواية كثير من النقاد ؛ منهم الإمام أحمد ابن حنبل - رحمه الله تعالى- ، فمع أنه أخرج حديث ابن عمر من هذه الطريق في " المسند " إلا أنه قال : " هذا منكر ، إنما يُروى عن كعب" (٢) .

وقال البزار بعد أن روى الحديث من هذه الطريق في "مسنده" : "رواه بعضهم عن نافع عن ابن عمر موقوفاً (٣) ، وإنما أتى رفع هذا عندي من زهير ؛ لأنه لم يكن بالحافظ ، على أنه قد روى عنه ابن مهدي وابن وهب وأبو عامر وغيرهم" (٤) .

وقد ذكر الحافظ الدارقطني الاختلاف على نافع ؛ من رواية موسى بن جبير مرفوعاً إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - ، ومن رواية موسى بن عقبة موقوفاً على كعب ، ولم يُرجح بينهما (٥) .

---

(١) "علل الحديث لابنه "(٦٩/٢ ، رقم الحديث : ١٦٩٩) .

(٢) كما في "المنتخب من العلل للخلال" لابن قدامة المقدسي(ص ٢٩٥ ، رقم الحديث : ١٩٤) .

(٣) أي : موقوفاً على كعب الأحبار ، كما هو ظاهر من تخريج الحديث .

(٤) كما في " كشف الأستار عن زوائد البزار" للهيثمي (كتاب الأشربة ، باب في من لُعن في الخمر ،٣٥٨/٣ ، رقم الحديث :٢٩٣٨) .

(٥) انظر :" العلل الواردة في الأحاديث النبوية" له (٤٧/٤/أ) .

وأخرجه البيهقي في "سننه الكبرى" من هذه الطريق ؛ فقال : " تفرد به زهير بن محمد ، عن موسى بن جبير ، عن نافع . ورواه موسى بن عقبة ، عن نافع ، عن ابن عمر ، عن كعب قال : (ذكرت الملائكة أعمال بني آدم) فذكر بعض هذه القصة ، وهذا أشبه" [١] .

وأخرجه البيهقي كذلك في "الجامع لشعب الإيمان" [٢] من هذه الطريق أيضاً ؛ فقال : " كذا رواه زهير بن محمد ، عن موسى بن جبير ، عن نافع . ورواه سعيد بن سلمة ، عن موسى بن جبير" فساق الحديث مسنداً من طريق سعيد بن سلمة .

وقد ذكر الحافظ المنذري الحديث من طريق الإمام أحمد وابن حبان ؛ فقال : "وقد قيل إن الصحيح وقفه على كعب ، والله أعلم" [٣] .

وقال الحافظ ابن كثير بعد أن ذكر الحديث من طريق الإمام أحمد وابن حبان : "وهذا حديث غريب من هذا الوجه ، ورجاله كلهم ثقات من رجال الصحيحين إلا موسى بن جُبير هذا وهو الأنصاري السلمي مولاهم المدني الحذاء . . ." [٤] فذكر عمن روى ، ومن روى عنه ، ثم ذكر أن ابن أبي حاتم ذكره في كتابه "الجرح والتعديل" [٥] ولم يحك فيه شيئاً من هذا ولا هذا ، ثم حكم عليه بناءً على ذلك بقوله : "فهو مستور الحال" [٦] ، ثم قال عقبه مباشرة : "وقد تفرد (أي : موسى بن جبير) به عن نافع مولى ابن عمر ، عن ابن عمر رضي الله عنهما ، عن النبي -صلى الله عليه وسلم- ، ورُوي له متابع من وجه آخر عن نافع كما قال ابن مردويه . . ." [٧] فساق إسناده .

وقد ذكر الحافظ ابن كثير في "البداية والنهاية" الحديث من طريق الإمام أحمد وابن حبان ، ثم أتبعه بما رواه

(١) كتاب الضحايا ، باب النهي عن التداوي بالمسكر ، ١٠/٤ ، رقم الحديث : ١٩٤٦١ .

(٢)(٤٤٠/١ ، رقم الحديث : ١٦٠ و١٦١ .

(٣) الترغيب والترهيب (١٧٩/٣ ، رقم الحديث : ٣٥٧٥) .

(تنبيه) : قال العجلوني في" كشف الخفاء" (٤٣٩/٢ ، رقم الحديث : ٢٨٧١) : "وذكره المنذري في" الترغيب والترهيب" ، ثم قال : وقيل إن الصحيح وقفه على كعب ، وتبعه البيهقي فقال : الصحيح أنه من قول كعب- رضي الله تعالى عنه- " وهذا غريب ، فلو عكس الأمر لاستقام ، فأنّى للبيهقي أن يُتابع المنذري ؛ وقد مات البيهقي سنة (٤٥٨ هجري) ، في حين وُلد المنذري سنة(٥٨١ هجري) ؟ ! . وقد ظهر لي من أين وقع الخطأ ، فقد قال السخاوي في" المقاصد الحسنة" (ص٤٥٥ ، رقم الحديث :١٢٧٤) بعد أن ذكر كلام الحافظ المنذري : "وتبع البيهقيّ في ذلك" ، وبالتالي فما في " الكشف" تصحيف لما في" المقاصد" .

(٤) تفسير القرآن العظيم (١٣٨/١) .

(٥) (١٣٩/٨ رقم الترجمة : ٦٢٧) .

(٦) تفسير القرآن العظيم (١٣٨/١) .

(٧) تفسير القرآن العظيم (١٣٨/١) .

عبد الرزاق في تفسيره عن الثوري موقوفاً على كعب الأحبار ، ثم قال : "وهذا أصح وأثبت" (١) .

وقال في موضعٍ آخر من "البداية والنهاية" : "وروى الإمام أحمد حديثاً مرفوعاً عن ابن عمر ، وصححه ابن حبان في تقاسيمه ، وفي صحته عندي نظر ، والأشبه أنه موقوف على عبد الله بن عمر ، ويكون مما تلقاه عن كعب الأحبار كما سيأتي بيانه ، والله أعلم" (٢) ، ثم بيّن أنه خبر إسرائيلي مرجعه إلى كعب الأحبار محتجاً لذلك بما رواه عبد الرزاق في تفسيره ؛ فقال بعد احتجاجه به : "وهذا أصح إسناداً وأثبت رجالاً ، والله أعلم" (٣) .

وقد تبع أبو عبد الله محمد الزركشي تلميذ الحافظ ابن كثير شيخَهُ فيما سبق ، فنقل بعض عبارات الحافظ ابن كثير دون أن ينسبها لشيخه (٤) .

وقد ذكر الحافظ ابن رجب الحنبلي أنه قد ورد حديث مرفوع في قصة هاروت وماروت من حديث ابن عمر – رضي الله عنهما – الذي أخرجه الإمام أحمد وابن حبان ، ثم قال عقب ذلك : "ولكن قد قيل : إن الصحيح أنه موقوفٌ على كعب" (٥) .

وقال الحافظ ابن حجر العسقلاني بعد أن ساق الحديث من طريق الإمام أحمد : "السند على شرط الحسن ، وقد أخرجه ابن حبان في "صحيحه" كعادته في تصحيح مثله" (٦) .

ثم ذكر الحديث من طريق المنهال بن عمرو ويُونس بن خباب عن مجاهد عن ابن عمر موقوفاً عليه ، فصحح سنده ، ثم قال : "وهذه متابعة قوية لرواية موسى بن جبير عن نافع ؛ لكنها موقوفة على ابن عمر لم يُضفها إلى النبي – صلى الله عليه وسلم – " (٧) .

ثم ذكر الحديث من طريق سفيان الثوري ، عن موسى بن عقبة ، عن سالم ، عن ابن عمر ، عن كعب موقوفاً عليه ؛ فقال : "وسند الثوري أقوى من سند زهير ، إلا أن رواية كعب مختصرة جداً ، فيُحتمل أن يكون ابن عمر استظهر برواية كعب لكونها تُوافق ما حمله ابن عمر عن النبي -صلى الله عليه وسلم- . وقد حكى المنذري عن بعض العلماء أنه رجح الرواية الموقوفة على كعب على الرواية المرفوعة ، والذي أقول : لو لم يرد في ذلك غير هاتين الروايتين لسلَّمتُ أن رواية سالم أولى من رواية نافع ، لكن جاء ذلك من عدة طرق عن ابن عمر ، ثم من عدة

---

(١) ٥٠/١ .

(٢) ٦٢/١ .

(٣) ٦٣/١

(٤) انظر : "اللآلئ المنثورة في الأحاديث المشهورة المعروف بـ "التذكرة في الأحاديث المشتهرة"" له(ص٢٠٥-٢٠٦) .

(٥) التخويف من النار والتعريف بحال دار البوار(ص٤٩-٥٠) .

(٦) العُجاب في بيان الأسباب(٣٢٠/١) .

(٧) العُجاب(٣٢٥/١-٣٢٦) .

طرق عن الصحابة ، ومجموع ذلك يقضي بأن للقضية أصلاً أصيلاً ، والله أعلم [١] .

وقال الحافظ - رحمه الله تعالى - في "فتح الباري" مؤكداً على ما نقلته عنه هنا : "وقصة هاروت وماروت جاءت بسند حسنٍ من حديث ابن عمر في مسند أحمد ، وأطنب الطبري في إيراد طرقها بحيث يقضي بمجموعها على أن للقصة أصلاً خلافاً لمن زعم بطلانها كعياض ومن تبعه" [٢] .

ثانياً : دراسة بعض رجال هذه الرواية :

يظهر مما سبق أن كلام النقاد على هذه الرواية كثير ، وأن أغلب النقاد على إعلال هذه الرواية ، مع مخالفة بعض المتأخرين في ذلك للمتقدمين .

ويظهر كذلك أن بعض النقاد قد اختلفوا فيمن وقع منه هذا الخطأ ؛ فالحافظان البزار والبيهقي جعلا ذلك من زهير بن محمد ، في حين أن الحافظ ابن كثير يُشعر كلامه -في الظاهر- أن الخطأ إنما نشأ من موسى بن جبير لكونه مستور الحال .

وبالتالي فإنه يظهر أن هؤلاء النقاد قد جعلوا الخطأ ناتجاً من غير معاذ بن خالد ، وعلى هذا فإذا جعلنا كلامهم هذا متفقاً ومفسراً لكلمة أبي حاتم في حكمه على الحديث فإنه يدل على أن أبا حاتم لم يقصد الأشباه في حكمه على هذا الحديث بالنكارة من طريق معاذ بن خالد ، وإنما قصد بالنكارة حينئذٍ رفع الحديث إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم -وأن الصواب وقفه على كعب .

لبعض ما سبق ولغيره كمعرفة حال من تفرد بهذه الطريق كان لا بد من معرفة حال بعض رجالها ، فأقول :

أ) ترجمة يحيى بن أبي بُكير [٣] :

هو ابن أسيد العَبْدي القيسي ، أبو زكريا الكِرْماني الكوفي البغدادي ، متفق على توثيقه ، أخرج له الجماعة ،

---

(١) العُجاب(١/٣٢٦-٣٢٧) .

(٢) ١٠/٢٢٥ .

(٣) انظر ترجمته في المصادر التالية :" تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي عن أبي زكريا يحيى بن معين" (ص٢٢٨ ،رقم الترجمة :٨٧٧) . و"العلل ومعرفة الرجال"للإمام أحمد بن حنبل (١/٥٢٤ ،رقم الترجمة :١٢٢٧ .و٢/١٦٣ ،رقم الترجمة :١٨٧٦) .و"التاريخ الكبير"للبخاري(٨/٢٦٤ ، رقم الترجمة :٢٩٣٧) .و"معرفةالثقات" للعجلي(٢/٣٤٨ ، رقم الحديث :١٩٦٤) .و"الجرح والتعديل"(٩/١٣٢ ،رقم الترجمة :٥٥٧) . و"الثقات" لابن حبان(٩/٢٥٧ ، رقم الترجمة :١٦٣٠٦) .و"تاريخ بغداد"(١٤/١٥٥ ، رقم الترجمة :٧٤٦٩) .و"التعديل والتجريح"للباجي(٣/١٢٢٧ ، رقم الترجمة :١٤٨٨) .و"الجمع" لابن القيسراني(٢/٥٦٧) .و"سير أعلام النبلاء"للذهبي(٩/٤٩٧) .و"تذكرة الحفاظ"له(١/٣٨٥ ، رقم الترجمة :٣٨٤) .و"الكاشف" له(٢/٣٦٢ ، رقم الترجمة :٦١٤٢) .و"تقريب التهذيب"لابن حجر(ص٥٨٨ ، رقم الترجمة :٧٥١٦) . و" تهذيب الكمال " (٣١/٢٤٥ ، رقم الترجمة :٦٧٩٧) .

ولم يتكلم فيه أحد ، ولم يذكروا في ترجمته شيئاً من ذلك ، إلا أنهم قد أخذوا عليه أنه أخطأ في أحاديث قليلة ذكروها .

ب) ترجمة زهير بن محمد[١] :

هو التميمي العنبري الخراساني المروزي ، سبق شيءٌ من ترجمته في أول هذا المثال مع بيان بعض مصادر ترجمته ، فأزيد هنا من أقوال النقاد ما لم أذكره هناك ؛ فأقول :

قال يعقوب بن شيبة : "صدوق صالح الحديث" .

وذكره أبو زرعة والعقيلي وابن الجوزي والذهبي في جملة الضعفاء ، لكن الحافظ الذهبي قال في "المغني" : "ثقة له غرائب" ، وقال في " الديوان " :" ثقة فيه لين " ؛ لذلك ذكره في كتابه " من تُكلم فيه وهو موثق "[٢] ؛ حيث قال : " أخرجه مسلم في الشواهد ، قال الحاكم : وهذا ممن خفي على مسلم بعض حاله ، فإنه من العباد المجاورين بمكة ، لين في الحديث " .

وورد عن الإمام أحمد بن حنبل في زهير أكثر من قول ، وذلك بحسب روايات تلاميذه عنه ؛ فمرةً قال عنه : "ثقة" ، وأُخرى قال : "ليس به بأس" ، وثالثة قال :" مستقيم الحديث " ، ورابعة قال :" مقارب الحديث " .

واختلفت فيه كذلك عبارات الإمام يحيى بن معين ، وذلك لاختلاف روايات تلاميذه عنه كذلك ، فمجمل ما ورد عنه في زهير : "ثقة" و "صالح ، لا بأس به"[٣] و "ليس به بأس" و "ضعيف" .

وقال العجلي : "جائز الحديث"[٤] .

وقد اختلفت كذلك عبارات الإمام النسائي في زهير ؛ فمرةً قال : "ليس به بأس ، وعند عمرو بن أبي سلمة عنه مناكير" ، وأُخرى قال : "ليس بالقوي" ، وثالثة قال : "ضعيف" .

فبالنظر إلى مجموع ما قاله أهل العلم فيه -سواء ما ذكرته هنا أم فيما سبق - نلحظ اختلاف النقاد فيه ؛ بل واختلاف أقوال بعض النقاد أنفسهم فيه ، وأظن أن هذا الاختلاف إنما يرجع لاختلاف حاله في الرواية ، فإنه إذا

---

(١) سبق في أول هذا المثال ذكر بعض مصادر ترجمته-حين ترجمته هناك- ،ومن أراد الاستزادة في ذلك فليعد إلى "تهذيب الكمال"(٩/٤١٤ ، رقم الترجمة :٢٠١٧)وحاشية محققه الشيخ بشار عواد ، وما ذكرته هنا من ترجمته إنما أخذته من "تهذيب الكمال"مع المراجعة للمعزو إليه-غالباً- .

(٢) انظر :حاشية الشيخ بشار عواد في تحقيقه لـ"تهذيب الكمال"بتصرف يسير .

(٣) كذا في "تهذيب الكمال"(٩/٤١٧)من طريق ابن أبي خيثمة ،وقد أخرجه ابن أبي حاتم في"الجرح والتعديل"(٣/٥٨٩)عن ابن معين من نفس هذه الطريق ؛ إلا أنه قد ورد فيه فقط قوله : "صالح" ،ذكر ذلك الشيخ بشار عواد .

(٤) هذا ما ذُكر في كلتا طبعتيّ كتابه ، وما نقله عنه الحافظ المزيّ في "تهذيب الكمال" .وقد نقله الحافظ ابن حجر في "تهذيب التهذيب"مُلخّصاً لكلام الحافظ المزي ، ولكنه لما ذكر ما زاده على المزي بعد قوله :" قلت" ؛ قال :"وقال العجلي :لا بأس به ، وهذه الأحاديث التي يرويها أهل الشام عنه ليست تعجبني" .

حدث من كتابه ضبط ، أما إذا حدث من حفظه أخطأ وأغرب وأُنكرت عليه حينها بعض الأحاديث ؛ ولذلك فإنه إذا حدث في العراق فإن حديثه صحيح مستقيم لكونه قد حدّث من كتابه فضبط حديثه ، "أما إذا حدّث في الشام أخطأ وأُنكرت عليه بعض الأحاديث ، لأنه لم يأخذ كتبه معه إلى الشام فحدث من حفظه فأخطأ ، فأظن أن هذا هو فصل القول فيه كما نص عليه أبو حاتم ، وقد نقلتُ نصه فيما سبق حين ترجمته في أول هذا المثال .

جـ) ترجمة موسى بن جبير [١] :

الأنصاري المدني الحذاء ، مولى بني سلمة ، نزيل مصر .

قال أبو سعيد بن يونس عنه : "قدم مصر ، وأقام بها" . وذكره البخاري في "التاريخ الكبير" وأبو حاتم في "الجرح والتعديل" وسكتا عليه .

وذكره الحافظ ابن حبان في كتابه "الثقات" ، وقال : "يُخطئ ويخالف" ، ومع ذلك أخرج له في "صحيحه" حديثين ؛ منهما حديثنا هذا .

وقال الحافظ ابن القطان الفاسي : "لا يُعرف حاله ."

وقال الحافظ الذهبي في "الكاشف" : "موسى بن جبير الأنصاري الحذاء : عن أبي أُمامة بن سهل وجماعة ، وعنه الليث وزهير بن محمد ، ثقة" . في حين أنه في "تاريخ الإسلام" ذكر عمن روى ، ومن روى عنه فقط ، فلم يحكم عليه .

وقال الحافظ ابن كثير بعد أن ذكر الحديث من موسى هذا : "وهذا حديث غريب من هذا الوجه ، ورجاله كلهم ثقات من رجال الصحيحين إلا موسى بن جبير هذا ؛ وهو الأنصاري السلمي مولاهم المديني الحذاء ، روى عن ابن عباس [٢] وأبي أُمامة بن سهل بن حنيف ونافع وعبد الله بن كعب بن مالك ، وروى عنه ابنه عبد السلام وبكر بن مضر وزهير بن محمد وسعيد بن سلمة وعبد الله بن لهيعة وعمرو بن الحارث ويحيى بن أيوب ، وروى له أبو داود وابن ماجه ، وذكره ابن أبي حاتم في كتاب الجرح والتعديل ولم يَحْكِ فيه شيئاً من هذا ولا هذا ؛ فهو مستور الحال" [٣] .

وقال الهيثمي بعد أن ذكر الحديث : " رواه أحمد والبزار ، ورجاله رجال الصحيح ؛ خلا موسى بن جبير ،

---

(١) انظر ترجمته في :"التاريخ الكبير"للبخاري(٢٨١/٧ ،رقم الترجمة :١١٩٣) .و"الجرح والتعديل"(١٣٩/٨ ،رقم :٦٢٧) .و"الثقات"لابن حبان(٤٥١/٧ ، رقم :١٠٨٨٢) .و "تاريخ الإسلام"للذهبي(٣٠٧/٥) .و"الكاشف" له(٣٠٣/٢ ، رقم :٥٦٨٧) .و"تهذيب الكمال"(٤٢/٢٩ ،رقم :٦٢٤٦) . و"تهذيب التهذيب" لابن حجر (٣٠٢/١٠ ، رقم :٥٩٧) . و"تقريب التهذيب"له(٢٨١/٢) .

(٢) ليس المقصود به "عبد الله بن عباس" الصحابي المعروف ، انظر :"تهذيب الكمال"(٤٢/٢٩ ، رقم الترجمة :٦٢٤٦) .

(٣) تفسير القرآن العظيم (١٣٨/١) .

وهو ثقة" (١) .

وقال الحافظ ابن حجر بعد أن ذكر كلام شيخه الهيثمي : "قلت : السند على شرط الحسن ، وقد أخرجه ابن حبان في "صحيحه" كعادته في تصحيح مثله ؛ فأخرجه في النوع الرابع من القسم الثالث عن الحسن بن سفيان ، عن أبي بكر بن أبي شيبة ، عن يحيى بن أبي بُكير . ورجاله رجال الصحيح إلا موسى بن جُبير ؛ فإنه مدني نزل مصر ، وروى عنه جماعة ، و لم أر فيه تجريحاً ولا تعديلاً ؛ إلا ذكر ابن حبان له في "الثقات" وإخراج حديثه في "صحيحه" " (٢) .

وقد حكم عليه الحافظ في "تقريب التهذيب" بأنه :" مستور ، من السادسة ."

فظهر مما سبق أنه مستور لا يُعرف حاله ، وهو مع ذلك يُخطئ في روايته ويُخالف .

ولا يُعكر على هذا إلا توثيق الحافظ الذهبي والهيثمي له ؛ فأما توثيق الحافظ الذهبي له فيحتمل عندي أموراً :

أولاً : إما أن يكون قاله ذهولاً وخطأً .

ثانياً : أو قاله بناءً على كونه قد اطلع على توثيق للمتقدمين- للرجل - لم نطّلع عليه ، و لم يصل إلينا بعد ؛ لكون كثير من كتب الجرح والتعديل لم تُطبع بَعْدُ .

ثالثاً : أو قاله اتباعاً لمنهج طوائف من المتأخرين في إطلاق اسم (الثقة) على من لم يُجرح مع ارتفاع الجهالة العينية عنه ؛ أي : من كان مستور الحال لا تُعرف حاله (٣) .

---

(١) مجمع الزوائد(٥/١٠٥ ،و٦/٣١٣) .

(٢) العُجاب في بيان الأسباب (١/٣٢٠) .

(٣) فقد قال -رحمه الله تعالى -في "الموقظة"(ص٧٨) : "وقد اشتهر عند طوائف من المتأخرين إطلاق اسم (الثقة)على من لم يُجرح ، مع ارتفاع الجهالة عنه . وهذا يُسمى : مستوراً ، ويُسمى : محله الصدق ، ويُقال فيه : شيخ ."

وقوله :"مع ارتفاع الجهالة عنه" يقصد بالجهالة هنا -فيما أظن - جهالة العين ، إذ لو ارتفعت جهالة الحال مع عدم الجرح ؛ فهذا هو التوثيق ، ومثله لا يُقال فيه : مستور ، أو شيخ ، أو محله الصدق . وإن كانت اللفظة الأخيرة -أعني : محله الصدق -تُشعر بالتوثيق ، فلا ينبغي أن تُقرن بـ "مستور" ، ولا بـ "شيخ" . مع ضرورة التنبه إلى أن ضابط رفع جهالة العين أو الحال فيه اختلاف كبير بين النقاد ، فقد يستقيم فهم الجهالة - في النص الذي نحن بصدده - بالجهالتين معاً - العينية والحالية - على بعض الضوابط دون بعضها الآخر ، والله أعلم .

وقد فهم شيخنا مشهور حسن - حفظه الله - من نص "الموقظة" هذا خلاف ما استشهدتُ به ، حيث فهم أن إطلاق (الثقة) من هذه الطوائف إنما يقع على من لم يُجرح مع ارتفاع الجهالة عنه بشرط أن يكون ذلك بعد عصر الرواية ؛ أي : في عصر السماعات والإجازات للكتب المعروفة ، مدللاً على ذلك بما فهمه من كلام الحافظ الذهبي في ترجمة " ابن خلاد" ، فبعد أن نقل الذهبي أن الحافظ أبا نُعيم وأبا الفتح بن أبي الفوارس قالا في ابن خلاد : " ثقة " ، ذكر أن ابن خلاد لم يكن يعرف من الحديث شيئاً ، ثم قال : " قلت : فَمِنْ هذا الوقت بل وقَبْلَه صار الحفاظ يُطلقون هذه اللفظة - أي : ثقة - على الشيخ الذي سماعه صحيح بقراءة متقن ، وإثبات عدل ، وترخصوا في تسميته بالثقة ، وإنما الثقة في عُرف أئمة النقد كانت تقع على العدل في نفسه ، المتقن لما حمله ، الضابط لما نقل ، وله فَهْمٌ ومعرفةٌ بالفن ، فتوسع المتأخرون . مات ابن خلاد في صفر سنة تسع وخمسين

رابعاً : أو قاله بناءً على قاعدته التي قررها ؛ بأن من كان من المشايخ – وهم : من لم يُنص على توثيقهم ؛ قد روى عنه جماعة ؛ و لم يأت بما يُنكر عليه ، أن حديثه صحيح [(١)] . والمعنى : أن مجهول الحال أو العين [(٢)] إذا روى عنه جماعة و لم يرو منكراً فحديثه صحيح مقبول .

خامساً : أو بناءً على تمشيته وقبوله لحديث مجاهيل التابعين ، على التفصيل الذي قرره -رحمه الله تعالى- في ذلك ؛ من حيث طبقته في التابعين ، وعدم مخالفته للأُصول ، وجلالة الراوي عنه ، وعدم تفرده ، وغير ذلك [(٣)] .

فهذه مجمل الاحتمالات الممكنة ، فأما الأول فلا يسلم منه أحد إلا من عصم الله تعالى ، فالكل يذهل ويُخطئ وينسى ويسهو ويسبقه قلمه أو عينه إلى ما لا يُريد .

وأما الثاني فبعيد ؛ لأنه يعني أن الحفاظ ابن القطان وابن كثير وابن حجر كلهم لم يطلعوا على كلام النقاد في توثيقه ، فابن القطان يقول : "لا يُعرف حاله" ، وابن كثير يقول : "و لم يحك فيه شيئاً من هذا ولا هذا ؛ فهو مستور الحال" ، وابن حجر يقول : "مستور" ؛ بل أصرح من ذلك قوله في "العجاب" : "و لم أر فيه تجريحاً ولا تعديلاً " . مع الرغم أن منهم من سبق الحافظ الذهبي في العصر ، ومنهم من عاصره ، ومنهم من تأخر عنه .

فكل هذا يُبعد الاحتمال الثاني ، مع ضرورة أن لا ننسى أن الحافظ ابن حجر قد دانت له مكتبات عصره ، وحاز من الكتب ما لم يحزه غيره .

وأما الاحتمال الثالث فإن صَحَّ استشهادي به على ما نحن فيه ؛ فيكون من باب (الاصطلاح) ، ويُقال لا مشاحة في الاصطلاح ؛ وخاصةً إذا ما عُرف مراد كل عصر باصطلاحه منه ، فيعود الأمر حينها إلى أن موسى هذا

وثلاثمائة " ("سير أعلام النبلاء"١٦/٧٠) ، وقد أفادنيه سيحا مشهور ، فأمله .

(١) فقد قال الحافظ الذهبي بعد أن نقل كلمة الحافظ ابن القطان الفاسي في " مالك بن الخير الزَّبادي المصري " ؛ حيث قال ابن القطان فيه : " هو ممن لم تثبت عدالته " ؛ فقال الحافظ الذهبي في " ميزان الإعتدال" (٣/٤٢٦) معلقا عليها : " يُريد أنه ما نصَّ أحدٌ على أنه ثقة . وفي رواة " الصحيحين" عددٌ كثير ما علمنا أن أحداً نصَّ على توثيقهم . والجمهور على أنَّ من كان من المشايخ قد روى عنه جماعة ، و لم يأت بما يُنكر عليه أن حديثه صحيح " . وقال الحافظ الذهبي في" الميزان" (١/٥٥٦) في ترجمة "حفص بن بُغيل " : " قال ابن القطان : لا يُعرف له حال ، ولا يُعرف . قلتُ : – أي : الذهبي– : لم أذكر هذا النوع في كتابي هذا ، فإن ابن القطان يتكلم في كل من لم يقل فيه إمامٌ عاصَرَ ذاك الرجل أو أخذ عمن عاصره ؛ ما يدل على عدالته . وهذا شيءٌ كثير ، ففي" الصحيحين" من هذا النمط خلقٌ كثيرٌ مستورون ، ما ضعَّفهم أحد ، ولا هم بمجاهيل " .

(٢) ذكرتُ مجهول العين هنا ؛ لأن بعض النقاد يرى أن جهالة العين لا تُرفع وإنْ روى عنه جماعة .

(٣) فقد قال الحافظ الذهبي في آخر كتابه " ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين " (ص٣٧٤) : " وأما المجهولون من الرواة : فإن كان الرجل من كبار التابعين أو أوساطهم : احتُمل حديثه ، وتُلُقِّيَ حديثه بحسن الظن ؛ إذا سلم من مخالفة الأُصول وركاكة الألفاظ . وإن كان الرجل منهم من صغار التابعين : فيتأنى في رواية خبره ، ويختلف ذلك باختلاف جلالة الراوي عنه وتحريه ، وعدم ذلك . وإن كان المجهول من أتباع التابعين فمن بعدهم : فهو أضعف لخبره ؛ سيما إذا انفرد به " .

مستور لا تُعرف حاله باصطلاح المتقدمين ، ونحن نسير على اصطلاحهم .

وأما الاحتمال الرابع والخامس فيبعد أن يقصدهما هنا ؛ لأن الخبر منكر ، مخالفٌ للأصُول - كما ذكر ذلك العلماء - ، وقد تفرد به ، وليس الرواة عنه ممن يتحرون وينتقون الرجال -مع جلالة بعضهم- . فانتفت بذلك أكثر الشروط التي ذكرها لقبول من هذه حاله من الرواة ، فانتفى بذلك الاحتمالان الرابع والخامس .

وأما كلمة الهيثمي فقد تُوجَّهُ ببعض ما وُجِّهت به كلمة الحافظ الذهبي ؛ مما يشتركان فيه كالاحتمال الأول والثاني والثالث . ويُجاب عنها بالأجوبة السابقة . ولكن يُزاد عليها احتمالٌ آخر ؛ ألا وهو : تساهله في الحكم على الرجل من خلال كلام النقاد المتقدمين ، وتصرفه في نقل الجرح والتعديل عن الأئمة المتقدمين بما قد يُخِلُّ بالمعنى[1] . وأظن أنه لم يُوثِّق موسى بن جبير إلا اعتماداً على ذكر الحافظ ابن حبان له في كتابه "الثقات" وإخراج حديثه في "صحيحه" ، وقد غَفَلَ عن كلمة الحافظ ابن حبان في موسى هذا - في كتابه " الثقات " .

فأخلص مما سبق أن الخطأ يحتمل أن يكون وقع من أحد رجلين من رجال السند ؛ وهما : زهير بن محمد أو موسى بن جبير . وقد نص البزار وأشار البيهقي -كما سبق ذكره- إلى أن الخطأ إنما وقع من زهير بن محمد ، وهذا عندي بعيد ؛ لأن زهير بن محمد قد روى عنه الحديث شامي وعراقي ، والعراقي ثقة متفق على توثيقه ، وقد أشار النقاد إلى أن زهيراً إذا حدث بالعراق فإن حديثه صحيح مستقيم ، فرواية العراقي الذي لم يخرج إلى الشام عن زهير دالة على أن زهيراً قد حدَّث بالحديث في العراق من كتابه ، فيكون قد ضبط حينئذ . فلا يبقى إلا أن يُتهم فيه موسى بن جبير لأن حاله لا تُعرف ومع ذلك يُخطئ في روايته ويُخالف .

ونستنتج مما سبق كذلك أن معاذ بن خالد لم يُخطئ في هذا الحديث ولا في روايته عن زهير لأنه قد تُوبع من قِبَلِ ثقة عراقي ، فيدلُّ ذلك على أنه لا مدخل للأشباه في هذا الحديث ؛ لأن الخطأ في الأشباه ناتج من معاذ والخطأ في هذا الحديث ناجم من غيره ، والله أعلم .

ثالثاً : دراسة بعض كلام النقاد على هذه الرواية :

وإليك الآن دراسة بعض كلام النقاد على هذه الرواية :

١-دراسة كلام الحافظ البزار على هذه الرواية :

قد سبقت كلمته ، ويُؤخذ منها منطوقٌ ومفهومٌ شبه صريح .

أما المنطوق فيشمل :

١-بيان أن الرواة قد اختلفوا على نافع ؛ فرفعه بعض الرواة إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- ، وأوقفه آخرون

---

(١) قد أفادنيه شيخنا الناقد الفَهِم حمزة المليباري - حفظه الله - ؛ عن اطلاع ودراية ودراسة ، فقد حقق ودرس قسماً من " غاية المقصد في زوائد المسند " للهيثمي ؛ لنيل درجة العالمية " الدكتوراة" في الحديث ، فجزاه الله خيراً .

على كعب .

٢-تخطئة الرواية المرفوعة ، وبيان أن رفع حديث ابن عمر من طريق نافع خطأ ، وأنه ليس بمحفوظ .

٣-بيان أن الخطأ ناتج وناشئ من زهير بن محمد ؛ لأنه لم يكن بالحافظ ، وإن روى عنه جماعة من الأثبات الكبار كابن مهدي وابن وهب وأبي عامر وغيرهم .

وأما المفهوم شبه الصريح فيشمل :

١-إن وقفه على كعب الأحبار هو الصواب المحفوظ في حديث ابن عمر - رضي الله تعالى عنهما - .

٢-إنّ رواية "موسى بن عقبة ، عن نافع ، عن ابن عمر ، عن كعب" هي المحفوظة من طريق نافع عن ابن عمر ، وإنّ وقفه على كعب الأحبار هو المحفوظ في حديث ابن عمر من طريق نافع ؛ لأن رواتها أثبت وأوثق من رواة طريق نافع عن ابن عمر مرفوعاً .

وكلام الحافظ البزار جيد ومتين ، ولكن يُؤخذ عليه أمران :

أحدهما : أن كلامه -رحمه الله تعالى - أشعر بأن رواية " موسى بن عقبة ، عن نافع ، عن ابن عمر ، عن كعب من قوله " هي المحفوظة من طريق نافع ، وهذا غريب ؛ بل هي منكرة ، ففيها أبوحذيفة موسى بن مسعود النهدي ، وقد خالف ستة من أصحاب الثوري ؛ فيهم ثقات كعبد الرزاق ووكيع الذي يُعَدُّ من أثبت أصحاب سفيان ، فأوقف أبو حذيفة الحديث على كعب الأحبار من طريق موسى بن عقبة عن نافع مولى عبد الله بن عمر ، في حين أن عامة أصحاب سفيان أوقفوه على كعب من طريق موسى بن عقبة عن سالم بن عبد الله بن عمر .

وقد قال الإمام أحمد بن حنبل في أبي حذيفة : "كأن سفيان الذي يُحدّث عنه أبو حذيفة ليس هو سفيان الثوري الذي يُحدّث عنه الناس" (١) ، وقال مرةً عندما ذكر قبيصة وأبا حذيفة ؛ فقال : "قبيصة أثبت منه حديثاً في حديث سفيان ، أبو حذيفة شبه لا شيء ، وقد كتبتُ عنهما جميعاً" (٢) .

وقد قال العقيلي : "جاء عن سفيان بأحاديث بواطيل ، لم يُحدّث بها عن سفيان غيره " (٣) .

ثانيهما : أنه اعتبر زهير بن محمد هو الذي وقع منه الخطأ ، مع أن في السند من هو أحق من زهير أن يتحمل تبعة رفع هذا الحديث ؛ لذلك قال الشيخ سعد بن عبد الله آل حُميد في تحقيقه لـ " سنن سعيد بن منصور" : "أما ما ذكره البزار من أنه إنما أتي رفع هذا الحديث من زهير ، فإن هناك من هو أولى أن يُحمّل تبعة رفع هذا الحديث غير زهير ، وهو موسى بن جبير الأنصاري . . ." (٤) .

فزهير مع كونه لم يكن بالحافظ ، ومع وجود من جَرَحَهُ في حفظه -كما وُجِدَ من عَدَّلَهُ- ؛ أقول : مع كل ذلك فهو خيرٌ من موسى بن جبير مستور الحال الذي يُخطئ ويُخالف ؛ لأنه قد روى عن زهير عراقي فأقام حينها

---

(١) و(٢)و(٣) انظر هذه الأقوال في : "تهذيب الكمال " للمزي وحاشية المحقق (٢٩/١٤٧ - ١٤٩) ، و"شرح علل الترمذي" (٢/٧٢٦) .

(٤) حاشية " سنن سعيد بن منصور " (٢/٥٨٨) .

زهير الحديث .

فإن قيل : فربما نظر البزار إلى كون موسى بن جبير من مجاهيل التابعين الذين رووا عنهم جماعة ، فَوَثَّقَهُ بناءً على هذه القاعدة .

أقول : فإن سار -رحمه الله- على هذه القاعدة ، فيبقى زهير خيراً من موسى ؛لأنه قد روى عن زهير جماعة من الأثبات الكبار ؛ كما ذكر ذلك البزار نفسه – في مقولته التي قالها على هذه الرواية – ، هذا أولاً . وأما ثانياً ، فقاعدة توثيق مجاهيل التابعين لا يُعمل بها عند وجود النكرة والخطأ في الحديث .

فإن قيل : لكنهما يفترقان ؛ لكون موسى من صغار التابعين ، وكون زهير من أتباع التابعين . أقول : وهما يفترقان كذلك في أمرٍ هام ؛ ألا وهو : أن الذين رووا عن موسى بن جبير ليسوا بجلالة ودقة وتحري وكثرة وإمامة الذين رووا عن زهير بن محمد . مع العلم بأن أحد الراويين عن زهير هو يحيى بن أبي بكير -وهو عراقي- ، ورواية العراقيين عنه صحيحة دالة على ضبط زهير للحديث .

والذي تهاب النفس منه ؛ أن يكون البزار قد اطلع على توثيق لموسى بن جبير لم نطّلع عليه ، أو أن تكون قاعدة رمي الخطأ على الأضعف في السند غير مُسَلَّمَة ولا مطردة عند المتقدمين ، والله الهادي لسواءِ السبيل .

٢- دراسة كلام الحافظ البيهقي على هذه الرواية :

نلحظ على كلام الحافظ البيهقي – الذي سبق ذكره- جملةً من الأمور :

١-إنه عَدَّ روايتنا هذه منكرة ؛ غير محفوظة .

٢-دلّل على كون روايتنا هذه غير محفوظة بروايتين منكرتين ، حاكماً على إحدى هاتين الروايتين بقوله : **"وهذا أشبه"** .

٣-يُفهم من صنعيه أنه يَعُدُّ الروايتين – اللتين دلّل بهما على نكارة روايتنا هذه- أقوى من روايتنا على أقل تقدير ؛ لأنه ذكرهما ليُبيِّنَ خطأ روايتنا ووقوع النكرة فيها ، ولا يتم ذلك إلا بالرواية الأقوى -كما لا يخفى- .

٤-ويُفهم كذلك من صنيعه أنه يرى زهير بن محمد هو الذي وقع منه الخطأ في روايتنا التي نحن بصددها .

٥-ويُفهم أيضاً مما ذكره أنه يرى أن المحفوظ في الحديث الوقف على كعب ، لا الرفع إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- .

أقول : لن أتكلم عن غير الرواية التي نحن بصدد الكلام عنها ، وأُرجئ الكلام على غيرها من الروايات في غير هذا الموطن ، إلا ما له ضرورة لفهم كلامه حول روايتنا هذه ، فأقول :

أما ما يُفهم من كونه قد جعل البلية من زهير بن محمد ، واحتجاجه بروايتين منكرتين على خطأ روايتنا هذه ؛ فإن لي توجيهاً لهذا ، مفاده : أن الحافظ البيهقي شعر بوجود الخطأ في رواية زهير ، فأراد أن يُدلل على وقوع الخطأ منه على موسى بن جبير بمخالفته سعيد بن سلمة في روايته عن موسى بن جبير ، فإن الأخير – أعني : سعيد

ابن سلمة - إنما رواه مرفوعاً من طريق موسى بن عقبة عن سالم ؛ لا كما رواه زهير من طريق موسى بن جبير عن نافع مرفوعاً . فجعل مخالفة سعيد بن سلمة لزهير بن محمد في الإسناد دليلاً على خطأ رواية زهير ؛ حيث أخطأ على شيخه .

أقول : فالمخالفة لا شك دليل على الخطأ - غالباً - ، ولكن تقديمه لرواية سعيد بن سلمة واعتماده عليها في تخطئة رواية زهير ؛ دليل على أنه يرى أن رواية سعيد أقوى من رواية زهير ، أو يَعُدُّ رواية سعيد هي المحفوظة عن موسى بن جبير ، مع العلم أن كلتا الروايتين مرفوعة ، وهو يرى أن الأشبه بالمحفوظ الوقف لا الرفع - كما سبق في كلمته - ، فلا أدري كيف يستقيم اعتماده على رواية سعيد لتخطئة رواية زهير ، وهو يرى أن كلتا الروايتين خطأ ؟ ، اللّهم إلا أن يُقال : إنه ليس جازماً بأن الوقف هو المحفوظ ؛ لأنه عَبَّرَ بقوله : " وهذا أشبه أن يكون محفوظاً " وأراد رواية سالم الموقوفة على كعب ، وهذا التعبير يفهم منه غلبة الظن لا الجزم واليقين ، فحينها يكون متردداً في ذلك غير جازم .

أو يقال : إن من مسلك النقاد المتقدمين الترجيح بالرواية الخطأ على رواية خاطئة أُخرى ، إن كانت الرواية الأُولى أقوى إسناداً .

أو يُقال : بأنه يرى أن رواية سعيد بن سلمة هذه ليست منكرة ، فإن صح منه ذلك فهذا غريبٌ كما يظهر ذلك من التخريج ، وقد أعلّها الحافظ أبو نعيم الأصبهاني وعنى بذلك رواية سعيد بن سلمة . فقال :"غريب من حديث سالم عن ابن عُمر مرفوعاً" (١) .

أو يُقال : بأن الحافظ البيهقي ذهل ونسي أو غير ذلك من الأسباب البشرية عند احتجاجه برواية سعيد على تخطئة رواية زهير ، أقول : ذهل ونسي أن رواية سعيد غير محفوظة ، وإن كان هذا التوجيه فيه بُعْد واللّه أعلم .

وأما احتجاجه برواية موسى بن عقبة - عن نافع عن ابن عمر عن كعب موقوفاً عليه- ؛ على خطأ وتفرد زهير بن محمد ، وتعقيبه عليها بقوله : "وهذا أشبه" ، فأظنه أراد بهذا بعض الأمور التي ذكرتها مما نلحظه على كلامه - رحمه اللّه تعالى - .

مع الإشارة إلى أن رواية نافع الموقوفة على كعب منكرة - كما سبق بيانه حين دراسة كلام البزار على هذه الرواية - .

فإن قيل : لِمَ لَمْ يحتج على خطأ وتفرد زهير برواية موسى بن عقبة عن سالم الموقوفة على كعب الأحبار ؛ وهي رواية صحيحة ، بدل أن يحتج على ذلك برواية منكرة ؟ .

قلتُ : لعله أُراد أن يبيِّن خطأ زهير على موسى بن جبير في هذه الرواية ، وأن المحفوظ إنما هو من طريق موسى ابن عقبة عن نافع موقوفاً على كعب ، لا من طريق موسى بن جبير عن نافع مرفوعاً إلى النبي -صلى اللّه عليه وسلم- . فيكون زهير أخطأ في نسبة الحديث إلى موسى بن جبير بدل أن ينسبه إلى مَنْ حُفظ عنه هذا الطريق ؛

---

(١) حلية الأولياء (في ترجمة : يوسف بن أسباط ، ٢٤٨/٨) .

وهو : موسى بن عقبة ، فكأنه أراد أن يُبيّن أن المخطئ في هذه الرواية هو زهير بن محمد ، هذا أولاً .

وأما ثانياً : فلعله أراد أن يبين أن الصواب وقفه على كعب ، لا رفعه إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- .

وأما اختياره الرواية المنكرة دون الرواية الصحيحة عن كعب ؛ فربما لاشتراك الرواية المنكرة وروايتنا التي نحن بصدد الحديث عنها في بعض الإسناد ، وهذا أظهر وأدعى لبيان الخطأ والعلة من الاحتجاج على ذلك برواية لا تتفق في الإسناد مع الرواية التي يُراد بيان نكارتها وخطئها ، والله تعالى أعلم بالصواب .

وعلى كل حال ، فاحتجاجه برواية موسى بن عقبة عن نافع الموقوفة على كعب لا ينبغي أن يكون ، ولا مسوغ علمي لذلك ، وبخاصة في حال وجود رواية صحيحة تثبت وقف الحديث على كعب وتؤدي المقصود ، اللّهم إلا أن يكون قد رأى أن رواية موسى بن عقبة هذه الموقوفة على كعب ليست منكرة ، وهذا غريبٌ إن اعتقده ، كما سبق ذلك .

٣ - دراسة كلام الحافظ ابن كثير على هذه الرواية :

أما الحافظ ابن كثير فله كلام كثير على هذه الرواية -قد سبق ذكره- ، أُلخصه بما يلي :

١-حكم على الحديث من هذا الطريق بأنه غريب ، فقال : "وهذا حديث غريب من هذا الوجه" [(١)] . ولم يرتضِ تصحيح الحافظ ابن حبان له .

٢-بيّن نوع الخطأ الذي وقع في هذه الطريق ، وأن الخطأ إنما هو رفعه إلى النبي - صلى الله عليه وسلم- ، وأن الأقرب للصواب وقفه على عبد الله بن عمر ؛ حيث قال : "وفي صحته عندي نظر ، والأشبه أنه موقوف على عبد الله بن عمر ، ويكون مما تلقاه عن كعب الأحبار" [(٢)] . فالمعنى : أن الراوي الذي أخطأ في هذه الطريق إنما أخطأ برفعه إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- ، والأصل فيه أن يقف به إلى ابن عمر -رضي الله عنهما- من قوله ؛ دون أن يتجاوزه مرفوعاً إلى النبي- صلى الله عليه وسلم - .

٣-يُفهم من كلامه أنه يرى أن الذي وقع منه الخطأ ؛ وهو رفع الحديث إلى النبي -صلى الله عليه وسلم -إنما هو نافع مولى عبد الله بن عمر .

٤-ثم بعد أن قرر أن الحديث من قول ابن عمر ، بيّن مِنْ أين أخذه ابن عمر ، فابن عمر -رضي الله تعالى عنهما- إنما سمعه وتلقاه من كعب الأحبار ، فهو خبر إسرائيلي مرجعه إلى كعب الأحبار .

٥-دلّل على صحة ذلك - أعني : أن ابن عمر إنما أخذ الحديث وتلقاه من كعب - بما رواه عبد الرزاق عن الثوري من طريق ابن عمر موقوفاً على كعب .

٦-سلك مسلك الترجيح بين روايتنا المرفوعة ورواية عبد الرزاق الموقوفة على كعب ؛ من حيث السند

---

(١) تفسير القرآن العظيم (١٣٨/١) .

(٢) البداية والنهاية (٦٢/١) .

والرواة ، فدلّل على كل ما ذكره – من خطأ روايتنا ، وأن الخطأ إنما كان في رفعه إلى النبي -صلى اللّه عليه وسلم- ، وأن الأقرب للصواب وقفه على ابن عمر من قوله ، وأن ابن عمر إنما أخذ الحديث وسمعه من كعب ، وأنه يُروى موقوفاً على كعب من طريق ابن عمر – بأن رواية الثوري من طريق ابن عمر عن كعب أصح إسناداً وأثبت رجالاً من روايتنا المرفوعة التي نحن بصددها .

٧-نصّ على أن موسى بن جبير قد تفرد بالحديث عن نافع عن ابن عمر عن النبي -صلى اللّه عليه وسلم- ، مع أنه ذكر بعد ذلك مباشرةً أنه قد تابعه من وجهين آخرين عن نافع اثنان ؛ هما : معاوية بن صالح وموسى بن سَرْجِس .

أقول : هذا ما ظهر لي من كلامه ، وسوف أتكلم -بإذن اللّه تعالى – على بعض هذه الفقرات مراعياً الاختصار ما أمكنني ذلك :

فأما حكمه على الحديث من هذه الطريق بأنه غريب ؛ فإنما قصد- فيما يبدو – غرابة المتن ونكارته لا السند [١] ؛ لأنه يقول أحياناً : "غريب جداً" ، فهذا يُشعر بأن شدة الاستهجان إنما ترجع إلى المتن لا السند ؛ لأنه لو أراد السند لقال : "غريب" فقط دون أن يزيد "جداً" ، فلفظة "غريب جداً" لا يُعرف أن النقاد يُطلقونها على غرابة السند ونكارته -في الغالب- .

ومما يُؤيد هذا جُملة من الأمور :

أ- إنه يحكم بجودة السند إلى قائله ، وينص على أن هذا الاسناد الجيد هو أثبت وأصح إسناداً من غيره ، ثم يحكم على بعض عباراته وجمله بالغرابة ؛ فقال بعد أن ذكر أثر عبد اللّه بن عمر الموقوف عليه الذي رواه المنهال ابن عمرو ويونس بن خباب عن مجاهد عنه : "وهذا إسناد جيد على عبد اللّه بن عمر . وقد تقدم في رواية ابن جرير من حديث معاوية بن صالح عن نافع عنه رفعه ، وهذا أثبت وأصح إسناداً ، ثم هو واللّه أعلم من رواية ابن عمر عن كعب كما تقدم بيانه من رواية سالم عن أبيه . وقوله : إن الزهرة نزلت في صورة امرأة حسناء ، وكذا في المروي عن علي فيه غرابة جداً" [٢] .

وذكر أثر عُمير بن سعيد عن علي من قوله ، فقال : "وهذا الإسناد رجاله ثقات ، وهو غريب جداً" [٣] ، وإن كان لا يلزم من قوله : "رجاله ثقات" صحة السند ، والمثال الذي قبله أوضح منه وأظهر ويدل على المقصود ، وكذا المثال التالي :

فقد قال الحافظ ابن كثير : "وقد ورد في ذلك أثر غريب وسياق عجيب في ذلك ،أحببنا أن ننبّه

---

(١) وإن كان هذا الأمر يحتاج إلى استقراء تامّ ، ولم أقم بذلك لضيق الوقت .

(٢) تفسير القرآن العظيم (١/١٣٩-١٤٠) ، وهذا المثال وما بعده من الأمثلة وارد في حديث هاروت وماروت .

(٣) المرجع السابق (١/١٣٩) .

عليه . . ." (١) . فساق أثراً لعائشة- رضي الله عنهما- في متنه غرابة شديدة ، ثم قال بعد أن فرغ من ذكره : "فهذا إسناد جيد إلى عائشة -رضي الله عنها- " (٢) .

ب- إنه يعزو الغرابة في بعض الأحيان إلى السياق ؛ فقال بعد أن ذكر أثراً ليزيد الفارسي عن ابن عباس -من قوله- : "وهذا السياق فيه زيادة كثيرة وإغراب ونكارة ، والله أعلم بالصواب" (٣) ، وكما لا يخفى فإن السياق يُقصد به المتن لا السند .

وقال عن أثر عائشة رضي الله عنها السابق : "وقد ورد في ذلك أثر غريب وسياق عجيب في ذلك ، أحببنا أن نُنبّه عليه . . ." (٤) .

جـ- ولو تتبعنا كلامه على الروايات الموقوفة والمرفوعة لحديث هاروت وماروت وقصتهما مع الزهرة ؛ لوجدناه في الغالب الأعم لا يحكم بالغرابة إلا إذا ذُكر في المتن أن الزهرة كانت كوكباً وأُهبطت إلى الأرض في أحسن صورة امرأة ، أو أنها طارت وصعدت إلى السماء فمُسخت كوكباً ، فمن ذلك قول الحافظ ابن كثير تعليقاً على أثر ابن عمر من طريق مجاهد : "وقوله : إن الزهرة نزلت في صورة امرأة حسناء ، وكذا في المروي عن علي فيه غرابة جداً" (٥) .

ولذلك بعد أن ذكر أثر ابن عباس الموقوف عليه من رواية قيس بن عباد عنه ؛ والذي فيه : "وفي ذلك الزمان امرأةٌ حسنها في النساء كحسن الزهرة في سائر الكواكب" ، قال معلقاً عليه في "تفسيره" : "فهذا أقرب ما رُوي في شأن الزهرة ، والله أعلم" (٦) . وعلّق عليه في "البداية والنهاية" ؛ فقال : "وهذا اللفظ أحسن ما ورد في شأن الزهرة " (٧) .

أما الفقرة الثانية ، وهي : نوع الخطأ الذي وقع في هذه الطريق ، فإنه جعل الخطأ مقتصراً فقط على رفعه إلى النبي- صلى الله عليه وسلم- ، وأن الأقرب للصواب هو أن يكون من قول ابن عمر موقوفاً عليه .

وبهذا يكون الحافظ ابن كثير قد وافق الحافظين البزار والبيهقي وغيرهما من النقاد في خطأ رفعه إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- ، ولكنهما زادا عليه -رحمهم الله جميعاً - أموراً ؛ منها : أنهما كانا يريان أن زهير بن محمد أخطأ فيه على موسى بن جبير ، وأن المحفوظ إنما هو من رواية موسى بن عقبة عن نافع ؛ لا من رواية موسى

---

(١) المرجع السابق (١/١٤١) .

(٢) المرجع السابق (١/١٤٢) .

(٣) المرجع السابق (١/١٤٠) .

(٤) المرجع السابق (١/١٤١) .

(٥) المرجع السابق (١/١٤٠) .

(٦) (١/١٤٠) .

(٧) (١/٦٢) .

ابن جبير عن نافع .

وأنهما كانا يريان أن الصواب في الرواية هو : عن نافع عن ابن عمر عن كعب ، لا عن نافع عن ابن عمر عن النبي -صلى الله عليه وسلم- . في حين أنه كان يرى أن الصواب في روايتنا هو : عن موسى بن جبير عن نافع عن ابن عمر من قوله موقوفاً عليه . والفرق بينهم جوهري ؛ فالبزار والبيهقي يريان أن الصواب في روايتنا الوقف على كعب ، وابن كثير يرى أن الصواب في روايتنا الوقف على ابن عمر .

أقول : فلا يظن ظانٌّ أن الفرق في هذه الجزئية ليس جوهرياً ؛ لأن الحافظ ابن كثير يُعيد الحديث إلى كعب الأحبار في النهاية ، وأن ابن عمر إنما أخذه عنه ! ! ، أقول :لاينبغي أن يُظن ذلك بحجة أنهم سيتفقون في النهاية ، فإن هذا الأمر هام عند أهل علل الحديث ، إذ يهمهم معرفة المحفوظ في كل رواية على حدة ، وإن اتفق الأمر في نهاية المطاف بالنظر إلى مجموع الروايات .

بالإضافة إلى غير ذلك من الزيادات التي زاداها عليه ، كما سبقت الإشارة الى ذلك .

وأما الفقرة الثالثة ؛ وهي : فيمن كان سبب الخطأ في روايتنا هذه ، ذكرتُ أنه يُفهم من كلامه أن الذي وقع منه خطأ رفع الحديث إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- بدل وقفه على ابن عمر ؛ إنما هو : نافع مولى ابن عمر .

ويُستنبط هذا مما قاله الحافظ ابن كثير بعد أن ذكر عدداً من الطرق : "عن موسى بن عقبة ، حدثني سالم أنه سمع عبد الله يُحدّث عن كعب الأحبار فذكره - أي : ذكر متن حديث كعب - ، فهذا أصح وأثبت إلى عبد الله ابن عمر من الإسنادين المتقدمين ، وسالم أثبت في أبيه من مولاه نافع ، فدار الحديث ورجع إلى نقل كعب الأحبار عن كتب بني إسرائيل ، والله أعلم" (١) .

وقوله : "من الإسنادين المتقدمين" لا أدري أي إسنادين يقصد ، لأنه قد تقدم ثلاثة أسانيد ، وهم : موسى بن جبير وموسى بن سَرْجِس ومعاوية بن صالح ؛ ثلاثتهم عن نافع ، فأيُّ إسنادين من هذه الثلاثة يقصد ؟ .

وعلى كل حال ، فأيُّ إسنادين من هذه الثلاثة قصد فلا يضر ؛ لأن كلامه أشعر بأن الخطأ إنما وقع من نافع ، ونافع عليه مدار الأسانيد الثلاثة ؛ ومنها : إسناد روايتنا التي نحن بصدد الحديث عنها .

والغريب في الأمر ما أشعر به كلامه من كون الخطأ إنما وقع من نافع ، مع أن نافعاً ثقة ثبت ، وهو من هو في ابن عمر -كما هو معلوم- ، ومع أن في السند موسى بن جبير وقد حكم عليه الحافظ ابن كثير بأنه مستور الحال . فحقُّ الحافظ أن يجعل البلية من موسى لا من نافع ، ولكن لعله عدل عن هذا لأنه يرى تحسين حديث المستور من التابعين ، كما نص بعض أهل العلم على أن هذا من منهجه ؛ فقال العلامة المحدث محمد ناصر الدين الألباني -رحمه الله تعالى ، وأسكنه فسيح جناته - حال كلامه على حديث : (اللّهم أحيني مسكيناً ، وأمتني مسكيناً ، واحشرني في زمرة المساكين) : "رجاله كلهم ثقات رجال الشيخين ، غير أبي عيسى الأسْوَاري ؛ فقد وثقه الطبراني وابن حبان وذكره في الثقات (٢٧١/١) ، وروى عنه ثلاثة منهم ؛ أحدهم قتادة ؛ ولذلك قال

(١) تفسير القرآن العظيم (١٣٨/١) .

البزار : إنه مشهور . وقول من قال فيه مجهول أو لم يرو عنه غير قتادة فحسب علمه ، وفوق كل ذي علم عليم . فقد جزم في التهذيب أنه روى عنه ثابت البناني وقتادة وعاصم الأحول . قلت : وهؤلاء جميعاً ثقات ، فبهم ترتفع الجهالة العينية ، وبتوثيق من ذكرنا تزول الجهالة الحالية - إن شاء الله تعالى - ، لا سيما وهو تابعي ، ومن مذهب بعض المحدثين كابن رجب وابن كثير تحسين حديث المستور من التابعين ، وهذا خيرٌ من المستور كما لا يخفى" (١) .

ومما يؤيد هذا - مع احتماليته - ما ذكره الحافظ ابن كثير بعد أن ذكر حديث : (ما أصر من استغفر وإن عاد في اليوم سبعين مرة) ؛ حيث قال : "وقول علي بن المديني والترمذي : ليس إسناد هذا الحديث بذاك ، فالظاهر أنه لأجل جهالة مولى أبي بكر ، ولكن جهالة مثله لا تضر ؛ لأنه تابعي كبير ، ويكفيه نسبته إلى أبي بكر ، فهو حديث حسن ، والله أعلم" (٢) .

وعلى كل حال فجعل الحافظ ابن كثير البلية فيه من نافع مع وجود موسى بن جبير في السند لا ينبغي أن يكون وإن كان يرى تحسين حديث المستورين من التابعين .

وأما الفقرة الرابعة والخامسة والسادسة من ملخص كلامه فلا غبار عليها ، إذ وافق فيها قول عموم النقاد المتقدمين .

والفقرة السابعة لن أتطرق لها هنا ، إذ ليس محلها هذا الموضع .

٤-دراسة كلمة الإمام أحمد بن حنبل على هذه الرواية :

أما كلمة إمام أهل السنة أحمد بن حنبل فكلمة الطبيب البصير بعلم العلل وخفاياه ، فبكلمةٍ موجزةٍ جداً بيّن الخطأ وما ينبغي أن يكون هو الصواب . وقد اتفق تعبيره مع تعبير الحافظ أبي حاتم حيث قالا : "هذا حديث منكر" ، ولكن الإمام أحمد زاد عليه ببيان الصواب في الرواية ، وهو نفسه ما جعله يحكم بخطأ روايتنا .

فأخلص من دراسة كلام بعض النقاد على هذه الرواية ومن دراسة حديث هاروت وماروت :

إلى أنه لا مدخل ولا وجود للأشباه في حديثنا هذا ، وأن كلمة أبي حاتم على هذا الحديث لا يقصد بها الأشباه لا من قريبٍ ولا من بعيد ، وإنما يقصد بها أن حديث هاروت وماروت إنما هو موقوف على كعب من قوله فلا يصح رفعه إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- ، وأن الذي رفعه أخطأ ، وأن الرواية المرفوعة منكرة ، ودلني على ذلك أربعة أُمور :

أحدها : أن معاذ بن خالد قد تابعه عن زهير بن محمد ثقة متفق على توثيقه ؛ وهو يحيى بن أبي بكير العراقي ،

---

(١) السلسلة الصحيحة (طبعة المكتب الإسلامي ، ١/٥٥٥ ، رقم الحديث : ٣٠٨) .

(٢) تفسير القرآن العظيم (١/٤٠٨) ، وقد أفدته من شيخنا الحاذق مشهور حسن - جزاه الله خيراً - .

و لم يتفرد معاذ بهذا الحديث عن زهير بن محمد ، فدلّ ذلك على أنه لم يُخطئ في هذا الحديث ولا في روايته عـــن زهير .

ثانيها : أنه لم يجعل أحد ممن تكلم على الحديث من النقاد الخطأ من معاذ بن خالد ، بل قد جعلوه من غـــيره ، فيدلُّ هذا على أنه لا مدخل للأشباه في هذا الحديث ؛ لأن الخطأ في الأشباه ناتج من معاذ والخطأ في هذا الحديث يكون ناتجاً من غيره .

ثالثها : أن النقاد حين تكلموا على حديث هاروت وماروت لم يجعلوا الخطأ فيه هو الأشباه ، وإنما جعلوه في رفع الحديث إلى النبي- صلى الله عليه وسلم- ، فعدم ذكرهم للأشباه على أنه خطأ في هذا الحديث ، وتخطئتهم لرفع الحديث إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- دالٌّ على عدم وجود الأشباه في حديثنا هذا .

رابعاً : أنني لم أعثر على رواية لحديث هاروت وماروت من طريق إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى .

وبالتالي فإنني أصل إلى نتيجة هامة ؛ وهي : أن كلمة أبي حاتم منشأ الدراسة "شيخ تُشبه أحاديثه عن زهير بن محمد أحاديث إبراهيم بن أبي يحيى" ليست شاملةً ولا مطردةً في جميع أحاديث معاذ عن زهير مع أن ظاهرها العموم والاطراد ، والله أعلم .

الحديث السادس :

أخرجه أبو الشيخ ابن حيان الأصبهاني ؛ فقال : "حدثنا إبراهيم بن محمد بن الحسن ، حدثنا محمد بن خلف العسقلاني ، حدثنا معاذ بن خالد ، عن زهير ، عن صفوان بن سليم ، عن عبد الله بن كعب ، عن يوسف بن عبد الله بن سلام قال : (إن الله عز وجل خلق الملائكة ، فاستووا على أقدامهم رافعي رؤوسهم ، فقالوا : ربنا مع من أنتَ ؟ ، قال : مع المظلوم حتى يُودى إليه ظلامته)" (١) .

و لم أجده مسنداً -بالإضافة إلى السند السابق- إلا عند أبي القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل الجوزي الأصبهاني المعروف بـ "قِوام السنة" (٢) ولكن عن عبد الله بن سلام ، حيث قال : "أخبرنا أبو بكر بن أبي الحسين بن مَرْدويه ، حدثنا أبو حفص الزعفراني ، ثنا أبو أحمد العسال إملاءً ، ثنا محمد بن أحمد بن راشد بن معدان ، حدثنا إبراهيم بن خالد المصيصي ، ثنا حجاج بن محمد ، ثنا أبو غسان واسمه محمد بن مطرف ، عن صفوان بن سُليم ، عن عبد الله بن كعب ، عن يوسف بن عبد الله بن سلام ، عن أبيه - رضي الله عنه - قال : (إن الله تعالى لما خلق [الخلق] (٣) ، فاستووا على أقدامهم ، رفعوا رؤوسهم [إلى السماء] (٤) ، فقالوا : يا رب مع من أنت ؟ ، قال : [أنا] (٥) مع المظلوم حتى [يُؤدّي إليه حَقهُ] (٦) " .

فالحديث - كما هو ظاهر - رواه أبو الشيخ عن يوسف بن عبد الله بن سلام من قوله ، في حين رواه "قوام السنة" عن أبيه عبد الله بن سلام من قوله كذلك ، فلا أدري أيوجد تصحيف وسقط أم لا ؟ ، مع العلم أن بعض الكتب قد ذكرت الأثر وعزته إلى أحدهما كما هو عند كلٍّ منهما ؛ فقد ذكره السيوطي في "الحبائك في أخبار الملائك" وعزاه إلى أبي الشيخ من قول يوسف بن عبد الله بن سلام ، وذكره الذهبي في "الكبائر" والمناوي في "فيض القدير شرح الجامع الصغير" والسيوطي في "الدر المنثور" من كلام عبد الله بن سلام ، وزاد السيوطي

(١) العظمة (باب ذكر خلق الملائكة وكثرة عددهم ، ٧٤١/٢ ، رقم : ١٩) ، وذكره السيوطي في " الحبائك في أخبار الملائك " (باب جامع أخبار الملائكة ، ص : ١٤٧ ، رقم الحديث : ٥٥٣) .

(٢)" الترغيب والترهيب " : (تحقيق : أيمن بن صالح بن شعبان ، دار الحديث (القاهرة) ، باب في الترهيب من الظلم ، ٧٠/٣ ، رقم الحديث : ٢٠٩٣) .

(٣) هذا ما ورد في" الترغيب والترهيب " - الطبعة المشار إليها في الحاشية السابقة ، وطبعة مكتبة النهضة الحديثة التي خرج أحاديثها محمد السعيد زغلول (٨٤٤/٢ ، رقم الحديث : ٢٠٦٦) ، ومخطوطة له في مكتبة الشيخ علي الحلبي ، مصورة عن مخطوطة في الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة تحت رقم : ١٨٤٦ (لوحة : ٢١٥/ب) ، و"الكبائر " للذهبي (ص : ١٠٧) ، و " الدر المنثور " للسيوطي (٧٦/٢) . ووردت في " فيض القدير " للمناوي (١٢٥/١) : " الملائكة " .

(٤) لم تُذكر في " الترغيب والترهيب " - بمخطوطته وطبعتيه - ولا في " الدر المنثور " ، وإنما ذُكرت في " الكبائر " و " فيض القدير " .

(٥) زيادة من " الدر المنثور " ، ومخطوطة " الترغيب والترهيب " دون طبعتيه . ولم تُذكر في طبعتيه ولا في" الكبائر " و " الفيض " .

(٦) هكذا ضُبط في المخطوطة ، وضُبط في طبعتيه وسائر الكتب التي ذكرت الحديث : " يُؤدَّى إليه حَقُّهُ " .

عنهما فعزاه إلى الأصبهاني -يعني به : "قِوام السنة"- .

وعلى كل حال فليس هذا المقام مقام تحقيق الصواب في ذلك وبسط الكلام فيه .

وأما بالنسبة للأشباه فإني لم أجد من تكلم على هذا الأثر من العلماء ، و لم أجد روايةً فيها ذكر لإبراهيم بن محمد بن أبي يحيى ، ففي حدود تتبعي هذا يتبين لي أن لا مدخل للأشباه في هذا الأثر ؛ **إلا كلمة أبي حاتم منشأ الدراسة فإنها تشمل هذه الرواية في ظاهرها .**

وللفائدة فإن في إسناد " قوام السنة " إبراهيم بن عبد الله بن خالد المصيصي -وقد نُسِب في الرواية إلى جده-، وهو متروك ساقط متهم إن لم يكن كذاباً ؛ فهو يروي عن حجاج بن محمد وغيره من الثقات الموضوعات ، ويُسوي الحديث [١] ويسرقه ، ويروي عن الثقات ما ليس من أحاديثهم ، يقلب حديث الزبيدي عن الزهري على الأوزاعي ، وحديث الأوزاعي على مالك وما أشبه ذلك ، قال الذهبي : "هذا رجل كذاب ، قال الحاكم : أحاديثه موضوعة " [٢] .

---

(١) قال الحافظ ابن حجر العسقلاني : " ومعنى تسوية الحديث أنه يحذف من الإسناد من فيه مقال ، وهذا يُطلق عليه تدليس التسوية " (" لسان الميزان " ١/ ٧١) .

(٢) " ميزان الاعتدال " (١/١٦٠-١٦١ ، رقم الترجمة : ١٢٤) ، وانظر ترجمته في : " المجروحين " لابن حبان (١/١١٦-١١٧ ، رقم : ٣١) ، و " الضعفاء " لأبي نعيم الأصبهاني (ص :٥٩ ، رقم :١٠) ، و " الضعفاء والمتروكين " لابن الجوزي (١/٤٠ ، رقم : ٨٠) ، و " المغني في الضعفاء " (١/١٨ ، رقم : ١٠٩) ، و " الكشف الحثيث " (١/٣٦ ، رقم : ١٣) .

خلاصة المثال :

بعد هذا التطواف في أحاديث معاذ بن خالد عن زهير بن محمد لاستجلاء وتوضيح قول الحافظ أبي حاتم عن معاذ بن خالد العسقلاني : "شيخ تُشبه أحاديثه عن زهير بن محمد أحاديث إبراهيم بن أبي يحيى ، ودليلنا أن أحاديثه من أحاديث إبراهيم بن أبي يحيى حديثاً . . ." خلصتُ بخصوص الأشباه وما يتعلق بها إلى ما يلي :

١-**بيان معنى الأشباه ومقصود الحافظ أبي حاتم منها** : نستطيع أن نتلمس معنى الأشباه من بعض أقوال الحافظ أبي حاتم نفسه ؛ فقد قال مدللاً على أن أحاديث معاذ عن زهير تُشبه أحاديث إبراهيم بن أبي يحيى : " . . .ودليلنا أن **أحاديثه من أحاديث** إبراهيم بن أبي يحيى ؛ حديثاً رواه معاذ بن خالد ، عن زهير بن محمد قال : حدثني شرحبيل بن سعد أنه سمع جبار بن صخر يقول : سمعتُ رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يقول : (نُهينا أن تُرى عوراتنا) . وقد حدثني بهذا الحديث بعينه معاذ بن حسان نزيل برذعة قال : حدثنا إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى ، عن شرحبيل بن سعد" .

وقال مُعلقاً على رواية معاذ بن خالد عن زهير بن محمد لحديث : (لا تظلموا فتدعوا فلا يُستجاب لكم ، وتستسقوا فلا تُسقوا ، وتستنصروا فلا تُنصروا) ؛ قال : "أخاف أن يكون أراد إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى **بدل** زهير بن محمد" .

فمن خلال هذه الأقوال يتضح لنا مقصوده - رحمه الله تعالى - من تشبيه أحاديث معاذ عن زهير بأحاديث إبراهيم بن محمد ، فمن خلال النص الأول يتضح لنا أنه يرى أن أحاديث معاذ عن زهير هي من أحاديث إبراهيم ابن محمد ، فهي أذن مأخوذة من أحاديث إبراهيم ، بمعنى : أنه قد تمت عملية أُخذت فيها أحاديث راوٍ - وهو هنا إبراهيم بن محمد - لتُلزق بأحاديث راوٍ آخر - وهو هنا زهير بن محمد - .

ومن خلال النص الثاني يتضح أنه قد تَخوّف من عملية إبدال ؛ بأن أُبدل زهير بن محمد بإبراهيم بن أبي يحيى ، بمعنى : أنه خشي أن يكون قد وقع في السند إبدال وتغيير ، وذلك بأن يكون معاذ قد أخطأ فروى الحديث عن زهير بدل أن يرويه عن إبراهيم ، وبالتالي يكون معاذ قد أخذ أحاديث إبراهيم فأدخلها على أحاديث زهير دون أن يكون زهير قد رواها في حقيقة الأمر ، وبالتالي فهي ليست من أحاديث زهير وإن كان معاذ قد نسبها إليه في الرواية .

فنخلص إذن من هذين النصين إلى **أن الأشباه فيها معنى الإبدال وصورته** ، وأن الناقد أبا حاتم يُريد أن يُبيّن أن الأحاديث التي من طريق معاذ عن زهير ترجع في الحقيقة إلى حديث إبراهيم بن محمد ، **فالأشباه إذن هي ألفاظ يطلقها الناقد يُرجع بها الحديث إلى مصدره الذي ترجّح له أنّه استُبدل من السند** .

وأُحب أن أُشير ليتضح مقصود الحافظ أبي حاتم من كلمته منشأ الدراسة أنه لا ارتباط بين كلمته في الأشباه وبين رواية الشاميين عن زهير بن محمد ، ولبيان ذلك أقول : قد اتفق النقاد على أن رواية الشاميين عن زهير بن

محمد منكرة ، وأن روايتهم عنه فيها خطأ ونكارة ، بخلاف رواية العراقيين عنه فإنها صحاح مستقيمة ؛ فقال أبو حاتم الرازي مبيناً ذلك : "محله - أي : زهير بن محمد - الصدق ، وفي حفظه سوء ، وكان حديثه بالشام أنكر من حديثه بالعراق لسوء حفظه ، وكان من أهل خراسان ، سكن المدينة وقدم الشام ، فما حَدَّث من كتبه فهو صالح ، وما حَدَّث من حفظه ففيه أغاليط" ، فهذا هو أبو حاتم الذي عندما تكلم عن الأشباه ذكرها في ترجمة معاذ ابن خالد مشيراً بذلك إلى أن الخطأ في الأشباه منه ؛ هو نفسه الذي بيَّن أن الخطأ في رواية الشاميين إنما هو من زهير بن محمد الخراساني لكونه سيء الحفظ ، حيث كان يعتمد على كتابه ، فكأنه حين ذهب إلى الشام لم يأخذ كتابه معه فحَدَّث من حفظه فأخطأ ، في حين أنه كان يُحَدِّث من كتابه في العراق .

فأخلص من هذا كأن علاقة الشاميين هذه بزهير وكون معاذ بن خالد منهم لا تخدم الأشباه ولا تُفسرها ؛ لأن أبا حاتم -رحمه الله تعالى - عندما تكلم عن حديث زهير بالشام جعل الخطأ والنكارة منه لسوء حفظه ، في حين أنه عندما شبَّه أحاديث معاذ عن زهير بأحاديث إبراهيم بن أبي يحيى كأنه جعل الخطأ فيه من معاذ بن خالد ، حيث ذكر ذلك في ترجمته . وبالتالي فكأنه لا ارتباط بين مقولتي أبي حاتم ، فلا تُفسِّر إحداهما الأُخرى ، واللّه أعلم .

٢-الوسائل التي سلكها الحافظ أبو حاتم للتدليل على وجود الأشباه : إن هذه الوسائل تُلحظ بجلاء ووضوح في كلمته منشأ الدراسة ، وفي تعليقه على حديث : (إنا نُهينا أن تُرى عوراتنا) ؛ فقال مُدلِّلاً على أن أحاديث معاذ عن زهير تُشبه أحاديث إبراهيم في كلمته منشأ الدراسة : " . . . **ودليلنا أن أحاديثه من أحاديث إبراهيم بن أبي يحيى** ؛ حديثاً رواه معاذ بن خالد ، عن زهير بن محمد ؛ قال : حدثني شرحبيل بن سعد أنه سمع جبار بن صخر يقول : سمعتُ رسول اللّه- صلى اللّه عليه وسلم -يقول : (نُهينا أن تُرى عوراتنا) . **وقد حدثني بهذا الحديث بعينه** معاذ بن حسان نزيل برذعة ؛ قال : حدثنا إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى ، عن شرحبيل بن سعد " .

وقال معلقاً على حديث : (إنا نُهينا أن تُرى عوراتنا) من طريق معاذ بن خالد عن زهير بن محمد حين سأله ابنه عنه : "**هذا الحديث بعينه حدثنا** معاذ بن حسان ؛ قال : حدثنا إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى ، عن شرحبيل ابن سعد ، عن جبار بن صخر" .

فقد سلك للتدليل على وجود الأشباه مسلك النظر في الروايات والطرق ، حيث جعل ورود الرواية من طريق إبراهيم بن محمد مع ورود رواية معاذ عن زهير دليلاً من الأدلة على وجود الأشباه في أحاديث معاذ عن زهير .

مع ضرورة التنبه إلى أن هذا المسلك -وهو مسلك النظر في الروايات والطرق - ليس كافياً بحد ذاته ولوحده للتدليل على وقوع الأشباه ، ولكنه دليل من الأدلة التي يتأكد من خلالها الحكم بوجود الأشباه ، فأبو حاتم لم يعتمد هذا المسلك وحده ، ولم يُصدر حكمه بالأشباه معتمداً عليه فقط ، بل لا بد من أنه قد انقدحت في خَلَده

قرائن أُخرى - سيأتي ذكرها قريباً في هذه الخلاصة - تُؤكد وجود الأشباه ، إذ لا يُعرف عند أهل هذا الفن -في الغالب الأعم- أن ورود الحديث من طرق عدة يُعتبر مضعفاً للحديث ، دالاً على أن بعض رواة طرقه قد أخذ الحديث من رواة الطرق الأخرى ، فدلّ هذا على أن هذا المسلك ليس كافياً لوحده ليُصدر الناقد حكمه هذا ؛ وذلك لأنه لا يخلو حديث -في الغالب- إلا وقد ورد من طرق ومتابعات عدة ، فلم نَرَ أحداً من النقاد حكم على ما هذه حاله من الأحاديث بأنه من الأشباه في العلل ، بل لو سلك النقاد ذلك لكان تعدد طرق ومتابعات الحديث مُضعفاً للحديث ذاته مُعلاً له ، وهذا ما لا يقوله أحد ، بل المتابعات - في الغالب- مقويةٌ للحديث يشهد بعضها لبعض .

٣-مدى الدقة العلمية في كلمة أبي حاتم في الأشباه واطرادها في جميع أحاديث معاذ عن زهير :

قبل أن أتكلم عن دقة أبي حاتم العلمية في كلمته منشأ الدراسة أُحب أن أذكر هذه الكلمة لأستخلص منها أموراً تُعين على معرفة مدى دقة كلمته أبي حاتم العلمية ، وكلمته هذه هي قوله : "شيخ **تُشبه أحاديثه عن زهير** ابن محمد أحاديث إبرهيم بن أبي يحيى ، ودليلنا أن **أحاديثه** من أحاديث إبراهيم بن أبي يحيى ؛ حديثاً رواه معاذ ابن خالد عن زهير بن محمد . . ." فذكر حديثاً واحداً من أحاديث معاذ عن زهير تدليلاً على قوله ، ثم أسنده من طريق إبراهيم بن محمد .

فيظهر من عبارته وكلمته أن الأشباه ليست خاصة - في هذا المثال - بحديث معين ، بل هي عامة في أحاديث معاذ عن زهير ، فهو مسلك عام في أحاديث معاذ عن زهير وليس خاصاً في الحديث الذي دلّل به على صحة قوله ، فالأصل في الأشباه أن تكون مطردة في كل أحاديث معاذ عن زهير أو في أغلبها - على الأقل - .

ولا بد من التنبيه إلى أن معرفة مدى دقة كلمة أبي حاتم لا يُمكن أن تتم إلا إذا نظرنا إلى شقيّ الأشباه كل شقّ على انفراد ؛ فننظر إلى دقة كلمته في كل شقّ منهما دون أن نُطلق الحكم على وجه العموم ، وهذان الشقان هما : كون أحاديث معاذ عن زهير منكرة ليست من أحاديث زهير وإنما أُدخلت على أحاديثه ؛ هذا الشق الأول . وأما الشق الثاني فهو كون هذه الأحاديث إنما ترجع في حقيقة الأمر إلى إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى ، فهي من أحاديثه وهو صاحبها في الحقيقة .

إذن لا بد من معرفة دقة كلمة أبي حاتم في هذين الشقين ؛ كل شقّ على حدة ؛ ليكون الحكم دقيقاً والنظرة أصوب .

فأما بالنسبة لدقته -رحمه الله تعالى- في كون أحاديث معاذ عن زهير منكرة ، وأنها ليست من أحاديث زهير وإنما أُدخلت على أحاديثه فهذا واضح بيّن في جميع أحاديث معاذ عن زهير - سواء ما حكم عليه أبو حاتم بأنه منكر أم ما حكم عليه بغير ذلك- ، إلا حديث هاروت وماروت فإنه من أحاديث زهير بن محمد و لم يُدخل عليه ؛ لأنه قد تابع معاذاً عليه يحيى بن أبي بكير ، وهو عراقي متفق على توثيقه ؛ ولأن النقاد لم يتهموا فيه معاذاً

بل اتهموا فيه زهيراً أو موسى بن جبير ، فدل ذلك على أنه من أحاديث زهير بن محمد ، إذ لا يُمكن أن يتهموا فيه زهيراً أو من فوقه من السند وهو ليس من أحاديث زهير .

وخير ما يدلنا على أن عامة أحاديث معاذ عن زهير -باستثناء حديث هاروت وماروت- منكرة وأنها ليست من أحاديث زهير وأن أبا حاتم كان دقيقاً في ذلك هو تفرد معاذ في روايتها عن زهير من بين معاصريه من أهل الشام أو العراق ، فلم يُتابعه أحد من الشام ولا من العراق من تلاميذ زهير على روايتها عنه ، فهذا يدل على خطئه وعدم صحة نسبة هذه الأحاديث إلى زهير .

وأما بالنسبة لمدى دقة كلمة أبي حاتم في كون أحاديث معاذ عن زهير ترجع في حقيقة الأمر إلى إبراهيم بن محمد وأنها من أحاديثه ؛ أي : مدى دقة كلمته في وجود الأشباه في هذا المثال ، فأقول : لا بد من عرض خلاصة ما توصلتُ إليه في كل حديث من أحاديث معاذ من زهير -التي درستها سابقاً - فيما يتعلق بوجود الأشباه فيها ، ومن ثم استخلاص النتائج من ذلك .

فالحديث الأول ؛ وهو حديث : (إنا نُهينا أن تُرى عوراتنا) تُوجد فيه الأشباه يقيناً ، حيث أسند الحافظ أبو حاتم الحديث من طريق إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى مدللاً على وجود الأشباه .

وحديث : (لا تظلموا فتدعوا فلا يُستجاب لكم ، وتستسقوا فلا تُسقوا ، وتستنصروا فلا تُنصروا) حكم عليه الحافظ أبو حاتم بقوله : "أخاف أن يكون أراد إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى بدل زهير بن محمد" ، وقد استنبطتُ من قوله هذا أنه لم يقع على الحديث من طريق إبراهيم كما أنني لم أجده من طريق إبراهيم كذلك .

وأما حديث : (ويل لأمتي مما في صلب هذا) فيغلب على ظني أنه لا تُوجد فيه الأشباه ، وأن لا مدخل للأشباه في هذا الحديث .

وأما الحديث الرابع ؛ وهو حديث علي بن أبي طالب مرفوعاً : (مَنْ خصى عبده خصيناه) فإنه يغلب على ظني أن الأشباه موجودة فيه ، مع أن هذا الاحتمال لا يبلغ الجزم أو اليقين .

وأما حديث هاروت وماروت فلا مدخل للأشباه ولا وجود لها فيه يقيناً .

وأما أثر : (إن الله عز وجل خلق الملائكة ، فاستووا على أقدامهم رافعي رؤوسهم ، فقالوا : ربنا مع من أنت ؟ ، قال : مع المظلوم حتى يُؤدى إليه ظلامته) فيغلب على ظني أن لا مدخل للأشباه فيه .

إذن فالأشباه في هذا المثال تُوجد في حديث واحد يقيناً ، ولا تُوجد في حديث آخر يقيناً ، ويغلب على ظني وجودها في حديث واحد ، كما أنه يغلب على ظني عدم وجودها في حديثين ، ومتوقف في حديث واحد وإن كان لم أجده مسنداً من طريق إبراهيم بن محمد ، وهذا كله في حدود تتبعي .

فنلحظ إذن عدم اطراد مقولة أبي حاتم المتعلقة بالأشباه على جميع أحاديث معاذ عن زهير أو أغلبها - على الأقل- ، مع أن مقولته منشأ الدراسة يدل ظاهرها على اطراد الأشباه في أحاديث معاذ عن زهير .

وأظن أن ما جعل الحافظ أبا حاتم يحكم بالأشباه في أحاديث معاذ عن زهير هو أنه نظر إلى أحاديث معاذ عن

زهير فوجدها منكرة ليس لها أصل من أحاديث زهير- إلا حديث هاروت وماروت- ، ووجد معاذاً دائم التفرد فيها عن زهير فلم يُتابعه فيها أحد من الشام ولا من العراق ، ووقع له حديث منها - وهو حديث : (إنا نُهينا أن نُرى عوراتنا)- من طريق إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى ، فحكم حينها بناءً على ذلك وغيره مما خفي علينا أن أحاديثه عن زهير هي من أحاديث إبراهيم بن محمد ، وأن معاذاً قد نسبها إلى زهير بن محمد وليست هي من أحاديثه ، والله أعلم .

ولا بُدّ من الإشارة إلى أننا لا نستطيع أن نحكم على مقولة الحافظ أبي حاتم في الأشباه من حيث دقته فيها أو لا ؛ لأن الأسانيد والروايات الموجودة في زماننا قليلة بالنسبة إلى زمانهم ، وأكثرها فُقد أو لم يُطبع بَعْدُ ، والله تعالى أعلم .

٤-سبب وقوع معاذ بن خالد في الأشباه :

يُلاحظ مما سبق أن الأشباه في هذا المثال إما أن تنشأ من رجل يكذب ويسرق الحديث ، أو من رجل يُدلس ، أو من رجل سيء الحفظ وقع في الأشباه لسوء حفظه . وقبل أن أُحدد أي هذه الأسباب كان هو السبب وراءَ وجود الأشباه في أحاديث معاذ بن خالد عن زهير بن محمد ، لا بد من ذكر كلام النقاد على معاذ بن خالد الذي وقعت منه الأشباه ؛ لما لهذا من أثرٍ ظاهر في تحديد سبب وجود الأشباه في هذا المثال .

فقال أبو حاتم عنه : "هو شيخ تُشبه أحاديثه عن زهير بن محمد أحاديث إبراهيم بن أبي يحيى" ، و"شيخ" عنده في المرتبة الثالثة من مراتب التعديل ؛ وهو من يُكتب حديثه ويُنظر فيه إلا أنه دون الثانية ، كما ذكر ذلك ابنه عنه .

وقال عنه أبو سعيد بن يونس :" قدم مصر وكُتب عنه" .

وقال الذهبي :" له مناكير ، وقد احتُمل" .

وقال ابن حجر :" لين الحديث" .

فيظهر من ترجمته أن معاذاً لم يكن كذاباً أو سرّاقاً للحديث ، وذلك لجملة من الأمور :

أ- أن أبا حاتم قال عنه" شيخ" ، وهي المرتبة الثالثة للتعديل عنده ، فلا يُمكن أن يكون كذاباً أو سراقاً للحديث ويكون بهذه المرتبة .

ب- أن ابن يونس قال : "وكُتب عنه" ، ولا يُكتب عادة عن الكذابين والسراقين ، فكلمته تُفيد أنه قد يكون ثقة أو صدوقاً أو ضعيفاً خفيف الضعف أو شديده ، ولكنه لا يُمكن أن يكون كذاباً أو سراقاً للحديث .

جـ- أنه لم ينص أحد من النقاد على أنه كذاب أو سراق للحديث ، ولم يذكره أحد من العلماء في كتب الوضاعين والكذابين .

د- قال أبو حاتم عندما تكلم على حديث : (لا تظلموا فتدعوا فلا يُستجاب لكم . . .) ؛ قال :" أخاف أن

يكون أراد إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى بدل زهير بن محمد" ، فتُشعر هذه العبارة أن معاذاً لم يقع في هذا الخطأ لكونه كذاباً أو سراقاً أو أنه تعمد ذلك ؛ لأنه عبّر بقوله :" أراد" ، وهذا التعبير يُشعر بأن الإبدال إنما وقع من غير قصد وتعمد ، والله أعلم .

وأما أن يكون مدلساً ؛ فهذا بعيد أيضاً تَرُدُّه جملة من الأمور :

أ – أن الأشباه في هذا المثال فيها معنى الإبدال وصورته ، فهي إبدال رجل برجل . أما التدليس فهو إسقاط لرجل من السند وليس إبدالاً ، فلا يُمكن أن نحكم حينئذ بأن معاذاً مدلس وهو لم يقع منه صنيع المدلسين من إسقاط بعض الرواة ، وحذفهم من السند على وجه الإسقاط لا الإبدال .

ب– أن صيغة التحديث وردت بين معاذ بن خالد وزهير بن محمد في الحديث الأول والثاني والثالث بقوله : "حدثنا" ، وأن الحديث الأول – الذي تُوجد فيه الأشباه يقيناً – قد جاءت صيغ التحديث فيه من أول إسناده إلى آخره– من طريق معاذ عن زهير – بصيغتي التحديث "حدثنا" و "سمعتُ" ، وكذا جاءَ في الحديث الثالث وإن كان يغلب على ظني أن لا مدخل للأشباه فيه .

كل ما سبق يدل على أن معاذ بن خالد لم يُدلس في أحاديثه عن زهير ، وأن معاذاً لم يقع بالأشباه لكونه مُدلساً ؛ لأنه لا يُمكن أن يُدلس الراوي وصيغة التحديث دالة على السماع والاتصال من أول الإسناد إلى آخره ، فَبَعُدَ بذلك أن يكون معاذ مدلساً وأنه قد دلس في هذه الأحاديث .

جـ– أنه لم ينص أحد من النقاد على أنه مدلس ، ولم يذكره أحد من العلماء في كتب المدلسين .

فلا يبقى بعد ذلك كله إلا أن يكون سبب وقوع معاذ في الأشباه هو كونه سيء الحفظ ، فاحش الغلط ، كثير المناكير .

وأُحب أن أُشير إلى أنه بالنظر إلى كلام النقاد في معاذ بن خالد قد يُحكم عليه بأنه "لين الحديث ، له مناكير لسوء حفظه ، وقد احتُمل" ، ولكن بالنظر إلى رواياته وكثرة تفرداته وسبر حاله من خلال ذلك فإنه" فاحش الغلط ، كثير المناكير والتفرد ، لا يُحتمل تفرده" ، والله تعالى أعلم .

٥–القرائن التي انقدحت في خَلَد أبي حاتم ولم ينص عليها والتي تدل على وقوع معاذ بالأشباه :

من المعلوم أن الأشباه –في هذا المثال وغيره – ذات شقين ؛ هما : كون أحاديث معاذ عن زهير منكرة ليست من أحاديث زهير وإنما أُدخلت على أحاديثه ، هذا أولهما . وثانيهما : كون هذه الأحاديث إنما ترجع في حقيقة الأمر إلى إبراهيم بن محمد بن أبي يحيى ، فهي من أحاديثه وهو صاحبها في حقيقة الأمر .

ولكي تتم معرفة القرائن بدقة ووضوح لا بد من النظر ودراسة القرائن الدالة على كل شقٍّ من شقيّ الأشباه على انفراد ؛ فندرس القرائن الدالة على كل شقٍّ منها دون أن نُطلق الحكم على وجه العموم .

فبالنسبة للقرائن التي انقدحت في خَلَد أبي حاتم والدالة على نكارة أحاديث معاذ عن زهير وأن هذه الأحاديث

ليست من أحاديث زهير وإنما أُدخلت على أحاديثه ؛ فيظهر أن من أبرزها تفرد معاذ بالرواية عن زهير ، بحيث لم يُتابعه أحد من معاصريه من تلاميذ زهير بالرواية عن زهير ، فلم تشتهر أحاديثه عن زهـــير لا في الشـــام ولا في العراق ، مما يدل على خطأ هذه الأحاديث وعدم صحتها وأنها ليست من أحاديث زهير في حقيقـــة الأمـــر وإن كانت قد أُدخلت على أحاديثه ، فهو لم يروها فعلياً و لم تُحفظ عنه .

وأما بالنسبة للقرائن التي انقدحت في حلد أبي حاتم والدالة على كون أحاديث معاذ عن زهير إنما ترجـــع في حقيقة الأمر إلى إبراهيم بن محمد وأنها من أحاديثه وهو صاحبها فعلياً ؛ فلم يظهر لي منها شيء ، اللّهـــم إلا مـــا ذكرته سابقاً في هذه الخلاصة مما أظنه جعل الحافظ أبا حاتم يحكم بالأشباه في أحاديث معاذ عن زهير ؛ ومفاده : أن الحافظ نظر إلى أحاديث معاذ عن زهير فوجد أكثرها منكراً ليس له أصل من أحاديث زهير ، ووجد معاذاً قد تفرد بأكثرها عن زهير ، ووقع له حديث منها -وهو الحديث الأول الذي دلّل به- من طريق إبراهيم بن محمـــد ، فحكم حينها بناءً على ذلك وغيره مما خفي علينا أن أحاديث معاذ عن زهير هي من أحاديث إبراهيم بن محمـــد ، وأن معاذاً نسبها إلى زهير وهي ليست من أحاديثه .

فهذا ما ظهر لي ، و لم يظهر لي خلافه ؛ لقلة باعنا في علم العلل و غموضه علينا ، والله تعالى أعلم وأحكم .

المثال الثاني :

قال الحافظ ابن عمار الشهيد [1] في كتابه "علل الأحاديث في كتاب الصحيح لمسلم بن الحجاج" : ووجدتُ

(١) هو الإمام الحافظ الناقد المجوِّد أبو الفضل محمد بن أبي الحسين أحمد بن محمد بن عمار بن محمد بن حازم بن المعلى بن الجارود ، الجارودي الهروي ، الشهيد ، يُعرف بابن أبي سعد .

سمع أحمد بن نَجْدة ، ومعاذ بن المثنى ، ومحمد بن عبد الله بن إبراهيم الأنصاري ، وعثمان بن سعيد الدارمي الحافظ ، وأبا العباس السَّراج ، وأقرانهم بخراسان والعراق .

حدَّث عنه الأئمة : أبو علي الحافظ ، وأبو الحسين الحجاجي ، وعبد الله بن سعد – وكلهم من حفاظ نيسابور – ، ومحمد بن أحمد بن حماد الكوفي ، وأبو الحسين محمد بن المظفر البغدادي الحافظ ، وغيرهم .

قدم بغداد مراراً ، وحدَّث بها .وهو من أقران الحافظين الطبراني وابن عدي .

قال صلاح الدين خليل الصفدي عنه :" إمام كبير ، عارف بعلل الحديث" . وقال ابن كثير الدمشقي : " وكان من الثقات الأثبات الحفاظ المتقين" . وقال ابن عبد الهادي الدمشقي الصالحي :" رأيتُ له جزءاً لطيفاً يدلُّ على براعته وحفظه ، ذكر فيه أحاديث استدركها على مسلم ، وبيَّن عللها" .

ومن مصنفاته ؛ ما قاله الحافظ الذهبي :"وقد خرَّج الحافظ أبو الفضل " صحيحاً" على رسم "صحيح مسلم" . ورأيتُ له جزءاً مفيداً ، فيه بضعة وثلاثون حديثاً من الأحاديث التي بيَّن عللها في "صحيح مسلم" " اهـ ، وهذا الجزء ذكر الصفدي وابن عبد الهادي وابن كثير – أيضاً – أنه من تصانيفه ؛ ولكن ذكر ابن كثير أنه ناقش فيه بضعة عشر حديثاً من صحيح مسلم .

وقال الحاكم : سمعتُ بُكير بن أحمد الحداد بمكة يقول :(كأني أنظر إلى الحافظ أبي الفضل محمد بن أبي الحسين وقد أخذته السيوف ، وهو متعلق بيديه جميعاً بحلقتي الباب ، حتى سقط رأسُه على عتبة الكعبة) ، وكان هذا سنة سبع عشرة وثلاثمائة في ذي الحجة ، عام اقتُلع الحجر الأسود ، ورُدم بئر زمزم بالقتلى من الحجيج على يد القرامطة – عليهم من الله اللعائن– .

أقول : هكذا ينبغي أن يكون أهل العلم ، فرساناً في كل خير ، فهم في الجهاد أُسوده ، وفي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أربابه وروّاده ، وفي العلم أساطينه . رحم الله تعالى حافظنا أبا الفضل ، وأسكنني وإياه جنات الفردوس بمنّه وكرمه ، آمين .

قال الذهبي : " ولعله لم يبلغ خمسين سنةً –رحمه الله– ، ولهذا لم يشتهر حديثه" .

انظر ترجمته في :"سير أعلام البلاء" للذهبي (١٤/٥٣٨ – ٥٤٠ ، رقم الترجمة : ٣١٠) ، و " العبر في خبر من غبر" له (١/٤٧٥) ، و" البداية والنهاية" لابن كثير (١١/٢١٧) ، و "طبقات علماء الحديث" لابن عبد الهادي (٣/٢٣ و ٢٤ ، رقم الترجمة : ٧٨٢) ، و "شذرات الذهب في أخبار من ذهب" لابن العماد الحنبلي (٤/٨٢) ، و " الوافي بالوفيات" للصفدي (٢/٣٧ ، رقم الترجمة : ٢٩٨) .

فيه (١) عن القواريري ، عن أبي بكر الحنفي ، عن عاصم بن محمد العمري ، عن سعيد بن أبي سعيد المقـبري ، عن أبيه ، عن أبي هريرة ، عن النبي -صلى الله عليه وسلم- ؛ قال : (قال الله عز وجـل : أبتلـي عبـدي المؤمن ، فإن لم يشكني إلى عواده أطلقته من أسار علته ، ثم أبدلته لحماً خيراً من لحمه ، ودماً خيراً من دمـه ، ثم لِيأتنفِ العمل) .

قال أبو الفضل :

---

(١) ليس هذا الحديث في "صحيح مسلم" المطبوع ، ولا في شروحه المطبوعة كذلك . وقد نص الحفاظ ؛ البيهقي في "شعب الإيمان" (١٨٨/٧ ، رقم الحديث :٩٩٤٥) ، والذهبي في " المهذب في اختصار السنن الكبير للبيهقي " (٣٥٠/٣ ، رقم الحديث : ٤٦٣٩) ، وابن حجر في "النكت الظراف" (٣٠١/١٠) و "إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة" (٤٦٧/١٥ - ٤٦٨ ، رقم الحديث :١٩٧٠٧) ، والسيوطي في" اللآلئ المصنوعة" (٣٩٧/٢) و "التعقبات على الموضوعات" (باب الجنائز ، لوحة ١٥) ، وابن عراق الكناني في " تنزيه الشـريعة" (٣٥٥/٢) ، والفتـني في "تذكـرة الموضوعات" (ص٢٠٩) ، وغيرهم ؛ على أنه ليس موجوداً في نسخهم من " صحيح مسلم" ؛ فقال البيهقي : " وقد نظرتُ في كتاب مسلم رحمه الله فلم أجد هذا الحديث ، ولم يذكره أيضاً أبو مسعود الدمشقي في تعليق الصحيح - أي : أطراف الصحيح-" . وقال الذهبي : "لم يخرجـه السـنة لعلته" ، فكأن الحديث ليس موجوداً في نسخ "صحيح مسلم" القديمة كما يظهر مما سبق .

وعلّل ذلك السيوطي ، فقال : " فكأنه في " صحيح مسلم " في غير الرواية المشهورة ، فإنه روايات متعددة " (" اللآلئ " ٣٩٧/٢) .

فأظن أن الحديث كان في "صحيح مسلم" ، فلما تبينت العِلة فيه للإمام مسلم حذفه من الصحيح كعادة المتقدمين في مراجعة كتبهم والزيادة فيها والنقص منها ، فوقعت نسخة من نسخ "صحيح مُسلم" لابن عمار الشهيد ولم يكن حديثنا هذا قد حُذف منها بعد ، وهذه النسخة لم تشتهر لكـون الإمام مسلم بن الحجاج كان يزيد وينقص من "صحيحه" ، وإنما التي اشتهرت هي النسخة التي اعتمدها مسلم في آخر حياته بعد أن حذف منها مـا كان معلولاً من الأحاديث .

وما جعلني أظن هذا ولا أحكم بخطأ الحافظ ابن عمار الشهيد جملة من الأمور :

١-كون ابن عمار متقدم الوفاة ، فهو من أقران الطبراني وابن عدي ؛ وفي طبقة صغار تلاميذ مسلم أو كبار تلاميذ تلاميذه ، فيحتمل حينهـا أن تكون النسخة قد وقعت له ولم تكن قد عُدلت لقرب عهده بمسلم بن الحجاج .

٢ -كونه قد أفرد كتاباً بـ "علل صحيح مسلم" ، وحديثنا من جملة الأحاديث التي أعلها ، وبالتالي فإن من يُفرد كتاباً في ذلك لا بد وأنه قد مرّ على "صحيح مسلم" مرات ومرات ، وأنه لم يمل هذه الأحاديث من حفظه ؛ بل من أصل نسخته .

٣-أن الشيخ علي الحلبي -محقق كتابه -قد ذكر أن عدداً من الأحاديث التي أعلها ابن عمار الشهيد ليست موجودة كذلك في "صحيـح مسـلم" بالإضافة إلى حديثنا هذا ، فأكد ذلك ما ظننته من كون نسخة " صحيح مسلم" التي وقعت لابن عمار الشهيد ليست النسخة الأخيرة المُعدّلة .

٤-أن الحافظ ابن عمار الشهيد قد ألف مستخرجاً على رسم "صحيح مسلم" ، فدل ذلك على أن له مزيد عناية في "صحيح مسلم" ، فيبعد حينئـذٍ كونه قد أخطأ .

٥- أن أحداً من شراح مسلم أو ممن اهتم بضبطه وشرح غريبه وفهرسة أطرافه كأبي مسعود الدمشقي والقاضي عياض وغيرهما ممن لم تتأخر وفاته عن مسلم كثيراً ؛ لم يذكر هذا الحديث في "صحيح مسلم" .

وهذا حديث منكر ؛ وإنما رواه عاصم بن محمد ، عن عبد الله بن سعيد المقبري ، عن أبيه .

وعبد الله بن سعيد شديد الضعف ، قال يحيى بن سعيد القطان : "ما رأيتُ أحداً أضعف من عبد الله بن سعيد المقبري" . ورواه معاذ بن معاذ ، عن عاصم بن محمد ، عن عبد الله بن سعيد ، عن أبيه ، عن أبي هريرة .

وهو حديث يُشبه أحاديث عبد الله بن سعيد" [1] ا.هـ .

ولدراسة الأشباه في هذا المثال وما يتعلق بها ؛ من تحليل النص وفهمه ، ومعرفة مقصود الحافظ ابن عمار من الأشباه وغير ذلك ؛ سأسلك الخطوات التالية – إن شاء الله تعالى- :

١-تخريج الحديث بجمع متابعاته وشواهده .

٢-ذكر كلام العلماء على روايات الحديث ، وخصوصاً ما يتعلق برواية عاصم بن محمد بن زيد العمري ؛ لكون كلام ابن عمار الشهيد قد تركز عليها .

٣-الترجيح بين كلامهم وبيان المحفوظ من الروايات : ويكون ذلك بأمرين :

أ- ترجمة بعض الرواة ممن يخدم الدراسة .

ب- النظر في أصحاب بعض الرواة ؛ لمعرفة المقل في الرواية عنه مِنْ المكثر .

وإليك الآن هذه الخطوات مفصلة كما يلي :

أولاً – تخريج الحديث :

فمن المعلوم أن تخريج الحديث وجمع الطرق والمتابعات والشواهد يُعين على معرفة المحفوظ من طرق الحديث والصحيح منها ، وخصوصاً أن الحافظ ابن عمار الشهيد عندما حكم على رواية منها بالنكارة دلّل على ذلك بوروده من رواية أُخرى مخالفة للرواية المنكرة .

فقد أخرج الحديث الحاكم [2] ، ومن طريقه البيهقي [3] من طريق علي بن المديني .

وعزاه ابن عمار الشهيد [4] وابن رجب الحنبلي [5] إلى" صحيح مسلم" – ولم أجده فيه ، كما سبق بيانه – من طريق القواريري – وهو : عُبيد الله بن عمر – .

كلاهما (علي بن المديني والقواريري) قالا : ثنا أبو بكر الحنفي ، ثنا عاصم بن محمد بن زيد العمري .

---

(١) ص ١١٧-١١٩ .

(٢) المستدرك (١/٣٤٨ – ٣٤٩) .

(٣) في" السنن الكبرى" (٣/٣٧٥) ، و "شعب الإيمان" (٦/٥٤٧ ، رقم الحديث : ٩٢٣٩) و (٧/١٨٧ ، رقم الحديث : ٩٩٤٣) .

(٤) علل الأحاديث في كتاب الصحيح لمسلم بن الحجاج (ص ١١٧) .

(٥) شرح علل الترمذي (٢ / ٨٦٨) .

وأخرجه أبو الشيخ عبد الله بن محمد بن حيان [١] ، ومن طريقه ابن الجوزي في" الموضوعات " [٢] من طريق علي بن[عياش] [٣] ؛ قال :حدثنا عبد الرحمن بن أبي الجون [٤] ؛ قال : حدثنا عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد .

كلاهما (عاصم العمري وعبد الله بن سعيد) قالا : عن سعيد بن أبي سعيد المقبري ، عن أبيه أبي سعيد المقبري- وهو كيسان- ، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله-صلى الله عليه وسلم- : (قال الله تبارك وتعالى : إذا ابتليتُ عبدي المؤمن فلم يشكني إلى عواده أطلقته من أُساري ، ثم أبدلته لحماً خيراً من لحمه ، ودماً خيراً من دمه ، ثم يستأنف العمل) ، وهذا لفظ الحاكم والبيهقي .

وقد خالفَ أحمدُ بن عمران بن عبد الملك عبدَ الرحمن بن سليمان بن أبي الجون- الذي سبق ذكر روايته - في روايته الحديث عن عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد المقبري ، فروى أحمد بن عمران الحديث من طريق عبد الله ابن سعيد عن جده ، بدل أبيه ؛ فأخرجه ابن أبي الدنيا [٥] عن أحمد بن عمران فقال : "حدثنا أحمد بن عمران بن عبد الملك ؛ قال : سألتُ محمد بن فضيل فحدثني ؛ قال : حدثنا عبد الله بن سعيد المقبري ، عن جده ، عن أبي هريرة ، عن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – قال : (إذا ابتُليَ العبد من أهل الدنيا ، أرسل الله اليه ملكين ، فقال : ائتيا عبدي ؛ فإن قال خيراً و لم يشكني إلى عُوّداه أبدلته لحماً خيراً من لحمه ودماً خيراً من دمه ، فإن أنا قبضتُهُ وجبت له الجنة ، وإن أنا أطلقتُهُ من وثاقه فليستأنف العمل) .

ورواه معاذ بن معاذ [٦] وقرة بن عيسى [٧] ، عن عاصم بن محمد بن زيد العمري ، عن عبد الله بن سعيد المقبري بنحو لفظ حديث أبي بكر الحنفي .

ورواه علي بن المديني [٨] ، عن أبيه - وهو عبد الله بن جعفر - ، عن محمد بن عجلان ؛ بلفظ : (ثلاث من

---

(١) لم أجده في كتب أبي الشيخ المطبوعة ، ولكن عزاه إليه ابن عراق الكناني في "تنزيه الشريعة" (٣٥٥/٢) ، والسيوطي في " اللآلئ المصنوعة" (٣٩٦/٢) ، وذكر الأخير إسناد أبي الشيخ بكامله .

(٢) كتاب المرض ، باب كتمان المرض ،٤٧٨/٣ ، رقم الحديث : ١٧٠٢ .

(٣) هذا ما ورد في " الموضوعات" ، وهو الصحيح . وورد في "اللآلئ" للسيوطي معزواً إلى أبي الشيخ الأصبهاني : "علي بن عباس" ، وهو تصحيف .

(٤) هو : عبد الرحمن بن سليمان بن أبي الجَوْن ، فُسب في الرواية إلى جده .

(٥) المرض والكفارات (ص :٧٨ ، رقم الحديث :٧٨) و (ص : ١٧٠ ، رقم الحديث : ٢١٥) .

(٦) ذكره الحافظ ابن عمار الشهيد في " علل الأحاديث في كتاب الصحيح لمسلم بن الحجاج " (ص :١١٨) ، والحافظ البيهقي في "شعب الإيمان " (١٨٨/٧ ، رقم الحديث : ٩٩٤٥) ، والحافظ ابن حجر في " النكت الظراف "(٣٠١/١٠) و " إتحاف المهرة " (٤٦٧/١٥ و٤٦٨ ، رقم الحديث : ١٩٧٠٧) ، والسيوطي في " اللآلئ " (٣٩٧/٢) ، وابن عراق في" تنزيه الشريعة "(٣٥٥/٢) .

(٧) ذكره الحافظ البيهقي في " شعب الإيمان " (١٨٨/٧ ، رقم الحديث : ٩٩٤٤) .

(٨) أخرجه العسكري في " الأمثال " ، كما ذكر ذلك السخاوي في " تخريج الأربعين السُلمية في التصوف " (ص : ٩٤) .

كنوز البر : كتمان الصدقة ، وكتمان المرض ، وكتمان المصيبة) .

كلاهما (عبد الله بن سعيد المقبري ومحمد بن عجلان) عن سعيد المقبري [١] ، عن أبي هريرة ، عن النبي – صلى الله عليه وسلم – .

ورواه القاضي أبو الحسن بن صخر [٢] ، والدارقطني في "غرائب مالك " [٣] و "الغرائب والأفراد" [٤] ، ومن طريق الدارقطني أخرجه أبو الحسين الأبنوسي في "جزء فيه فوائد عوال حسان منتقاة غرائب" [٥] ، كلهم من طريق علي بن محمد الزيادآباذي ؛ قال : [ثنا معن بن عيسى ؛ قال : ثنا مالك ،] [٦] عن[سهيل] [٧] بن أبي صالح ، عن أبيه ، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم – : (إذا مرض العبد بعث الله إليه ملكين ، فيقول : انظروا ما يقول لعواده ، فإن هو إذا دخلوا عليه حمد الله ، رفعوا ذلك إلى الله عز وجل وهو أعلم ، فيقول : لعبدي إن أنا توفيته أن أُدخله الجنة ، وإن أنا شفيته أن أُبدله لحماً خيراً من لحمه ، ودماً خيراً من دمه ، وأن أُكفر عنه سيئاته) .

ورواه الدارقطني [٨] ؛ فقال : "حدثنا جعفر بن محمد بن الحجاج في كتابه ؛ قال : ثنا نصر بن عبد الله السنجاري ؛ قال : ثنا النعمان بن شبل ؛ قال : حدثني رجل أظنه بكر بن عبد الله ، عن مالك ، عن أبي الزناد ،

---

(١) وردت هنا في " شعب الإيمان " – الطبعة السلفية الهندية – زيادة من رواية معاذ بن معاذ ؛ هي : " عن جده " – أي : جد عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد – ، وجاءت في طبعة زغلول لـ " شعب الإيمان " : " عن أبيه أو جده " على الشك – وقد أشار محققها زغلول إلى أنه قد ورد في أحد النسخ " عن جده " بدل" أو جده " – ، **وكلاهما عندي مقحمة** ، وخير ما يدل على ذلك أن رواية معاذ بن معاذ قد ذكرها غير واحد ولم يذكروا فيها " عن جده " أو "أو جده " ، بل وبعضهم قد نقل النص من " شعب الإيمان " الواقع فيه هذا الإقحام فلم يذكروا هذه الزيادة بوجهيها . والذين لم يذكروها هم : ابن عمار الشهيد في " علل الأحاديث " (ص : ١١٨) ، وابن رجب في" شرح علل الترمذي " (٨٦٨/٢) ، وابن حجر في " النكت الظراف " (٣٠١/١٠) و " إتحاف المهرة " (٤٦٧/١٥ و٤٦٨ ، رقم الحديث : ١٩٧٠٧) ، والسيوطي في " اللآلئ " (٣٩٧/٢) ، وابن عراق في " تنزيه الشريعة " (٣٥٥/٢) .

(٢) في" عوالي مالك " ، وهو غير مطبوع ، ولكن عزاه السيوطي له في " اللآلئ " (٣٩٧/٢-٣٩٨) ، وذكر إسناد ابن صخر بتمامه .

(٣) غير مطبوع ، ولكن عزاه إليه الحافظ ابن حجر في " لسان الميزان" (في ترجمة : علي بن محمد الزياد آباذي ، ٨٣/٥ ، رقم الترجمة :٥٩٤٦) .

(٤) غير مطبوع ، ولكن انظر :" أطراف الغرائب والأفراد للدارقطني " تأليف : محمد بن طاهر المقدسي (٣٤٩/٥ ، رقم الحديث :٥٧١٠) .

(٥) (٢/٣) ، كما ذكر ذلك العلامة المحدث محمد ناصر الدين الألباني في " السلسلة الصحيحة " (٥٥٢/١/١ ، رقم الحديث :٢٧٢) .

(٦) هذه الجملة سقطت من مسند " عوالي مالك " الذي ذكره الحافظ السيوطي في " اللآلئ"(٣٩٧/٢-٣٩٨) .

(٧) هذا ما ورد عند الجميع ، وهو الصواب . وورد فيما نقله الحافظ السيوطي- في " اللآلئ" (٣٩٧/٢-٣٩٨) عن "عوالي مالك" : " سهل " ، وهو تصحيف قبيح .

(٨) في " غرائب مالك " ، وهو غير مطبوع ، ولكن ذكر الحديث بسنده كاملاً الحافظ ابن حجر في " لسان الميزان " (في ترجمة : بكر بن عبد الله ، ٩٦/٢ ، رقم الترجمة : ١٧٣٧) .

عن الأعرج ، عن أبي هريرة -رضي الله عنه- رفعه : (إذا ابتليتُ عبدي ثلاثاً فصبر ، بَدَّلته لحماً خيراً من لحمه . . .) الحديث " .

ورواه بحشل (١) ، وابن أبي الدنيا (٢) ، ومن طريق الأخير البيهقي في "شعب الإيمان" (٣) ، وللبيهقي كذلك طريق أُخرى في "شعب الإيمان" (٤) ، كلهم من طريق أبي عقيل يحيى بن المتوكل ؛ قال : رأيتُ محمد بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم دخل على عبد الله بن عُبيد ، فقال : كيف تجدك يرحمك الله ؟ ، قال : أحمد الله إليك ، أجدني والله محمود بخير ، قال : وفقنا الله وإياك ، سمعتُ أبا بكر يُحدث عن أبي هريرة قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم - :(ما مرض مسلم إلا وكّل الله به ملكين من ملائكته لا يُفارقانه حتى يقضي الله في أمره بإحدى الحسنيين ؛ إما بموت وإما بحياة ، فإذا قال له العواد : كيف تجدك ؟ ، قال : أحمد الله ، أجدني والله محمود بخير ، قال له الملكان : أبشر بدم هو خير من دمك ، وصحة هي خير من صحتك ، فإن قال : أجدني [مجهوداً مكروباً] (٥) في بلاءٍ شديد ، قال له الملكان : أبشر بدم هو شر من دمك ، وببلاء هو أطول من بلائك) ، واللفظ لابن أبي الدنيا ، و لم يذكر بحشل ولا البيهقي في أحد طريقيه القصة .

ورُوي عن أبي هريرة موقوفاً عليه من قوله ، أخرجه البيهقي (٦) من طريق بحر بن نصر ؛ قال : ثنا ابن وهب ، حدثني أبو صخر حميد بن زياد ، أن سعيد المقبري حدثه قال : سمعتُ أبا هريرة يقول : قال الله - عز وجل - : فذكره بنحو لفظ حديث أبي بكر الحنفي .

ولحديث أبي هريرة شواهد من حديث أنس بن مالك ، وعطاء بن يسار مرسلاً وموصولاً ، ومن حديث عبد العزيز بن عمر مرفوعاً .

فأما حديث أنس بن مالك ؛ فقد أخرجه ابن حبان في "المجروحين" (٧) ، وتمام بن محمد (٨) ، ومن طريق

---

(١) في " تاريخ واسط " (في ترجمة : يحيى بن عبادة بن البحتري العجلي ، ص :٢٥٢) .

(٢) في " المرض والكفارات " (ص : ٥٤ ، رقم الحديث :٤٧) .

(٣) ١٨٦/٧ ، رقم الحديث : ٩٩٤٠ .

(٤) ١٨٦/٧ ، رقم الحديث : ٩٩٣٩ .

(٥) زيادة من احدى طريقي البيهقي في " شعب الإيمان " ، والتي تحمل الرقم : ٩٩٣٩ .

(٦) في " السنن الكبرى " (٣٧٥/٣) .

(٧) في ترجمة : الجارود بن يزيد أبي علي العامري ، ٢٢٠/١ .

(٨) في " الفوائد " (٣٠٢/١ ، رقم الحديث : ٧٦٠) ، وانظر : " الروض البسام بترتيب وتخريج فوائد تمام " لجاسم الدوسري (٨١/٢ ، رقم الحديث :٤٧٤) .

الأخير أبو القاسم الحنائي (١) ، ومن طريق الأخيرين ابن عساكر في "تاريخ دمشق" (٢) من طريق محمد بن عمر ابن زياد بن مهاجر القيسي النيسابوري – وهو : محمد بن عمر بن أبي السمح ، كما جاء في " الفوائد " و " تاريخ دمشق " – .

وأخرجه كذلك أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني في "المعجم الكبير" (٣) ، ومن طريقه أبو نعيم الأصبهاني (٤) ، ومن طريقهما ابن الجوزي في "الموضوعات" (٥) .وأخرجه أبو الشيخ عبد الله بن محمد بن جعفر الأصبهاني (٦) ، ومن طريقه الشجري في "الأمالي الخميسية" (٧) وأبو نعيم الأصبهاني في "كتاب الأربعين على مذهب المتحققين من الصوفية" (٨) من طريق قطن بن إبراهيم النيسابوري .

كلاهما (محمد بن عمر وقطن بن إبراهيم) قالا : حدثنا الجارود بن يزيد العامري النيسابوري ، حدثنا سفيان الثوري ، عن أشعث بن عبد الملك الحمراني ، عن ابن سيرين ، عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله –صلى الله عليه وسلم– : (ثلاث من كنوز البر : إخفاء الصدقة ، وكتمان الشكوى ، وكتمان المصيبة (٩) . يقول الله تعالى : إذا ابتليتُ عبدي ببلاءٍ فصبر ولم يشكني إلى عواده أبدلته لحماً خيراً من لحمه ، ودماً خيراً من دمه ، فإن أبرأته أبرأته ولا ذنب له ، وإن توفيته فإلى رحمتي) ، واللفظ لأبي نُعيم الأصبهاني في" حلية الأولياء" .

وأما حديث عطاء بن يسار ؛ فاختُلف عنه ؛ فرواه زيد بن أسلم وأبو حكيم عنه مرسلاً ، أخرجه مالك في "الموطأ" (١٠) – ومن طريقه البيهقي في " شعب الإيمان " (١١) – ، وهشام بن سعد (١٢) ، وسفيان بن

---

(١) في " الفوائد " (١٤٧/١) ، كما ذكر ذلك المحدث الألباني في " الضعيفة " (٣٤٠/٢ ، رقم الحديث : ٦٩١) . وقد عدتُ للمخطوع – وهو عبارة عن مخطوطة مصورة له – فلم أجد الحديث .

(٢) في ترجمة : محمد بن الحسن بن القاسم بن درستويه أبي الحسن القرشي ، ٣١٦/٥٢ ،رقم الترجمة : ٦٢٣٠ ،رقم الحديث : ١١٠٣٦ .

(٣) لم أجده فيه ، رغم شدة البحث والتتبع ، وقد عزاه إليه غير واحد .

(٤) في " حلية الأولياء " (١١٧/٧) .

(٥) في كتاب المرض ، باب كتمان المرض ،٤٧٧/٣ ، رقم الحديث : ١٧٠١ .

(٦) لم أجده في أيٍّ من كتبه المطبوعة ، رغم شدة البحث والتتبع .

(٧) ٢٨١/٢ .

(٨) ص : ٩٤ ، رقم الحديث : ٤٨ .

(٩) اقتصر الحافظ أبو نعيم الأصبهاني إلى هنا في إيراد متن الحديث في كتابه " الأربعين على مذهب المتحققين من الصوفية " .

(١٠) رواية يحيى بن يحيى الليثي(كتاب العين ، باب ما جاء في أجر المريض ، ٩٤٠/٢) ، ورواية سويد الحدثاني (ص :٥٠٨ ،رقم الحديث : ٧٢٧) ، ورواية أبي مصعب الزهري (١١٨/٢ ، رقم الحديث : ١٩٧٦) ، ورواية القعنبي التي أخرجها البيهقي في " الشعب " .

(١١) ١٨٧/٧ ، رقم الحديث : ٩٩٤١ ، من طريق القعنبي عن مالك .

(١٢) أخرجها ابن أبي الدنيا في " المرض والكفارات " (ص :٢٦ ، رقم الحديث : ١٣) .

عيينة[١] – ولفظ حديث سفيان مغاير – ، عن زيد بن أسلم بنحو لفظ رواية مالك عن سُهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة – وقد سَبَقَت– ، وأما لفظ رواية سفيان بن عيينة ؛ فهو : (إذا مرض العبد قال الله للكرام الكاتبين : اكتبوا لعبدي مثل الذي كان يعمله حتى أقبضه أو أُعافيه) .

وأخرجه هناد بن السري[٢] من طريق محمد بن إسحاق ، عن أبي حكيم بلفظ : (إذا اشتكى العبد المؤمن قال الله تبارك وتعالى لكاتبيه : اكتبا لعبدي هذا مثل ما كان يعمل في صحته ما كان في حبسي ، فإن قبضه الله قبضه إلى خير ، وإن هو عافاه أبدله بلحمه خيراً من لحمه ، وبدمه خيراً من دمه) .

كلاهما (زيد بن أسلم وأبو حكيم) عن عطاء بن يسار ، عن النبي –صلى الله عليه وسلم– .

وروى الحديث سليمان بن سليم وعباد بن كثير الثقفي من طريق عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري موصولاً ؛ أخرجه الطبراني[٣] ، والبيهقي في "شعب الإيمان"[٤] . وذكره ابن أبي حاتم في "علل الحديث"[٥] من طريق سليمان بن سليم .

وأخرجه ابن عبد البر[٦] ، والبيهقي في "شعب الإيمان"[٧] من طريق عباد بن كثير الثقفي .

كلاهما (سليمان بن سليم وعباد بن كثير) عن زيد بن أسلم ، عن عطاء بن يسار ، عن أبي سعيد الخدري قال : قال رسول الله – صلى الله عليه وسلم – : فذكره بنحو لفظ رواية سهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة .

وأما **حديث عبد العزيز بن عمر** ؛ فأخرجه ابن المبارك[٨] ، حيث قال : "أنا عبد العزيز بن عمر أن النبي – صلى الله عليه وسلم – قال : (كل عبد موكل به ملكان في مرضه ، فإذا مرض قالا : يا رب ، إن عبدك فلاناً قد مرض ، وهو أعلم به ، فيقول : انظروا ماذا يقول ، فإن صبر واحتسب ورجا فيه الخير ، أدّيا ذلك إلى الله . فيقول الله : فإني أُشهدكم أنه إن رفعته أبدلته دماً خيراً من دمه ، ولحماً خيراً من لحمه ، وغفرتُ له ذنبه ، وإن قبضته أدخلته الجنة ، وإن جزع وهلع ؛ قال : إن رفعته أبدلته لحماً شراً من لحمه ، ودماً شراً من دمه وعاقبته بذنبه ، وإن عاقبته أدخلته النار)" .

---

(١) أخرجها ابن أبي شيبة في " المصنف " (٢٣١/٣) .

(٢) في " الزهد " (٢٥١/١ ، رقم الحديث : ٤٣٧) .

(٣) في " مسند الشاميين " (٣٠٥/٢ ، رقم الحديث : ١٣٩٢) .

(٤) ١٨٧/٧ ، رقم الحديث : ٩٩٤٢ .

(٥) ٣٦٣/١ ، رقم الحديث : ١٠٧٥ . ومخطوطة أحمد الثالث له (١٠٧/ب) . ومخطوطة تشستربتي (١١٥/أ) .

(٦) في " التمهيد " (٤٧/٥) .

(٧) ١٨٧/٧ ، رقم الحديث : ٩٩٤٢ .

(٨) في "كتاب الزهد ويليه كتاب الرقائق " (باب : في الرضا بالقضاء ، ص : ٣٠ ، رقم الحديث : ١٢٠) .

ثانياً – كلام العلماء على متابعات الحديث وشواهده :

إن كلام العلماء والنقاد على الحديث يُوضح مقصود الحافظ ابن عمار الشهيد من تشبيهه حديثنا هذا – من طريق أبي بكر الحنفي عن عاصم بن محمد – بأحاديث عبد الله بن سعيد ، ويُعين كذلك على تحليل نص الحافظ ابن عمار وفهمه ؛ لأن كلام النقاد –في الغالب الأعم– يخرج من مشكاة واحدة . يُوضح بعضه بعضاً ، ويؤيد بعضه بعضاً ، وإن كان قد يقع بعض الاختلاف بينهم .

ومن أجل هذا فإنني سوف أقوم –بإذن الله تعالى – بذكر كلام العلماء على روايات الحديث وشواهده ، مركزاً على الروايات ذات العلاقة بموضوع الأشياء .

وسأبدأ بذكر كلام العلماء على **الروايات التي تدور على عاصم بن محمد بن زيد العمري** : وهي رواية أبي بكر الحنفي عنه من جهة ، وروايتا معاذ بن معاذ وقرة بن عيسى عنه من جهة أخرى . فأقول :

قد اختلفت أنظار الحفاظ في الحكم على هذه الروايات ؛ فجماعة ضعفوا الحديث وغلطوه بكونه من رواية عبد الله بن سعيد المقبري – وهو متروك واه – ، وخطؤوا رواية أبي بكر الحنفي وعدوها منكرة ، ورجحوا رواية معاذ ابن معاذ ورواية قرة بن عيسى على رواية الحنفي . وعدوا روايتي معاذ وقرة هما المحفوظتان . وبعض من أعلّ رواية أبي بكر الحنفي أعلها برواية أبي صخر حميد بن زياد الموقوفة على أبي هريرة .

وجماعة صححوا هذا الحديث ، وأجابوا عما أُعل به بأنه لا مانع أن يكون عاصم بن محمد قد سمعه من عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد وسعيد بن أبي سعيد فرواه على الوجهين ؛ بأن يكون سمعه عاصم ابتداءً من عبد الله ابن سعيد الذي يرويه عن أبيه ، ثم أراد علو الإسناد فسمعه من أبيه سعيد بن أبي سيعد مباشرة . فرواه عاصم على الوجهين . واعتبروا أن خير ما يدل على هذا هو كون الحنفي ثقة من رجال الصحيحين . وزيادة الثقة مقبولة .

ومن أصحاب الجماعة الأولى الذين ضعفوا الحديث وأعلوا رواية أبي بكر الحنفي برواية معاذ بن معاذ ؛ الحافظ ابن عمار الشهيد – وقد سبق كلامه في أول هذا المثال – ، وخلاصة كلامه أنه عدَّ رواية أبي بكر الحنفي منكرة ، وأن المحفوظ من طريق عبد الله بن سعيد – وهو شديد الضعف– كما رواه معاذ بن معاذ ، خاتماً كلامه على الحديث بقوله :"وهو حديث يُشبه أحاديث عبد الله بن سعيد" .

وممن أعله كذلك الحافظ الذهبي ، فبعد أن ذكر الحديث من طريق أبي بكر الحنفي مرفوعاً ، قال : "وقفه أبو صخر" (١) ، ثم ساق رواية أبي صخر حميد بن زياد ، ثم قال : "لم يُخرجه الستة لعلته" (٢) ، مع أنه أقر الحاكم على تصحيحه للحديث في" تلخيص المستدرك" .

قال العلامة المحدث الألباني معلقاً على كلمة الحافظ الذهبي السابقة في تعليل الحديث : "وكأنه يريد بها – أي

---

(١)" المهذب في اختصار السنن الكبير للبيهقي " ، تأليف : الحافظ الذهبي (٣/٣٤٩ ، رقم الحديث : ٤٦٣٨) .

(٢) المرجع السابق (٣/٣٥٠ ، رقم الحديث : ٤٦٣٩) .

بالعنة - الوقف" (١).

وقد سبق ابنُ الجوزي الحافظَ الذهبي في تضعيف الحديث - من طريق عبد الرحمن بن سليمان بن أبي الجون عن عبد الله بن سعيد - بسبب عبد الله بن سعيد ، حيث قال بعد أن أخرجه بإسناده : "وهذا لا يصح عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، قال يحيى بن سعيد : عبد الله بن سعيد كذاب ، وقال يحيى بن معين : ليس بشيء ، وقال الفلاس والدارقطني : متروك" (٢).

وأما من صحح الحديث فجماعة ؛ منهم : الحاكم ، والحافظ البيهقي (٣) ، والحافظ السيوطي (٤) ، وغيرهم.

فقال الحاكم في" المستدرك" :" هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يُخرجاه" (٥).

وقد انتصر لتصحيح الحديث و أطال النفس في التدليل على ذلك ، مبيّناً وجهة نظر المصححين ومستندهم في ذلك ؛ العلامة المحدث الألباني -رحمه الله تعالى ، وأسكنني وإياه جنات الفردوس بمنه وكرمه- ، ولذلك فإنني سوف أسوق كلامه - مع طوله- بتمامه ، فأقول :

بعد أن نقل الشيخ كلام ابن عمار الشهيد من كتاب" شرح علل الترمذي" لابن رجب الحنبلي ، وقدّم ذلك بقوله :" لكن وجدتُ له علة أُخرى غريبة " . فساق كلام الحافظ بن رجب في الأشباه. ثم كلام الحافظ ابن عمار الشهيد في هذا الحديث ، قال :

"معاذ بن معاذ - وهو العنبري - وأبو بكر الحنفي - واسمه عبد الكبير بن عبد المجيد - كلاهما ثقة محتجٌ به في "الصحيحين" ، فلا أرى استنكار حديث هذا برواية ذاك بدون حجة ظاهرة ، سوى دعوى أن حديثه يُشبه أحاديث عبد الله بن سعيد الواهي ! فإن هذه المشابهة إن كانت كافية لإقناع مَن كان من النّقاد الحذّاق ؛ فليس ذلك بالذي يكفي لإقناع الآخرين ، الذين قنعوا بصدق الراوي وحفظه وضبطه ، ثم لم يشعروا بذلك الشبه ، أو شعروا به ، ولكن لم يروا من الصواب في شيء جعله علّة قادحة يستنكر الحديث من أجلها ، ويسلّم للقادح بها ، مع مخالفته لقاعدة أخرى هي أهم وأقوى من القاعدة التي بنى ابن رجب عليها رد هذا الحديث ، وهي أن زيادة الثقة مقبولة ، ومن حفظ حجّة على مَن لم يحفظ ! .

وما المانع أن يكون الحديث قد رواه عن أبي سعيد المقبري كل من ولديه : سعيد الثقة ، وعبد الله الضعيف ، وأن عاصماً أخذ الحديث عنهما كليهما ، فكان يرويه تارة عن سعيد ، فحفظه عنه أبو بكر الحنفي ، وتارة عن عبد الله فحفظه معاذ بن معاذ ؟ ! .

---

(١) سلسلة الأحاديث الصحيحة (٥٤٩/١/١ ، رقم الحديث : ٢٧٢) .

(٢) الموضوعات (٤٧٨/٣ ، رقم الحديث : ١٧٠٢) .

(٣) في " شعب الإيمان " (١٨٧/٧) .

(٤) في " اللآلئ المصنوعة " (٣٩٦/٢) ، وانظر : " التعقبات على الموضوعات " له (باب الجنائز ، لوحة : ١٥) .

(٥) ٣٤٨/١-٣٤٩ .

لا يوجد قطعاً ما يمنع من القول بهذا ، بل هو أمر لا بدَّ منه للمحافظة على القاعدة التي ذكرناهـا ؛ لقوتها واطرادها ؛ بخلاف القاعدة الأخرى ؛ فإنها غير مطردة ، ولا هي منضبطة ؛ كما لا يخفى على من له فهم وعلـم في هذا الفن الشريف ؛ فإن كون حديث الثقة مشابهاً لحديث الضعيف ، لا يوجد في العلم الصحيح ما يدل على أن الحديث حديث الضعيف ، وأن الثقة وهم فيه ، إذ قد يروي الضعيف ما يشبه أحاديث الثقات على قـاعدة : "صدقك وهو كذوب" ؛ فكيف يجوز مع ذلك أن نردَّ حديث الثقة لمجرد مشابهته لحديث الضعيف ؟! بل العكس هو الصواب : أن نقبل من حديث الضعيف ما يشبه حديث الثقة ويوافقه ، بل إن الراوي المجهول حفظه وضبطه لا يعرف ذلك منه إلا بعرضه على أحاديث الثقات ، فما وافقها من حديثه ؛ قُبِلَ ، وما عارضه وخالفه ؛ تُرِكَ ، وهذا علم معروف في "مصطلح الحديث" .

ومما يؤيد صحة هذا الحديث ، وأن أبا بكر الحنفي قد حفظه ، وليس هو من حديث عبد الله بن سعيد وحده : أن الإمام مالك قال في "الموطأ" " ، فذكر الشيخ الألباني الحديث من طريق عطاء بن يسار مرسلاً ، ثـم قـال : "وهذا سند مرسل صحيح ، فهو شاهد قوي لحديث أبي بكر الحنفي الموصول ، والحمد لله على توفيقه" [1] .

هذا بالنسبة للروايات التي تدور على عاصم بن محمد ، **وأما بالنسبة لرواية مالك عن سُهيل بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة** ؛ فهي منكرة مخالفة لعامة روايات تلاميذ مالك بن أنس عنه ، كما في الموطـأ مـن خمس روايات ؛ ولذلك قال ابن عبد البر : "هكذا رواه جماعة الرواة عن مالك مرسلاً" [2] . وفيها علـي بـن محمد الزيادآباذي ، قال الإمام الدارقطني في "الغرائب والأفراد" بعد أن ذكر هذه الرواية :"تفرد به علـي بـن محمد الزيادآباذي ، عن معن بن عيسى ، عن مالك ، عنه" [3] ، ونقل الأبنوسي [4] - بعد أن أخرج هذه الروايـة عـن الدارقطني - كلام الدارقطني هذا وزاد فيه قول الدارقطني : "وما نكتبه إلا عن ابن أبي داود" .

وقال الحافظ ابن حجر في ترجمة علي بن محمد هذا في "لسان الميزان" : "وأشار الدارقطني في "غرائب مـالك" إلى لينه ، وأنه تفرد عن معن ، عن مالك ، عن سُهيل ، عن أبيه ، عن أبي هريرة رضي الله عنه رَفَعَهُ :-فذكره- ، وقال (أي الدارقطني) : إنما هو في "الموطأ" بسند منقطع عن غير سُهيل" [5] .

ووجدتُ للحافظ الدارقطني كلاماً يُوافق ما نقله عنه الحافظ ابن حجر ، فقال في كتابـه "العلـل الـواردة في الأحاديث النبوية" عندما سُئل عن الحديث من طريق أبي صالح عن أبي هريرة مرفوعاً : "يرويه مالك بن أنـس ، واختُلف عنه ؛ فرواه علي بن محمد الزياد آباذي ؛ شيخ ؛ عن معن عن مالك عن سُهيل عن أبيه عن أبي هريـرة ،

(١) سلسلة الأحاديث الصحيحة (١/١/٥٥٠-٥٥٢ ، رقم الحديث : ٢٧٢) .

(٢) التمهيد (٤٧/٥) .

(٣) انظر : " أطراف الغرائب والأفراد للدارقطني " تأليف : محمد بن طاهر المقدسي (٣٤٩/٥ ، رقم الحديث : ٥٧١٠) .

(٤) في "جزء فيه فوائد عوال حسان منتقاة غرائب " (٢/٣) ، كما ذكر ذلك الألباني في " السلسلة الصحيحة " (٥٥٢/١/١) .

(٥) ٨٣/٥ ، رقم الترجمة : ٥٩٤٦ .

والصحيح عن مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار مرسلاً"(١).

وعلي بن محمد الزيادآباذي : هو الشيرازي . ذكره السمعاني في "الأنساب"(٢) ولم يحك فيه جرحاً ولا تعديلاً .

وأما بالنسبة **لرواية مالك عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة** ؛ فهي منكرة كذلك لكونها مخالفة لعامة روايات تلاميذ مالك عنه . والبلية فيها من بكر بن عبد الله - الذي يروي عن مالك - . فقد ترجمه الحافظ ابن حجر في "لسان الميزان" ورمز له بأنه من زياداته ؛ فقال : "بكر بن عبد الله : عن مالك بخبر منكر . وعنه النعمان ابن شبل .

قال الدرقطني : مجهول انتهى . وقال في "غرائب مالك" : - وساق حديثنا من طريق بكر بن عبد الله عن مالك ، وقد سبق في التخريج- ، وقال (أي الدارقطني) : هذا منكر . قلت (أي ابن حجر) : وقد تقدم بكر بن الشرود وأنه يُقال له بكر بن عبد الله "(٣).

قلت : وبكر بن عبد الله بن الشرود يروي عن مالك وغيره ، هالك متهم بالقدر ، كما ذكر ذلك ابن حجر في "اللسان"(٤) عن جمهرة النقاد .

وأما **حديث عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً** ؛ فقد أعله النقاد ، وبينوا أن المحفوظ فيه ما رواه مالك وغيره عن زيد بن أسلم عن عطاء مرسلاً . فقال الحافظ أبو حاتم حين سأله ابنه عن الحديث من طريق سليمان بن سليم عن زيد بن أسلم عن عطاء عن أبي سعيد مرفوعاً : "يروونه(٥) مرسلاً "(٦).

وقال ابن عبد البر بعد أن روى حديث عطاء بن يسار عن أبي سعيد مرفوعاً من طريق عباد بن كثير الثقفي : "هو عباد بن كثير الثقفي ، كان رجلاً فاضلاً عابداً ، وليس بالقوي"(٧) ، ثم نقل تضعيف ابن معين والبخاري لعباد هذا .

قلتُ : بل عباد بن كثير الثقفي متروك ، كما نص على هذا كثير من الأئمة .

وأما **حديث أنس بن مالك** ؛ فالبلية فيه من الجارود بن يزيد العامري النيسابوري - الذي يروي الحديث عن

---

(١) ١٠/٩٦-٩٧ ، رقم الحديث : ١٨٩٠ .

(٢) ٦/٣٥٩ .

(٣) ٢/٩٦ ، رقم الترجمة : ١٧٣٧ .

(٤) ٢/٩١ ، رقم الترجمة : ١٧٣٢ .

(٥) هذا ما ورد في مخطوطة أحمد الثالث (١٠٧/ب) ، ومخطوطة تشستربتي (١١٥/أ) لـ " علل الحديث " لابن أبي حاتم ، وورد في المطبوع لـه : " يرونه " بواو واحدة (١/٣٦٣ ، رقم الحديث : ١٠٧٥) .

(٦) علل الحديث (١/٣٦٣ ، رقم الحديث : ١٠٧٥) .

(٧) التمهيد (٥/٤٧) .

سفيان الثوري- ، فقد قال الحافظ أبو نعيم بعد أن أخرج الحديث : "تفرد به الجارود عن سفيان"[١].

وقال الحافظ ابن حبان بعد أن أخرج الحديث في ترجمة الجارود : "وهذا لا أصل له"[٢]، وحكم على الجارود فقال : "يتفرد بالمناكير عن المشاهير ، ويروي عن الثقات ما لا أصل له"[٣].

وقد رماه بالكذب أبو أسامة وأبو حاتم والعقيلي ، وزاد الأخير قوله : "ويضع الحديث" . وقال الحاكم : "روى عن الثوري أحاديث موضوعة" .

وقال ابن الجوزي معلقاً على الحديث بعد أن أخرجه : "هذا حديث لا يصح عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، تفرد به الجارود عن سفيان ، قال البخاري : هو منكر الحديث ، وكان أبو أسامة يرميه بالكذب ، وقال يحيى : ليس بشيء ، وقال النسائي : متروك الحديث ، وقال ابن حبان : الجارود روى عن الثقات ما لا أصل له ، منها هذا الحديث "[٤].

فالخلاصة من هذا كله : أن الحديث يصح عن عطاء بن يسار مرسلاً ، وأن باقي أسانيده معلولة أو شديدة الضعف لا تصح . وأن الاختلاف الذي وقع على عاصم بن محمد العمري - وهو ما يتعلق بالأشباه - قد اختلفت أنظار النقاد حوله . فمنهم من يُضعف الحديث ويُعله بكونه من رواية عبد الله بن سعيد المقبري - وهو شديد الضعف - . ويُخطئ رواية أبي بكر الحنفي عن عاصم ويعدها منكرة ؛ لكون معاذ بن معاذ - وهو أحفظ من أبي بكر الحنفي - قد رواه من طريق عبد الله بن سعيد عن أبيه لا من طريق سعيد بن أبي سعيد المقبري عن أبيه - كما فعل أبو بكر الحنفي - .

وبعضهم يُصحح رواية أبي بكر الحنفي ولا يُعلها برواية معاذ بن معاذ وقرة بن عيسى ، واحتج العلامة الألباني لذلك بما يلي :

أ) أن معاذ بن معاذ وأبا بكر الحنفي كلاهما ثقة محتج به في " الصحيحين" ، فلا تُستنكر رواية أحدهما لمجرد مخالفة الآخر له ، فيما لا يُعد مخالفة إذا قلنا بقاعدة زيادة الثقة . فلا تُضعف رواية أحدهما ، ولا يُخطَّأ الثقة من غير حجة ظاهرة وبرهان قاطع .

ب) أن قاعدة الأشباه التي رُدَّ الحديث من خلالها مخالفة -في هذا الحديث- لقاعدة أُخرى أهم وأقوى منها ، وهي قاعدة زيادة الثقة ؛ التي تنص على أن زيادة الثقة مقبولة ، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ ! ! . فقاعدة

---

(١) حلية الأولياء (١١٧/٧) .

(٢) كتاب المجروحين (٢٢٠/١) .

(٣) المرجع السابق .

(٤) الموضوعات (٤٧٧/٣ ، رقم الحديث : ١٧٠١) ، وانظر ترجمته في : " المجروحين " لابن حبان (٢٢٠/١) ، و " الكامل " لابن عدي (١٧٣/٢ ، رقم الترجمة : ٣٦١) ، و " لسان الميزان " (٩٠/٢ ، رقم الترجمة : ٣٧١) ، و " الكشف الحثيث " لابن العجمي (ص : ٨٢ ، رقم الترجمة : ١٨٤) ، و " تنزيه الشريعة " لابن عراق (٤٤/١) ، و " ميزان الاعتدال " (١٠٨/٢) .

زيادة الثقة قاعدة قوية مطردة ، بخلاف القاعدة الأخرى ؛ فإنها غير مطردة ، ولا هي منضبطة .

جـ) ما المانع أن يكون الحديث قد رواه عن أبي سعيد المقبري ولده سعيد الثقة وحفيده عبد الله الضعيف ، وأن عاصماً أخذ الحديث عنهما كليهما ، فكان يرويه تارة عن سعيد فحفظه عنه أبو بكر الحنفي ، وتارة عن عبد الله فحفظه معاذ بن معاذ ؟ ! ، فلا يُوجد قطعاً ما يمنع ذلك ، بل هذا الأمر لا بد منه للمحافظة على قاعدة زيادة الثقة ؛ لقوتها و طرادها .

د) قد يروي الضعيف ما يُشبه أحاديث الثقات على قاعدة "صدقك وهو كذوب" ، فلا يجوز حينئذ أن نـرد حديث الثقة لمجرد مشابهته لحديث الضعيف ، بل العكس هو الذي ينبغي أن يكون ؛ بأن نقبل من حديث الضعيف ما يُشبه حديث الثقة ويُوافقه ، فنُقوي حديث الضعيف لهذه الموافقة ، لا أن نُضعف حديث الثقة لهذه الموافقة .

ثالثاً – الراجح في الحكم على الحديث وبيان المحفوظ من الروايات :

إن الترجيح بين كلام النقاد لا يتأتى إلا بعد دراسة الأسانيد والنظر في حال الرجال لمعرفة هل يُوجد خطـأ في أحد هذه الأسانيد ؟ ، وإذا وُجد ؛ فما هذا الخطأ ؟ ، ومن وقع منه هذا الخطأ ؟ . هذا أولاً .

وأما ثانياً . ففي حالة دراسة الأسانيد لاستخراج علة خفية غير ظاهرة . أو للتأكد من وجودها أو عدمه ؛ فإن ذلك يضطرنا إلى النظر في علاقة التلميذ بالشيخ ، ومدى صحبته له . أو مدى روايته عنه ومعرفتـه لحديثـه ؛ لأن الحكم بظواهر الأسانيد وإغفال علم العلل نوع من العبث لا أكثر ؛ لأن الثقة كما أن الأصل فيه الحفظ والضبط ، إلا أنه لا يعدو أن يكون بشراً يُخطئ ويسهو ويغفل – كما أنه يُصيب ويحفظ – إذا دلت القرائن المحتفة بالحديث على ذلك .

وليس مَنْ يسير على هذا المنهج مُراعياً العلل قبل حكمه على الحديث ، أقول : ليس من هذه حَالُهُ يكون بذلك طاعناً بالثقة في حفظه وضبطه ، أو شاكاً بخبره كيفما اتفق ، أو أنه لا يقبل خبره لكونه خبر آحاد ، ليس هذا مـا ندين الله تعالى به أو نظن – ولو من بعيد- صدوره من الأئمة النقاد ، معاذ الله ؛ فإن هذا فرط الهوى والتحكـم والعشوائية . ولكن إن ظهر لنا ما يدل على أن هذا الثقة قد أخطأ من خلال ما يُحيط بالحديث مـن مُلابسـات وقرائن ، فحينها لا يتوانى علماء العلل في تخطئته في حديث بعينه مع وسمه بأنه ثقة ، إلا إذا كثر وفحش ذلك منه .

فليس الحكم على الأحاديث قواعد رياضية لا تزيد ولا تنقص ، ولا تتغير ولا تتبدل ، بل الحكم على الحديث تُراعى فيه ملابسات كل حديث ، وما يُحيط به من قرائن .

وحديثنا هذا من جملة الأحاديث التي ذكر بعض الحفاظ أن فيها علةً خفية جداً ، وهي قادحة مؤثرة في الحكم على الحديث .

فحديثنا من نظر إلى أسانيده لا يشك أن كل رواته ثقات ، قد خرج الشيخان أو أحدهما لكـل راوٍ مـن رواته .

فلنتأكد من وجود هذه العلة أو عدم وجودها : لا بد مما يلي :

أ- النظر فيما احتج به كل فريق ممن صحح الحديث أو ضعفه . ودراسته دراسة علمية مؤسسة .

ب- النظر في الأسانيد والرواة راوٍ راوٍ ؛ لنتأكد من سلامة كل راوٍ من الخطأ في هذا الحديث .

جـ- وفي حال ثبوت الخطأ في الحديث أو غلب على الظن ذلك نجتهد في تحديد من وقع منه هـذا الخطـأ ، ويتم ذلك بأمرين :

١-ترجمة الرواة الذين يُظن أن الخطأ قد وقع من أحدهم ترجمةً دقيقةً معللةً مركزةً على مستوى كـل رجـلٍ منهم في الحفظ والضبط . فكل رواتنا ثقات ، ولكن من أحفظ من الثاني وأضبط .

٢-النظر في هؤلاء الرواة الذين يغلب على الظن أن الخطأ من أحدهم وعلاقته بشيخه ، ومدى ملازمته له ، أو روايته عنه . فهل هو مكثر من الرواية عنه أم مقل ؟ . ويُعيننا في ذلك -إن لم تُسعف الترجمة المعنية بذلك - النظر في صنيع الشيخين ؛ فهل أخرجا له أو أحدهما عن شيخه هذا أم لا ؟ . وغير ذلك من الأمور التي قد تُعين علـى معرفة ذلك .

أما بالنسبة لكلام العلامة المحدث الألباني -رحمه الله تعالى - فعليه بعض الملاحظات . اقتصر على اثنتين منها : هما :

١-قوله إن زيادة الثقة مقبولة مطلقاً من غير تفصيل ، هذا الكلام ليس بصواب ، بل الصحيح أن زيادة الثقة لا يُحكم لها بقبولٍ على الإطلاق أو بردٍ على الإطلاق . وأن زيادة الثقة يُحكم فيها في كل حديثٍ بحسبه بناءً على القرائن والملابسات التي تكون في كل حديث وتُحيط به . وهذا ما عليه الحفاظ النقاد وما اختاره المحققـون مـن المتأخرين ، كما ذكر ذلك غير واحدٍ من المتأخرين كابن رجب الحنبلي وابن حجر العسقلاني .

يقول الحافظ ابن رجب -رحمه الله تعالى- : "ولا فرق في الزيادة - أي زيادة الثقة- بين الإسناد والمتن ، كما ذكرنا في حديث النكاح بلا ولي ، وقد تكرر في هذا الكتاب ذكر الاختلاف في الوصل والإرســـال ، والوقـــف والرفع ، وكلام أحمد وغيره من الحفاظ يدور على اعتبار قول الأوثق في ذلك ، والأحفظ أيضاً" [(١)] ، وقد أطـــال الحافظ ابن رجب الكلام في ذلك في مبحث"زيادة الثقة" من كتابه "شرح علل الترمذي" [(٢)] ، فذكر كلاماً نفيساً يندر أن تجده عند غيره من المتأخرين .

ويقول الحافظ ابن حجر بعد أن ذكر كلام ابن الصلاح وتقسيمه إلى الزيادات إلى ثلاثة أقسام ، وعدم حكـــم ابن الصلاح على القسم الثالث - وهو ما يقع من زيادة لفظة في حديث لم يذكرهـــا ســـائر مـــن روى ذلـــك الحديث ، وهذه اللفظة تُوجب قيداً في إطلاق أو تخصيصاً لعموم ، فيكون هذا القسم فيه مغايرة في الصفة ونـــوع مخالفة يختلف الحكم بها ، وبالتالي فهو وسط بين القسمين الآخرين ؛ لأن فيه نوع مخالفة من جهة ، وعدم منافاة

---

(١) شرح علل الترمذي (٢/٦٣٧) .

(٢)٢/٦٣٠-٦٤٣ .

في الصورة من جهة أُخرى- ؛ فقال الحافظ ابن حجر : "لم يحكم ابن الصلاح على هذا الثالث بشيء ، والذي يجري على قواعد المحدثين أنهم لا يحكمون عليه بحكم مستقل من القبول والرد ، بل يُرجحون بالقرائن ، كما قدمناه في مسألة تعارض الوصل والإرسال . . . إلى أن قال : فأشار - أي الشافعي- إلى أن الزيادة متى تضمنت مخالفة الأحفظ أو الأكثر عدداً أنها تكون مردودة"(١) . ثم ساق الحافظ عدداً من النقول عن ابن خزيمة والترمذي والدارقطني وابن عبد البر تُؤيد هذا الأمر ، ثم قال : "فحاصل كلام هؤلاء الأئمة :أن الزيادة إنما تُقبل ممن يكون حافظاً متقناً ، حيث يستوي مع من زاد عليهم في ذلك ، فإن كانوا أكثر عدداً منه أو كان فيهم من هو أحفظ منه أو كان غير حافظ ولو كان في الأصل صدوقاً ؛ فإن زيادته لا تُقبل . وهذا مغاير لقول من قال : زيادة الثقة مقبولة وأطلق ، والله أعلم"(٢) .

وقال الحافظ ابن حجر في مبحث "معرفة الشاذ" بعد أن أورد إشكالاً على ابن الصلاح : "هذا في غاية الإشكال ، ويُمكن أن يُجاب عنه بأن اشتراط نفي الشذوذ في شرط الصحة إنما يقوله المحدثون ، وهم القائلون بترجيح رواية الأحفظ إذا تعارض الوصل والإرسال ، . . . إلى أن قال : وعُلِمَ منه أن مذهب أهل الحديث أن شرط الصحيح أن لا يكون الحديث شاذاً ، وإن من أرسل من الثقات إن كان أرجح ممن وصل من الثقات قُدِّم ، وكذا بالعكس"(٣) .

ولا فرق بين مسألتي زيادة الثقة وتعارض الوصل مع الإرسال ، كما قال الحافظ ابن حجر : "ومن أبدى فرقاً بين المسألتين فلا يخلو من تكلف وتعسف"(٤) .

٢-وأما تساؤل العلامة الألباني الذي هو : ما المانع أن يكون الحديث قد رواه عن أبي سعيد المقبري ولده سعيد الثقة وحفيده عبد الله الضعيف ، وأن عاصماً أخذ الحديث عنهما كليهما ، فكان يرويه تارة عن سعيد فحفظه عنه أبو بكر الحنفي ، وتارة عن عبد الله فحفظه معاذ بن معاذ ؟ ، وتعقيبه بعد ذلك بأنه لا يُوجد مانع قطعاً ، بل لا بُدَّ من ذلك للمحافظة على قاعدة زيادة الثقة واطرادها .

أقول : إن تساؤل الشيخ وتعقيبه ليسا بِجَيِّدَين ؛ إذ المانع موجود ؛ وهو : أن أبا بكر الحنفي قد رواه عن عاصم ابن محمد ، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري ، عن أبيه (أبي سعيد المقبري) ، عن أبي هريرة .

ورواه معاذ بن معاذ - وتابعه قرة بن عيسى - عن عاصم بن محمد ، عن عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد المقبري ، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري ، عن أبي هريرة ، دون أن يُذكر فيه أبو سعيد المقبري .

فينبغي أن يُلاحِظ طالب العلم أن الفرق بين الإسنادين في أمرين لا في أمرٍ واحد ؛ هما :

---

(١) النكت على كتاب ابن الصلاح (ص : ٢٨٢) .

(٢) النكت على كتاب ابن الصلاح (ص : ٢٨٣) .

(٣) المرجع السابق (ص : ٢٦٣-٢٦٤) .

(٤) المرجع السابق (ص : ٢٨٦) .

أولهما : أن إسناد أبي بكر الحنفي لم يُذكر فيه عبد الله بن سعيد ، بخلاف إسناد معاذ الذي ذُكر فيه عبد الله ابن سعيد .

ثانيهما : أن إسناد أبي بكر الحنفي ذُكر فيه أبو سعيد المقبري ، بخلاف إسناد معاذ الذي لم يُذكر فيه أبو سعيد المقبري .

فلو كان عاصم إنما أخذ الحديث عن سعيد تارة ، وأخذه تارةً أُخرى عن ابنه عبد الله بن سعيد- فحفظه عنه في المرة الأُولى أبو بكر الحنفي ، وحفظه عنه في المرة الثانية معاذ- ؛ لو كان ذلك كذلك لما ذُكر أبو سعيد المقبري في إسناد الحنفي ولم يُذكر في إسناد معاذ ؛ لأن الأمر على قول الشيخ الألباني يُتصور كالتالي : عاصم قد أخذ الحديث عن عبد الله بن سعيد بإسناده الذي رواه معاذ ، ثم أراد عاصم علو الإسناد فأخذه عن سعيد بن أبي سعيد - الذي روى عنه عبد الله بن سعيد الحديث- ، فلا يُتصور ، بل لا ينبغي والحالة هذه أن يُحدِّث سعيد بن أبي سعيد مرةً عن أبيه عن أبي هريرة ، ومرةً أُخرى عن أبي هريرة مباشرة دون أن يذكر أباه . إذن : فأي زيادة ثقة تكون في هذا الحديث ! ! .

أقول : إن هذا الأمر - في ظني - من أعظم الأسباب التي جعلت الحافظ ابن عمار الشهيد يحكم بنكارة طريق أبي بكر الحنفي ؛ لكون السند قد اختلف في أمرين - وقد ذكرتهما سابقاً - لا في أمرٍ واحد ، فبَعُدَ بوجود ثاني الأمرين القولُ بزيادة الثقة أو احتمالية ورودها في هذا الحديث ، فنظر الحافظ ابن عمار حينها إلى الأوثق والأحفظ ممن يروي عن عاصم فوجد الأوثق معاذ بن معاذ ، فعدَّ روايته هي الصواب ورواية أبي بكر الحنفي منكرة .

وليس هذا هو السبب الوحيد لحكمه بالنكارة على رواية الحنفي - فيما أظن - . وسيأتي ذكر بقية الأسباب قريباً - بإذن الله تعالى - .

وأظن أن الذي أوقع العلامة الألباني في هذا الخطأ الظاهر هو التصحيف القبيح الذي وقع في "شعب الإيمان" للبيهقي بزيادة لفظة " عن جده " في سند معاذ بن معاذ ، وقد أثبتُ سابقاً أن هذه الزيادة مقحمة وليست بصحيحة ، والله تعالى أعلم .

وبعد كل هذا ، فلا يبقى مسوغ لتصحيح كلتا الروايتين - أعني : رواية أبي بكر ورواية معاذ - ؛ وكون عاصم بن محمد قد سمع الحديث من سعيد بن أبي سعيد تارة ، ومن ابنه تارة أُخرى ، وأن كلاً من الحنفي ومعاذ قد حفظ أحد الوجهين ، فلا يبقى مسوغ لتصحيح شيءٍ من هذا .

فإذن ، لا يبقى إلا أن نحكم بأن أحد الروايتين خطأ ، والأُخرى صواب ، ومن أجل هذا فلا بُدَّ من حصر من يُظن أن الخطأ نتج بسبب أحدهم ، ثم بعد حصرهم نُحدِّد من المُخطئ منهم الذي وقع منه الخطأ ؛ ومن أجل هذا فنحن محتاجون لترجمة بعض رواة هذه الطرق .

ترجمة بعض رواة الطرق التي تدور على عاصم بن محمد :

إن هذه الترجمة لبعض الرواة تُفيدنا في معرفة الرواية الصواب . وبالتالي في الترجيح بين كلام النقاد – كما ذكرتُ ذلك في السابق غير مرة – . وقبل ذلك لا بد من حصر من وقع منه هذا الخطأ ؛ فأقول :

إن علي بن المديني قد تابع عُبيد الله بن عمر القواريري ، وكلاهما ثقة ثبت ؛ بل علي بن المديني إمام حجة ناقد من النقاد الكبار ، وبالتالي فيبعد أن يكون الخطأ منهما ، ويغلب على الظن كون الحديث محفوظاً إلى أبي بكر الحنفي .

وأما بالنسبة لكون الحديث محفوظاً إلى معاذ بن معاذ وقرة بن عيسى ؛ فيغلب على الظن ذلك ؛ وذلك لأن الحافظ ابن عمار الشهيد احتج على نكارة رواية الحنفي برواية معاذ ، وذكر ذلك الحافظ البيهقي ولم يُعلها – مع أنه صحح رواية أبي بكر الحنفي – ، كما أن الحافظ البيهقي ذكر رواية قرة بن عيسى معتبراً أنها متابعة لرواية معاذ دون أن يُعلها ، فدلّ كل ذلك على كون الرواية صحيحة ومحفوظة إلى معاذ بن معاذ وقرة بن عيسى ، ولو كانتا غير محفوظتين لما احتج بالأولى منهم ابن عمار على نكارة رواية الحنفي ، ولما سكت عليهما البيهقي مع أنه يُصحح رواية الحنفي المخالفة لهما .

وأما كون الخطأ قد نتج عن عاصم بن محمد العمري ؛ فهذا بعيد ، يرده ما سيأتي ذكره قريباً .

وبالتالي فلا يبقى إلا أن يكون الخطأ قد وقع من أبي بكر الحنفي ، أو أنه وقع من معاذ بن معاذ وقرة بن عيسى ،ولكون الحنفي ومعاذ من الثقات ،فلا بُدَّ من ترجمتهما ترجمة تفصيلية دقيقة ؛ لنعرف من الأحفظ والأوثق منهما ، ولمعرفة مدى علاقة كلٍّ منهما بعاصم بن محمد ومدى روايته عنه .

-ترجمة معاذ بن معاذ (١) :

هو ابن نصر بن حسان التميمي العنبري ، أبو المثنى البصري الحافظ ، قاضي البصرة ، قدم بغداد غير مرة وحدَّث بها ، روى له أصحاب الكتب الستة .

روى عن : عاصم بن محمد بن زيد العمري ، وكان ذلك في **موضعين من "صحيح مسلم"** (٢) ، وفي مواضع متعددة وكثيرة من "صحيح ابن حبان" و "مسند الإمام أحمد" وغيرها .

روى عنه : أحمد بن حنبل ، وإسحاق بن راهويه ، وأبو خيثمة زهير بن حرب في "صحيح مسلم" ، وعبيد الله ابن عمر القواريري في "سنن أبي داود" ، وعلي بن المديني في "صحيح البخاري" ، وعمرو بن علي الفلاس في

(١) انظر ترجمته في : " تهذيب الكمال " (١٣٢/٢٨ ، رقم الترجمة : ٦٠٣٦) ، والكتب التي ذكرها محققه بشار عواد في حاشيته ، وكتاب " بحر الدم " (٤٠٦/١ ، رقم الترجمة : ٩٩٧) ، و " مشاهير علماء الأمصار " لابن حبان (١٦٠/١ ، رقم الترجمة : ١٢) ، و " الإرشاد " للخليلي (٤٨٩/٢ ، رقم الترجمة : ٢١١) .

(٢) هما : (٤٥/١ ، رقم : ١٦) و (١٤٧٨/٣ ، رقم : ١٨٥١) ، طبعة : محمد فؤاد عبد الباقي .

"صحيح البخاري" ومقدمة "صحيح مسلم" . وبُندار في "صحيح البخاري" ويحيى بن معين وغيرهم .

كلام النقاد فيه :

قال يحيى القطان : "طلبتُ الحديث مع رجلين من العرب : خالد بن الحارث بن سُليم الهُجيمي ، ومعاذ بن معاذ العنبري ، وأنا مولى لقريش لتيم ، فوالله ما سبقاني إلى محدث قط وكتبا شيئاً حتى أحضر ، وما أُبالي إذا تابعني معاذ وخالد بن الحارث مَنْ خالفني من الناس" ، وقال أيضاً : "ما بالبصرة ولا بالكوفة ولا بالحجاز أثبت من معاذ بن معاذ ، وما أُبالي إذا تابعني من خالفني" ، وقال أُخرى : "كان شعبة يخنف لا يُحدِّث ، فيستثني معاذاً وخالداً" .

وسُئل يحيى بن سعيد القطان عن أصحاب شعبة ، فقال : "كان عامتهم يُسمينا عليهم رجل ؛ إلا معاذ بن معاذ وخالد بن الحارث ، فإنا كنا إذا قمنا من عند شعبة جلس معاذ ناحية وخالد ناحية ، فكتب كل واحد منهما بحفظه" .

وقال ابن الطباع : "ما علمتُ أن أحداً قدم بغداد إلا وقد تُعلق عليه في شيء من الحديث ؛ إلا معاذ العنبري فإنه ما قدروا أن يتعلقوا عليه في شيء من الحديث مع شُغله بالقضاء" .

وقال الإمام أحمد بن حنبل : "هو قرة عين في الحديث ، وكان إليه المنتهى في التثبت بالبصرة ، وما رأيتُ أعقل منه" ، وقال مرة أُخرى : "ما رأيتُ أعقل من معاذ بن معاذ ، كأنه صخرة" .

وقال أبو حاتم وابن سعد :" ثقة" .

وقال ابن معين - في أكثر من رواية وسؤال - : "ثقة" ، وقال ابن محرز : سمعتُ يحيى بن معين وسُئل :" مَنْ الثقات من البصريين ؟ ، فقال :- وذكر جماعة ، منهم : معاذ بن معاذ- ، قيل له : فمعتمر ؟ ، قال : معتمر ثقة ، وليس مثل هؤلاء ، هؤلاء أكبر منه" .

قلت : فمعتمر بن سليمان التيمي البصري دون معاذ بن معاذ ، مع أن معتمراً في منزلة أبي بكر الحنفي أو أعلى منه ، وخير دليلٍ على ذلك أن الإمام البخاري أخرج في "صحيحه" لمعتمر أكثر من حديث ، في حين لم يُخرج لأبي بكر إلا حديثاً واحداً ، مع العلم أن أبا بكر ومعتمر بن سليمان ممن روى لهما الجماعة .

وقال ابن حبان في "مشاهير علماء الأمصار" : "وكان من عقلائهم وحفاظهم وفقهائهم" ، وقال في "الثقات" : "وكان فقيهاً عاقلاً متقناً" .

وقال الخليلي في "الإرشاد" : "معاذ بن معاذ العنبري له نسخة عن شعبة ، متفق عليه ، كتب عنه الكبار" .

وقال النسائي : "ثقة ثبت" .

وقال ابن عرفة النحوي نفطويه : "كان من الأثبات في الحديث" .

وسُئل أبو داود عن خالد ومعاذ ؛ فقال : "معاذ (يعني : ابن معاذ) صاحب حديث ، ثم قال : خالد كثير

الشكوك".

وقال ابن حجر: "ثقة متقن".

ووُلد معاذ في آخر سنة (١١٩هجري)، وتُوفي بالبصرة في سنة (٦٩١هـجري)، وهو ابن سبع وسبعين سنة.

والذي أحب أن ألفت الانتباه إليه أن معاذاً معروف بالرواية والأخذ عن عاصم بن محمد، بدلالة أن الإمام مسلم بن الحجاج أخرج له في "صحيحه" عن عاصم حديثين، وغيره أخرج له عن عاصم الكثير بصيغة التحديث والسماع.

-ترجمة قرة بن عيسى[(١)]:

هو قرة بن عيسى بن إسماعيل، أبو إسماعيل العبدي الواسطي.

روى عن: الأعمش، **وعاصم العمري**، وعبدالعزيز بن عمر.

وذكر الحافظ ابن عساكر في "تاريخ دمشق" حديثاً من طريق العلاء بن سالم، عن قرة بن عيسى، ثنا أبو بكر الهذلي، عن مالك بن أنس، عن الزهري، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن قال: (جاء قيس بن مطاطية إلى حلقة فيها سلمان الفارسي وصهيب الرومي وبلال الحبشي، فقال: هؤلاء الأوس والخزرج قاموا بنصرة هذا الرجل، فما بال هؤلاء؟، قال: فقام معاذ فأخذ...) الحديث. ثم قال: "هذا حديث مرسل، وهو مع إرساله غريب، تفرد به أبو بكر سهلمى بن عبد الله الهذلي البصري، ولم يروه عنه إلا قرة"[(٢)].

وترجمه بحشل في "تاريخ واسط"؛ فذكر اسمه، ثم ذكر له حديثاً، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

أقول: وقد قمتُ بتتبع من حدَّث عنه، ومن قد حدَّث هو عنهم؛ من خلال الموسوعات الحديثية المحوسبة، فتوصلتُ إلى ما يلي:

حدَّث عن: أبي بكر الهذلي، ويوسف بن إبراهيم التميمي الجوهري الواسطي، والأعمش، والنضر بن عربي الجزري، وداود بن يزيد الأودي الكوفي الأعرج، وعبيد الله بن الوليد الوصافي الكوفي، وسلمة بن نبيط، وأبي العلاء الحفاف، والربيع بن أبي صالح، وحنش بن الحارث بن لقيط النخعي الكوفي، وهارون البربري.

حدَّث عنه: أبو الحسن العلاء بن سالم الطبري الواسطي البغدادي، ومحمد بن عبادة الواسطي، وأحمد بن سهيل بن علي الباهلي الواسطي، وخالد بن محمد بن أبي مخلد الواسطي، وأبو الحسن علي بن مطر بن داود، ويحيى بن رزيق، وعمر بن سلم، وشعيب بن عبد الحميد الطحان، وعبد الله بن محمد بن عقبة بن أبي

(١) انظر في ترجمته: "الطبقات الكبرى" لابن سعد (٣١٤/٧). و"الكنى والأسماء" لمسلم بن الحجاج (٥٩/١، رقم الترجمة: ٩٥). و"تاريخ واسط" لبحشل (ص: ١٧٢). و"المقتنى في سرد الكنى" للذهبي (٧٨/١، رقم الترجمة: ٣١٥).

(٢) ٢٢٥/٢٤.

الضعفاء[١].

-ترجمة أبي بكر الحنفي[٢]:

هو عبد الكبير بن عبد المجيد، أبو بكر الحنفي البصري، روى له أصحاب الكتب الستة.

لم يذكر الحافظ المزي في "تهذيب الكمال" في ترجمة أبي بكر الحنفي أو في ترجمة عاصم بن محمد العمري **أنه روى عن عاصم بن محمد، وقد تتبعتُ في عددٍ من الموسوعات الحديثية المحوسبة مرويات أبي بكر الحنفي فلم يرو عن عاصم بن محمد شيئاً غير حديثنا هذا فقط**. وكذلك بعد التتبع وجدتُ أن أبا بكر الحنفي يروي أحاديث قليلة من طريق سعيد المقبري، ولكن ليس بواسطة عاصم بن محمد، إنما بواسطة آخرين كالضحاك بن عثمان وعبد الحميد بن جعفر عن سعيد المقبري.

روى عنه: أحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه في "صحيح مسلم"، وإسحاق بن منصور الكوسج في "صحيح مسلم"، وأبو خيثمة زهير بن حرب، وعُبيد الله بن عمر القواريري، وعلي بن المديني، وعمرو بن علي الفلاس في "سنن النسائي"، وبُندار في الكتب الستة، ومحمد بن يحيى الذهلي، وغيرهم.

كلام النقاد فيه:

قال الإمام أحمد بن حنبل: "ثقة"، وقال مرة عندما سُئل عنه: "أنا أُحدّث عنه".

وقال يحيى بن معين: "لا بأس به"، وزاد في رواية أُخرى: "هو صدوق".

وقال أبو حاتم: "لا بأس به، صالح الحديث".

وقال ابن سعد والعجلي والذهبي وابن حجر: "ثقة".

وقال أبو زرعة: "هم ثلاثة إخوة، وهم ثقات".

وقال العقيلي: "عبد الكبير ثقة، وأخوه أبو علي ثقة، والأخ الثالث ضعيف - يعني: عميراً-".

وقال الدارقطني: "هم أربعة إخوة، لا يُعتمد منهم إلا على أبي بكر وأبي علي".

(١) انظر فيمن حدثوا عنه وحدث عنهم: "تاريخ دمشق" (٢١/٤٠٧ و ٢٤/٢٢٠ و ٢٢٤-٢٢٥). و "الكامل" لابن عدي (٧/١٦٦). و"تفسير الطبري" (٩/٥٣، و ١٢/١٧٩، و ١٤/٨٦، و ٢٦/١٧٣). و "تفسير ابن كثير" (٢/٢٤٥ و٤٧٥). و "سنن الدارقطني" (١/٢١١). و "الصمت" لابن أبي الدنيا (ص: ٨٣، رقم: ٨٤). و "المعجم الكبير" للطبراني (٢٤/٣٨١، رقم الحديث: ٩٤٥). و "السنة" لابن أبي عاصم (١/٥٣، رقم الحديث: ١١٥). و "تاريخ واسط" لبحشل (ص: ٥٢ و ٥٩ و ٦٦ و ٩٠ و ١٧٢ و ٢١٧ و ٢١٨ و ٢٢٥). و" القول المسدد" لابن حجر (ص: ٤٩). و" تهذيب الكمال" للمزي (٧/٤٢٩، رقم الترجمة: ١٥٥٤. و٨/٤٦٨، رقم: ١٧٩١. و ١٩/١٧٥، رقم: ٣٦٩٤. و ٢٢/٥٠٩، رقم: ٤٥٧٠. و ٣٢/٤١٠، رقم: ٧١٢٦).

(٢) انظر ترجمته في: "تهذيب الكمال" (١٨/٢٤٣، رقم الترجمة: ٣٤٩٧)، والكتب التي أشار إليها محققه بشار عواد في الحاشية.

وأحب أن أشير إلى أنني لم أقع له على رواية عن عاصم بن محمد غير هذا الحديث ، وهذا يدل على أنه لا تُعرف له رواية عن عاصم ، أو أنه مقل جداً في الرواية عنه – على تقدير عدم وجود كل كتب الحديث مطبوعة بين أيدينا – .

واتفقوا على أنه مات بالبصرة سنة (٢٠٤هجري) ؛ إلا ابن حبان فإنه أرّخ وفاته سنة (٢٠٧هجري) .

فأخلص من هذا كله :

أن طريق معاذ بن معاذ وقرة بن عيسى هي الصواب المحفوظة عن عاصم ، وأن طريق أبي بكر الحنفي منكرة ، وأن الراجح من كلام النقاد هو ما ذكره الحافظ ابن عمار الشهيد من إعلال لرواية الحنفي ، وبالتالي تضعيف الحديث لكونه من حديث عبد الله بن سعيد ؛ وهو متروك واهٍ ، كما ذكر ذلك النقاد . وما جعلني أُرجح ذلك جملة من الأمور :

١-كون معاذ بن معاذ أحفظ وأوثق وأثبت من أبي بكر الحنفي .

٢-كون معاذ قد تابعه قرة بن عيسى .

٣-كون معاذ بن معاذ يُعرف بالرواية والأخذ عن عاصم بن محمد ، بخلاف أبي بكر الحنفي الذي لا يُعرف بالرواية عن عاصم أو أن أبا بكر مقل جداً في الرواية عن عاصم . وخير ما يدل على أن معاذاً معروف بالرواية والأخذ عن عاصم هو إخراج مسلم لروايته عن عاصم في "صحيحه" .

٤- أن عاصم بن محمد لا يُعرف كذلك بالرواية عن سعيد بن أبي سعيد أو أنه مقل جداً في الرواية عن سعيد هذا ، بخلاف روايته عن عبد الله بن سعيد المقبري فإنها معروفة . وخير ما يدلنا على ذلك أن الحافظ المزي عندما ترجم لعاصم ذكر أنه يروي عن عبد الله بن سعيد المقبري وأبي سعيد المقبري ، وقد ذكر ذلك كذلك في ترجمتيهما ؛ فذكر أن عاصماً يروي عنهما . وفي المقابل فإنه لم يذكر في ترجمة عاصم بن محمد ولا في ترجمة سعيد ابن أبي سعيد المقبري أن عاصماً يروي عن سعيد هذا . وقد تتبعتُ من خلال عددٍ من الموسوعات الحديثية المحوسبة روايات عاصم بن محمد فلم أجد له رواية واحدة عن سعيد بن أبي سعيد إلا رواية أبي بكر الحنفي لحديثنا هذا فقط ، في حين أنه قد روى – أعني : عاصماً – عدة أحاديث عن عبد الله بن سعيد المقبري ، فتأكد بذلك هذا الأمر .

وأظن أن الحافظ ابن عمار الشهيد ما حكم بنكارة رواية أبي بكر الحنفي ، وكون رواية معاذ هي المحفوظة ؛ إلا وكانت هذه الأسباب كلها مجتمعةً في خَلَده ، وكانت هذه الأسباب من أعظم الأسباب التي جعلته يرى ذلك ويُرجحه ، والله تعالى أعلم وأحكم .

وبعد هذا التطواف نستطيع الآن -بإذن الله تعالى – فهم مقصود الحافظ ابن عمار الشهيد من الأشباه وما يتعلق بها من المسائل .

الأشباه في هذا الحديث ومقصود الحافظ ابن عمار الشهيد منها :

سأعالج تحت هذا العنوان -بإذن الله تعالى - جملة من الأمور والمسائل المتعلقة بالأشباه في هذا الحديث ، ولا بد من الإشارة إلى أن بعض هذه المسائل لم ينص عليها الحافظ ابن عمار الشهيد نصاً واضحاً جليّاً ، وإنما استنبطتها من كلامه ومن تخريج ودراسة الحديث ، فغلب حينها على ظني أنه أراد ذلك وقصده من خلال ما ظهر لي في أثناء الدراسة .

والمسائل المتعلقة بالأشباه في هذا الحديث هي ما يلي :

١-بيان معنى الأشباه ومقصود الحافظ ابن عمار الشهيد منها :

وقبل أن أبيّن ذلك أحب أن أسوق كلامه هنا على الحديث ؛ ليكون قريباً يسهل تأمله ، فبعد أن ذكر الحديث من طريق أبي بكر الحنفي عازياً له إلى "صحيح مسلم" ، قال : "وهذا حديث منكر ، وإنما رواه عاصم بن محمد ، عن عبد الله بن سعيد المقبري ، عن أبيه .

وعبد الله بن سعيد شديد الضعف ، قال يحيى بن سعيد القطان : "ما رأيتُ أحداً أضعف من عبد الله بن سعيد المقبري" .

ورواه معاذ بن معاذ ، عن عاصم بن محمد ، عن عبد الله بن سعيد ، عن أبيه ، عن أبي هريرة . **وهو حديث يُشبه أحاديث عبد الله بن سعيد**"[١] اهـ .

فيقصد الحافظ ابن عمار بالأشباه هنا ما يرادف المحفوظ تماماً ، كأنه يُريد أن يقول : والمحفوظ في الحديث إنما هو من حديث عبد الله بن سعيد الذي رواه معاذ بن معاذ . فيكون حينها قد حكم على رواية معاذ بأنها هي المحفوظة من روايات الحديث ، وأن رواية أبي بكر الحنفي منكرة غير محفوظة ، وبالتالي فالحديث من حديث عبد الله بن سعيد ، وهو شديد الضعف ، فيكون الحديث حينئذٍ ضعيفاً جداً .

وبالتالي فيكون معنى الأشباه في هذا الحديث هو نفس معنى قول الناقد : وا لمحفوظ من الحديث طريق فلان .

٢-مدى الدقة العلمية في كلمة الحافظ ابن عمار الشهيد في الأشباه :

مما ترجح سابقاً تظهر دقة الحافظ ابن عمار الشهيد في حكمه بالأشباه ، وصوابه في ذلك . ويظهر كذلك أن الطريق التي رآها محفوظةً كانت فعلاً هي الطريق المحفوظة ، وأن الطريق التي رآها منكرة كانت فعلاً هي الطريق المنكرة غير المحفوظة في الحديث ، والله تعالى أعلم .

---

(١) علل الأحاديث في كتاب الصحيح لمسلم بن الحجاج (ص : ١١٧-١١٨) .

٣-الوسائل والقرائن التي استطاع من خلالها الحافظ ابن عمار الشهيد معرفة واستجلاء الأشباه في هذا الحديث :

قبل أن أذكر الوسائل والقرائن لا بد أن أُشير إلى أن ما سأذكره منها ليس هو فقط ما كان في خَلَد الحافظ ابن عمار الشهيد ، وإنما ما ظهر لي منها . فمن العسير جداً أن يُحيط أمثالنا في زماننا هذا بالملابسات كلها التي كانت في ذهن الناقد ؛ لما تميز به النقاد من ملكة علمية دقيقة ، اكتسبوها من كثرة محفوظاتهم مع الممارسة والفهم والمعرفة . وهذه الملكة لا يستطيع إنسان في زماننا أن يحوزها لعوامل وأسباب عدة .

ولذلك فما سأذكره لا يمثل إلا ما ظهر لي من خلال الدراسة ، وقد تكون هناك أشياء أُخرى لم أستطع الوقوف عليها حتى بعد الدراسة .

واعلم أنني قصدتُ بالوسائل هو ما يظهر من كلام الحافظ ابن عمار الشهيد ، وقصدتُ بالقرائن ما ظهر لي من خلال الدراسة ولم يُشر الحافظ ابن عمار الشهيد إليه في كلامه .

وإليك هذه الوسائل وتلك القرائن التي استطاع الحافظ ابن عمار الشهيد من خلالها معرفة واستجلاء الأشباه في هذا الحديث :

١-كون الحنفي قد رواه عن عاصم بن محمد ، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري ، عن أبيه (أبي سعيد المقبري) ، عن أبي هريرة . في حين رواه معاذ بن معاذ عن عاصم بن محمد ، عن عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد المقبري ، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري ، عن أبي هريرة ، دون أن يُذكر فيه أبو سعيد المقبري .

فافترق الإسنادان في أمرين ؛ هما :

أولاً – أن إسناد أبي بكر الحنفي لم يُذكر فيه عبد الله بن سعيد ، بخلاف إسناد معاذ الذي ذُكر فيه عبد الله ابن سعيد .

ثانياً – أن إسناد أبي بكر الحنفي ذُكر فيه أبو سعيد المقبري بخلاف إسناد معاذ الذي لم يُذكر فيه أبو سعيد المقبري .

فدلَّ ذلك على أن القول بزيادة الثقة في هذا الحديث ، وأن أحدهما زاد زيادة ثقة ؛ غير سديد ، وأنه لا مدخل لزيادة الثقة في هذا الحديث ؛ لأنه لو كان عاصم إنما أخذ الحديث عن سعيد تارة ، وأخذه تارةً أُخرى عن ابنه عبد الله بن سعيد – فحفظه عنه في المرة الأُولى أبو بكر الحنفي ، وحفظه عنه في المرة الثانية معاذ – ؛ لو كان ذلك كذلك لما ذُكر أبو سعيد المقبري في إسناد الحنفي ولم يُذكر في إسناد معاذ ، إذا الأمر يُتصور على قول من يقول بزيادة الثقة في هذا الحديث كما يلي : عاصم قد أخذ الحديث عن عبد الله بن سعيد بإسناده الذي رواه معاذ ، ثم أراد عاصم علو الإسناد فأخذه عن سعيد بن أبي سعيد – الذي روى عنه عبد الله بن سعيد الحديث– ، فلا يُتصور والحالة هذه أن يُحدث سعيد بن أبي سيعد مرةً عن أبيه عن أبي هريرة ، ومرةً أُخرى عن أبي هريرة مباشرة دون أن يذكر أباه .

فَبَعُدَ حينئذٍ القول بزيادة الثقة في هذا الحديث ، ولزم القول بخطأ أحد الروايتين . فهذه إحدى القرائن الدالـــة على أن إحدى هاتين الروايتين منكرة ، والأُخرى محفوظة ، وهذا هو معنى الأشباه في هذا الحديث -كما ســبق ذكر ذلك- .

٢-كون معاذ بن معاذ أحفظ وأوثق وأثبت من أبي بكر الحنفي ، وهذا من الأسباب التي جعلت الحافظ ابـــن عمار الشهيد يُقدّم رواية معاذ على رواية الحنفي .

٣-كون معاذ بن معاذ يُعرف بالرواية والأخذ عن عاصم بن محمد ، وخير دليلٍ على ذلك إخراج مسلم لروايته عن عاصم في "صحيحه" . بخلاف أبي بكر الحنفي الذي لا يُعرف بالرواية عن عاصم ، أو أن أبا بكر مقل جداً في الرواية عن عاصم .وهذا يُعتبر من المرجحات لرواية معاذ على رواية الحنفي .

٤-كون عاصم بن محمد لا يُعرف كذلك بالرواية عن سعيد بن أبي سعيد أو أنه يُعتبر من المقلـــين جـــداً في الرواية عن سعيد هذا ، بخلاف روايته عن عبد الله بن سعيد المقبري فإنها معروفة .

وهذا يُعتبر أيضاً من المرجحات القوية لرواية معاذ على رواية الحنفي ، والله تعالى أعلم .

٤-سبب وقوع الأشباه في هذا الحديث :

إن السبب في وقوع الأشباه في هذا الحديث هو الوَهَمُ والخطأ من الثقة الذي هو أبو بكر الحنفي ، والله تعالى أعلم .

الفصل الثاني : نماذج مِن الأحاديث التي حكم عليها النقاد بأنها تُشبه حديث القصّاص أو الكذّابين أو الصّالحين

الفصل الثاني : نماذج من الأحاديث التي حكم عليها النقاد بأنها تُشبه حديث القصّاص أو الكذّابين أو الصّالحين :

يشتمل هذا الفصل على بعض الأحاديث التي حكم عليها النقاد بأنها تُشبه أحاديث القصاص أو الكذّابين أو الصالحين .

وقد جمعتُ بين ألفاظ النقاد التي يُطلقونها على بعض الأحاديث لتشبيهها بأحاديث القصاص والكذّابين والصالحين في فصلٍ واحدٍ لأمرين :

أحدهما : أن ألفاظ النقاد المُطْلقة في ذلك والدّالّة على الأشباه قليلة ، فكان يصعب حينئذٍ إفراد كلٍّ منها في فصلٍ مستقلٍ .

ثانيهما : أن بينها اتفاقاً عامّاً في نكارة متون هذه الأحاديث ومشابهتها لحديث كل قومٍ من هؤلاء الأقوام . واتفاقاً كذلك في تفرد من قيلت فيه هذه الألفاظ بالحديث ، ورواية ما لا يُتابع عليه ، وما لا أصل له من حديث شيوخه .

من أجل ذلك جمعتُ بين هذه الألفاظ في فصلٍ واحدٍ .

وقد ذكر الحافظ ابن رجب الحنبلي هذا النوع في القاعدة التي أفردها للكلام عن الأشباه ، ممثلاً لقول الناقد : " يشبه القصاص " بمثالين ؛ حيث قال :

" ومن ذلك – أي : من الأشباه – قول ابن المديني في حديث الفضل بن عباس ، عن النبي –صلى الله عليه وسلم– في خطبة الوداع ، الذي رواه القاسم بن يزيد بن عبد الله بن قسيط ، عن أبيه ، عن عطاء ، عن الفضل : إنه يُشبه أحاديث القصاص ، وليس يُشبه أحاديث عطاء بن أبي رباح .

ومنه قول أبي أحمد الحاكم في حديث علي الطويل في الدعاء لحفظ القرآن : إنه يُشبه أحاديث القصاص" (١) .

والحديث الأول مداره على القاسم بن يزيد ، وهو ضعيف ، وحديثه منكر ، كما ذكر ذلك العقيلي (٢) ، والذهبي (٣) ، وابن حجر (٤) .

وبالتالي فلا يُشترط فيمن يقول فيه النقاد " حديثه يشبه القصاص " أن يكون ثقة ؛ قد غُمز في حديث واحد بعينه ، فقد يكون متفقاً على ضعفه ، والله تعالى أعلم .

---

(١) شرح علل الترمذي (٢/ ٨٦٨ – ٨٦٩) .

(٢) ضعفاء العقيلي (٣/ ٤٨١ ، رقم الترجمة : ١٥٤١) .

(٣) ميزان الاعتدال (٥/٤٦٣ ، رقم الترجمة : ٦٨٦١) .

(٤) لسان الميزان (٤/ ٤٦٧ ، رقم الترجمة : ١٤٥٤) .

المبحث الأول : أبو معمر عبَّاد بن عبد الصمد البصري التيمي :

قال الحافظ الذهبي في ترجمة عباد بن عبد الصمد : " قال العقيلي : حدثنا جبرون بن عيسى بمصر ، حدثنا يحي بن سليمان مولى قريش ، حدثنا عباد بن عبد الصمد ، عن أنس قال : سمعتُ رسول الله – صلى الله عليه وسلم– يقول : (إذا كان أول ليلة من رمضان نادى الله رضوان خازن الجنة ؛ فيقول : زين الجنان للصائمين . . .) فذكر حديثاً طويلاً يُشبه وضع القصاص"(١) .

لفهم مراد الحافظ من قوله : " يُشبه وضع القصاص" لا بُدَّ مما يلي :

١– دراسة هذا الحديث ، وذكر كلام النقاد عليه ، وذلك بعد تخريجه وتتبع طرقه ورواياته .

٢– ترجمة عباد بن عبد الصمد ترجمة مستفيضة ، مُركزاً فيها على إبراز حاله من خلال كلام النقاد والمعتمد على سبر مروياته وحديثه .

٣– ذكر بعض أحاديثه الأُخرى ، وتخريجها ، ودراستها ، وذكر كلام النقاد عليها .

أولاً – تخريج حديث (إذا كان أول ليلة . . .) ودراسته وكلام النقاد عليه :

ما أخرجه العقيلي ؛ حيث قال : " ومن حديثه (أي : حديث عباد) ما حدثناه جبرون بن عيسى المغربي بمصر ؛ قال :حدثنا يحيى بن سليمان القرشي مولى لهم ؛ قال :حدثنا أبو معمر عباد بن عبد الصمد ، عن أنس بن مالك أنه قال : سمعتُ رسول الله– صلى الله عليه وسلم–يقول : (إذا كان أول ليلة من شهر رمضان نادى الله – تبارك وتعالى – رضوان خازن الجنة ؛ يقول : يا رضوان ، فيقول : لبيك سيدي وسعديك ، فيقول : زَيِّن الجنان للصائمين والقائمين من أُمة محمد –صلى الله عليه وسلم– ، ثم لا تُغلقها حتى ينقضي شهرهم .[فإذا كان اليوم الثاني أوحى الله إلى مالك خازن النار : يا مالك ؛ اغلق أبواب النيران عن الصائمين والقائمين من أُمة محمد – صلى الله عليه وسلم– ، ثم لا تفتح حتى ينقضي شهرهم](٢) . ثم إذا كان اليوم الثالث أوحى الله – تبارك وتعالى – إلى جبريل : يا جبريل ؛ اهبط إلى الأرض ، فَغُلَّ مردة الشياطين وعُتَاة الجن ؛ كي لا يُفسدوا على عبادي صومهم . ثم قال –صلى الله عليه وسلم– : إن لله – تبارك وتعالى – ملكاً رأسه تحت عرش الرحمن ورجلاه في تخوم الأرض السابعة السفلى ، له جناحان ؛ أحدهما بالمشرق والآخر بالمغرب ، أحدهما من ياقوت أحمر والآخر من زبرجد أخضر ، يُنادي في كل ليلة من شهر رمضان : هل من تائب فيُتاب عليه ؟ ، هل من مستغفر فيُغفر له ؟ ، هل من صاحب حاجة فيُسعى بحاجته ؟ ، يا طالب الخير أبشر ، ويا طالب الشر أقصر وأبصر . ثم قال : ألا وإن لله – تبارك وتعالى – في كل ليلة عند السحور والإفطار سبعة آلاف عتيق من النار ، قد استوجبوا العذاب من رب

(١) ميزان الاعتدال(٣٦٩/٢ ، رقم الترجمة :٤١٢٨) .

(٢) سقطت هذه الفقرة من " ضعفاء العقيلي" (١٣٨/٣-١٣٩) ، وزدتُها من" العلل المتناهية" لابن الجوزي(٤١/٢-٤٢ ، رقم الحديث :٨٧٩) حيث روى الحديث من طريق العقيلي ، والسياق يقتضيها ، والله أعلم .

العالمين . ثم قال : فإذا كان ليلة القدر هبط جبريل عليه السلام في كَبْكَبَةٍ من الملائكة ، له جناحان أخضران منضوضان بالدر والياقوت ، لا ينشرهما جبريل في كل سنة إلا ليلة واحدة ؛ وذلك قوله : ﴿تنزلُ الملائكة والروحُ فيها بإذن ربهم﴾ [١] ، أما الملائكة فمن تحت سدرة المنتهى ، وأما الروح فهو جبرائيل - عليه السلام - ، فيمسح بجناحيه يُسم على القائم والنائم والمصلي مَنْ في البر ومَنْ في البحر ؛ السلام عليك يا مؤمن ، السلام عليك يا مؤمن ، حتى إذا طلع الفجر صعد جبرائيل عليه السلام ومعه الملائكة ، فيتلقاه أهل السماوات ، فيقولون : يا جبرائيل ؛ ما فعل الرحمن بالصائمين شهر رمضان ؟ ، فيقول جبريل - عليه السلام - : خيراً ، ثم يسجد جبريل ومن معه من الملائكة ، فيقول الجبار - عز وجل - : يا ملائكتي ؛ ارفعوا رؤوسكم ، أُشهدكم أني قد غفرتُ للصائمين شهر رمضان ؛ إلا لمن أبى أن يُسلّم عليه جبريل ، قال : وجبريل عليه السلام لا يُسلّم في تلك الليلة على مدمن خمر . ولا عشار ، ولا [شاعر] [٢] ، ولا صاحب كُوبة ، ولا عَرْطَبَة [٣] ، ولا عاق والديه . ثم قال : فإذا كان يوم الفطر نزلت الملائكة ، فوقفت على أفواه الطريق ؛ يقولون : يا أُمة محمد ؛ اغدوا إلى رب كريم ، فإذا صاروا إلى المصلى نادى الجبار ؛ فقال : يا ملائكتي ؛ ما جزاء الأجير إذا فرغ من عمله ؟ ، قالوا : ربنا ؛ جزاؤه أن يُوفى أجره ، قال : فإن هؤلاء عبادي وبنو عبادي ، أمرتهم بالصيام فصاموا ، وأطاعوني ، وقضوا فريضتي ، قال : فيُنادي مناد : يا أُمة محمد ؛ ارجعوا راشدين فقد غُفر لكم) " [٤] .

قال ابن الجوزي - بعد أن روى الحديث من طريق العقيلي - :" وهذا حديث لا يصح عن رسول الله -صلى الله عليه وسلم- . فأما عباد بن عبد الصمد ، فقال البخاري : هو منكر الحديث . وقال الرازي : ضعيف الحديث جداً ، منكره . وقال العقيلي : ضعيف ، يروي عن أنس [نسخة] [٥] عامتها مناكير ، وهو غالٍ في التشيع" [٦] .

وقد أقر الحافظ ابن حجر [٧] الحافظ الذهبي على قوله في الحديث : " يُشبه وضع القصاص" .

وأقر السيوطي ابن الجوزي على ذكره الحديث في كتابه"الموضوعات" [٨] ، ناقلاً لكلمته ، مُقراً لها ؛ وهي :

---

(١) جزء من الآية (٤) من سورة القدر .

(٢) ورد في " العلل المتناهية" (٤٢/٢) بدل " شاعر" كلمة " ساحر" .

(٣) هي العود ، وقيل : الطُنبور ، وقيل : الأوتار كلها من جميع الملاهي ، انظر : " الفائق " للزمخشري (٤١٢/٢) ، و" لسان العرب "(٥٩٤/١) ، و"النهاية" لابن الأثير (٢١٦/٣) ، و" الغريب " لابن سلام (٢٧٩/٤) .

(٤) ضعفاء العقيلي (١٣٨/٣-١٣٩ ، رقم الترجمة :١١٢١) .

(٥) هذه الكلمة ساقطة من " العلل المتناهية" ، وبدونها تختلُ الجملة ، فاستدركتُها من كلام ابن الجوزي نفسه على هذا الحديث في كتابه " الموضوعات" (١٨٧/٢-١٨٨) .

(٦) العلل المتناهية(٤٢/٢) .

(٧) انظر : " لسان الميزان" (٦٧٠/٣-٦٧٣ ، رقم الترجمة :٤٤٣٤) .

(٨) ١٨٧/٢-١٨٨ .

" ورواه عباد بن عبد الصمد عن أنس أبسط من هذا – يعني : أطول من متابعة قتادة . وسيأتي الكـــلام عنهـــا قريباً– ، وعباد قال العقيلي : يروي عن أنس نسخة عامتها مناكير" [١] .

وقد تابع عباداً على هذا الحديث اثنان :

المتابعة الأولى : ما رواه ابن حبان [٢] من طريق أصرم بن حوشب ؛ قال : حدثنا محمد بن يونس الحارثي ، عن قتادة ، عن أنس قال : قال رسول الله –صلى الله عليه وسلم– : (إذا كان أول ليلة من شهر رمضان نادى الجليل رضوان خازن الجنة . . . .) الحديث ، وذكره بمعناه ، ولكنه أخصر من حديث عباد .

وهذه المتابعة لعباد عن أنس لا يُفرح بها ، لأن فيها أصرم ، وقد قال عنه ابن معين : " كذاب خبيث" .

وقال عنه ابن حبان : " كان يضع الحديث على الثقات" [٣] .

ولذلك ذكر هذه المتابعة ابن الجوزي في كتابه " الموضوعات " [٤] ، وأقره على ذلك السيوطي . وقـــال : " لا يصح ، أصرم كذاب" [٥] ، وأيد ذلك كله الكناني في " تنزيه الشريعة" [٦] .

وأما المتابعة الثانية : فهي ما رواه الديلمي في " مسند الفردوس" [٧] من طريق محمد بن عُبيد ؛ قال : حدثنـــا الوليد ابن الفضل ، حدثنا الكابلي ، عن أبان ، عن أنس مرفوعاً .

ولا يُفرح بهذه المتابعة كذلك ؛ لأن فيها أبان بن أبي عياش ، وهو متروك الحديث . كما لا يخفى ذلك علـــى من اطّلع على كلام النقاد فيه .

هذا مُحصل ما ورد من متابعات– فيما وقفتُ عليه– ، وهي لا تنهض بنفسها ، فَضلاً أن تقوي غيرها .

فأعود لرواية عبّاد ، فأقول :

يظهر مما ذكرتُهُ من كلام النقاد على روايته أنه تفرد بها ، وأنها منكرة ، وأن هذا الحديث ليس له أصل مـــن حديث أنس ، ولا هو من كلام رسول الله– صلى الله عليه وسلم– ، وسيظهر هذا بجلاءٍ ووضوحٍ عند ترجمتـــه ، وذِكْرِ كلام العلماء فيه .

فعبّاد يروي البواطيل والمناكير وما لا أصل له من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه ؛ ولذلك قال العقيلي : "يروي عن أنس نسخة عامتها مناكير" ، هذا أولاً .

---

(١) اللآلئ المصنوعة (٩٩/٢) .

(٢) المجروحين (١٨١/١–١٨٣ ، رقم الترجمة : ١٢١) .

(٣) المجروحين (١٨١/١) .

(٤) ١٨٧/٢–١٨٨ .

(٥) اللآلئ المصنوعة (٩٩/٢) .

(٦) ١٤٥/٢–١٤٦ .

(٧) انظر : " اللآلئ المصنوعة " للسيوطي (٩٩/٢) .

وقال في موضع آخر من " التاريخ الكبير" : " سمع أنساً رضي الله عنه ، منكر الحديث" .

وقال ابن حجر : " وذكر ابن أبي حاتم في كتاب " خطأ البخاري" أن أباه وأبا زرعة وهما البخاري في التفرقة ، وإنما هو واحد . قلت (أي ابن حجر) : وأنا أظن أن عباد بن عبد الحميد المذكور قبله وقع فيه تصحيف ، وأنه هو ، بدليل كنيته ، وأنه يروي عن سعيد بن جبير أيضاً" .

قلتُ : وخير ما يؤيد ما ذكره الحافظ ابن حجر ، وأن كلام البخاري الأول إنما هو في" عباد بن عبد الحميد" : أن ابن عدي ترجم لعباد بن عبد الصمد بعد أن ترجم لعباد بن عبد الحميد مباشرة ، وقال في ترجمة ابن عبد الحميد : " روى عنه الحكم بن يعلى ، سمع سعيد بن جبير ، كنيته أبو معمر ، فيه نظر . سمعتُ ابن حماد يذكره عن البخاري" ، وجميع ما ذكره هنا مطابق تماماً لما ذكره البخاري في الموضع الأول من " التاريخ الكبير" .

قال العقيلي : " يروي عن أنس ، أحاديثه مناكير ، لا يُعرف أكثرها إلا به ، ثم ساق الحديث الذي درسته سابقاً ،

ثم قال : وله عن أنس [نسخة] [١] فيها مناكير كثيرة " .

قال ابن عدي : " يُحدِّث عن أنس بالمناكير ، ثم قال ابن عدي : وعباد بن عبد الصمد له عن أنس غير حديث منكر ، وعامة ما يرويه في فضائل علي ، وهو ضعيف ، منكر الحديث ، ومع ذلك غالٍ في التشيع" .

قال ابن حبان : " منكر الحديث جداً ، يروي عن أنس ما ليس من حديثه . وما أراه سمع منه شيئاً ، فلا يجوز الاحتجاج به فيما وافق الثقات ، فكيف إذا انفرد بأوابد ؟ ! ، ثم ساق له حديثين منكرين ، ثم قال : أخبرنا بالحديثين محمد بن الحسن بن قتيبة بعسقلان ؛ قال : حدثنا غالب بن وزير الغزي ؛ قال : حدثنا المؤمن بن عبد الرحمن الثقفي ؛ قال : حدثنا عباد بن عبد الصمد ، عن أنس في نسخة كتبناها عنه بهذا الإسناد أكثرها موضوعة" .

وقال أبو أحمد الحاكم :" ليس بالمتين عندهم" .

وقال أبو العرب الصقلي : " من أهل البصرة ، قدم القيروان ، وكان قد لقي أنس بن مالك والحسن البصري وغيرهما ، وأخذ عنه ناسٌ كثير من أهل أطرابلس والقيروان ، وخرج إلى قسطنطينية فمات بها ، وقد ذكرناه في كتابنا الذي ألفناه في ثقات المحدثين وضعافهم ، وبيّنا أمره ، وهو يروي مناكير لا يرويها غيره عن أنس ، ولكنه مشهور ؛ لكثرة من أخذ عنه من أهل القيروان وطرابلس . وسكن قسطنطينية إلى أن مات " ، فقال ابن حجر : "وهي فائدة قد نبه عليها " .

وقال ابن حجر : " ثم راجعتُ الغرباء لابن يونس فوجدتُهُ ذَكَرَهُ ، وقال : قدم مصر ، وسكن المغرب ، وكانت وفاته بها ، وله ولد يُقال له أبو عاصم كان ثقة ، وأقام بالمغرب أيضاً " .

وقال ابن الجوزي : " يروي عن أنس نسخة عامتها مناكير ، وعامة ما يروي في فضائل علي ، وهو غالٍ في

---

(١) هذه الكلمة ساقطة من المطبوع ، وبدونها يختلُّ المعنى ، وقد زدتُها مما نقله ابن حجر عنه في " اللسان" (٣/٦٧٠) .

التشيع" .

وقال الذهبي وبرهان الدين الحلبي : " واهٍ " ، وقال الذهبي -وهويذكر من حدّث عنه كامل بن طلحة الجحدري- : " وعباد بن عبد الصمد أحد التلفى" .

فيظهر من ترجمته أنه منكر الحديث جداً ، وأنه لا يُعرف له حديث صحيح واحد ، وأنه يروي عن أنس نسخة عامتها مناكير ، لا أصل لها من حديث أنس ، فقد تفرد بها عن أنس ، فلم يُتابعه عليها أحد .

وحديثنا السابق من جملة هذه الأحاديث المنكرة ، ويدخل في كل ما حَكَوْهُ عنه سابقاً ، ولكن ليتضح أكثر معنى قول الحافظ الذهبي : " يُشبه وضع القصاص" ؛ لا بُدَّ من ذِكْر بعض أحاديثه وكلام النقاد عليها ، والله تعالى أعلم .

ثالثاً – دراسة بعض أحاديثه وتخريجها وذِكْر كلام النقاد عليها :

الحديث الأول :

ما رواه ابن عدي (١) ، ومن طريقه ابن عساكر في " تاريخ دمشق" (٢) ، فقال ابن عدي : " ثنا محمد بن دبيس بن بكار ، ثنا السري بن يزيد ، ثنا سهل بن صالح ، ثنا عباد بن عبد الصمد ، عن أنس قال : قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم- :(صلّى عليَّ الملائكة وعلى عليّ بن أبي طالب سبع سنين ، ولم يصعد أو ترتفع شهادة أن لا إله إلا الله من الأرض إلى السماء إلا مني ومن عليّ بن أبي طالب)" .

ثم قال ابن عدي -بعد أن ذكر هذا الحديث في ترجمة عبّاد- : "وعباد بن عبد الصمد له عن أنس غير حديث منكر ، وعامة ما يرويه في فضائل عليّ ، وهو ضعيف منكر الحديث ، ومع ذلك غالٍ في التشيع" (٣) .

وقال الذهبي بعد أن ذكر هذا الحديث في ترجمة عبّاد من " الميزان" : " وهذا إفْك بيِّن" (٤) ، وأقره ابن حجر على ذلك في" لسان الميزان" (٥) .

أقول : وهو بيِّن البطلان ، بيِّن الكذب . وبهذا الحديث وغيره حكم عليه ابن عدي بأنه غالٍ في التشيع ، فدلَّ ذلك على صحة الطريق إليه ، وإلا لَمَا حكم عليه بالتشيع .

ثم إن الحديث منكر من حديث أنس ، فلم يروه عن أنس – رضي الله عنه – أصحابه الثقات ، بل لم يروه

---

(١) في " الكامل" (٣٤٢/٤) ، رقم الترجمة : ١١٧١ ، في ترجمة : عبّاد بن عبد الصمد) .

(٢) ٣٩/٤٢ .

(٣) الكامل (٣٤٢/٤) .

(٤) ٣٦٩/٢ .

(٥) ٦٧١/٣ .

أحد من أصحاب رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ، إلا بإسناد مُظلم إلى هذا الصحابي [١] ، فدلَّ ذلك على أن عبّاداً منكر الحديث جداً ، ومن أجل ذلك حكم عليه الحافظ أبو حاتم بأنه لم يروِ حديثاً صحيحاً واحداً .

الحديث الثاني :

ما رواه ابن أبي الدنيا [٢] وموسى بن هارون [٣] ومحمد بن بشر بن مطر [٤] ؛ قالوا : حدثنا كامل بن طلحة الجحدري ، حدثنا عباد بن عبد الصمد أبو معمر ، عن أنس بن مالك – رضي الله عنه – قال : (لما قُبض رسول الله –صلى الله عليه وسلم– ، أحدق به أصحابه ، فبكوا حوله ، واجتمعوا ، فدخل رجل أصهب اللحية ، جسيم صبيح ، فتخطّى رقابهم ، فبكى ، ثم التفت إلى أصحاب رسول الله –صلى الله عليه وسلم– ، فقال : إن في الله عزاءً من كل مصيبة ، وعوضاً من كل فائت ، وخلفاً من كل هالك ، فإلى الله فأنيبوا ، وإليه فارغبوا ، ونظره إليكم في البلاء فانظروا ، فإنما المصاب مَنْ لم يُجبر ، وانصرف . فقال بعضهم لبعض : تعرفون الرجل ؟ ، فقال أبو بكر وعليّ : نعم ، هذا أخو رسول الله –صلى الله عليه وسلم– الخضر عليه السلام) .

قال الطبراني في " المعجم الأوسط" : " لا يُروى هذا الحديث عن أنس إلا بهذا الإسناد ، تفرد به عبّاد بن عبد الصمد " .

وقال الحاكم– بعد أن روى هذا الحديث– : " هذا شاهدٌ لما تقدم ، وإن كان عبّاد بن عبد الصمد ليس من شرط هذا الكتاب" .

قال البيهقي : " عبّاد بن عبد الصمد ضعيف ، وهذا – أي : هذا الحديث– منكرٌ بمرة" .

ونقل ابن عساكر كلام البيهقي هذا على الحديث ولم يُعلّق عليه ، فدلَّ على إقراره به .

وقال الهيثمي– بعد أن ذكر هذا الحديث– : " رواه الطبراني في "الأوسط" ، وفيه عبّاد بن عبد الصمد أبو معمر ضعّفه البخاري" [٥] .

وقال ابن حجر حاكماً على هذا الحديث في " فتح الباري" : " في إسناده عبّاد بن عبد الصمد ، وهو واهٍ" [٦] ،

---

(١) انظر بعض هذه الأسانيد المكذوبة والمنكرة جداً لهذا الحديث في: " اللآلي "(٣٢٠/١-٣٢١)،و " الموضوعات " لابن الجوزي (٣٤٠/١ و٣٤١) .

(٢) انظر : " الإصابة "لابن حجر (٣١٦/٢-٣١٧) ، فقد ساق إسناد ابن أبي الدنيا بكامله ، ولم أجده في كتبه .

(٣) أخرجه الطبراني في" المعجم الأوسط" (١٠٩/٨ ، رقم الحديث : ٨١٢٠) ، وفي " الدعاء "(١٣٧٠/٣ ، رقم الحديث : ١٢١٧) .

(٤) أخرجه الحاكم في " المستدرك" (٦٠/٣ ، رقم الحديث : ٤٣٩٢) ، ومن طريقه البيهقي في " دلائل النبوة " (٢٦٩/٧) ، ومن طريقهما ابن عساكر في " تاريخ دمشق " (٤٢٤/١٦) .

(٥) مجمع الزوائد (٣/٣) .

(٦)٤٣٥/٦ .

وقال عندما نقل إسناد ابن أبي الدنيا في " الإصابة" : " وعبّاد ضعّفه البخاري والعقيلي " (١) .

وقال الشوكاني- بعد أن ذكر هذا الحديث- : " وفي إسناده عبّاد بن عبد الصمد ، وهو ضعيف جداً" (٢) .

فاتفقت كلمة الحفاظ على أن هذا الحديث منكرٌ بمرة ، وأن بليته وآفته هو عبّاد بن عبد الصمد ، فلا داعي للتعليق على هذا الحديث ، فالأمر فيه واضحٌ بيّنٌ ، والله تعالى أعلم .

الحديثان الثالث والرابع :

ما أخرجه الطبراني (٣) ؛ فقال : " حدثنا جَبْرون بن عيسى المغربي المصري ؛ قال : نا يحيى بن سُليمان الجفري المغربي ؛ قال : نا عباد بن عبد الصمد أبو معمر ، عن أنس بن مالك قال : سمعتُ أبا بكر الصديق يقول : قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم- : (من اغتسل يوم الجمعة غُفرت له ذُنوبه وخطاياه ، فإذا أخذ في المشي إلى الجمعة كان له بكل خطوة عمل عشرين سنة ، فإذا فرغ من صلاة الجمعة أُجيز بعمل مائتي سنة)" .

وبإسناده السابق (٤) عن أنس بن مالك ، عن النبي -صلى الله عليه وسلم- أنه قال : (إذا طلبتَ حاجةً فأحببت أن تنجح ؛ فقل : لا إله إلا الله وحده لا شريك له العلي العظيم ، لا إله إلا الله وحده لا شريك له الحليم الكريم ، بسم الله الذي لا إله إلا هو الحي الحليم ، سبحان الله رب العرش العظيم ، والحمد لله رب العالمين ، ﴿كأنهم يوم يَرَوْنَ ما يُوعدون لم يلبثوا إلا ساعةً من نهارٍ بلاغٌ فهل يُهلك إلا القوم الفاسقون﴾ (٥) ، ﴿كأنهم يوم يَرَوْنها لم يلبثوا إلا عشيةً أو ضُحاها﴾ (٦) ، اللهم إني أسألك موجبات رحمتك ، وعزائم مغفرتك ، والغنيمة من كل بر ، والسلامة من كل ذنب ، اللهم لا تدع لي ذنباً إلا غفرته ، ولا هماً إلا فرجته ، ولا ديناً إلا قضيته ، ولا حاجةً من حوائج الدنيا والآخرة إلا قضيتها برحمتك يا أرحم الراحمين) .

فقال الطبراني حاكماً على الحديث الأول :" لا يُروى عن أبي بكر إلا بهذا الإسناد ، تفرد به يحيى بن سُليمان" .

وقال- رحمه الله تعالى- حاكماً على الحديث الثاني : " لا يُروى هذا الحديث عن أنس إلا بهذا الإسناد ، تفرد به يحيى بن سليمان" .

---

(١) ٣١٧/٢ .

(٢) نيل الأوطار(١٤٦/٤) .

(٣) في " المعجم الأوسط" (٣٥٧/٣ ، رقم الحديث :٣٣٩٧) .

(٤) أخرجه الطبراني في" المعجم الأوسط" (٣٥٨/٣ ، رقم الحديث :٣٣٩٨) ،و " المعجم الصغير " - مع الروض الداني - (٢١٣/١ ، رقم الحديث :٣٤١) ، و " الدعاء" (١٢٨٤/٢ ، رقم الحديث :١٠٤٤) .

(٥) جزء من آية (٣٥) من سورة الأحقاف .

(٦) آية (٤٦) من سورة النازعات .

وحكم الهيثمي على الأول بقوله :" رواه الطبراني في الأوسط ، وفيه عبّاد بن عبد الصمد أبو معمر ، ضعّفه البخاري وابن حبان"(١) .

وقال – رحمه الله- حاكماً على الثاني : " رواه الطبراني في الصغير والأوسط ، وفيه عبّاد بن عبد الصمد ، وهو ضعيف"(٢) .

وقال السيوطي معلقاً على الحديث الثاني : " أبو معمر ضعيف جداً ، قال الحافظ ابن حجر : وللحديث طريق أُخرى عن أنس في "مسند الفردوس" من رواية شقيق بن إبراهيم البلخي العابد المشهور ، عن أبي هاشم ، عن أنس بمعناه وأتمّ منه ، لكن أبا هاشم واسمه كثير بن عبد الله ، كأبي معمر في الضعف وأشد"(٣) .

أقول : فعدم متابعة الثقات لعبّاد بن عبد الصمد في روايته لهذين الحديثين عن أنس ، دليل على أنه يروي عنه ما لا أصل له من حديثه ، فهو يروي عن الثقات ما لا يعرفه المعروفون ، فأكثر من ذلك وأغرب .

بالإضافة إلى أن الحديث الأول منهما ظاهر فيه نكارة المتن ، بذكر الأُجور العظيمة الكبيرة على الأعمال اليسيرة ، وهذا الصنيع يُشابه صنيع القصاص ، وإن كان الحديث الثاني لا يظهر فيه ذلك ، والله تعالى أعلم .

الحديث الخامس :

ما أخرجه الطبراني في كتاب " الدعاء"(٤) ، حيث قال : " حدثنا معاذ بن المثنى ، ثنا كامل بن طلحة الجحدري ، ثنا عباد بن عبد الصمد ؛ قال : سمعتُ أنس بن مالك – رضي الله عنه – يقول : (أن رجلاً جاء إلى النبي –صلى الله عليه وسلم- يُقال له قبيصة بن المخارق ، قدم عليه ، فقال له النبي : يا خالاه ؛ أتيتني بعدما كبرت سنك ، ورق عظمك ، واقترب أجلك ! ، فقال : يا نبي الله ؛ أتيتك بعدما كبرت سني ، ورق عظمي ، واقترب أجلي ، وافتقرتُ فهنتُ على الناس ، قال : فبكى النبي –صلى الله عليه وسلم- لقوله افتقرتُ فهنتُ على الناس . فقال : يا نبي الله ؛ أفدني ، فإني شيخ نسي ، ولا تكثر عليّ ، قال : أُعلمك دعاءً تدعو الله عز وجل به ؛ كلمات اذكرهن إذا صليت الغداة ثلاث مرات ، فيدفع الله عز وجل عنك البرص والجنون والجذام والفالج ، ويفتح لك بها ثمانية أبواب الجنة ؛ تقول : اللّهم اهدني من عندك ، وأفض عليّ من فضلك ، وأسبغ عليّ نعمتك ، وأنزل عليّ بركتك) " .

فالإسناد صحيح إلى عبّاد بن عبد الصمد ، ولكن هذا الحديث لا أصل له من حديث أنس بن مالك – رضي الله تعالى عنه – ، فهذا الحديث لم يرد عن أنس إلا من هذه الطريق فقط، فيكون بذلك عبّاد قد تفرد عن أنس بما

(١) مجمع الزوائد (١٧٤/٢) .

(٢) مجمع الزوائد (١٥٧/١٠) .

(٣) اللآلئ المصنوعة (٤٧/٢) .

(٤) ٢٣٣/١ ، رقم الحديث :٧٣٣ .

لم يتابعه عليه أحد من ثقات أصحاب أنس، فصدق بذلك قول أبي حاتم بأنه لا يعرف له حديثاً واحداً صحيحاً .

الحديثان السادس والسابع :

ما رواه ابن عساكر [١] من طريق يحيى بن سليمان الجفري ؛ قال : نا عباد بن عبد الصمد ، عن الحسن ، عن أنس بن مالك قال : (جاءت فاطمة ومعها الحسن والحسين إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- في المرض الذي قُبض فيه ، فانكبت عليه فاطمة ، وألصقت صدرها بصدره ، وجعلت تبكي ، فقال النبي -صلى الله عليه وسلم-: مه يا فاطمة ، ونهاها عن البكاء ، فانطلقت إلى البيت ، فقال النبي - صلى الله عليه وسلم - وهو يستعبر الدموع : اللّهم أهل بيتي ، وأنا مُستودعهم كل مؤمن ، ثلاث مرات) .

وما رواه ابن عساكر [٢] كذلك من طريق يحيى بن سليمان ، عن أبي معمر عباد بن عبد الصمد ، عن أنس أنه قال : (قعد العباس وشيبة صاحب البيت يفتخران ؛ فقال له العباس : أنا أشرف منك . أنا عمُّ رسول الله- صلى الله عليه وسلم - ، ووصي أبيه ، وساقي الحجيج . فقال شيبة : أنا أشرف منك ، أنا أمين الله على بيته ، وخازنه ، أفلا ائتمنك كما ائتمني ؟ ! . فبهما على ذلك يتشاجران حتى أشرف عليهما عليّ ، فقال له العباس : على رسلك يا ابن أخي ، فوقف عليّ عليه السلام ، فقال له العباس : إن شيبة فاخرني ، فزعم أنه أشرف مني ، فقال : فما قلت له أنت يا عماه ؟ . قال : قلتُ له : أنا عمُّ رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ، ووصي أبيه ، وساقي الحجيج ، أنا أشرف منك . فقال لشيبة : ماذا قلت له أنت يا شيبة ؟ . قال : قلتُ له : أنا أشرف منك ، أنا أمين الله على بيته ، وخازنه ، أفلا ائتمنك ؛ زاد العلوي -وهوأحد رواة الحديث- ؛ الله عليه ، وقالا : كما ائتمني ؟ ، قال : فقال لهما : اجعلا لي معكما مفخراً ؟ ، قالا : نعم ، قال : فأنا أشرف منكما ، أنا أول من آمن بالوعيد من ذكور هذه الأمة ، وهاجر ، وجاهد . فانطلقوا ؛ زاد العلوي ؛ ثلاثتهم إلى النبي- صلى الله عليه وسلم- ، فجثوا بين يديه ، فأخبر كل واحد منهم بمفخرته ، فما أجابهم النبي -صلى الله عليه وسلم- بشيء ، فانصرفوا عنه ، فنزل ؛ زاد العلوي ؛ عليه الوحي بعد أيام فيهم ، فأرسل إليهم ثلاثتهم حتى أتوه ، فقرأ عليهم ﴿أجعلتم سِقَاية الحاجِّ وعِمَارَة المسجدِ الحرامِ كَمَنْ آمن بالله واليوم الآخر﴾ . . . إلى آخر العشر [٣]) ، قرأه أبو معمر .

وهذان الحديثان صحيحان إلى عبّاد بن عبد الصمد ، فهما يدلان بالإضافة إلى كثرة مناكيره وتفرداته ، يدلان على تشيعه وغلوه في ذلك ، وصدق الحافظ ابن عدي حين قال : " وعامة ما يرويه في فضائل عليّ ، وهو ضعيف

(١) في " تاريخ دمشق" (١٤/١٧٠) .

(٢) في " تاريخ دمشق" (٤٢/٣٥٧-٣٥٨) .

(٣) الآيات (١٩-٢٨) من سورة التوبة .

منكر الحديث ، ومع ذلك غالٍ في التشيع"[1].

والحديث الثاني وما ورد في كون قصة العباس وشيبة وعلي كانت سبباً لنزول قوله تعالى : ﴿أجعلتم سقاية الحاج وعمارة . . .﴾ ، يُخالف ما ثبت وصحّ في سبب نزول هذه الآيات . فقد أخرج مسلم في"صحيحه"[2]وغيره من حديث النعمان بن بشير قال : (كنتُ عند منبر رسول الله – صلى الله عليه وسلم – فقال رجل : ما أُبالي أن لا أعمل عملاً بعد الإسلام إلا أن أسقي الحاج ، وقال آخر : ما أُبالي أن لا أعمل عملاً بعد الإسلام إلا أن أعمر المسجد الحرام ، وقال آخر : الجهاد في سبيل الله أفضل مما قلتم ، فزجرهم عمر ، وقال : لا ترفعوا أصواتكم عند منبر رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ، وهو يوم الجمعة ، ولكن إذا صليتُ الجمعة دخلتُ فاستفتيتُهُ فيما اختلفتم فيه ، فأنزل الله – عز وجل – : ﴿أجعلتم سقاية الحاج وعمارة المسجد الحرام كمن آمن بالله واليوم الآخر﴾) .

جملة أُخرى من أحاديثه يرويها عنه رجلٌ مُتكلمٌ فيه :

إن أحاديث عبّاد التي يرويها عنه تلاميذ قد جُرحوا جرحاً شديداً من قِبَلِ النقاد قد اختلفت أنظار النقاد في بعضها ، فمنهم من يجعل الخطأ فيها ناتجاً من عباد ؛ فينصّ حينها على أن النكارة في الحديث منه ، أو أنه يذكر هذا الحديث المنكر في ترجمة عبّاد . ومنهم من يجعل الخطأ فيها ناتجاً من تلاميذ عباد ؛ فينصّ حينها على أن النكارة والخطأ في هذا الحديث من تلميذه ، أو أنه يذكر هذا الحديث المنكر في ترجمة تلميذه . وهذا الاختلاف لم يكن فيها كلها ، بل كان في بعضها .

واعلم أن أكثر هذه الأحاديث تدور على تلميذين من تلاميذه ، هما : الحكم بن يعلى بن عطاء المحاربي الكوفي ، ومؤمل بن عبد الرحمن بن العباس الثقفي .

وسأبدأ بذكر أحاديث الأول ، ثم أُثني بأحاديث الآخر منهما .

وإليك بعض هذه الأحاديث :

أ- ما رواه أبو أيوب سليمان بن عبد الرحمن الدمشقي[3] ؛ قال : حدثنا الحكم بن يعلى بن عطاء الكوفي المحاربي –رأيتُهُ بدمشق – ؛ قال : حدثنا أبو معمر عبّاد بن عبد الصمد ؛ قال : سمعتُ سعيد بن جُبير ؛ قال : أخبرني سواد بن قارب الأزدي قال : (كنتُ نائماً على جبلٍ من جبال السراة ، فأتاني آتٍ فضربني برجله ، وقال :

---

(١) الكامل (٣٤٢/٤) .

(٢) ١٤٩٩/٣ ، رقم الحديث :١٨٧٩ .

(٣) أخرجه ابن عدي في" الكامل" (٢/٢١٠-٢١١) ، والطبراني في " المعجم الكبير" (٧/٩٥ ، رقم الحديث :٦٤٧٦) ، والبخاري في " التاريخ الكبير" (٤/٢٠٢) ، ومن طريق الأخير ابن عساكر في " تاريخ دمشق" (١٥/٩١) .

قُمْ يا سَـــوادُ بنَ قـــــارِبِ أتاكَ رسولٌ من لُؤَيِّ بنِ غالِبِ

قال : فاستويتُ قاعداً ، وأدبر وهو يقولُ :

عَجِبْـــتُ للجنِّ وأرْجاسِهَا وشَدِّهـــــا العـــيْسَ بأحـــلاسِهَا

تَهْوِي إلى مكَّةَ تَبْغي الهُدى ما صَالِـــحُوهَا مثْـــلَ أرْجاسِهَا

قال : ثم عدتُ فنمتُ ، فأتاني ، فضربني برجله ، وقال :

قُمْ يا سَوادُ بنَ قَارِبِ أتاك رسولٌ من لُؤَيِّ بنِ غَالِبِ

قال : فاستويتُ قاعداً ، وأدبر وهو يقول :

عَجِبْتُ لِـــجنِّ وأخْبَـــارِهَا وَشَـــــدِّهَا العِيسَ بأكْوَارِهَـــــا

تَهْوِي إلى مكَّةَ تَبْغِي الهُدَى ما مُؤْمِنُوهَـــــا مِثْــــلَ كُفَّارِهَــــا

قال : ثم عدتُ فنمتُ ، فأتاني ، فضربني برجله ، وقال :

قُــــمْ يا سَوَادُ بنَ قَــــارِبِ أتاكَ رسولٌ من لُؤَيِّ بنِ غَالِبِ

فاستويتُ قاعداً ، وأدبر وهو يقول :

عَجِبْــــتُ للجــــنِّ وَتِطْلابِهَـــا وَشَدِّهـــــا العِــــيْسَ بأقْتابِهَـــا

تَهْــــوِي إلى مَكَّةَ تَبْغِي الهُدَى ما صَـــادِقُوهَا مِثْــــلَ كُذَّابِهَـــا

فَارْحَلْ إلى الصَّفْوَةِ منْ هاشِمٍ وَاسْمُ بِعَيْنَيْكَ إلـــــى رَأْسِهَـــــا

قال : فأصبحتُ ، فاقتعدتُ بعيراً لي حتى أتيتُ مكة ، فإذا رسول الله – صلى الله عليه وسلم –قد ظهر ، قال : فأخبرتُه الخبر ، وبايعتُه) .

فقال البخاري في ترجمة (الحكم بن يعلى) من " التاريخ الكبير" : " سمع عباد بن عبد الصمد ، قال لي سليمان ابن عبد الرحمن : رأيته بدمشق ، عنده عجائب ، منكر الحديث ، ذاهبٌ ، تركتُ أنا حديثه" [١] .

وقال في ترجمته من " التاريخ الأوسط" : " سمع عباد بن عبد الصمد أبو معمر ، سمع – أي : عباد – سعيد بن جُبير ، سمع – أي : ابن جُبير– سواد بن قارب . قال لي سليمان بن عبد الرحمن : رأيته بدمشق ، هو منكر الحديث" [٢] .

والإسناد الذي ساقه البخاري في " التاريخ الأوسط" إنما يُريد به حديثنا هذا .

وقال البخاري في " التاريخ الكبير" في ترجمة (سواد بن قارب الأزدي) – بعد أن روى حديثنا هذا بإسناده– : " ولا يصح ، الحكم بن يعلى" [٣] .

---

(١) ٣٤٢/٢ ، رقم الترجمة :٢٦٨٤ .

(٢) ١٨٢/٢ .

(٣) ٢٠٢/٤ ، رقم الترجمة :٢٤٩٧ .

وروى ابن عدي الحديث في ترجمة الحكم بعد أن نقل كلام البخاري فيه ، ثم قال : " والحكم بن يعلى بن عطاء هذا له غير ما ذكرتُ من الحديث ، وليس رواياته بالكثيرة"[١] .

وأخرج ابن عساكر حديثنا هذا من طريق البخاري في ترجمة (الحكم بن يعلى) ، ناقلاً كلام البخاري على الحكم وعلى حديثنا ، دون تعقيب ، فدلَّ ذلك على إقراره به .

وقال أبو حاتم الرازي عن (الحكم بن يعلى) :" متروك الحديث ، منكر الحديث"[٢] .

وقال أبو زرعة الرازي عنه : " ضعيف الحديث ، منكر الحديث"[٣] .

وقال ابن حبان فيه : " يروي عن العراقيين والشاميين المناكير الكثيرة التي يسبق إلى القلب أنه المتعمد لها ، لا يُحتج بخبره"[٤] .

والنقاد مُطبقون على تركه ، والمبالغة في جرحه وتضعيفه[٥] .

فهذا عموم كلام النقاد المتقدمين في هذا الحديث ، فهم مُتفقون على أن البلية في هذا الحديث من الحكم بن يعلى المحاربي . وليست من عبَّاد ، مع أن عبَّاداً فيه ما فيه - كما سبق ذلك - ، ولكنهم ببصيرتهم الثاقبة ، وحنفيتهم الحديثية الهائلة استطاعوا أن يُحدِّدوا ممن الخطأ ، وإن كان التلميذ وشيخه شديدا الضعف جداً ، فهذا الأمر لم يُعيهم في تحديد ذلك .

وذهب الحافظ ابن حجر -رحمه الله تعالى- إلى أن عبَّاداً هو سبب ضعف الحديث . فقال : " . . . وأخرج البخاري في " تاريخه" والطبراني من طريق عباد بن عبد الصمد ، عن سعيد بن جُبير ؛ قال : أخبرني سواد بن قارب ؛ قال : (كنتُ نائماً) ، فذكر قصته الأُولى دون قصته مع عمر ، وهذا إن ثبت دلَّ على تأخر وفاته ، لكنَّ عباداً ضعيف"[٦] .

أقول : بل الصواب ما سبق كما ذكر ذلك النُقاد ، فمع كون عباد بن عبد الصمد منكر الحديث جداً ، إلا أنه لم يُحدِّث بهذا الحديث ، فالبلية فيه من الحكم بن يعلى الكوفي ، لا من عباد ؛ لأنه لا أصل له من حديثه ، والله أعلم .

---

(١) الكامل (٢/٢١٠-٢١١) .

(٢) الجرح والتعديل (٣/١٣٠ ، رقم الترجمة :٥٨٩) .

(٣) المصدر السابق .

(٤) المجروحين (١/٢٥١) .

(٥) ومن مصادر ترجمته - بالإضافة إلى المصادر السابقة - : " المغني في الضعفاء" للذهبي (١/١٨٦ ، رقم الترجمة : ١٦٨٣) ، و " الضعفاء والمتروكين" لابن الجوزي (١/٢٣٠ ، رقم الترجمة :٩٧٣) ، و " ميزان الاعتدال" (٢/٣٤٩ ، رقم الترجمة :٢٢١٤) ، و " لسان الميزان" (٢/٣٤١ ، رقم الترجمة : ١٣٨٧) ، و " ضعفاء العقيلي" (١/٢٦٠ ، رقم الترجمة :٣١٧) .

(٦) فتح الباري (٧/١٧٩) .

ب- ما رواه سليمان بن عبد الرحمن [١] ؛ قال : حدثنا الحكم بن يعلى بن عطاء المحاربي ؛ قال : حدثنا محمد ابن طلحة بن مصرف ، عن أبيه ، عن أبي معمر ، عن أبي بكر الصديق قال : قال رسول الله -صلى الله عليه وسلم- : (من بنى لله مسجداً ، ولو كمفحص قطاة ، بنى الله له بيتاً في الجنة) .

قال العقيلي بعد أن روى هذا الحديث في ترجمة (الحكم بن يعلى) : " وقد رُوي في فضل من بنى لله مسجداً أحاديث من غير هذا الوجه بأسانيد صالحة" [٢] .

وروى ابن عساكر هذا الحديث في ترجمة (الحكم بن يعلى) .

فدلَّ ذلك على أن نكارة هذا الحديث إنما هي من الحكم ، وليست من عبّاد ، فهذا الحديث ليس له أصل من أحاديث عبّاد .

ج- ما أخرجه الطبراني [٣] ؛ حيث قال : " حدثنا أحمد بن إبراهيم ؛ قال : حدثنا سليمان بن عبد الرحمن ؛ قال : حدثنا الحكم بن يعلى بن عطاء المحاربي ؛ قال : حدثنا أبو معمر عباد بن عبد الصمد التيمي . عن سالم بن عبد الله بن عمر ، عن أبيه : (أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - نهى عن رضاع الحمقاء) " .

ثم قال الطبراني : " لم يروه عن سالم بن عبد الله إلا أبو معمر ، ولا عن أبي معمر إلا الحكم بن يعلى ، تفرد به سليمان بن عبد الرحمن" .

أقول : وليست البلية في هذا الحديث من سليمان بن عبد الرحمن ، فهو ثقة . وهو من شيوخ البخاري الذين يعتمد عليهم في جرح بعض الرواة وتعديلهم ، كما مرَّ ذلك قريباً عند ترجمة الحكم بن يعلى . وإنما البلية فيه من الحكم بن يعلى أو من أبي معمر عبّاد .

وقد جعل الهيثمي البلية فيه من عبّاد ، فقال بعد أن ذكر الحديث : " رواه الطبراني في الأوسط ، وفيه عباد بن عبد الصمد ، وهو ضعيف " [٤] ، والله تعالى أعلم .

د- ما رواه المؤمل بن عبد الرحمن الثقفي [٥] ، وكامل بن طلحة الجحدري [٦] .

قالا : حدثنا عبّاد بن عبد الصمد ، حدثنا أنس بن مالك مرفوعاً : (أُمتي على خمس طبقات ، كل طبقة أربعون عاماً ، فطبقتي وطبقة أصحابي أهل العلم والإيمان ، ثم الذين يلونهم إلى الثمانين أهل البر والتقوى ، ثم الذين يلونهم إلى العشرين ومائة أهل التواصل والتراحم ، ثم الذين يلونهم إلى الستين ومائة أهل التدابر والتقاطع ،

---

(١) أخرجه العقيلي في " ضعفاء العقيلي" (٢٦٠/١) ، وابن عساكر في " تاريخ دمشق" (٩٠/١٥) .

(٢) ضعفاء العقيلي (٢٦٠/١) .

(٣) في " المعجم الأوسط" (٢٧/١ ، رقم الحديث :٦٥) .

(٤) مجمع الزوائد (٢٦٢/٤) .

(٥) أخرجه ابن حبان في " المجروحين" (١٧١/٢) .

(٦) رواه ابن الجوزي في " الموضوعات" (١٩٦/٣-١٩٧ ، وانظر : " اللآلي المصنوعة " للسيوطي (٣٩٢/٢) .

ثم الهرج الهرج والهرب الهرب ، تربية جرو كلب خيرٌ من تربية ولد) .

قال الحافظ ابن حبان بعد أن روى هذا الحديث وآخر في ترجمة (عبّاد بن عبد الصمد) : " أخبرنا بالحديثين محمد بن الحسن بن قتيبة بعسقلان ؛ قال : حدثنا غالب بن وزير الغزي ؛ قال : حدثنا المؤمل بن عبد الرحمن الثقفي ؛ قال : حدثنا عبّاد بن عبد الصمد في نسخة كتبناها عنه بهذا الإسناد أكثرها موضوعة" (١) .

فحكم عليها بالوضع ، وكأنّه جعل البلية فيها من عبّاد ؛ لأنه ذكر الحديثين في ترجمته .

وذكر هذا الحديث ابن الجوزي في " الموضوعات" (٢) ، وجعل المُتهم به عبّاد بن عبد الصمد ، ثم ذكر كلام البخاري فيه وكلام غيره .

وذكر هذا الحديث كذلك برهان الدين الحلبي في كتابه " الكشف الحثيث " (٣) في ترجمة (عبّاد بن عبد الصمد) ، ونقل كلام الحافظ ابن حبان وابن الجوزي .

وذكر هذا الحديث كذلك الحافظان الذهبي وابن حجر في كتابيهما "ميزان الاعتدال" (٤) و " لسان الميزان" (٥) في ترجمة (عبّاد بن عبد الصمد) ، ونقلا كلام الحافظ ابن حبان .

وخير ما يدلّ على أن البلية في هذا الحديث من عبّاد ، وليست من المؤمل بن عبد الرحمن ، أمران :

الأول : اتفاق النقاد على أن الخطأ في هذا الحديث من عبّاد بن عبد الصمد وليس من المؤمل ، كما ذكرتُ ذلك سابقاً .

الثاني : أن كامل بن طلحة قد تابع المؤمل ، فَبَعُدَ بذلك كون الخطأ من المؤمل ، والتصقت البلية فيه بعبّاد بن عبد الصمد .

وقد تعقّب السيوطي ابنَ الجوزي - كعادته- ، فقال :" قلتُ : حديث أنس ، أخرجه ابن ماجة من طريقين ، فبرئ منه عبّاد . . ." (٦) ، ثم ساق هذين الطريقين المُظلمين ، غافلاً عن كل كلام وصنيع النقاد السابق ، والأعجب بعد أن ساق هذين الطريقين وشواهد أُخرى باطلة أو مكذوبة ، قال :" وقد أورد الحافظ ابن حجر في "عشارياته" حديث أنس ، وقال : هذا حديث ضعيف ، وعبّاد ويزيد الرقاشي ضعيفان ، وله شواهد كلها ضعاف ؛ منها : أن علي بن حُجْر رواه عن إبراهيم بن مطر الفهري ، وليس بعمدة ، عن أبي المليح بن أُسامة الهذلي القرشي ، وهو تالف ، عن الثوري ، عن محمد بن المنكدر ، عن ابنُ عباس نحوه ، قال : وإنما أوردته لأن له

---

(١) المجروحين (١٧١/٢) .

(٢) ١٩٦/٣-١٩٧ .

(٣) ص١٤٤ ، رقم الترجمة : ٣٦٤ .

(٤) ٣٦٩/٢ .

(٥) ٦٧٠/٣-٦٧١ .

(٦) اللآلئ المصنوعة (٣٩٣/٢) .

متابعاً ، ولكونه من إحدى السنن ، والله أعلم" [١] .

هـ- ما رواه غالب بن وزير الغزي [٢] ، ومحمد بن عُبيد الله بن ميمون [٣]- واللفظ له- .

قالا : حدثنا مؤمل بن عبد الرحمن الثقفي ؛ قال : حدثنا عبّاد بن عبد الصمد ، عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم- : (كُن ورعاً تكن أعبد الناس ، وارْضِ نفسك من الله تكن أغنى الناس ، وأحسن جوار مَنْ جاورك تكن مؤمناً ، وأحب للناس ما تُحب لنفسك تكن مسلماً ، ولا تُكثر الضحك ، فإن كثرة الضحك تُميتُ القلب . وكلُّ معروفٍ تصنعه إلى أخيك المسلم فهو صدقة ، والله في عون المسلم ما دام المسلم في عون أخيه ، ومن فرّج عن مكروبٍ كُربةً فرّج الله عنه كُرَباً يوم القيامة ، ومن أغاث ملهوفاً غفر الله له ثلاثاً وسبعين مغفرةً ؛ واحدةً لصلاح دنياه وآخرته ،واثنتين وسبعين تُرفع له درجات يوم القيامة) .

وبعد أن روى الحافظ ابن حبان هذا الحديث والذي قبله في ترجمة (عبّاد بن عبد الصمد) ، ذكر أنه ورد بهذا الإسناد نسخة أكثرها موضوعة .

وذكر هذا الحديث الحافظان الذهبي وابن حجر في كتابيهما "الميزان" [٤] و " اللسان" [٥] في ترجمة(عبّاد بن عبد الصمد) ، ونقلا كلام الحافظ ابن حبان . فهما بهذا الصنيع يُوافقان الحافظ ابن حبان في أن البلية فيه من عبّاد .

وفي المُقابل روى هذا الحديث الحافظ ابن عدي في ترجمة (مؤمل بن عبد الرحمن الثقفي) - مع أحاديث أُخرى- ، ثم قال : " ولمؤمل هذا غير ما ذكرتُ ، وعامة حديثه غير محفوظة" [٦] .

وهذا من الحافظ ابن عدي يدل على أنه يرى أن البلية في هذا الحديث من مؤمل ، وليست من عبّاد ، والله تعالى أعلم .

والخلاصة : أن قول الحافظ الذهبي عن الحديث منشأ الدراسة : " يُشبه وضع القصاص" يقصد به نكارة المتن وغرابة ألفاظه ، وأن ألفاظه ليست مشابهة لألفاظ رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ، وإنما تُشبه ألفاظ القصاص وأحاديثهم ، وأن هذا الطول المُفْرط في الحديث يدل على أنه من وضع القصاص وعملهم .

هذا هو مقصوده الأعظم ، ويدخل فيه كون عبّاد قد تفرد به عن أنس ، وروى عن أنس ما لا أصل له من حديثه ، وما لم يُحدّث به أنس . وهذا يدخل تبعاً ؛ لأن من روى متناً كهذا يُشبه متن القصاص ، لا يُمكن أن

---

(١) اللآلئ المصنوعة (٣٩٤/٢) .

(٢) أخرجه ابن حبان في " المجروحين" (١٧١/٢) .

(٣) أخرجه ابن عدي في " الكامل" (٤٤٠/٦) .

(٤) ٣٦٩/٢ .

(٥) ٦٧٠/٣-٦٧١ .

(٦) الكامل (٤٤٠/٦) .

يكون قد حدثه به أنس بن مالك - رضي الله عنه - ، وحينها لا بُدَّ أن يروي عن أنس ما ليس له أصل من حديثه ، وما لا يُتابعه عليه أحدٌ من ثقات أصحاب أنس - رضي الله عنه - .

المبحث الثاني : أبو هشام عبد الملك بن مِهْران المغازلي الرَّقاعي الموصلي :

قال أبو بشر محمد بن أحمد بن حماد الدولابي : " أخبرني أحمد بن شُعيب - هو : النسائي - ؛ قال : حدثنا سعيد بن عبد الرحمن - من أهل أنطاكية - ؛ قال : حدثنا موسى بن أيوب النصيبي ؛ قال : حدثنا عبد الملك بن مِهْران ، عن يزيد أبي معاوية ، عن ابن عَوْن ، عن محمد ، عن أبي هريرة قال : (نهى رسول الله-صلى الله عليه وسلم- أن نقصَّ الرؤيا حتى تطلع الشمس) .

قال النسائي : هذا الحديث يُشبه حديث الكذّابين ، وعبد الملك بن مِهْران ويزيد أبو معاوية مجهولان" [١] .

لفهم مقصود الإمام النسائي لا بُدَّ مما يلي :

١- تخريج هذا الحديث تخريجاً مُوسَّعاً ؛ بجمع طرقه ورواياته . ومن ثَمَّ دراسته ، وذِكْر كلام النقاد عليه - إن وُجِدَ - .

٢-ترجمة عبد الملك بن مِهْران ترجمة وافية .

أولاً - تخريج حديث : (نهى رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أن نقص الرؤيا . . .) ودراسته وذِكْر كلام النقاد عليه :

رواه الدولابي - بإسناده السابق- ، ومن طريقه ابن عساكر في " تاريخ دمشق" [٢] .

ورواه معمر في " الجامع" [٣] له ، فقال عبد الرزاق الصنعاني -راوية " الجامع" - : " أخبرنا معمر ، عن سعيد ابن عبد الرحمن الجحشي ، عن بعض علمائهم قال : (لا تقصَّ رؤياك على امرأة ، ولا تُخبر بها حتى تطلع الشمس)" .

ولم أجد للحديث - رغم البحث والتتبع- سوى ما سبق .

ومقولة الإمام النسائي " هذا الحديث يُشبه حديث الكذّابين" تحتمل أحد أمرين :

الأول : أنه أطلق هذه الكلمة مُريداً بها أنه لا يُعرف هذا الحديث من حديث ابن عون ، ولا من حديث محمد ابن سيرين ، ولا من حديث أبي هريرة ، فهؤلاء لم يُحدِّثوا به ، فهو لا أصل له من حديثهم .ويكون حينها قد تفرد ابن مِهْران أو يزيد أبو معاوية بهذا الحديث ، فلم يُتابعا عليه .

الثاني : أنه أطلق كلمته مُريداً بها أن هذا المتن كذب ، وأنه مُخالف للأحاديث الصحيحة ، ومُخالف لهدي

---

(١) الكنى والأسماء (ص١١٨-١١٩) .

(٢) ١٧٥/٣٧ .

(٣) وهو في آخر كتاب " المصنف" لعبد الرزاق الصنعاني(٢١٥/١١ ، رقم الحديث : ٢٠٣٦١) .

النبي -صلى الله عليه وسلم- ، إذ الثابت من هديه أنه كان يحضُّ الناس على أن يقصوا عليه رؤاهم ليُعبرها لهم بعد صلاة الفجر مباشرةً ، كما ثبت ذلك في " صحيح البخاري " (١) من حديث سَمُرة بن جُندب -رضي الله عنه- قال : (كان رسول الله -صلى الله عليه وسلم- مما يُكثر أن يقول لأصحابه : هل رأى أحدٌ منكم من رؤيا ؟ ، قال : فيقصّ عليه ما شاء الله أن يقصّ . وإنه قال لنا ذات غداة : إنه أتاني الليلة آتيان ، وإنهما ابتعثاني ، وإنهما قالا لي : انطلق . . .) الحديث ، وَعَنْوَنَ له البخاري ؛ فقال : " باب تعبير الرؤيا بعد صلاة الصبح" ، والأحاديث الدالة على ذلك كثيرة .

فالإمام النسائي حينها يكون قد قال كلمته السابقة على الحديث ؛ لأنه يُخالف ما ثبت من هديه -صلى الله عليه وسلم- ، مع وجود رجلين مجهولين ، مما جعله يحكم بكذب الحديث ، وأنه يُشبه حديث الكذّابين .

والذي أُرجحه من هذين الاحتمالين هو أن الإمام النسائي يُريد الاحتمال الثاني ، وأما إرادته للاحتمال الأول -مع وجوده في هذا الحديث ووقوعه- فبعيد ؛ لأن الإمام النسائي لو كان قصده بمقولته السابقة التفرد ورواية ما لا يُتابع عليه الرجل ، وما لا أصل له من حديث الثقات ، لما قال :" يُشبه حديث الكذّابين" ؛ لأن هذا الأمر يقع كذلك من الضعفاء والمغفلين وكثيري الخطأ والوهم من الرواة ، وليس فقط من الكذّابين . كما هو معلوم - من هذه الرسالة وغيرها- .

والذي يُؤكد ترجيحي للاحتمال الثاني أنه لا يُوجد في السند كذّابون ؛ ليكون حديثهم حينئذٍ مُشابهاً لحديث الكذّابين ، والله تعالى أعلم .

وأما بالنسبة للأثر المروي من طريق معمر ، فهو أثرٌ صحيح ثابتٌ من قول بعض العلماء ، **فسعيد بن عبد الرحمن** (٢) **هو :**

ابن جحش ، مِنْ ولد جحش ، الجحشي الحجازي الحجبي .

سمع ابن عمر - رضي الله عنهما - ، وروى عن : أبيه عبد الرحمن بن جحش ، وعمر بن عبد العزيز ، ويزيد ابن عبد الله بن قُسيط ، وعمرة بنت عبد الرحمن .

وسمع منه معمر بن راشد الصنعاني .

قال النسائي : " ليس به بأس" .

وقال الحافظ ابن حجر في " التقريب" : " صدوق ، من الخامسة" .

وذكره الحافظ ابن حبان في كتابه " الثقات" .

فالأثر حينئذٍ عن بعض العلماءِ صحيح ، ولا يُعكر عليه ما قاله الحافظ ابن حجر العسقلاني في " فتح الباري" ؛ وهو : " قوله : (باب تعبير الرؤيا بعد صلاة الصبح) فيه إشارة إلى ضعف ما أخرجه عبد الرزاق ، عن معمر ، عن

(١) ٤٣٨/١٢ ، رقم الحديث :٧٠٤٧ ، مع " فتح الباري" .

(٢) انظر ترجمته في : " تهذيب الكمال" (٥٢٥/١٠ ، رقم الترجمة :٢٣٠٩) ، والكتب التي أحال إليها المحقق في الحاشية .

سعيد بن عبد الرحمن ، عن بعض علمائهم قال : (لا تقصص رؤياك على امرأة ، ولا تُخبر بها حتى تطلع الشمس) ، وفيه إشارة إلى الرد على من قال من أهل التعبير : إن المستحب أن يكون تعبير الرؤيا من بعد طلوع الشمس إلى الرابعة ، ومن العصر إلى قبل المغرب . فإن الحديث دالٌّ على استحباب تعبيرها قبل طلوع الشمس ، . . . قال المهلب : تعبير الرؤيا عند صلاة الصبح أولى من غيره من الأوقات ؛ لحفظ صاحبها لها ، لقرب عهده بها ، وقبل ما يعرض له نسيانها ، ولحضور ذهن العابر ، وقلة شغله بالفكرة فيما يتعلق بمعاشه ، وليعرف الرائي ما يعرض له بسبب رؤياه ، فيستبشر بالخير ، ويحذر من الشر ، ويتأهب لذلك ، فربما كان في الرؤيا تحذير عن معصية فيكف عنها ، وربما كانت إنذاراً لأمر ، فيكون له مترقباً " [1] .

فإنما يقصد – رحمه الله تعالى– ضعف المقولة لمعارضتها الأحاديث الصحيحة الثابتة ، لا ضعف نسبتها لبعض أهل العلم ، فالضعف من جهة المتن لكونه مُعارضاً للأحاديث الصحيحة ، لا من جهة السند ، والله تعالى أعلم .

ثانياً – ترجمة عبد الملك بن مِهْران المغازلي الرّقاعي الموصلي [2] :

قال سُليمان بن عبد الرحمن ومُعلى بن سلام الخباز القرشي : " حدثنا عبد الملك بن مهران الرقاعي ، وكان يلبس الرقاع" .

وقال ابن حجر في " نُزهة الألباب في الألقاب" : " كان يلبس الرقاع زهداً . فنُسب إليها" .

وقال أحمد بن أبي الحواري : قلتُ لأبي هشام عبد الملك المغازلي : " أي شيءٍ الزهد في الدنيا ؟ ، قال : إعطاء المجهود ، وقطع الآمال ، وخلع الراحة" .

قال أبو حاتم الرازي : عبد الملك مجهول .

وقال النسائي– بعد أن روى حديثنا السابق– : " وعبد الملك بن مهران ويزيد أبو معاوية مجهولان" .

وقال أبو جعفر العقيلي : " عبد الملك بن مهران صاحب مناكير ، غلب على حديثه الوهم ، لا يقيم شيئاً من الحديث" ، وقال العقيلي في ترجمة (عثمان بن زائدة) :" روى عن نافع ، حديثه غير محفوظ ، روى عنه عبد الملك ابن مِهْران ، وعبد الملك متروك" .

وقال أبو أحمد بن عدي : " وعبد الملك بن مهران له غير ما ذكرتُ ، وهو مجهول ليس بالمعروف" .

---

(١) ١٢/٤٣٩–٤٤٠ .

(٢) انظر ترجمته في : " الجرح والتعديل" (٥/٣٧٠ ، رقم الترجمة :١٧٣٣) ، و " ضعفاء العقيلي" (٣/٣٤ ، رقم الترجمة : ٩٨٩) ، و " الكامل" (٥/٣٠٧ ، رقم الترجمة : ١٤٥٧) ، و" الثقات" (٧/١٠٣ ، رقم الترجمة : ٩١٩٣) ، و " تاريخ دمشق" لابن عساكر (٣٧/١٧٣ ، رقم الترجمة : ٤٢٦٧) ، و" الإكمال" لابن ماكولا (٤/١٣٧) ،و " الأنساب" للسمعاني (٦/١٤٩) ، و " الضعفاء والمتروكين" لابن الجوزي (٢/١٥٢ ، رقم الترجمة :٢١٨٣) ، و " ميزان الاعتدال" (٢/٦٦٥) ، و" ديوان الضعفاء والمتروكين" للذهبي (ص٢٠٠ ، رقم الترجمة :٢٦٣٣) ، و " تبصير المنتبه" لابن حجر (٢/٦٣٠) ، و " نزهة الألباب في الألقاب" له (٢/٢٩٤) .

وقال ابن حبان في " الثقات" : " روى عنه سهل بن عبد الله . يُعتبر حديثه من غير رواية سهل بن عبد الله عنه " .

وقال الأزدي : " منكر الحديث" .

وقال الدارقطني : " ضعيف" .

وقال الخطيب البغدادي : عبد الملك بن مهران مجهول .

وقال أبو علي سعيد بن عثمان بن السكن الحافظ : " عبد الملك بن مهران منكر الحديث" .

وقال ابن الجوزي : " له مناكير" . وقال مرةً بعد أن ساق حديثاً له : " في إسناده مجاهيل ؛ منهم : عبد الملك" .

فاتضح من هذا أنه كثير المناكير غلب على حديثه الوَهَم ، لا يُقيم شيئاً من حديثه ، وأن ذلك ليس عن قصدٍ منه ، وإنما لكونه من الزهاد الذين انشغلوا بالتزهد عن العلم وطلب الحديث .

وقد قمتُ بتتبع أحاديثه جميعها ، فما وجدتُ له حديثاً قد قبله النقاد ، وعامة أحاديثه مناكير المتن ، بواطيل الإسناد ، لا يُتابع على شيءٍ منها ، وقد أعلَّ النقاد أحاديثه كلها به ، والله تعالى أعلم .

المبحث الثالث : بُكير بن جعفر الجُرْجَاني السلمي القاضي الزاهد :

قال الحافظ ابن عدي : " حدثنا عبد الملك وجعفر بن أحمد الاستراباذي ؛ قالا : حدثنا جعفر بن أحمد بن بهرام أبو حنيفة الاستراباذي ، ثنا عبد الواحد بن بُكير – يعني : ابن جعفر– ، عن أبيه ، عن سفيان ، عن أبي إسحاق ، عن الحارث عن عليٍّ قال : قال رسول اللّهِ– صلى اللّه عليه وسلم– :(مَنْ كُنَّ فيه أربعٌ فهو من المتواضعين : مَنْ أكل مع خادمه ، وعقل شاتَهُ ، وركب الحمار ، وحمل ما ابتاع من السوق) " .

ثم قال ابن عدي : " وهذا الحديث بهذا الإسناد باطلٌ عن الثوري ، ويُشبه هذا المتن أحاديث الصالحين إذا رووه ، وكانوا جماعةً قال فيهم يحيى القطان ، وضعَّفهم ، وذكر أنه يُشبَّه عليهم الشيء فيروونه "[١] .

ولفهم مراد الحافظ ابن عدي من قوله : " ويُشبه هذا المتن أحاديث الصالحين إذا رووه . . ." لا بُدَّ من جملة من الأمور :

١– جمع طرق هذا الحديث . ودراسته . وذِكْر كلام النقاد عنه – إنْ وُجِد – .

٢– ترجمة بُكير بن جعفر هذا ترجمة وافية ، مُركزاً على علاقته بسفيان الثوري .

٣– جمع طرق بعض أحاديثه الأخرى ، ودراستها ، وذِكْر كلام النقاد عنها .

أولاً– جمع طرق حديث :(مَنْ كُنَّ فيه أربعٌ فهو من المتواضعين . . .) ودراسته :

رواه ابن عدي بإسناده – السابق ذِكْره– ، ومن طريقه حمزة بن يوسف السهمي في " تاريخ جرجان"[٢] .

و لم أجد له طريقاً أُخرى ، رغم شدة البحث والتتبع .

و لم أجد كذلك من تكلم عنه من النقاد ؛ سوى الحافظ ابن عدي–رحمه اللّه تعالى– .

وبالنظر إلى السند ، وبتحليل كلام الحافظ ابن عدي نلحظ ما يلي :

أنه لم يروه عن سفيان الثوري إلا بُكير بن جعفر هذا ، وسفيان الثوري هُوَ مَنْ هُوَ في علم الحديث ، وأصحابه كُثُر ، وفيهم الثقات الأثبات ، ومع كل هذا لم يروه عنه إلا بُكير بن جعفر هذا ، فأين أصحابه الكبار ؟ ! ، وهل يُعْقل أنه خفي على عامة أصحابه و لم يفطن له إلا بُكير بن جعفر ؟ ! ، وهل يُتصور أن الثوري خصَّه بهذا الحديث دون سائر أصحابه الحفاظ الأثبات ؟ ! .

كل هذه التساؤلات جوابها النفي المطلق ، فلا يُتصور شيءٌ من ذلك ، لا من قريبٍ ولا من بعيدٍ .

وإنما الذي ينبغي أن يُقال : إن بُكيراً هذا قد تفرد عن الثوري برواية هذا الحديث ، وإنه قد روى عنه ما لا أصل له من حديثه ، فهذا الحديث ليس من حديث الثوري ، و لم يُحدِّث الثوري به ، وإنما وَهِمَ بُكير فنسبه إلى الثوري ، وهو في الحقيقة لا أصل له من حديث الثوري ، وخير ما يدلُّ على هذا قول ابن عدي– السابق– على

---

(١) الكامل (٢/٤٠–٤١ ، رقم الترجمة :٢٧٨) .

(٢) ص٢٦٩ ، رقم الترجمة :٤٠٧ .

الحديث : " وهذا الحديث بهذا الإسناد باطلٌ عن الثوري" .

ثم إن رواية أبي إسحاق ، عن الحارث ، عن عليّ معروفة مشهورة ، فهل يُعقل أن هذه الرواية لهذا الحديث لم تقع إلا لبُكير بن جعفر عن سفيان ؟ ! ، هذا مِنَ المُحال ، ولذلك فإني أرى أن بُكيراً قد وهم هنا ، وسلك الجادة المألوفة ، وكما يقول الحافظ ابن عدي نفسه في مثل هذا : " لزم الطريق" ، فأظن أن صاحبنا هنا لزم الطريق .

ولهذا أتبع الحافظ ابن عدي كلامه قائلاً : " ويُشبه هذا المتن أحاديث الصالحين إذا رووه ، وكانوا جماعةً قال فيهم يحيى القطان ، وضعّفهم ، وذكر أنه يُشبّه عليهم الشيء فيروونه" .

ويظهر من كلام الحافظ ابن عدي هذا أن بُكيراً لم يقع في هذا الخطأ عن تعمدٍ وقصدٍ ، وإنما وقع فيه من غفلةٍ وسهوٍ وخطأً ، وسيزداد هذا الأمر ويتضح من خلال النظر في ترجمته ، والله تعالى أعلم .

وأما وجه المشابهة في قوله : " ويُشبه هذا المتن أحاديث الصالحين إذا رووه" ، فلا يُمكن تحديدها ومعرفتها إلا بتأمل ما يلي :

نلحظ أن الحافظ ابن عدي قال : " ويُشبه هذا المتن" ، ولم يقل :" ويُشبه هذا الحديث أو هذا السند" ، فما الحكمة من ذلك ؟ ، وما المغزى الذي يقصده ابن عدي في تعبيره هذا ؟ .

ثم قال الحافظ : " . . .أحاديث الصالحين إذا رووه" ، فزاد قوله : " إذا رووه"- والهاء في "رووه" تعود على المتن- ، فما الفائدة مِنْ هذه الزيادة ؟ ، ولِمَ لَمْ يقتصر على قوله : " . . .أحاديث الصالحين" ؟ .

لا بُدّ لطالب العلم إذا أراد أن يفهم نصوص النقاد أن يتأملها كلمةً كلمةً ، ويُحلّلها جملةً جملةً ، فما ينبغي أن يُساء الظن بهؤلاء الجبال ؛ بأن يتصور الواحد منا أنهم يُطلقون الكلام هكذا على هَنَاته من غير رَوِيَّة ولا قصد ، بل ينبغي أن يُعلم أنهم من أفصح الناس وأدقهم وأضبطهم في عباراتهم وألفاظهم .

والذي أراه في تفسير كلمة الحافظ ابن عدي أن بُكيراً – وهو من القصاص الزهاد ، كما سيأتي ذلك في ترجمته –قد سمع هذا الحديث من أحد الزهاد الذين يُجالسهم ، فأعجبه متنه ؛ لما فيه من خصال التواضع والزهد . ولكنه لغفلته الشديدة ووهمه الفاحش رواه عن سفيان ظانًا أنه من حديثه ، وبالتالي فيكون معنى عبارة الحافظ ابن عدي : أن الصالحين قد يُعجبون ببعض المتون التي تتحدث عن الزهد والصلاح وغيرها من الرقائق ، فيحفظون المتن ، ويهتمون به أشد من اهتمامهم بالسند . ولكونهم ليسوا من رواة الحديث ولا من المشتغلين به ؛ فإنهم لا يُحسنون حفظ الأسانيد ولا التحديث بها ، فعندما يُريدون رواية هذا المتن والتحديث به ؛ فإنهم يُركبون له إسناداً من غير تعمدٍ منهم ولا قصد ، ولكن لغفلتهم وقلة اشتغالهم بعلم الحديث حفظاً وروايةً ودرايةً ؛ لانشغالهم بالعبادة والتزهد .

أقول : ومع رغبتهم في إيصال هذا المتن للناس ؛ ليعملوا به ويُطبقوه ، فإنه لا بُدّ لهم في زمانهم ذاك حتى يُوصلوه للناس أن يروي الواحد منهم الحديث مسنداً متصلاً منه إلى رسول الله- صلى الله عليه وسلم- . فإذا فعلوا ذلك ورووه مع ما ذكرتُ من الغفلة والاشتغال بالعبادة وقع منهم الخطأ والغلط في السند دون قصدٍ

وتعمد ، فرووا الحديث حينها عن فلان ، ويكون هذا الحديث في الحقيقة ليس له أصل من حديثه ، فيروون حينئذ ما لا يُتابعون عليه ، وتنطبق حينها عليهم كلمة ابن القطان التي نقلتها عنه الحافظ ابن عدي .

وبعد هذه المقدمة نستطيع أن نفهم اختيار الحافظ ابن عدي أن يُعبّر بقوله : " ويُشبه هذا المتن أحاديث الصالحين إذا رووه" دون غيره من العبارات ، فخصّ لفظة " المتن" بالذكر دون غيرها ؛ ليُبيّن أن رواية الحديث ليست من شأن هؤلاء الزهاد ، وإنما اهتموا بأحاديث بعينها ؛ لأن الذي شدّهم إليها هو المتن ، بما يحتوي من زهديات ورقائق وترغيبٍ وترهيبٍ . إذن ؛ فرواية الحديث لا تعنيهم لا من قريبٍ ولا من بعيدٍ ، وإنما رووا أحاديث معيّنة ؛ لإعجابهم بمتونها التي تُناسب اهتماماتهم التعبدية والسلوكية لا أكثر- وهذا في أغلب أحايينهم ، لا في جميعها- .

إذن فالمشابهة في قول الحافظ ابن عدي تشمل أمرين متلازمين مترابطين ، لا انفكاك لأحدهما عن الآخر :

أولهما : أن المشابهة لأحاديث الصالحين تكون في المتن ، فمتن حديث بُكير هذا يُشبه متون أحاديث الصالحين ؛ لأن ذوقهم واحد ، ولأنهم ينجذبون لنوعٍ معيّنٍ من المتون ، وهي المتون ذات الطابع الزهدي . فهم يسمعون هذه المتون من الصالحين أمثالهم-وكلٌّ يُجالس من كان مهتماً بما يهتم هو به- ، ثم يروونها ، فيقع حينها تشابه متونهم بعضها ببعض ، فيكون معنى كلمة ابن عدي هو : ويُشبه هذا المتن متون أحاديث الصالحين التي يروونها ؛ لاشتراكها جميعاً بالأسلوب الزهدي القصصي .

ثانيهما : وهو ملازم للأمر الأول - في حالة الزهاد خاصة - ، وهو : أنهم إذا رووا هذه المتون الزهدية شُبّهت عليهم الأسانيد ، فأخطؤوا فيها ، ورووا حينها عن الثقات ما لا أصل له من حديثهم ، فيُشبه بعضهم بعضاً في رواية أحاديث ليس لها أصل من حديث شيوخهم .

فتكون معنى المشابهة في كلمة الحافظ ابن عدي هي : أن متن حديث بُكير (مَنْ كُنّ فيه أربعٌ فهو من المتواضعين . . .) يُشبه متون الصالحين في اتفاقه واشتراكه معها في الأُسلوب الزهدي الرقائقي ، فلا يبعد أن يكون قد سمعه من أحد الصالحين الذين يُجالسهم فأُعجب به فحفظه ،ثم شابههم بعد ذلك عند روايته لهذا الحديث فرواه عن سفيان الثوري ، وهو لا يُشبه حديثه ، بل لا أصل له من حديثه ، فيكون حينها قد شابههم في شيئين مُتلازمين مترابطين ، وهذا الترابط وذاك التلازم لا يكونُ إلا إذا قام بهذه العملية رجل شديد الغفلة ، قليل الاهتمام برواية الحديث وحفظه ؛ كالصالحين الذين انشغلوا عن طلب الحديث وكتابته وانقطعوا للعبادة ، واللّـه تعالى أعلم .

وليزداد الأمر ظهوراً ، فإليك ترجمة بُكير بن جعفر .

ثانياً – ترجمة بُكير بن جعفر الجُرْجَاني السلمي القاضي[١] :

إن أكثر النقاد لم يُفردوا له ترجمة في كتبهم ولم يتكلموا عليه ، ولكن الجيد في الأمر أنه كان جاراً لابن عدي – وإن لم يُعاصره – ، والجار أدرى بحال جاره من غيره ، قال الحافظ ابن عدي :

" بُكير بن جعفر الجرجاني السلمي : جارنا ، كان شيخاً صالحاً ، **حدث بمناكير عن المعروفين**" .

ثم قال ابن عدي : " ومسجدي هذا هو مسجده ، **وكان أحد الزهاد** .

وحدث عن : مقاتل بن سليمان بكتاب تفسير خمسمائة[٢] ، حدث به عن بكير : أحمد بن يحيى السابري الجرجاني .

وحدث بُكير هذا عن عمران بن عُبيد الضبي ، وهو جرجاني **بغرائب** .

وحدث عن الثوري بغرائب ، سمع منه بجرجان .

وحدث عن المغيرة بن موسى المزني البصري عن سعيد بن أبي عروبة بشيءٍ من تصانيفه ، وسمع منه فيما أظن بجرجان .

وله ابن يُقال له عبد الواحد ، حدث عن أبيه ، عن الثوري بأحاديث لا يُتابعه أحد عليها .

ولعبد الواحد ابن يُقال له عبد السلام ، **كان يعظ في مسجد جدّه**" .

ثم قال ابن عدي : " أخبرني محمد بن عمر ؛ قال : سمعتُ محمد بن يوسف الإستراباذي ؛ يقول : سمعتُ إبراهيم بن موسى ؛ يقول : (كنتُ عند بُكير بن جعفر الجرجاني ، فجاءه رجل ، فقال : اللّه على عرشه ؛ كيف ؟ ، فقال : خذوا برجله فجروه) .

سمعتُ عمران بن موسى بن سعد الأزدي ؛ يقول : سمعتُ محمد بن بندار السماك ؛ يقول : سمعتُ بُكير بن جعفر ؛ يقول : (لو كان ما أخطأ أبو حنيفة جوزاً لاكتفى به ناس كثير) .

ثنا عمران بن موسى بن سعد الإستراباذي ، سمعتُ أحمد بن يحيى السابري أو غيره ؛ يقول : (كان بُكير بن جعفر لا يرفع يديه ، ويقول : رفع اليدين أفضل)" .

ثم ساق له ابن عدي جملةً من الأحاديث ، وذكر منها حديثنا الذي سبق ، ثم قال : " ولبُكير هذا غير ما ذكرتُ من الحديث ، وهو في مقدار ما يروي أرجو أنه لا بأس به ، وله عن الثقات أحاديث ، وكذلك عن جماعة من الضعفاء ؛ مثل : حسن بن فرقد وغيره . وإذا روى عن ضعيف فيكون ضعف الحديث من جهة الضعيف الذي

---

(١) انظر ترجمته في : " الكامل " (٢/٤٠-٤١ ، رقم الترجمة :٢٧٨) ، و " تاريخ جرجان" لحمزة السهمي (ص١٦٠-١٦١ ، رقم الترجمة :٢٠٤) ، و " الضعفاء والمتروكين" لابن الجوزي (١/١٥١ ، رقم الترجمة :٥٧٩) ، و " ميزان الاعتدال" (١/٣٤٩ ، رقم الترجمة :١٣٠٢) ، و " المغني في الضعفاء" (١/١١٤ ، رقم الترجمة :٩٩١) ، و " لسان الميزان" (٢/١٠٧ ، رقم الترجمة :١٧٦٨) .

(٢) هو : كتاب في تفسير خمسمائة آية ، وهو لمقاتل بن سليمان ، يرويه عن مقاتل : أبو نصر منصور بن عبد الحميد الباوردي ، وفي هذا الكتاب حديث كثير مسند ، انظر : " الكامل" لابن عدي (٦/٤٣٨) .

روى عنه ، **وإنما أنكرتُ عليه إذا روى عن ثقة لا يُتابعه عليه أحد**" .

وقال حمزة السهمي : " أخبرنا أبو أحمد بن عدي الحافظ ؛ قال : مسجد بُكير بن جعفر في **سكة القصاصين** . وداره في الزقاق الذي فيه دار أبي أحمد بن عدي . وكان رجلاً صالحاً رفيقاً لسعدويه .

وله ابن يُقال له عبد الواحد بن بُكير ، له أحاديث مسندة عن أبيه .

لعبد الواحد ابن يُقال له عبد السلام . والزقاق الذي فيه دار ابن عدي يُنسب إلى عبد السلام بن عبد الواحد ابن بُكير بن جعفر .

روى عن مقاتل بن سليمان كتاب الخمسمائة . روى عنه : محمد بن بندار السماك ، وأحمد بن يحيى السابري ، وإبراهيم بن يزيد البجلي ، وابنه عبد الواحد" .

ثم قال : " أخبرنا محمد بن أحمد بن القاسم أبو أحمد العبدي ، حدثنا أحمد بن العباس العدوي ، حدثنا إسماعيل ابن سعيد ، أخبرنا السماك -هو : محمد بن بندار - ، عن بُكير الجرجاني قال :(رفع اليدين سناه[1] ، وهو أفضل)" .

وذكره ابن شاهين في كتابه" تاريخ أسماء الثقات" ، وقال : " شيخ صالح" .

وقال ابن الجوزي :" يروي عن سفيان ، قال ابن عدي :**حدث بمناكير عن المعروفين** " .

وقال الذهبي في " ميزان الاعتدال" و " المغني في الضعفاء" : " عن سفيان الثوري ، منكر الحديث ، مشاه ابن عدي" .

وعلّق على كلام الذهبي هذا ابن حجر ؛ فقال : " وعبارة ابن عدي تقتضي توقيف حاله ، فإنه قال : كان شيخاً صالحاً ، **حدث بالمناكير عن المعروفين** ، وفي مقدار ما يروي أرجو أنه لا بأس به ، وله عن الثقات والضعفاء ، **وإذا روى عن ثقة لا يُتابع**" .

وقال حمزة السهمي في ترجمة حفيده (عبد السلام بن عبد الواحد بن بُكير بن جعفر السلمي الجرجاني) : " **كان واعظاً في مسجده ، في سكة القصاصين** ، واليوم معروف بمسجد ابن عدي"[2] .

فنلحظ مما سبق أنه كان زاهداً ، وأنه كان يسكن في " سكة القصاصين" ، وهذا الأمر له مدلوله ومعناه من كونه يكثر من مجالسة الزهاد والقصاص ، وبالتالي فالتأثر بهم ، والتطبع بطباعهم .

ونلحظ كذلك أن حفيده عبد السلام سار على خط جدّه ، فكان واعظاً في مسجد جدّه ، وهذا يدل على أن الزهد والصلاح سمتان بارزتان في بيت بُكير بن جعفر .

ونلحظ كذلك أن هذا المسلك أثّر على روايته ، فهو يُحدّث عن الثوري وغيره من المعروفين بغرائب ومناكير ، ويُحدّث ابنه عنه عن الثوري بأحاديث لا يُتابعه أحدٌ عليها .

---

(١) أي : حسن ، انظر : " النهاية في غريب الحديث" (٢/٤١٥) .

(٢) تاريخ جرجان (ص٢٨٠ ، رقم الترجمة :٤٢٦) .

وكل هذا يؤكد ما سبق ذِكْره من كون المشابهة إنما وقعت في أمرين مُتلازمين مُترابطين ، والله أعلم .

ثالثاً – دراسة بعض أحاديثه وذِكْر كلام النقاد عليها :

الحديثان الأول والثاني :

ما رواه ابن عدي [١] من طريق أحمد بن يحيى أبي عبد الله السابري ؛ قال : ثنا بُكير بن جعفر الجُرجاني ، عن عمران بن عُبيد ، عن سُهيل عن أبيه ، أو عبد الله عن أبيه أبي صالح ، عن أبي هريرة ، عن النبي –صلى الله عليه وسلم– قال : (صنفان من أهل النار لم أرهما : قومٌ بأيديهم سياطٌ كأذناب البقر يضربون الناس . ونساءٌ كاسياتٌ عارياتٌ ، مائلاتٌ مُميلات ، كأسنمة البُخْت المائلة ، لا يدخلن الجنة ، ولا يجدن ريحها ، وإنَّ ريحها ليُوجد مِن كذا وكذا) .

ثم قال ابن عدي : " وقوله في هذا الإسناد " عن عبد الله عن أبيه أبي صالح" إنما يُريد عبد الله بن أبي صالح السَّمَّان ، عن أبيه أبي صالح" [٢] .

ثم روى ابن عدي [٣] حديثاً آخر من طريق أحمد بن يحيى السابري ؛ قال : ثنا بُكير بن جعفر ، عن عمران بن عُبيد الضبي ، عن سُهيل بن أبي صالح ، عن ابن شهاب الزهري ، عن عُروة ، عن أسماء بنت عُميس قالت : قلتُ : (يا رسول الله ؛ إن فاطمة بنت أبي حبيش استُحيضت هكذا هكذا ، فقال رسول الله– صلى الله عليه وسلم– : هذا عِرقٌ ، تنتظر أيامها التي كانت تَعْتَدُّ فتدعها ، ثم تغتسل للظهر والعصر غُسْلاً واحداً ، وللمغرب والعشاء واحداً ، وللفجر غُسْلاً واحداً) .

ثم قال الحافظ ابن عدي معلقاً على هذين الحديثين : " وهذان الحديثان عن عمران بن عُبيد ، الحديث الأول غير محفوظ عن سُهيل أو عن عبد الله أخيه . والحديث الثاني إنما يرويه عن سُهيل جريرٌ بن عبد الحميد ، وبه يُعرف" [٤] .

---

(١) الكامل (٢/٤١) .

(٢) الكامل (٢/٤١) .

(٣) المرجع السابق .

(٤) الكامل (٢/٤١) .

الحديث الثالث :

ما رواه أبو عُوانة في " مسنده " [١] ؛ قال : " حدثنا أحمد بن يحيى السابري ؛ قال : ثنا بُكير بن جعفر ، عن عمران بن عُبيد الضبي ؛ قال : حدثني شعبة بن الحجاج ، عن مالك بن أنس ، عن رجل ، عن نافع بن جُبير بن مطعم ، عن ابن عباس أن النبي – صلى الله عليه وسلم-قال : (الثيبُ أولى بنفسها من وليّها ، والبكر تستأذن في نفسها ، وإقرارها صماتها)" .

ثم ساق أبو عُوانة [٢] أسانيد عديدة ، تُخالف كلها ما رواه بُكير بن جعفر ؛ حيث صرحت بمن أبهمه .

فأخرج أبو عُوانة من طريق مسلم ؛ قال : حدثنا شعبة بن الحجاج ، عن مالك بن أنس ، عن عبد الله بن الفضل ، عن نافع بن جُبير بن مطعم به .

ورواه سفيان الثوري والشافعي وابن وهب والقعنبي ويحيى بن يحيى ومطرف وعثمان بن عمر ؛ قالوا : حدثنا مالك بن أنس ؛ قال : حدثني عبد الله بن الفضل ، عن نافع بن جُبير بن مطعم به .

ورواه أحمد بن حنبل والحميدي ؛ قالا : حدثنا سفيان بن عيينة ، ثنا زياد بن سعد ، عن عبد الله بن الفضل ، سمع نافع بن جُبير بن مطعم به .

فنلحظ بوضوحٍ أن بُكيراً خالف عامة من رواه من أصحاب شعبة ومالك بن أنس وسفيان بن عيينة ؛ حيث أبهم عبد الله بن الفضل ، فقال : " عن رجل" ، وعامتهم يُصرِّح باسمه لا يُبهمه .

وصدق الحافظ ابن عدي حين قال : " وحدّث بُكير هذا عن عمران بن عُبيد الضبي – وهوجرجاني- بغرائب" ، ثم قال : " وإنما أنكرتُ عليه إذا روى عن ثقةٍ لا يُتابعه عليه أحد" [٣] ، والله تعالى أعلم وأحكم .

والحمد لله الذي بتوفيقه ومنّه وكرمه أعانني على إنهاء أكثر الرسالة ، فله الحمد في الأُولى والآخرة ، وأسأله سبحانه أن يجعلها وما بذلتُ فيها من جَهْدٍ في ميزان حسناتي ، إنه ولي ذلك والقادر عليه ، سبحانك اللّهم وبحمدك ، أشهد أن لا إله إلا أنت ، أستغفرك وأتوب إليك .

وصلى الله على سيدنا محمدٍ وعلى آله وصحبه ومن اتبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

---

(١) ٧٦/٣ ، رقم الحديث : ٤٢٥٤ .

(٢) انظر : " مسند أبي عُوانة " (٣/٧٥-٧٧) .

(٣) الكامل (٤١/٢) .

الخاتمة والنتائج :

بعد هذا التطواف الطويل في ثنايا الأشباه في علل الحديث ، خلُصَت هذه الرسالة إلى نتائج وثمرات ، أُلخصها بما يلي :

أولاً – حاولتُ في هذه الدراسة أن أُحدِّد مفهوم " الأشباه في علل الحديث " ، فعرَّفتها بأنها " ألفاظٌ يُطلقها الناقد يُرجع بها الحديث إلى مصدره الذي ترجَّح له أنَّه استُبدل من السند جازماً بذلك أو غير جازم " ، ولم أقف للأشباه على تعريف لأحدٍ من العلماء بعد البحث . فهذا التعريف لم أُسبق إليه ، فحرصتُ أن يكون جامعاً مانعاً ، مُراعياً فيه شروط الحد المنطقي .

وقد استنبطتُ هذا التعريف من خلال :

١- الأمثلة التي ذكرها النقاد المتقدمون ، والتي تُشير وتُلمح إليه .

٢- كلام الحافظ ابن رجب الحنبلي – رحمه الله تعالى – حين تكلم عن الأشباه تحت عنوان " قاعدة مهمة" ، وما ساقه من أمثلةٍ تُوضح مفهوم الأشباه ومعناها .

٣- دراستي لبعض الأمثلة التطبيقية .

وظهر لي من دراسة الأشباه أن الأشباه تشمل شقين ؛ الأوّل منهما : ليس هو من حديث فلان ، والثاني : إنما هو من حديث فلانٍ آخر .

ثانياً – بيّنتُ من خلال هذه الرسالة أن الأشباه – خصوصاً – والعلل – عموماً – لا يتمكن منها ولا يقوم بها إلا الحفاظ النقاد الحذاق فقط ، دون غيرهم ، لما تتسم به الأشباه من وعورةٍ وصعوبةٍ ودقةٍ لا يستطيع أن يقوم بها إلا مَن مارس علم الحديث بكل فروعه وجوانبه ، وبرع فيه ، وعرف أحاديث كل رجلٍ ، وحاز الحفظ والفهم والمعرفة ، فتحصَّلت لديه الملكة الحديثية والخلفية العلمية الدقيقة .

وقد استفدتُ هذا مِن كلام الحافظ ابن رجب الحنبلي ، ومِن خلال الأمثلة التطبيقية العملية .

ثالثاً – أنه يتفرع عن النتيجة السابقة أن الأشباه لا تبرز ولا يُمكن أن نُدركها إلا بعد أن يتكلم الناقد بما يدل عليها من ألفاظ ، فلا يمكن أن نعلم بوجودها إلا بعد أنْ يُصدر الناقد ألفاظه الدّالة عليها .

فالأشباه فَهْمٌ دقيقٌ وخاصٌ للنقاد يتمتعون به دون غيرهم ؛ لما حباهم الله تعالى به مِن مُعاصرةٍ لواقع الرواية وإحاطةٍ بجميع جوانبها وسماتٍ كثيرةٍ جداً اختصوا بها .

وقبل ذلك فإننا لا نتمكن من إدراكها والإحاطة بتفاصيلها ؛ لقصور علمنا وقلة إدراكنا لواقع الرواية والخلفية العلمية الحديثية .

رابعاً – أن الأشباه في العلل تعليلٌ وتضعيفٌ للحديث أو الرواية ، وليست هي من ألفاظ التوثيق في شيء ؛ ولذلك فقول بعض النقاد : " حديث فلان يُشبه حديث الثقات " ونحوها من العبارات ، ليس من الأشباه في

شيء ، وقد نصَّ على ذلك الحافظ ابن رجب الحنبلي .

وخير ما يدل على ذلك : أن الأشباه نوعٌ من أنواع العلل ، وعلم العلل مُختصٌ في جانب تضعيف الحديث أو الرواية لا غير .

خامساً - تبيّن لي من خلال الدراسة أنه لا بُدَّ مِن توافر ثلاثة أمورٍ في المثال ليكون مِن أمثلة الأشباه ، وهي :

١- وقوع عملية استبدال راوٍ أو أكثر مكان آخر أو آخرين في السند ، فيُستبدل الراوي أو الجماعة ذات السمات المُعيَّنة - مصدر الحديث - براوٍ آخر ليس الحديث حديثه .

٢- أن ينفي الناقد الحديث عن الراوي الموجود في السند .

٣- أن يُرجع الناقد الحديث لمصدره الذي ترجّح له والذي لم يُذكر في السند .

سادساً - أن الألفاظ التي يُطلقها الناقد لتكون مِن ألفاظ الأشباه لا بُدَّ أن تتوافر فيها الأمور الثلاثة المذكورة في النتيجة السابقة ، فكل لفظٍ تُوجد فيه هذه الأمور هو مِن ألفاظ الأشباه ولو لم تكن صيغته مشتقة من الفعل "شبه" . وكل لفظٍ يُطلقه الناقد لا تتوافر فيه هذه الأمور الثلاثة فليس هو مِن ألفاظ الأشباه ، ولو كان مشتقاً من الفعل " شبه " .

هذا هو الضابط في معرفة ألفاظ الأشباه .

وعلى هذا فمن ذكر لفظ " أشبه " وعدَّه من ألفاظ الأشباهِ مطلقاً ؛ لأنه مشتق مِن الفعل " شبه " أخطأ في ذلك ولم يُصب ؛ لأن لفظ " أشبه " كغيره من الألفاظ ، إذا ما توافرت فيه الشروط الثلاثة كان مِن الأشباه ، وإلا فلا .

والفاظ الأشباه تتفاوت من حيث ظهور معنى الأشباه فيها ، فبعض الألفاظ معنى الأشباه ظاهرٌ فيها لا يحتاج إلى إبراز . في حين أن بعض الألفاظ معنى الأشباه فيها خفيٌّ ودقيقٌ ، فلا بُدَّ حينها مِن إبرازه .

سابعاً - أنَّ فنَّ الأشباه ليس جانباً نظرياً لا ثمرة له مِن الناحية التطبيقية ، بل هو مع كونه مِن الجوانب النظرية الهامَّة في علم العلل ، إلا أنه مع ذلك مِن الجوانب التطبيقية العملية كذلك .

ومن أبرز ثمارهِ العملية التطبيقية ما يلي :

١- تعليل وتضعيف الرواية أو الحديث الذي سنده ظاهره الصحة .

٢- التعرف على منهج النقاد المتقدمين ومسلكهم في تعليل الأحاديث .

٣- تحديد معنى ومقصود الناقد مِن لفظة الأشباه التي أطلقها ، وإزالة الالتباس وسوء الفهم لها .

ثامناً - أنَّ النقاد قد تفاوتوا في إطلاق ألفاظ الأشباه مِن حيث القلّة والكثرة ، وأبرز مَنْ أكثر مِنْ استخدامها هم : الحفاظ أبو حاتم وأبو زرعة وابن حبان وابن عدي والدارقطني - رحمهم الله تعالى - .

تاسعاً - أنَّ أبرز ألفاظ الحافظين أبي حاتم وأبي زرعة في الأشباه هي :

١- " لا يُشبه هذا الحديث حديث فلان ، إنما يُشبه حديث فلانٍ آخر " ونحوه من العبارات .

٧- " يقلب الأسانيد والمتون " ونحوه من العبارات .

ثاني عشر - أبرز ألفاظ الإمام الدارقطني في الأشباه هي :

١- " ليس هو من حديث فلان ، إنما هو من حديث فلان " ونحوه من العبارات .

٢- " أشبه بالصواب " ونحوه من العبارات التي تحوي معنى الأشباه .

ثالث عشر - أمّا بالنسبة لأسباب الأشباه في العلل ووسائل كشفها ، فإنّ المُمعن في الواقع العملي التطبيقي للنقاد وفي صنيعهم ليلحظ أن الأسباب والوسائل مُتداخلةٌ مُترابطةٌ عندهم ، وهذا لا يعني أنهما عند النقاد شيءٌ واحد ، وإنما يعني أن النقاد - وهم يحكمون على الأحاديث - لم يقولوا هذا سببٌ وهذه وسيلة ، وإنما كانوا يستخدمون الوسائل للكشف عن العلة ؛ ولمعرفة الأسباب الموقعة للرواة في الخطأ - أيّاً كان نوعه - . فالأسباب والوسائل عندهم كسائر أنواع هذا العلم وفروعه لم تكن مُقنّنةً مُقسمةً إلى مباحث وعناوين ومواضيع ، وإنما كانوا يستخدمونها من خلال صنيعهم العملي بحسب الحاجة إليها . فالأسباب والوسائل عندهم متداخلان مترابطان ارتباطاً وثيقاً ودقيقاً في آنٍ واحد .

وهذا التقسيم بين الأسباب والوسائل ما هو إلا من التقسيم الاصطلاحي التعليمي على القارئ ؛ ليسهل على طالب العلم المُبتدئ فَهْم الأمر ويتضح ، ولكي لا يقع الالتباس . فجعلتُ أسباب الأشباه عبارة عن الأسباب الموقعة في الأشباه ، وهذه الأسباب مُتعلقة بالراوي . في حين جعلتُ الوسائل عبارة عن وسائل كشف الخطأ الناتج من الأشباه ، وهذه متعلقةٌ بالناقد .

رابع عشر - وتبيّن لي من خلال هذه الدراسة أنّ وسائل كشف الأشباه تعود في حقيقة الأمر إلى وسيلتين رئيستين ؛ هما : التفرد بما لا أصل له والمخالفة . وباقي الوسائل إنما هي متفرعةٌ عنهما ، وتابعةٌ لهما من حيث ظهورها الزمني للناقد ، فأول ما يظهر للناقد هاتان الوسيلتان . وكذلك من حيث وجود وسيلتي التفرد أو المخالفة في كل خطأ دون سائر الوسائل .

ولا أعني بقولي إنهما الوسيلتان الرئيستان إلا ما ذكرتُ سابقاً من مُرادي لذلك . وإلا فإنّ أنواعاً كثيرةً من الأشباه لا يتم معرفة جزئيتها وتفاصيلها إلا من خلال وسائل أُخرى تنضم لهما .

وأبرز الوسائل التي تُعين الناقد على اكتشاف الأشباه :

١- المُخالفة .

٢- التفرد .

٣- النكارة في المتن .

٤- اتفاق حديث الرجلين في المتن .

٥- كون الحديث لا يُعرف من حديث فلان .

٦- شُهرة الحديث عن فلان وأنه يُعرف من طريقه .

٧- سلوك الطريق المألوفة أو السهلة ولزوم الجادة .

٨- كون أحد الرواة أحفظ أو أثبت .

٩- اتصاف الراوي بصفة مُعيَّنة .

خامس عشر - أمَّا بالنسبة لأسباب الأشباه في العلل فقد قسمتُها بناءً على سبب الخطأ - والأشباه نوعٌ من أنواع الخطأ ، كما هو معلوم - ؛ وذلك لأن الراوي المُخطئ إمَّا أنْ يكون سبب خطئه الوَهَم والغفلة ، أو أنَّه يتعمد الكذب .

وبناءً على ذلك فقد قسمتُ الأسباب المُوقعة في الأشباه إلى أربعة أسبابٍ رئيسة ؛ هي :

السبب الأول : الرواية على التَّوهم :

وهو متعلقٌ بمَن لم يتعمد الخطأ ، وهذا يكون مِن الضعيف ، كما أنَّه يقع مِن الثقة كذلك .

ولذلك فهذا القسم قد قسمتُهُ إلى :

أ- أسبابٍ تختص بالثقات : وبينتُ فيه أنه لا تُوجد أسبابٌ تختص بالثقات ، وإنما هو مِن باب القسمة المنطقية ؛ وذلك لأن كل سببٍ يدخل فيه الثقة لا بُدَّ فيه مِن دخول الضعيف كذلك ، وما ذلك إلا لكون الضعيف أكثر غفلة ووَهَماً وتخليطاً مِن الثقة .

ب- وأسبابٍ تختص بالضعفاء : ولا يحتوي هذا القسم إلا على سببٍ واحدٍ ، ألا وهو : سوء الحفظ ، وأشرتُ إلى أنَّ سوء الحفظ جامعٌ لجملة مِن الأمور .

ج- وأسبابٍ مُشتركةٍ يقع فيها الثقات والضعفاء معاً : ويشمل جملة مِن الأسباب ، أهمها :

١- الاختلاط .

٢- سُلوك الجادة ولُزوم الطريق .

٣- أسهل للحفظ .

٤- إدخال حديثٍ في حديث .

٥- تصحيف أسماء رواة السند .

٦- قلْب الأسانيد على جهة التَّوهم والوَهَم .

السبب الثاني : تعمّد الكذب :

وهو مُختصٌّ فيمن قصد الخطأ وتعمّده على سبيل الكذب .

وتندرج تحته ثلاثة أسبابٍ رئيسة ؛ هي :

١- سَرقة الحديث .

٢- وضْع الحديث على فلان .

٣- قلْب الأسانيد الناتج عن تعمّد الكذب .

السبب الثالث : التدليس :

وهو مِن أكثر الأسباب التي تنتج عنها الأشباه ، وخصوصاً تدليس التسوية وتدليس العطف أو مـا كـان في معناهما .

وهذا السبب قد أفردتُهُ كقسمٍ رئيس و لم أُدخله في السببين السابقين لأمرين :

أحدهما : أنّه مِن أكثر وأبرز الأسباب التي تنتج عنها الأشباه .

ثانيهما : لأنّه لا وجه لدخوله في أحدهما ، فليس هو مِن قبيل التّوهم والوَهَم ، كما أنه ليس مِن قبيل الكذب وتعمّده .

السبب الرابع : التلقين والإدخال على الشيوخ :

وقد أفردتُهُ بسببٍ خاصّ ؛ لأنّ كل مثال منه فيه شقان لا يفترقان :

أحدهما : يكون بالنظر إلى المُلقَّن ، فلا يتم تلقينه وإدخال ما ليس مِن حديثه عليه إلا لغفلته وتوهمه ، فمِـن هذه الزاوية يدخل تحت الرواية على التّوهم .

ثانيهما : يكون بالنظر إلى المُلقِّن ، وهو الذي يقصد ويتعمّد تلقين الشيخ ، فمِن هذه الزاوية يدخل تحت تعمّد الكذب .

سادس عشر – تبيّن لي مِن خلال هذه الدراسة أنّ أبرز أنواع الأشباه في العلل نوعان ؛ وهما :

أولاً – الأحاديث التي حكم عليها النقاد بأنها تُشبه أحاديث راوٍ آخر .

ثانياً – الأحاديث التي حكم عليها النقاد بأنها تُشبه حديث القصّاص أو الكذّابين أو الصّالحين .

ولكلّ نوعٍ مِن هذين النّوعين سماتٌ وخصائص قد ذكرتُها في محلّها ، وبيّنتُ فيها وجه علاقة كلّ نوعٍ منهما بالأشباه ، والله تعالى أعلم .

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات .

- ثبت المراجع والمصادر :

-الآداب : لأبي بكر أحمد بن الحسن البيهقي ، حققه : محمد عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت (لبنان) ، ط١ ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

-الأباطيل والمناكير والصحاح والمشاهير : للحسين بن إبراهيم بن الحسين الجورقاني ، حققه : عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي ، الجامعة السلفية : إدارة البحوث الإسلامية ، نارس (الهند) ، ط١ ، ١٤٠٣هـ .

-إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة : لأحمد بن أبي بكر بن إسماعيل البوصيري ، حققه : عادل بن سعد والسيد بن محمود بن إسماعيل ، مكتبة الرشد ، الرياض (السعودية) ، ط١ ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م.

-إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة : لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني . حققه : محفوظ الرحمن زين الله ، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، المدينة المنورة (السعودية) ، ط١ . ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م .

-أحكام القرآن : لأبي بكر بن العربي ، مطبعة السعادة ، القاهرة (مصر) ، ١٣٣١هـ .

-الأحكام الوسطى من حديث النبي - صلى الله عليه وسلم - : لأبي محمد عبد الحق بن عبد الرحمن الإشبيلي ، حققه : حمدي السلفي وصبحي السامرائي ، مكتبة الرشد ، الرياض (السعودية) ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م .

-الأربعين على مذهب المتحققين من الصوفية : لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني ، حققه : بدر بن عبد الله البدر ، دار بن حزم ، بيروت (لبنان) ، ط١ ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م .

-الإرشاد : للخليل بن عبد الله بن أحمد الخليلي ، حققه : محمد سعيد إدريس ، مكتبة الرشد ، الرياض (السعودية) ، ط١ ، ١٤٠٩هـ .

-الاستيعاب في معرفة الأصحاب : ليوسف بن عبد الله بن عبد البر النميري ، حققه : علي محمد البجاوي، دار الجيل ، بيروت (لبنان) ، ط١ ، ١٤١٢هـ .

-أُسد الغابة في معرفة الصحابة : لأبي الحسين علي بن محمد بن الأثير الجزري ، دار الفكر ، بيروت (لبنان).

-الإصابة في تمييز الصحابة : لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي ، حققه : علي محمد البجاوي ، دار الجيل ، بيروت (لبنان) ، ط١ ، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م .

-أطراف الغرائب والأفراد للدارقطني : لأبي الفضل محمد بن طاهر بن علي المقدسي ، حققه : محمود محمد نصار والسيد يوسف ، دار الكتب العلمية ، بيروت (لبنان) ، ط١ ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .

-الإكمال في ذكر من له رواية في مسند أحمد سوى من ذُكر في تهذيب الكمال : لمحمد بن علي بن الحسن الحسيني ، حققه : عبد المعطي قلعجي ، جامعة الدراسات الإسلامية ، كراتشي (باكستان) ، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م .

-الإلزامات والتتبع : لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد الشهير بالدارقطني ، حققهما : مقبل بن هادي الوادعي ، دار الكتب العلمية ، بيروت (لبنان) ، ط٢ ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

-الأمالي الشهيرة بالأمالي الخميسية : ليحيى بن الحسين الشجري ، حققه : محمد بن أحمد بن علي القرشي، عالم الكتب ، بيروت (لبنان) ، ط٣ ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٣م .

-الأنساب : لأبي سعد عبد الكريم بن محمد التميمي السمعاني ، حققه : عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني ، الناشر : محمد أمين دمج ، بيروت (لبنان) ، ط٢ ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .

-أنوار التنزيل وأسرار التأويل : لأبي سعيد عبد الله بن عمر الشيرازي البيضاوي ، دار الكتب العلمية ، بيروت (لبنان) .

-بحر الدم فيمن تكلم فيه أحمد بمدح أو بذم : للإمام أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني ، حققه : وصي الله ابن محمد بن عباس ، دار الراية ، الرياض (السعودية) ، ط١ ، ١٩٨٩م .

-البحر المحيط : لمحمد بن يوسف الشهير بابن حيّان الأندلسي ، دار الفكر ، بيروت (لبنان) ، ط٢ ، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م .

-البداية والنهاية : للحافظ ابن كثير الدمشقي ، مكتب المعارف ، بيروت (لبنان) ، ط٤ ، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .

-بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام : لأبي الحسن علي بن محمد بن القطان الفاسي ، حققه : الحسين آيت سعيد ، دار طيبة ، الرياض (السعودية) ، ط١ ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧ م .

-تاج العروس من جواهر القاموس : للسيد محمد مرتضى الزبيدي ، دار صادر ، بيروت (لبنان) ، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦م .

-تاريخ الإسلام : لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ، حققه : عمر عبد السلام تدمري ، دار الكتاب العربي ، بيروت (لبنان) ، ط١ ، ١٤١١هـ - ١٩٩١م .

-تاريخ أسماء الضعفاء والكذابين : لأبي حفص عمر بن أحمد بن شاهين ، حققه : عبد الرحيم محمد القشقري ، ط١ ، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م .

-التاريخ الأوسط : لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري ، حققه : محمد بن إبراهيم اللحيدان ، دار الصميعي ، الرياض (السعودية) ، ط١ ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م .

-تاريخ بغداد : لأحمد بن علي البغدادي ، دار الكتب العلمية ، بيروت (لبنان) .

-تاريخ جرجان : لحمزة بن يوسف الجرجاني ، حققه : محمد عبد المعيد خان ، عالم الكتب ، بيروت (لبنان) ، ط٣ ، ١٤٠١هـ - ١٩٨١م .

-التاريخ الكبير : لمحمد بن إسماعيل البخاري ، حققه : السيد هاشم الندوي ، دار الفكر ، بيروت (لبنان).

-تاريخ مدينة دمشق : لأبي القاسم علي بن الحسن الشافعي المعروف بابن عساكر ، حققه : أبو سعيد عمر بن غرامة العمروي ، دار الفكر ، بيروت (لبنان) ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م .

-تاريخ واسط : لأسلم بن سهل الرزاز الواسطي ، حققه : كوركيس غواد ، عالم الكتب ، بيروت (لبنان) ، ط١ ، ١٤٠٦هـ .

-تبصير المنتبه بتحرير المشتبه : لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، حققه : علي محمد البجاوي ومحمد علي النجار ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، القاهرة (مصر) .

-تخريج الأربعين السلمية في التصوف : لمحمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي ، حققه : علي حسن علي عبد الحميد الحلبي ، المكتب الإسلامي ودار عمار ، بيروت (لبنان) ، ط١ ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

-التخويف من النار والتعريف بحال دار البوار : لعبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي ، مكتبة دار البيان، دمشق (سوريا) ، ط١ ، ١٣٣٩ م .

-التدوين في أخبار قزوين : لعبد الكريم بن محمد الرافعي القزويني ، حققه : عزيز الله العطاردي ، دار الكتب العلمية ، بيروت (لبنان) ، ١٩٨٧م .

-تذكرة الحفاظ : لأبي عبد الله شمس الدين الذهبي ، حققه : عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت (لبنان) ، ١٣٧٤هـ .

-تذكرة الموضوعات : لمحمد طاهر بن علي الفتني الهندي ، ١٩٨٠م .

-الترغيب والترهيب : لأبي القاسم إسماعيل بن محمد بن الفضل الجوزي الأصبهاني ، حققه : محمد السعيد ابن بسيوني زغلول ومحمود إبراهيم زايد ، مؤسسة الخدمات الطباعية ، بيروت (لبنان) .

-الترغيب والترهيب : لعبد العظيم عبد القوي المنذري ، حققه : إبراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلمية، بيروت (لبنان) ، ط١ ، ١٤١٧هـ .

-تعجيل المنفعة : لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، حققه : إكرام الله إمداد الحق ، دار الكتاب العربي، بيروت (لبنان) ، ط١ .

-التعديل والتجريح : لسليمان بن خلف الباجي ، حققه : أبو لبابة حسين ، دار اللواء ، الرياض (السعودية) ، ط١ ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

-التعقبات على الموضوعات : لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي ، حققه : السيد محمد مقشوقعلي ، المطبع العلوي ، الهند ، ١٣٠٣هـ .

-تفسير القرآن : لعبد الرزاق بن همام الصنعاني ، حققه : مصطفى سالم محمد ، مكتبة الرشد ، الرياض (السعودية) ، ط١ ، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م .
-تفسير القرآن العظيم : لإسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي ، حققه : سامر بن محمد السلامة ، دار طيبة، الرياض (السعودية) ، ط١ ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م .
-تفسير القرآن العظيم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والصحابة والتابعين : لعبد الرحمن بن محمد بن إدريس الرازي ، حققه : أسعد محمد الطيب ، مكتبة نزار مصطفى الباز ، مكة المكرمة (السعودية) ، ط١ ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م .
-التفسير الكبير : للفخر الرازي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت (لبنان) ، ط٣ .
-تقريب التهذيب : لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، حققه : محمد عوامة ، دار الرشيد (سوريا) ، ط١ ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
-التقييد والإيضاح لما أُطلق وأُغلق من مقدمة ابن الصلاح : لزين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي ، مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت (لبنان) ، ط٣ ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م .
-التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير : لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، حققه : السيد عبد الله هاشم اليماني ، المدينة النبوية ، ١٣٨٤هـ - ١٩٦٤م .
-التمهيد : ليوسف بن عبد الله بن عبد الله النمري ، حققه : مصطفى العلوي ومحمد البكري ، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية ، المغرب ، ١٣٨٧هـ .
-تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة : لأبي الحسن علي بن محمد بن علي بن عراق الكناني ، حققه : عبد الوهاب عبد اللطيف وعبد الله محمد الصديق الغماري ، دار الكتب العلمية ، بيروت (لبنان) ، ط١ ، ١٣٩٩هـ .
-تهذيب تاريخ دمشق : لعبد القادر بدران الحنبلي ، دار المسيرة ، بيروت (لبنان) ، ط٢ ، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .
-تهذيب التهذيب : لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، دار الفكر ، بيروت (لبنان) ، ط١ ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .
-تهذيب الكمال : ليوسف بن الزكي عبد الرحمن المزي ، حققه : بشار معروف ، مؤسسة الرسالة ، بيروت (لبنان) ، ط١ ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .
-التوابين : لأبي محمد عبد الله بن أحمد بن قدامة المقدسي ، حققه : عبد القادر الأرنؤوط ، دار الكتب العلمية ، بيروت (لبنان) ، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤ .
-الثقات : لمحمد بن حبان بن أحمد البستي ، حققه : السيد شرف الدين أحمد ، دار الفكر ، بيروت (لبنان)، ط١ ، ١٣٩٥هـ - ١٩٧٥م .

-الجامع الأزهر في حديث النبي الأنور : لعبد الرؤوف بن تاج العارفين بن علي المناوي ، المركز العربي للبحث والنشر ، القاهرة (مصر) ، ١٩٨٠م .

-جامع البيان : لمحمد بن جرير الطبري ، دار الفكر ، بيروت (لبنان) ، ١٤٠٥هـ .

-جامع التحصيل في أحكام المراسيل : لأبي سعيد بن خليل بن كيكلدي العلائي ، حققه : حمدي عبد المجيد السلفي ، عالم الكتب ، بيروت (لبنان) ، ط٢ ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م .

-الجامع الصحيح المعروف بصحيح البخاري : لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي ، حققه : مصطفى ديب البغا ، دار ابن كثير اليمامة ، بيروت (لبنان) ، ط٣ ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

-الجامع الصحيح من سنن الترمذي : لمحمد بن عيسى بن سورة الترمذي ، حققه : أحمد شاكر وآخرون ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت (لبنان) .

-الجامع لأحكام القرآن : لمحمد بن أحمد القرطبي ، حققه : أحمد بن العليم البردولي ، دار الشعب ، القاهرة (مصر) ، ط٢ ، ١٣٧٢هـ .

-الجامع لشعب الإيمان : لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي ، حققه : مختار أحمد الندوي ، الدار السلفية ، بومباي (الهند) ، ط١ ، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م .

-جامع المسانيد والسنن الهادي لأقوم سنن : لأبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي الدمشقي ، حققه : عبد المعطي أمين قلعجي ، دار الفكر ، بيروت (لبنان) ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م .

-الجرح والتعديل : لعبد الرحمن بن أبي حاتم محمد بن إدريس الرازي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت (لبنان) ، ط١ ، ١٢٧١هـ - ١٩٥٢م .

-الجمع بين رجال الصحيحين البخاري ومسلم : لأبي الفضل محمد بن طاهر بن علي المقدسي المعروف بابن القيسراني الشيباني ، دار الكتب العلمية ، بيروت (لبنان) ، ط٢ ، ١٤٠٥هـ .

-جمهرة اللغة : لأبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي البصري ، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدرآباد الدكن (الهند) ، ط١ ، ١٣٤٥ هـ .

-الحبائك في أخبار الملائك : لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي ، حققه : أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول ، دار الكتب العلمية ، بيروت (لبنان) ، ط١ ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

-الحديث المعلول قواعد وضوابط : لحمزة عبد الله المليباري ، المكتبة المكية ودار ابن حزم ، مكة المكرمة (السعودية) ، ط١ ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م .

-حلية الأولياء : لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني ، دار الكتاب العربي ، بيروت (لبنان) ، ط٤ ، ١٤١٥هـ .

-حياة الأنبياء صلوات الله عليهم بعد وفاتهم : لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي ، حققه : أحمد بن عطية الغامدي ، مكتبة العلوم والحكم ، المدينة المنورة (السعودية) ، ط١ ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٣م .

-الدر المنثور في التفسير بالمأثور : لعبد الرحمن جلال الدين السيوطي ، دار الفكر ، بيروت (لبنان) ، ط١، ١٤١٣هـ - ١٩٨٣م .

-الدعاء : لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني ، حققه : مصطفى عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية، بيروت (لبنان) ، ط١ ، ١٤١٣هـ .

-دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة : لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي ، حققه : عبد المعطي قلعجي ، دار الكتب العلمية ، بيروت (لبنان) ، ط١ ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

-ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين : لشمس الدين بن عثمان بن قايماز الذهبي الدمشقي ، حققه : حماد بن محمد الأنصاري ومحمد الديوي ، مكتبة ومطبعة النهضة الحديثة ، مكة المكرمة (السعودية) ، ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م .

-روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع والمثاني : لأبي الفضل السيد محمود الآلوسي البغدادي ، دار الفكر ، بيروت (لبنان) ، ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م .

-الروض البسام بترتيب وتخريج فوائد تمام : لأبي سليمان جاسم بن سليمان الدوسري ، دار البشائر الإسلامية ، بيروت (لبنان) ، ط١ ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٧م .

-الروض الداني إلى المعجم الصغير للطبراني : لمحمد شكور محمود الحاج أمرير ، المكتب الإسلامي ودار عمار ، بيروت (لبنان) وعمان (الأردن) ، ط١ ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

-زاد المسير في علم التفسير : لأبي الفرج عبد الرحمن بن الجوزي القرشي البغدادي ، المكتب الإسلامي ، بيروت (لبنان) ، ط١ .

-الزهد : لعبد الله بن المبارك بن واضح الروزي ، حققه : حبيب الرحمن الأعظمي ، دار الكتب العلمية ، بيروت (لبنان) .

-الزهد : للإمام أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني ، دار الكتب العلمية ، بيروت (لبنان) ، ١٣٩٨هـ .

-الزهد : لهناد بن السري الكوفي ، حققه : عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي ، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي ، الكويت (الكويت) ، ط١ ، ١٤٠٦هـ .

-سلسلة الأحاديث الصحيحة : لمحمد ناصر الدين الألباني ، مكتبة المعارف ، الرياض (السعودية) ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م .

-سلسلة الأحاديث الضعيفة : لمحمد ناصر الدين الألباني ، مكتبة المعارف ، الرياض (السعودية) ، ط٤ ، ١٤٠٨هـ .

-السنن المعروفة بسنن أبي داود : لسليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي ، حققه : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر .

-سنن الدارقطني : لأبي الحسن علي بن عمر الدارقطني البغدادي ، حققه : السيد عبد الله هاشم يماني المدني ، دار المعرفة ، بيروت (لبنان) ، ١٣٨٦هـ - ١٩٦٦ م .

-السنن الكبرى : لأبي بكر أحمد بن الحسين بن علي بن موسى البيهقي ، حققه : محمد عبد القادر عطا ، مكتبة دار الباز ، مكة المكرمة (السعودية) ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .

-السنن الكبرى : لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي ، حققه : عبد الغفار سليمان البنداري وسيد كروي حسن ، دار الكتب العلمية ، بيروت (لبنان) ، ط١ ، ١٤١١هـ - ١٩٩١م .

-السنة : لعمرو بن أبي عاصم الضحاك الشيباني ، حققه : محمد ناصر الدين الألباني ، المكتب الإسلامي، بيروت (لبنان) ، ط١ ، ١٤٠٠هـ .

-سير أعلام النبلاء : لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي ، حققه : شعيب الأرناؤوط ، مؤسسة الرسالة ، بيروت (لبنان) ، ط٩ ، ١٤١٣ هـ .

-شرح السنة : لأبي محمد الحسين بن مسعود البغوي ، حققه : شعيب الأرناؤوط ومحمد زهير الشاويش ، المكتب الإسلامي ، بيروت (لبنان) ، ط١ ، ١٣٩٠هـ - ١٩٧١م .

-شرح علل الترمذي : لزين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب الحنبلي ، حققه : همام عبد الرحيم سعيد ، مكتبة المنار ، الزرقاء (الأردن) ، ط١ ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .

-شذرات الذهب في أخبار من ذهب : لأبي الفلاح عبد الحي بن أحمد العسكري الحنبلي الدمشقي ، حققه: عبد القادر الأرناؤوط ومحمد الأرناؤوط ، دار ابن كثير ، دمشق (سوريا) ، ط١ ، ١٤١٠هـ - ١٩٨٩م .

-شعب الإيمان : لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي ، حققه : محمد السعيد بسيوني زغلول ، دار الكتب العلمية ، بيروت (لبنان) ، ط١ ، ١٤١٠هـ .

-الشفا بتعريف حقوق المصطفى : للقاضي عياض بن موسى اليحصبي الأندلسي ، حققه : محمد أمين قرة علي وآخرون ، مكتبة الفارابي ومؤسسة علوم القرآن ، دمشق (سوريا) ، ط٢ ، ١٩٨٦م .

-الشكر : لأبي بكر عبد الله بن محمد القرشي المعروف بابن أبي الدنيا ، حققه : بدر البدر ، المكتب الإسلامي ، الكويت (الكويت) ، ط٣ ، ١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م .

-" الصحاح : تاج اللغة وصحاح العربية " : لأبي إسماعيل بن حماد الجوهري ، حققه : إميل بديع يعقوب ومحمد نبيل طريفي ، دار الكتب العربية ، بيروت (لبنان) ، ط١ ، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م .

-صحيح مسلم : لأبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري ، حققه : محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت (لبنان) .

-الصمت وآداب اللسان : لأبي بكر عبد الله بن محمد القرشي المعروف بابن أبي الدنيا ، حققه : أبو إسحاق الحويني ، دار الكتاب العربي ، بيروت (لبنان) ، ط١ ، ١٤١٠هـ .

-الضعفاء : لأبي نُعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد الأصبهاني الصوفي ، حققه : فاروق حماده ، دار الثقافة ، الدار البيضاء (المغرب) ، ط١ ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م .

-الضعفاء الصغير : لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري الجعفي ، حققه : محمود إبراهيم زايد ، دار الوعي ، حلب (سوريا) ، ط١ ، ١٣٩٦هـ .

-الضعفاء الكبير : لأبي جعفر محمد بن عمر بن موسى العقيلي ، حققه : عبد المعطي أمين قلعجي ، دار المكتبة العلمية ، بيروت (لبنان) ، ط١ ، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م .

-الضعفاء والمتروكين : لأحمد بن شعيب النسائي ، حققه : محمود إبراهيم زايد ، دار الوعي ، حلب (سوريا) ، ط١ ، ١٣٦٩هـ .

-الضعفاء والمتروكين : لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد بن الجوزي ، حققه : عبد الله القاضي ، دار الكتب العلمية ، بيروت (لبنان) ، ط١ ، ١٤٠٦هـ .

-طبقات الحنابلة : للقاضي أبي الحسين محمد بن أبي يعلى الفراء ، دار المعرفة . بيروت (لبنان) .

-طبقات خليفة : لأبي عمر خليفة بن خياط الليثي العصفري ، حققه : أكرم ضياء العمري ، دار طيبة ، الرياض (السعودية) ، ط٢ ، ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م .

-طبقات علماء الحديث : لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن عبد الهادي الدمشقي الصالحي ، حققه : أكرم البوشي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت (لبنان) ، ط١ ، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م .

-الطبقات الكبرى : لأبي عبد الله محمد بن سعد بن منيع البصري الزهري ، دار صادر ، بيروت (لبنان) .

-طبقات المحدثين بأصبهان : لعبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأنصاري المعروف بأبي الشيخ ، حققه: عبد الغفور عبد الحق حسين البلوشي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت (لبنان) ، ط٢ ، ١٤١٢هـ - ١٩٩٢ .

-طرق حديث مَن كذب عليّ : لأبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني ، حققه : علي حسن علي عبد الحميد وهشام إسماعيل السقا ، المكتب الإسلامي ودار عمار ، عمان (الأردن) ، ط١ ، ١٤١٠هـ .

-العبر في خبر مَن غبر : لأبي عبد الله بن أحمد بن قايماز الذهبي ، حققه : أبو هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول ، دار الكتب العلمية ، بيروت (لبنان) ، ط١ ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

-العُجاب في بيان الأسباب : لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، حققه : عبد الحكيم محمد الأنيس ، دار ابن الجوزي ، الدمام (السعودية) ، ط١ ، ١٤١٨هـ - ١٩٩٧ .

-العظمة : لأبي بكر عبد الله بن محمد بن جعفر بن حيان الأصبهاني ، حققه : رضاء الله بن محمد إدريس المباركفوري ، دار العاصمة ، الرياض (السعودية) ، ط١ ، ١٤٠٨هـ .

-العقوبات : لأبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي الدنيا ، حققه : محمد خير رمضان يوسف ، دار ابن حزم، بيروت (لبنان) ، ط١ ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م .

-علل الأحاديث في كتاب الصحيح لمسلم بن الحجاج : لأبي الفضل بن عمار الشهيد الهروي ، حققه : علي بن حسن بن علي الحلبي ، دار الهجرة ، الرياض (السعودية) ، ط١ ، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م .
-علل الترمذي الكبير بترتيب أبي طالب القاضي : لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي ، حققه: حمزة ديب مصطفى ، مكتبة الأقصى ، عمان (الأردن) . ط١ ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
-علل الحديث : لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن مهران الرازي ، حققه : محب الدين الخطيب ، دار المعرفة ، بيروت (لبنان) ، ١٤٠٥هـ .
-العلل المتناهية : لعبد الرحمن بن علي بن الجوزي ، حققه : خليل الميس ، دار الكتب العلمية ، بيروت (لبنان) ، ط١ ، ١٤٠٣هـ .
-العلل الواردة في الأحاديث النبوية : لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي الدارقطني البغدادي ، حققه : محفوظ الرحمن زين الله السلفي ، دار طيبة ، الرياض (السعودية) ، ط١ ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.
-العلل ومعرفة الرجال : لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني ، حققه : وصي الله بن محمد عباس، المكتب الإسلامي ودار الخاني ، بيروت (لبنان) والرياض (السعودية) ، ط١ ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .
-علوم الحديث : لأبي عمرو عثمان بن عبد الرحمن بن الصلاح الشهرزوري ، حققه : نور الدين عتر ، دار الفكر المعاصر ودار الفكر ، بيروت (لبنان) ودمشق (سوريا) ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .
-عمل اليوم والليلة : لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي ، حققه : فاروق حماده ، مؤسسة الرسالة ، بيروت (لبنان) ، ط٢ ، ١٤٠٦هـ .
-عمل اليوم والليلة : لأبي بكر أحمد بن محمد الدينوري المعروف بابن السني ، حققه : بشير محمد عيون ، مكتبة دار البيان ، دمشق (سوريا) ، ط١ ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م .
-غريب الحديث : لأبي سليمان محمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي البستي ، حققه : عبد الكريم إبراهيم العزباوي ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة (السعودية) ، ١٤٠٢هـ .
-فتح الباري بشرح صحيح البخاري : لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي ، حققه : محمد فؤاد عبد الباقي ومحب الدين الخطيب ، دار المعرفة ، بيروت (لبنان) ، ١٣٧٩هـ .
-فتح المغيث شرح ألفية الحديث : لمحمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي ، حققه : صلاح محمد محمد عويضة ، دار الكتب العلمية ، بيروت (لبنان) ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م .
-فتح المغيث بشرح ألفية الحديث : لزين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي ، حققه : محمود ربيع ، دار الفكر ، بيروت (لبنان) ، ط١ ، ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م .

-الفصل في الملل والأهواء والنحل : لأبي محمد علي بن أحمد المعروف بابن حزم الظاهري ، حققه : محمد إبراهيم نصر وعبد الرحمن عميرة ، دار الجيل ، بيروت (لبنان) ، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م .
-فضائل الأوقات : لأبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي ، حققه : عدنان عبد الرحمن مجيد القيسي ، مكتبة المنارة ، مكة المكرمة (السعودية) ، ط١ ، ١٤١٠هـ .
-الفوائد : لأبي عمرو بن منده ، حققه : مسعد عبد الحميد السعدني ، دار الصحابة للتراث ، طنطا (مصر) ، ط١ ، ١٤١٢هـ – ١٩٩١ م .
-الفوائد : لأبي القاسم تمام بن محمد الرازي ، حققه : حمدي بن عبد المجيد السلفي ، مكتبة الرشد وشركة الرياض ، الرياض (السعودية) ، ط٣ ، ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م .
-الفوائد المجموعة : لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني ، حققه : عبد الرحمن يحيى المعلمي ، المكتب الإسلامي ، بيروت (لبنان) ، ط٣ ، ١٤٠٧هـ .
-فيض القدير : لعبد الرؤوف المناوي ، المكتبة التجارية الكبرى ، مصر ، ط١ ، ١٣٥٦هـ .
-القاموس المحيط : لمجد الدين بن يعقوب الفيروزآبادي ، حققه : مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة ، بيروت (لبنان) ، ط٢ ، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م .
-القول المسدد في الذب عن المسند : لأبي الفضل أحمد بن علي العسقلاني ، مكتبة ابن تيمية ، القاهرة (مصر) ، ط١ ، ١٤٠١هـ .
-الكاشف : لأبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي الدمشقي ، حققه : محمد عوامة ، دار القبلة للثقافة الإسلامية ومؤسسة علو ، جدة (السعودية) ، ط١ ، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م .
-الكامل في ضعفاء الرجال : لأبي أحمد عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد الجرجاني ، حققه : يحيى مختار غزاوي ، دار الفكر ، بيروت (لبنان) ، ط٣ ، ١٤٠٩هـ – ١٩٨٨م .
-الكبائر : لمحمد بن عثمان الذهبي ، دار الندوة الجديدة ، بيروت (لبنان) .
-كتاب الزهد والرقائق : لعبد الله بن المبارك المروزي ، حققه : أحمد فريد ، دار المعراج الدولية للنشر ، الرياض (السعودية) ، ط١ ، ١٤١٥هـ – ١٩٩٥م .
-كشف الأستار عن زوائد البزار على الكتب الستة : لنور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي ، حققه : حبيب الرحمن الأعظمي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت (لبنان) ، ط١ ، ١٤٠٤هـ – ١٩٨٤م .
-الكشف الحثيث : لأبي الوفا إبراهيم بن محمد بن سبط العجمي الحلبي الطرابلسي ، حققه : صبحي السامرائي ، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية ، بيروت (لبنان) ، ط١ ، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٧م .
-كشف الخفاء : لإسماعيل بن محمد العجلوني الجراحي ، حققه : أحمد القلاش ، مؤسسة الرسالة ، بيروت (لبنان) ، ط٤ ، ١٤٠٥هـ .

-الكفاية في علم الرواية : لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي ، حققه : أبو عبد الله السورقي وإبراهيم حمدي المدني ، المكتبة العلمية ، المدينة المنورة (السعودية) .

-الكنى والأسماء : لأبي الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري ، حققه : عبد الرحيم محمد أحمد القشقري ، الجامعة الإسلامية ، المدينة المنورة (السعودية) ، ط١ ، ١٤٠٤هـ .

-الكواكب النيرات : لأبي البركات محمد بن أحمد بن يوسف الذهبي الشافعي ، حققه : حمدي عبد المجيد السلفي ، دار العلم ، الكويت (الكويت) .

-اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة : لعبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي . دار المعرفة ، بيروت (لبنان) ، ط٣ ، ١٤٠١هـ .

-لباب التأويل في معاني التنزيل : للخازن ، دار المعرفة ، بيروت (لبنان) .

-لسان العرب : لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي المصري ، دار صادر ، بيروت (لبنان) .

-لسان الميزان : لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني الشافعي ، حققه : دائرة المعرفة النظامية (الهند) ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ، بيروت (لبنان) ، ط٣ ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

-المتفق والمفترق : لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت المعروف بالخطيب البغدادي ، حققه : محمد صادق الحامدي ، دار القادري ، ١٤١٧هـ .

-المجتبى : لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي ، حققه : عبد الفتاح أبو غدة ، مكتبة المطبوعات الإسلامية ، حلب (سوريا) ، ط٢ ، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م .

-المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين : لأبي حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي ، حققه: محمد إبراهيم زايد ، دار الوعي ، حلب (سوريا) ، ط٢ ، ١٤٠٢هـ .

-مجمع البحرين في زوائد المعجمين : لنور الدين الهيثمي ، حققه : عبد القدوس نذير ، مكتبة الرشد ، الرياض (السعودية) ، ط١ ، ١٩٩٢م .

-مجمع الزوائد : لعلي بن أبي بكر الهيثمي ، دار الريان للتراث ودار الكتاب العربي ، القاهرة (مصر) ، ١٤٠٧هـ .

-المحدث الفاصل بين الراوي والواعي : للحسن بن عبد الرحمن الرامهرمزي ، حققه : محمد عجاج الخطيب، دار الفكر ، بيروت (لبنان) ، ط٣ ، ١٤٠٤هـ .

-المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز : لابن عطية الأندلسي ، مكتبة ابن تيمية ، القاهرة (مصر) .

-المحكم والمحيط الأعظم في اللغة : لعلي بن إسماعيل بن سيده ، حققه : مصطفى السقا وحسين نصار ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، (مصر) ، ط١ ، ١٣٧٧هـ - ١٩٥٨م .

-مختار الصحاح : لمحمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي ، حققه : محمود خاطر ، مكتبة لبنان ، بيروت (لبنان) ، ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م .

-مختصر تاريخ دمشق : لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي ، حققه : الأرنؤوط ، دار الفكر ، دمشق (سوريا) .

-مختصر العين : لأبي بكر محمد بن الحسن بن عبد الله الزبيدي الأندلسي ، حققه : نور حامد الشاذلي ، عالم الكتب ، ط١ ، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م .

-المرض والكفارات : لأبي بكر عبد الله بن محمد القرشي ، حققه : عبد الوكيل الباقي ، الدار السلفية ، بومباي (الهند) ، ط١ ، ١٤١١هـ - ١٩٩١م .

-المستدرك على الصحيحين : لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري . حققه : مصطفى عبد القادر عطا ، دار الكتب العلمية ، بيروت (لبنان) ، ط١ . ١٤١١هـ - ١٩٩٠م .

-المسند : للإمام أبي عبد الله أحمد بن حنبل الشيباني ، مؤسسة قرطبة ، مصر .

-المسند المعروف بمسند أبي داود الطيالسي : لأبي داود سليمان بن داود الفارسي البصري الطيالسي ، دار المعرفة ، بيروت (لبنان) .

-مسند الروياني : لأبي بكر محمد بن هارون الروياني ، حققه : أيمن علي أبو يماني ، مؤسسة قرطبة ، القاهرة (مصر) ، ط١ ، ١٤١٦هـ .

-مسند الشاميين : لأبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني ، حققه : حمدي عبد المجيد السلفي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت (لبنان) ، ط١ ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٤م .

-مسند الشهاب القضاعي : لأبي عبد الله محمد بن سلامة بن جعفر القضاعي ، حققه : حمدي عبد المجيد السلفي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت (لبنان) ، ط٢ ، ١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م .

-المسند الصحيح المعروف بمسند أبي عوانة : لأبي عوانة يعقوب بن إسحاق الإسفرائيني ، حققه : أيمن بن عارف الدمشقي ، دار المعرفة ، بيروت (لبنان) ، ط١ ، ١٩٩٨م .

-مشاهير علماء الأمصار : لأبي حاتم محمد بن حبان بن أحمد التميمي البستي ، حققه : م . فلايشهمر ، دار الكتب العلمية ، بيروت (لبنان) ، ١٩٥٩م .

-المصباح المنير في غريب الشرح الكبير : لأحمد بن محمد بن علي المقري الفيومي ، المطبعة البهية المصرية ، مصر ، ١٣٠٢هـ .

-المصنف : لأبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاني ، حققه : حبيب الرحمن الأعظمي ، المكتب الإسلامي ، بيروت (لبنان) ، ط٢ ، ١٤٠٣هـ .

-مصنف ابن أبي شيبة : لأبي بكر عبد الله محمد بن أبي شيبة الكوفي ، حققه : كمال يوسف الحوت ، مكتبة الرشد ، الرياض (السعودية) ، ط١ ، ١٤٠٩هـ .

-المعجم الأوسط : لأبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني ، حققه : طارق بن عوض الله بن محمد وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني ، دار الحرمين ، القاهرة (مصر) ، ١٤١٥هـ .

-معجم البلدان : لأبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي ، دار الفكر ، بيروت (لبنان) .

-معجم الصحابة : لأبي الحسين عبد الباقي بن قانع ، حققه : صلاح بن سالم المصراتي ، مكتبة الغرباء الأثرية ، المدينة المنورة (السعودية) ، ط١ ، ١٤١٨ هـ .

-المعجم الصغير : لأبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني ، حققه : محمد شكور محمود الحاج أمرير ، المكتب الإسلامي ودار عمار ، بيروت (لبنان) وعمان (الأردن) ، ط١ ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م.

-المعجم الكبير : لأبي القاسم سليمان بن أحمد بن أيوب الطبراني ، حققه : حمدي عبد المجيد السلفي ، مكتبة العلوم والحكم ، الموصل (العراق) ، ط ٢ ، ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٣ م .

-معجم ما استعجم : لأبي عبيد عبد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي ، حققه : مصطفى السقا ، عالم الكتب ، بيروت (لبنان) ، ط٣ ، ١٤٠٣هـ .

- معجم مقاييس اللغة : لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا ، حققه : عبد السلام محمد هارون ، دار الجيل ، بيروت (لبنان) ، ط١ ، ١٤١١هـ - ١٩٩١م .

-معرفة الثقات : لأبي الحسن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي الكوفي ، حققه : عبد العليم عبد العظيم البستوي ، مكتبة الدار ، المدينة المنورة (السعودية) ، ط١ ، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م .

-معرفة الصحابة : لأبي نُعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني ، مكتبة الحرمين ، الرياض (السعودية) .

-معرفة علوم الحديث : لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحافظ النيسابوري ، حققه : سعيد محمد اللحام ، دار ومكتبة الهلال ، بيروت (لبنان) ، ط١ ، ١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م .

-المغني في الضعفاء : لشمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي ، حققه : نور الدين عتر .

-المقتنى في سرد الكنى : لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي ، حققه : محمد صالح عبد العزيز المراد ، مطابع الجامعة الإسلامية ، المدينة المنورة (السعودية) ، ١٤٠٨هـ .

-مناهل الصفا في تخريج أحاديث الشفا بتعريف حقوق المصطفى : لأبي الفضل جلال الدين عبد الرحمن السيوطي ، حققه : سمير القاضي ، مؤسسة الكتب الثقافية ودار الجنان ، بيروت (لبنان) ، ١٤٠٨هـ .

-المنتخب من العلل للخلال : تأليف : ابن قدامة المقدسي ، مكتب تحقيق دار الحرمين ، دار الراية ، الرياض (السعودية) .

-المنتخب من مسند عبد بن حُميد : لأبي محمد عبد بن حميد بن نصر الكسي ، حققه : صبحي البدري السامرائي ومحمود محمد خليل الصعيدي ، مكتبة السنة ، القاهرة (مصر) ، ط١ ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

-المنهل الروي : لمحمد بن إبراهيم بن جماعة ، حققه : محيي الدين عبد الرحمن رمضان ، دار الفكر ، دمشق (سوريا) ، ط٢ ، ١٤٠٦هـ .

-المهذب في اختصار السنن الكبير للبيهقي : لأبي عبد الله الذهبي ، حققه : حامد إبراهيم ومحمد حسين العقبي ، مطبعة الإمام ، القاهرة (مصر) بعناية زكريا يوسف .

-موارد الظمآن : لأبي الحسن علي بن أبي بكر الهيثمي ، حققه : محمد عبد الرزاق حمزة ، دار الكتب العلمية ، بيروت (لبنان) .

-الموضوعات : لأبي الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد القرشي ، حققه : عبد الرحمن محمد عثمان ، المكتبة السلفية ، المدينة المنورة (السعودية) ، ط١ ، ١٣٨٦هـ .

-الموطأ : لأبي عبد الله مالك بن أنس الأصبحي ، حققه : محمد فؤاد عبد الباقي ، دار إحياء التراث العربي، مصر .

-الموقظة : لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي ، حققه : عبد الفتاح أبو غدة ، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب ، حلب (سوريا) ، ط٢ ، ١٤١٢هـ .

-ميزان الاعتدال في نقد الرجال : لشمس الدين محمد بن أحمد الذهبي ، حققه : علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود ، دار الكتب العلمية ، بيروت (لبنان) ، ط١ ، ١٩٩٥م .

-نُزهة الألباب في الألقاب : لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، حققه : عبد العزيز بن محمد بن صالح السديدي ، مكتبة الرشيد ، الرياض (السعودية) ، ط١ ، ١٩٨٩م .

-نصب الراية : لأبي محمد عبد الله بن يوسف الحنفي الزيلعي ، حققه : محمد يوسف البنوري ، دار الحديث ، مصر ، ١٣٥٧هـ .

-النظر في أحكام النظر بحاسة البصر : لأبي الحسن علي بن محمد بن القطان الفاسي ، دار إحياء العلوم ، ١٩٩٦م .

-النكت الظراف مع كتاب " تحفة الأشراف " : لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ، المكتب الإسلامي ، بيروت (لبنان) ، ١٩٨٢م .

- النكت على كتاب ابن الصلاح : لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد المعروف بابن حجر العسقلاني ، حققه : مسعود عبد الحميد السعدني ومحمد فارس ، دار الكتب العلمية ، بيروت (لبنان) ، ط١ ، ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .

-النهاية في غريب الحديث والأثر : لأبي السعدات المبارك بن محمد الجزري المعروف بابن الأثير ، حققه : طاهر أحمد الزاوي ومحمود محمد الطناحي ، دار الفكر ، بيروت (لبنان) ، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م .

-نيل الأوطار : لمحمد بن علي بن محمد الشوكاني ، دار الجيل ، بيروت (لبنان) ، ١٩٧٣م .

-الوافي بالوفيات : لصلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي ، مطبعة دار صادر ، بيروت (لبنان) ، ط٢ ، ١٩٨٢م .

-الورع : لأبي بكر عبد الله بن محمد القرشي البغدادي ، حققه : أبو عبد الله محمد بن حمد الحمود ، الدار السلفية ، الكويت (الكويت) ، ط١ ، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م .

ABSTRACT

AL - ASHBAH FEE AL ELAL

PREPARED BY : RAMEZ MOHAMMED MOSTAFA ABU AL SO' UD .

SUPERVISED BY : DR . HAMZA ABDULLAH AL MELEBARE .

Thanks to mighty ALLAH and peace upon the most honourable profet Mohammed and his followers till the judgment day .

This study talks about (AL ASHBAH FEE ELAL AL HADITH) .

I divide this thesis into two chapters, the theoritical one which is divided into some sections . In the first section I talk about the linguistic and the idiomatic definition of (AL ELLA) . Then I define AL ASHBAH linguistically and in the tellers idioms .

I mention the sayings of AL ASHBAH FEE AL ELAL . After that , I finished the section with the importance and the results of the (ASHBAH) .

In the next section , I talk about the most popular critics who used more the word (ASHBAH) and their most important sayings about that . I mention that Abu Hatem , Abu Zura'a , Ibin Hiban , Ibin Adeyy and Al Darqutni are the most outstanding ones . I introduce them briefly and mention their most sayings .

In the next section , I talk about response that cause (AL ASHBAH) and the means which critic use to find and to renew (AL ASHBAH) . Then , in the last section of the theoritcal chapter I talked about the kinds of (ALASHBAH) . Where I clearified the characteristics of each kind and its relation with (AL ASHBAH) . In the second chapter which is the applied one I have studied some applied examples , I divide this chapter into three sections. In the first section, I talk about says which critics show that they resonable critics says .

In the punishment rule (AL Qossas), they wrote many examples which took a lot of time and labour to study them, then I start the second section says that critics showed that they resemble other tellers says where I gave two examples that tooks a lot of labour to be studied and analyzed . I

told to each example with a summary where I mention the most important results .

Finaly, I finish this chapter with the third section which talks about decisions of critics about tellers says which does not resemble the says which is told by trusted people .

I have given some examples and finish the chapter with a summary which contains most important result and I finished thesis with a conclusion where I have mention the most important results of the theortical and the applied study .